

شرح المقدمة للجزء الكبير

للأستاذ أبي علي عمرو بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبي

(٥٦٢ هـ - ٦٥٤ هـ)

درسه وحققه

د. تركي بن سهوب بن نزال الصبيبي
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالرياض

الناشر

مكتبة الرشيد

الرياض

سید القادر علی نقوی

صف وطبع هذا الكتاب بمكتبة الخانجي بالقاهرة
ص - ب : ١٣٧٥ القاهرة

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الناشر

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق المحجاز

ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢

تلكس ٤٠٥٧٩٨ فاكس علي ٤٥٧٢٢٨١



شرح المفردات الجوزية ولتيرا الكبرى

للأستاذ أبي علي عمرو بن محمد بن عمرو الأزدي الشلوبي
(٥٦٢هـ - ٦٥٤هـ)

درسته وحققه

د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي
أستاذ مشارك في كلية اللغة العربية بالرياض

الجزء الأول

مكتبة الرشيد
الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المشرف على الرسالة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم .
والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد ﷺ ... صاحب البيان الملهم ،
والكلم الجوامع وعلى آله وأصحابه الذين اقتلوا به في بلاغة الأسلوب وسلامة العبارة
وشرف المعاني .

أما بعد

فقد أتاحت لي الأقدار المسبوبة وأنا أعمل بكلية اللغة العربية بالرياض -
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية استاذنا للنحو العربي - أن أتولى الإشراف على
رسالة الدكتوراه في النحو التي تقدم بها المحاضر / تركي بن سهو العتيبي وموضوعها
« شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين » [دراسة وتحقيقاً] وكان ذلك
عام ١٤٠٦ هـ . وقد استغرق العمل في هذه الرسالة أكثر من عامين بقليل .
وكانت هذه فرصة طيبة لي بحق لأبي حنفي بكل ما يصدر عن الأندلسيين
من علم وأدب - ولأبي كذلك كنت أجد في آراء الشلوبين قوة وعمقاً وكنت أجد
يحضي بالعلم وسوقها في معرض حسن وسباق بلجج .

والحق أني أفندت كثيراً من الإشراف على هذه الرسالة - وفهمت بعمق أهم
خصائص النحو الأنطلسي بعمامة - وخصائص أبي علي الشلوبين بخاصة - وقد تلمذ
هذا النحو الجليل على الجزولي - والسهيلي صاحب الروض الأنف - وقصر حياته
على دراسة النحو وتعليمه وعاش فترة ازدهار العلمي بأشبيلية إحدى العواصم
الأنطلسية التي كانت تزخر بالأدب والنحو وكانت وفاته عام ٦٤٥ هـ . وقد عاصر
الجزولي والسهيلي وابن هشام الحضراوي وعدداً غير قليل كابن عروف وابن مضاء
صاحب الثورة على النحو التقليدي ثم ابن عصفور .

شب الشلوين على حب النحو وانقطع له . وتنفس في جو الدراسات النحوية الجادة واتصل بكبار أئمة النحو في عصره وأخذ عن أفاضلهم فتكوّنت سليلته النحوية في تلك البيئة العلمية ... وانتهت إليه رئاسة النحو في عصره وربما غالوا في علمه فقدموه على أبي علي الفارسي ... وقد ترك مؤلفات ثمينة فعلق على كتاب سيويه وألف كتاب التوطئة - وكتابي الشرح الكبير والصغير على المقدمة الجزولية ...

وموضوع هذه الرسالة هو الشرح الكبير لهذه المقدمة وهي للإمام أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي أستاذ الشلوين والمتوفى سنة ٦٠٧ هـ على الأرجح ..

وكان الجزولي يُسمّى مقدمته بالقانون ... كأنما يرى فيها الضوابط التي تحكم النحو وقد تميّز الشرح الكبير بالعمق ومناقشة الآراء - وتعليل المسائل - والإفاضة في التحليل وصعوبة العبارة وبعد المترقى ... ولذا كان في حاجة إلى كثرة التعليقات لحل رموزه ، وفك طلاسمه ، وتقريره للقارئ والدارس .

كان الشلوين غوّاصاً على الأفكار يستنبطها من الأغوار السحيقة . ويصوغها صوغاً صعب العبارة ... وكان لهذا الغوص أثر كبير في عمق معانيه ، وخفائها . وبعد مراميها ..

وكان يحتفي بتحليل المعنى ... وتعليله .. واستقصائه مما جعل الأفكار يركب بعضها بعضاً ويتداخل بعضها في بعض في كثير من الأحيان .

ولا يظن ظان أن أسلوب الأندلسيين في العلم كأسلوبهم في الأدب ... رقة وسهولة وجمالاً ... كلا .. ولكن أسلوبهم العلمي كان وعز المسلك صعب العبارة مُعقداً كثيراً ..

وناهيك بأسلوب المقدمة الجزولية المسمى بالقانون والتي جاء الشرح الكبير مرتبطاً بها .. فقد كانت ضيقة للغاية - شديدة الأسلوب - دقيقة المعاني ولا أدري لِمَ أُولع بها المنحاة فشرحها كثير منهم ؟

أما أسلوب الشلوين في شرحها فقد تميّز بالدقة والعمق والتحليل الواسع .

والاهتمام بالعلة .. ولكن لم يكن يتناول المقدمة بالشرح جملةً جملة .. بل كان يهتم فقط بالقضايا الكبيرة والمشكلات الصعبة فيوسمها تحليلاً وتعليلاً ويعرّ مر الكرام على المسائل السهلة التي لا تحتاج في نظره إلى توضيح ، ولذا كان يترك كثيراً من مسطور المقدمة فلا يتناولها بشرح قليل ولا كثير ..

ومن ثم كان لوقاطه بها قليلاً ... كان يتخذ منها منطلقاً للتوسع والاستزادة ماضياً في تياره لا يلوي عليها ...

كان الشرح الكبير للشلوبين مخطوطاً بين آلاف المخطوطات التي تراكم عليها غبار الزمن ... فلم يجد اليد الحانية التي تنفض عنه هذا الغبار وتقدمه للناس . حتى جاء تلميذنا الذكي الموهوب الجاد تركي بن سهو العتيبي فلتقف هذا المخطوط واطلع عليه فراقه ما وجد فيه من نحو دقيق عميق واسع التحليل والشرح فاعتمد على الله ثم تقدم به إلى قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية ... فوافق عليه ليكون رسالةً للدكتوراه ...

وكنت أنا في غاية السعادة لاختياري مشرفاً على تلك الرسالة .

والحق أنني قد بذلت مع الدارس جهداً مضاعفاً حتى تقوم بحق الدراسة النافعة لذلك الكتاب الجليل ... وقد أعانني على ذلك ما وجدت في الدارس من استعداد طيب .. وصبر جميل على مكاره الدراسة .. وذكاء يستطيع أن ينفذ به إلى أعماق المسائل ... وكت أقسو عليه كثيراً لينقح ما كتب ، ويكمل ما نقص ، ويوضح ما خفي ... فكان يتجاوب مع هذه التوجيهات في أدب ودمائة ..

ولذا ظفرنا في النهاية بتنقية النص من الشوائب ، بعد الاستفادة من النسخ المتاحة والانتفاع بها جميعاً ، فجاء النص بحمد الله مُحرراً من الأخطاء ، بعيداً عن التحريف والتصحيف اللذين هما آفة التحقيق المتسرع العجول .

وكنت آخذ الدارس بمنهج صارم في توثيق الأقوال وتخرج الشواهد وتدقيق العبارة . وتفصيل الجمل وتوضيح اللمبم وتفسير الخفي .. وقد جاءت التعليقات كثيرة ضافية لأن الكتاب في الحقيقة صعبٌ بعيد الإشارة دقيق العبارة .

لقد استغرق العمل في هذه الرسالة أكثر من عامين بقليل .. مع بذل أقصى الجهد والانتفاع بكل لحظة من الوقت ...

وقد قُدمت الدارس للتحقيق بدراسة ضافية دقيقة عن المؤلف وشرحه .. وأعطيت معلومات موثقة عن الكتاب .. ونُسخته التي اعتمد عليها في التحقيق ..

وقد منحتة اللجنة التي وُكل إليها مناقشة درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى والله الفضل والمنة وكان ذلك يوم الأربعاء ١٤٠٨/١١/١ هـ في قاعة المحاضرات في كلية أصول الدين بالملز في الرياض وشهد المناقشة جمهرة كبيرة من الأساتذة والطلاب ويُعدُّ إخراج هذا الكتاب على ذلك النحو من التدقيق مرجعاً واسعاً من مراجع الدراسات النحوية التي لا يستغني عنها متخصص .

وسيملاً فراغاً هائلاً في مكتبة النحو العربي .. يثريها بالعلم النافع والمعرفة المستفيضة .. ولن يستغني عنه طلاب الدراسات العليا بالجامعات لما يتميز به من عمق وتحليل وتعليل .

أسأل الله أن ينفع بذلك المرجع وأن يثيب الدارس لقاء ما بذل من جهد وأن يجعل علمنا خالصاً لوجهه الكريم .

والله ولي التوفيق

توفيق محمد سبع
المشرف على الرسالة

طنطا
١٤١١/٤/٢٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين ... أما بعد :-

فقد وقع اختياري على (شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين) دراسة وتحقيقاً ليكون موضوع دراستي لتلبي درجة الدكتوراه في النحو والصرف للأسباب الآتية :-

- ١ - أن أبا علي - رحمه الله تعالى - من أكبر نحاة الأندلس ، تلمذ له عدد غير قليل من علماء الأندلس ونبهاتهم ممن صار لهم شأن بعده .
- ٢ - كثرة آراء الأستاذ أبي علي المنبث في كتب النحو ، وجلالته مما يدل على عمق فكري ، حتى صار يقرن بالأئمة الأوائل .
- ٣ - لم يطبع من كتب أبي علي سوى التوطئة ، وهو كتاب قدم به إلى الجزولية وجعله تمهيداً وتوطئة لها ، فهو صغير الحجم ، لا يمثل فكر أبي علي كل التمثيل .
- ٤ - أن الشرح الكبير من أوسع كتب أبي علي ، ويمثل نضجه العقلي ، وطول باعه في ميدان النحو واللغة .
- ٥ - أن هذا الشرح من أكبر شروح الجزولية التي وصلت ، واستطاع الناس أن ينفوا عليها ، ويقبلوا منها .

لهذا استشرت بعض إخواني الأفاضل فأشاروا به ، ثم عرضت الأمر على شيعتي محمد المقلدي فحمد لي اختياري وأعانني على وضع الخطة ، وبدأت العمل مستعينة بالله سبحانه ، مترسماً خطة عملي فيه على النحو الآتي :-

المقدمة : بينت فيها أسباب اختياري لهذا الموضوع ، وخطتي في البحث وأهم الصعوبات التي واجهتني خلال عملي فيه .

أولاً : الدراسة :

التمهيد : حياة الشلوبيين .

قسمت الحديث فيه قسمين :

- (أ) سيرته ، وتحدثت عن اسمه ونسبه ، وهل هو الشلوبيين أو الشلويني أو ابن الشلوبيين ؟ ورجحت ما أراه في ذلك ، ثم تحدثت عن مولده ونشأته وأخلاقه ورحلاته وشيوخه وتلاميذه ووفاته وآراء العلماء فيه .
- (ب) آثاره ، تحدثت فيه عن مصنفات أبي علي المطبوعة والمخطوطة والمفقودة وأشارت إلى المطبوع والمخطوط منها عند الحديث عن الكتاب نفسه ، وتمكنت من الحصول على المعروف من مخطوطاته .

الفصل الأول :- متن الجزولية .

عرض وتحليل .

تحدثت عن سبب تأليفها ، وذكر أسمائها ، ثم تحدثت عن أسلوب الجزولي فيها، ونهجه في تبويبها ، ومصادرها ، وأهم مزاياها والمآخذ عليها ، ثم أوزنت بينها وبين جمل الزجاجي في التوبيخ : أي مأخوذة عنه أم أنها كتاب مستقل ؟ وكذلك أوزنت بين الكتابين في الشواهد والمادة العلمية .

الفصل الثاني :- أثر الجزولية :-

فصلت أثر الجزولية على هذا النحو :-

أ - الشروح ، ب - المختصرات ، ج - النظم .

الفصل الثالث :- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، عرض وتحليل .

وكان حديثي في هذا الفصل في تقاطع على هذا النحو :-

- أ - توثيق نسبة الكتاب إلى أبي علي .
- ب - طريقة المؤلف في الشرح .
- ج - أسلوبه .

د - مصادره .

هـ - شواهد .

و - موقفه من المتقدمين .

ز - رأيه في إدخال علم المنطق في النحو .

ح - عناية المؤلف بالعلمة .

ط - القياس عنده .

ي - اجتهاداته من خلال هذا الشرح .

ك - قيمة الكتاب العلمية : مزاياه ولما أخذ عليه .

الفصل الرابع :- موازنة بين شرحي الجزولية : الكبير والصغير للمؤلف .

تمدثت أولاً عن أسبقهما تأليفاً ثم وازنت بينهما في نقاط هي كما يلي :-

أ - الأسلوب .

ب - المادة العلمية .

ج - تعليل الأحكام .

د - تحقيق الآراء .

هـ - الشواهد في الكتابين .

الفصل الخامس :- موازنة بين هذا الكتاب وشرح الجزولية للأندلسي في الأمور

الآتية :-

أ - الاختيار والترجيح .

ب - الشواهد .

ج - تعليل الأحكام .

د - طريقتهما في الشرح .

هـ - الأسلوب .

ثانياً : التحقيق :-

تناول الحديث فيه جانبين :-

أ - حديث عن نسخ الكتاب الثلاث ، وينتهي في التحقيق .

ب تحقيق النص : حسب المنهج الذي اخترته .

وعقبت البحث بفهارس فنية تشمل : فهرس الآيات ، فهرس الأحاديث ، فهرس أقوال العرب ، فهرس الأمثال ، فهرس الأشعار ، فهرس الأعلام ، فهرس الكتب ، فهرس المصادر والمراجع ، فهرس الموضوعات .

وقد واجهتني صعوبات جمة من أهمها : - أن الكتاب أوله مغرق في المنطق ، وهو فن لم أتلق منه شيئاً ، وأن أبا علي لم يشرح جميع متن الجزولية ، بل كان يجتزئ العبارة اجترأ ، ولا يتناول بالشرح إلا ما يراه مهما ... فيصطفي كلمة من بين كلمات ، أو جملة من بين فقرات ، تاركاً ما عدا ذلك ، مما حدا بي إلى أن أذكر السابق حيناً أو اللاحق حيناً آخر أو السابق واللاحق حيناً ثالثاً حتى يتبين مراد الشارح ، وتتضح ملامح الفكر ، مع أن مساعدة المشرف وتشجيعه المستمر الدائب جعلتني أجتاز ذلك .

والفضل يعرف لأهله فلا يسعني - قبل أن ألقى القلم - إلا أن أسطر أجمل آيات الشكر والعرفان ، والدعاء بالتوفيق الدائم لأستاذي فضيلة الشيخ الجليل / توفيق محمد الجوهري سيع الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بهذه الكلية لما لقيته منه من تقدير لما أعمله ، ومن متابعة جادة دقيقة متميزة لما أكتبه ، فلقد قرأ هذا البحث حرفاً حرفاً ، وعلق عليه تعليقات أفدت منها الشيء الكثير ، كما وجدت من رحابة صدره الشيء الكثير ، فلم يضمن علي بوقت ، ولم يؤخر لي عملاً ، فعسى الله العلي التقدير أن يأجره عني خيراً ، وأن يجعل ذلك في موازين أعماله .

وأشكر أيضاً د . أحمد كحيل المشرف السابق على هذه الرسالة إذ لم أمتنع بإشرافه طويلاً لاستقالته ، وأشكر أيضاً أستاذي د . محمد المقدي ، وأخي العزيز د . عياد بن عيد الشبتي . وجميع إخواني الذين لمست منهم التشجيع والتقدير .

القسم الأول :-

الدراسة

التمهيد

أبو علي الشلوبين :-

أ - سيرته

ب - مُصَنَّفاته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أ - سيرته :

اسمه ونسبه :

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، الإشبيلي أندلسي نحوي ، المشهور بأبي علي الشلوين^(١) . فهو إشبيلي مولداً وإقامة ووفاة^(٢) ، أندلسي قطراً ، نحوي صناعة .

أما قبيلته فهو من الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان^(٣) فهي قبيلة قحطانية يمانية^(٤) . لأنه لما استقر قدم أهل الإسلام بالأندلس وتنام قحجها ، صرف أهل الشام وغيرهم من العرب مهمهم إلى الخلول بها ، فنزل بها من جرائم العرب وساداتهم جماعة أورثوها أعقابهم إلى أن كان من أمرهم ما كان^(٥) ، وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ^(٦) ، أخلص من هذا إلى أن أبا علي الشلوين عربي صليبة ، وبذلك افتخر

(١) انظر ترجمته في المصادر الآتية :-

إنبه الرواة ٢٢٢٢/٢ - ٢٢٣٥ ، وفيات الأعيان ٤٥١/٢ - ٤٥٢ ، برنامج شيوخ الرعيبي ٨٣ - ٨٥ ،
اختصار القدر المحل ١٥٢ - ١٥٤ ، المغرب في حل المغرب ١٢٩/٢ - ١٣٠ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ -
٢٥٩ ، الدياج المنع ٧٨/٢ - ٨٠ ، التذليل والتكميل ١٢٦/٢ أ ب ، إشارة التصيين ٢٤١ ، تلخيص
أخبار النحويين والفقهاء ١٦٢ - ١٦٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ - ٢٠٨ ، مرآة الجنان ١١٣/٤ -
١١٤ ، البداية والنهاية ١٧٢/١٣ ، الذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، اليلقة ١٦٢ - ١٦٣ ، النجوم الزاهرة
٢٥٨/٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٣٥/٢ ، العبر للذهبي ٢٥٢/٣ ، بغية الوعاة ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ، شذرات
الذهب ٢٢٢/٥ - ٢٢٣ ، كشف الظنون ٥٠٨/١ ، ١٤٢٨/٢ ، ١٨٠٠ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٤٥٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

(٣) انظر : جمهرة أنساب العرب ٤٨٤ .

(٤) انظر : فتح الطب ٢٩٣/١ .

(٥) فتح الطب ٢٩٠/١ .

(٦) المصدر السابق ٢٩٣/١ .

في شعره فقال :-

لو لم تكن لي أعراق لها كرم ولم يكن في رجال الأزدي لي سلف
لكان في سبوتيه الفخر لي وكفى بذلك فخراً فكيف العلم والشرف
فالحمد لله حمداً لا انصرام له فكل ذي حسد في مثل ذا يقف (١)

لقبه :

لقب أبو علي بالشلوين (٢) ، وبالشلوبيني حيناً ، وبابن الشلوين حيناً آخر ، وتردد كثير من الباحثين الذين عرضوا بالدراسة لأبي علي في إثبات أي من هذه الألقاب (٣) ، واجتهد حماد الثمالي في التوفيق بين هذه الأقوال ، ونخلص إلى نتيجة هي أنه بالإمكان أن تقول : « إن أبا الشلوين كان أبيض أزرق ، وأنه كان من أهل أشيلية ، فإذا قلنا : الشلوين لقبناه بلقب أبيه ، وإذا قلنا الشلوبيني نسبناه إلى شلوبينة ، فهذا يصبح كل من القولين صحيحاً ، وأما منها اختفت كان صواباً » (٤) .

وهنا أمر أود مناقشته :-

ذكر أصحاب معاجم البلدان مدينة (شلوبينة) وأن أبا علي الشلوين منها (٥) ، لهذا قيل له : الشلوبيني ، وعندني أن أبا علي ليس من هذه البلدة وليس اللقب نسبة إليها للأمور الآتية :-

١ - أن أبا محمد الحرار سأل أبا علي عن هذه النسبة « أهي إلى شلوين الذي بلسان روم الأندلس الأشقر الأزرق أم إلى شلوبانية بلد بساحل غرناطة ؟ فقال : كان

(١) انظر : اختصار القدر المحل ١٥٣ .

(٢) هو لفظ أعجمي يتطوّر بالحرف الذي يعد واوّه بين الياء الموحدة والفاء ، ولأمة مضمومة . وقد

فتح . انظر : شرح التصريح ٢٤٥/١ .

(٣) انظر : التوطئة ٣٥ ، الشرح الصغير ١٢ - ١٣ ، حواشي المفصل ١ - ٢ .

(٤) حواشي المفصل ٣ .

(٥) انظر : معجم البلدان ٣٦٠/٣ ، الروض المطار ٣٤٢ . صحيح الأعتق ٢١٨/٥ .

أبي أشقر أزرق^(١) ، وهذا نص صريح من أبي علي أن هذه النسبة ليست إلى شلوبينة .

- ٢ - أبو حيان عموي أندلسي عقق قال : « الشلوبيون لقب لأبيه ثم غلب على الأستاذ أبي علي^(٢) » فهنا أمران نص عليهما أبو حيان : إثبات الاسم دون ياء ، وأنه لقب لأبيه ، يؤيد سؤال أبي محمد الحرار ، ونص على هذا أيضا ابن مکتوم^(٣) وابن غازي^(٤) والكتاني^(٥) نقلا عن ابن الطيب ، وابن العماد الحنبلي^(٦) .
- ٣ - أن تلاميذه الذين رووا عنه ولازموه لم يشيروا إلى أنه من شلوبينة^(٧) ، بل ذكر بعضهم قصة أبي محمد الحرار ، مما يدل دلالة واضحة على أنه ليس من هذه البلدة ، وقد ذكروا ميلاده ووفاته ، وهذا أيضا يدل على معرفتهم التامة بشيخهم .
- ٤ - أن أصحاب معاجم البلدان الذين ذكروا شلوبينة وقالوا : إن أبا علي منها مشاركة^(٨) ومعاصرون له كياقوت الحموي ، ومن المتبادر إلى الذهن حين سمعوا الاسم أن يظنوا أنه من هذه البلدة ، أما محمد بن عبد المنعم الحميري وهو عالم بالبلدان والسير والأخبار وأندلسي كذلك . فلم يقطع في معجمه عن البلدان بأن الشلوبيين من هذه البلدة بل قال : « شلوبينة قرية مسكونة على ضفة البحر بينها وبين المنكب عشرة أميال ، ويجود فيها الموز وقصب السكر ، ولعل الأستاذ أبا علي الشلوبيين منسوب إليها^(٩) » . فكلامه هنا ظني وجاء بصيغة التمريض . مما يجعل أدلة القول الآخر أقوى منه .

(١) النبل والكلمة ٤٦٦/٢/٥ .

(٢) التذيل والتكميل ١٢٦/٢ ب .

(٣) انظر : تلخيص أخبار النعمان والنعويين ٢٦٣ .

(٤) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٣ .

(٥) انظر : فهرس الفهارس والآيات ١٠٧٧/٢ .

(٦) شذرات الذهب ٢٣٣/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرهيني ٨٣ - ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٨) كالمصري وقلندري .

(٩) فروض السطر ٣٤٣ .

٥ أنني لا أعلم من ذكر أن الشلوين من حصن شلوينة من تلاميذه سوى ابن سعيد^(١) ، ومظنة الوهم عنده كبيرة ، لأنه لم يلازم شيخه ملازمة الرعيبي أو ابن أبي الربيع ، بل جهل سنة وفاته - في بعض كتبه - إذ قال بعد ترجمته لأبي علي : « وقد بلغني أنه مات رحمه الله^(٢) » ، هذا مما يؤكد عدم دقته في معرفة أبي علي وإنما يعرف عنه ما يعرفه أي تلميذ ، فبادر إلى ذهنه أنه من شلوينة لأجل الشلوين ، ولم يذكر أيضاً قصة أبي محمد الحرار مع أبي علي . وبعد هذا يتضح أن أبا علي لم يكن من حصن شلوينة ، ويبقى لقبان ابن الشلوين أو الشلوين ، والذي أميل إليه أنه ابن الشلوين للأمر الآتي :-

١ - قصة سؤال أبي محمد الحرار^(٣) الذي يعرف معنى (شلوين) بلغة روم الأندلس ، فلو كان أبو علي أشقر أزرق لما احتاج أن يذكر أن أباه بهذه الصفة ، ولاكتفى بأن المراد بها الأشقر الأزرق بلغة الروم ، حتى تكون صفة عليه - رحمه الله - .

٢ - أن ابن عبد الملك المراكشي - تلميذ الرعيبي والجياياني وابن الضائع وأبي الحسين ابن أبي الربيع وأبي عبد الله بن أبي وأبي علي بن منصور الجنب وكلهم تلاميذ لأبي علي الشلوين - ينص في مواضع كثيرة تجاوزت الخمسين موضعاً على أنه ابن الشلوين^(٤) .

٣ - أن هذا لقب لأبيه ، لكنه مع الزمن غلب على أبي علي ، وقد نص على هذا أبو حيان^(٥) وابن غازي^(٦) . فلكثرة تردد اسم أبي علي في المصنفات بسهولة وصفه بالشلوين ، لأنه أخف من ابن الشلوين .

(١) انظر : انحصار القدر المجلد ١٥٢ .

(٢) المغرب في حل المغرب ١٣٠/٢ .

(٣) انظر ما سبق ص ٢ .

(٤) انظر : شيوخ الشلوين وتلاميذه الآتية فكل ما ذكر أن مصدره الليل والكلمة فقد ذكر في هذا

الموطن أنه ابن الشلوين .

(٥) انظر : التذيل والتكميل ١٢٦/٢ ب .

(٦) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٥ .

مولده :

لم تختلف المصادر حول سنة ولادة أبي علي ، وسبب ذلك أن أبا علي وجد سنة ميلاده مقيدة بخط والده ^(١) ، وهي سنة اثنين وستين وخمسمائة ^(٢) .

نشأته وحياته :

نشأ أبو علي - رحمه الله - في كنف والده ومرت حياته بعدة مراحل جاءت على النحو الآتي :-

المرحلة الأولى :-

فتح أبو علي الشلوين عتبه في هذه الدنيا على والد يعمل في الخدمة ^(٣) ، وعتبه حرفة الخبازة ^(٤) ، فأنفت نفس الابن من مقام والده ، وأبت عزة نفسه أن يسير على مثاله ، فانصرف إلى العلم يجتهد في طلبه ، ويجعله همه ووكده ، وقيل : إنه « اختص بابن الجند ، وربى في حجره ، لأن أباه كان خادماً لابن الجند ^(٥) » . وهذا يعني أن سيد والده هو الذي تولاه بالرعاية والتربية والتثقيف حتى اشتد عوده .

المرحلة الثانية :-

ظهرت نجابة أبي علي مبكرة ، فبرع في التحصيل ، وصرف همه إلى العربية ، حتى وصل فيها إلى المستوى المطلوب قال ابن عبد الملك : « وظهرت نجابته - يعني أبا علي - قديماً فقد وقفت على خطبي الحافظ أبي بكر ابن الجند وأبي الحسن بن نجبة يجيزين له « كتاب سيويوه » بعد أخذه عنهما بين سماع وقراءة ، وقد وصفاه بالأستاذية وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابه ، وهو ابن اثنين وعشرين عاماً أو دونها ،

(١) الذيل والتكملة ٤٦٤/٣/٥ .

(٢) انظر مثلا : وفیات الأعيان ٤٥٢/٣ ، رواج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، إشارة التعيين ٢٤١ وغيرها .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

(٤) انظر : اختصار القدر المجلد ١٥٢ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

وحسبك بهذا شهادة له بالإدراك ولا سيما من المحافظ (١) .

المرحلة الثالثة :-

مرحلة التعليم والإقراء إذ تصدر الأستاذ أبو علي المشلويين للتدريس في إشبيلية لأنه كان ذا معرفة بالقراءات ، حاملاً للآداب واللغات آخذاً بطرف صنائع من رواية الحديث ، متقدماً في العربية كبير أساتذتها بإشبيلية مبرزاً في تحصيلها ، ومستبحراً في معرفتها ، متحققاً بها ، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها ، وله فيها مصنقات نافعة ، وتنبهات نبيلة ، وشروح واستدراكات وتكميلات ، تصدر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة (٢) ، فخرج طلاب العلم وشذاته ليأخذوا عنه ويعترفوا من فضل علمه .

المرحلة الرابعة :-

مرحلة ذبوع شهرته ، فقد طارت سمعته في الآفاق قال ابن سعيد : ... وجدت ذكره ملاً مسامع الشام (٣) ، وذكره ياقوت الحموي فقال - متحدثاً عن مشلويين - : ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي إمام عظيم مقيم بإشبيلية ، وهو حي أو مات عن قريب (٤) ، وقال القفطلي : وهو حي في زماننا هذا بإشبيلية يفيد هذا الشأن ، ويقراً عليه السوقة والأعيان ، لم تبلغنا وفاته وذلك في سنة اثنتين وثلاثين وستائة (٥) ، هذا الكلام من أئمة علماء فكيف يباقي الناس ؟ يشهد لهذا أن طلاب العلم توافدوا على إشبيلية ليأخذوا عن أبي علي قال ابن سعيد : شهدت مجلساً أقرأ به بإشبيلية غاصاً بالبلديين والغرباء من الآفاق (٦) .

بسبب ذبوع شهرته استفاد جهاً عريضاً ومالاً عظيماً (٧) ، واتصل بسادة

(١) الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

(٢) المصدر السابق ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) اختصار القدر المثل ١٥٢ .

(٤) معجم البلدان ٣٦٠/٣ .

(٥) إنباء الرواة ٣٣٥/٢ .

(٦) اختصار القدر المثل ١٥٢ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

عصره وقادتهم كني زهر الدين « كانوا كلهم أعيانا علماء رؤساء حكماء وزراء »^(١) ،
 وبني عبد المؤمن^(٢) وأبي العلاء بن المنصور^(٣) ، وخطب بين يدي مأمون بن
 عبد المؤمن خطبته المشهورة في مرسية^(٤) ، مما يدل على تقدمه ورفعة منزله .

المرحلة الخامسة :-

هي مرحلة الشيخوخة إذ انقطع عن التعليم بسبب كبر سنه إذ جاوز الثمانين
 عاما ، وكان انقطاعه عن التعليم سنة أربعين وستائة^(٥) تقريبا ، وبقي على حاله حتى
 توفاه الله رحمه الله تعالى .

أخلاقه وصفاته :-

تعرض أبو علي الشلوين لنقد بعض ما ذكر عنه من عيوب خلقية أو خلقية
 وهذا صحيح ، وله شواهد تؤيده لكن أن يتهم بما يخرج عن الذوق والأدب أو بما ينو
 عن أخلاق العلماء ، فهو أمر لا يُحمد ولا يُرضى ، وتعرض بعض من كتب عن أبي
 علي لهذه العيوب مستندين فيها إلى قصص تداولتها كتب التراجم وسوف أعرض لها
 بإيجاز مبينا رأبي في بعضها ، وأهم صفات أبي علي وعيوبه هي على النحو الآتي :-

١ - لثغة في لسانه :-

كان أبو علي - رحمه الله - يقلب السين ثاء ، فيقول في حسين : حشين ، « ولما
 أراد مأمون بن عبد المؤمن التوجه إلى مرسية ، وقد ثار بها ابن هود وأنشده الشعراء
 وتكلم في مجلسه الخطباء ، قام الشلوين وقال - دعاء منه - ثلمك الله ونارك ، يريد
 سلمك الله ونصرك لأنه بلكته يرد السين والصاد ثاء ، فكان كما قال : عاد المأمون

(١) نفع الطب ٢/٢٤٧ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٣ .

(٣) انظر : احصاء القديح المجلد ١٥٢ .

(٤) ستأتي في العيوب العيب الأول .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٣ .

وقد ثلم عسكره وقره (١)

٢ - علم فصاحة :

اجتمع مع لثنته أن لسانه ليس بليفا قال القفطي : « وهذا الشلويتي له في بلاده ذكر كثير ، وهو متصلر هناك ، وسألت عنه من رآه من أهل النحو ، فقال لي : لم تكن عبارته بليفة ، وإن قلته في التصنيف لأجود من عبارته (٢) » ، وقال المقرئ - معلقا على عدم فصاحة أبي علي وانحراف لسانه : « مع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الحرف والنحو والعلوم كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية ، حتى لو أن شخصا من العرب سمع كلام الشلويتي أبي علي المشار إليه بعلم النحو في عصرنا الذي غربت تصانيفه وشرب وهو يقرئ درسه لضحك بملء فيه عن شفة التعريف الذي في لسانه (٣) » .

٣ - حدة طبعه وسلاطة لسانه :-

لقد كان أبو علي - رحمه الله - حاد الطبع سليط اللسان « وكان أبو العلاء ابن المنصور قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المنامب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه ، فتبجح الحضور من حينئذ ، وقيل له : أنت رجل لا تترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ، ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك (٤) » ، وقصته مع ابن الصايوني وحدة الأستاذ عليه مشهورة (٥) .

وإذا أمعنت النظر وجدت الشيخ في شرحه هذا قد وصف بعض العلماء بأنه

(١) فتح الطب ٤٩١/٢ ، وانظر : انحصار القدر للعل ١٥٢ ، الروض المظلل ٣٥٥ .

(٢) إنبه الروض ٣٣٢/٢ .

(٣) فتح الطب ٢٢١/١ - ٢٢٢ ، وهذا يخالف لما ذكره ابن عبد الملك . انظر ما سبق من : ١٥ .

(٤) انحصار القدر للعل ١٥٢ .

(٥) انظر : انحصار القدر للعل ١٥٢ ، وقد طعن عليها حماد الهال تلميذا مقبولا ، ولعل له التصيب

الأولى من اللغة . انظر : حواشي الفصل ٢٠ - ٢١ .

(٦ - شرح لسان العرب في شرحه)

مجنون من مجانين هذا الوقت ^(١) ، ووصف ابن طلحة بالتخلف في موطنين ^(٢) ، ودعا على الجزولي بالأنا تقال عمرته ^(٣) .

هذه حدة - لاشك فيها - أكسبته نفرة ، فقد وقعت بينه وبين تلميذه ابن عصفور جفوة ^(٤) ، وهجاه ابن عتبة الطيب ^(٥) .

٤ - غفلة :

وسم أبو علي بأن فيه غفلة ، وذكرت قصص ونوادير تحكى عنه ^(٦) ، وقد تكون هذه الحكايات صحيحة وقد تكون من نسج خيال من كره أبا علي ، وهي إن كانت صحيحة لا تغض من قيمة أبي علي وقدرته العلمية .

٥ - زهد في العلم :-

هذه من الأوصاف التي ألصقها القفطي - عفا الله عنه وغفر له - بالشيخ ، قال عن الشلوين : « والذي وقع لي أنه غير عاشق في هذه الصناعة ، وإنما يريد لها للارتزاق وذلك أنه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية المشاب الأشبيلي أخبرني أنه لما عزم على الخروج إلى المشرق للحج ابتاع من عمر الشلويني الأندلسي كتاب (العالم في اللغة) لأحمد بن أبيان بن سيد الأشبيلي الأندلسي في اللغة في أربعين مجلدا ، وهو كتاب غريب عجيب لا يسوغ لعالم عاشق في علم العربية أن يخرج عن يده ، واستدلت بهذا على ما قلت ^(٧) . وتصدى لهذه التهمة ابن مكتوم - تلميذ أبي حيان - ورد على القفطي رداً مطولاً ومن أجل ما فيه مما

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٢٨ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص ٨٥٨ - ٨٥٩ ، ٨٦٠ .

(٣) انظر : المصدر السابق ص ١٠١٨ .

(٤) انظر : فتح الطيب ٢/٢٠٩ .

(٥) انظر : احصاء القديح المجلد ١٥٢ .

(٦) هذه النوادر في احصاء القديح المجلد ١٥٤ ، وفيت الأعيان ٣/٤٥١ - ٤٥٢ .

(٧) إنباء الرواة ٢/٣٣٣ - ٣٣٤ .

يرد هذه التهمة عن أبي علي أنه : « قد أرسل إليه بعض ملوك المغرب من بني عبد المؤمن ابن علي ، يستهديه شيئاً من كتب العربية فأرسل إليه نحواً من عشرة أجمال ، وكتب إليه : لم أرسل إلى الأمير كتاباً إلا وعندي منه النسختان والثلاث ، فهذا من أدل الأشياء على ما ذكرته ، وكان الأليق بالقفطي إذا لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم أن يئنه علي اسمه ، وبسكت عما ذكره من مقرهات القول (١) . » وحسبي هذا من رد علي القفطي فإن من يهدي عشرة أجمال ، من كل كتاب عنده منه نسخة أو نسختان لن يعجز عن أن يكون عنده نسخة أخرى من كتاب العالم . لكن هذه هي عادة القفطي ودونه في الغرض من معاصريه ، قال عن الإمام عبد اللطيف البغدادي كلاماً هو غاية الانتقاص والازدراء (٢) ، لذا قال عنه ابن مكيوم عند ترجمة البغدادي : « يظهر به تحامل القفطي عليه بما ذكره ، وهذه عادته في هضم الحصريين ، وحط مراتبهم وإيهام أنه عارف بمنازل العلماء وتميز طبقاتهم ، ولم يكن هناك ولا قريناً عفا الله عنه » (٣) .

٦ - بعده عن العفة :-

قال ابن عبد الملك : « ... إن كثيراً من أهل بلده كانوا يرغبون بأبنائهم عنه ، ولا يسمحون لهم بالتلمذ له والقراءة عليه ، لتبجح لا يليق مثله بأهل العلم تسيبوه إليه ، وكانوا يميلون بأبنائهم إلى غيره كأبوي الحسن : ابن الدباج وابن عبد الله وأبي بكر ابن طلحة قبلهما ، وغيرهم ممن شهِر بالدين والعباد وتتره عن التهمة بفساد الخلو » (٤) ، وظاهر هذا الكلام واضح ، ومؤداه بين ظاهر ، مما يجعل المسلم يربأ بالشلوين أن يكون كذلك ، ولعل مرد هذا الطعن الحسد والحقد ، مما دفع بابن عبد الملك إلى أن يقول ما قال ، وخاصة إذا عرفنا أن ابن سعيد قال عن الشلوين : « ومع هذا فإنه كان من ذوي المروءات والعصبيات ، له في ذلك غير حكاية ، وأما في

(١) تلخيص أخبار النحويين والفقهاء ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) إنبه الرواة ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

(٣) تلخيص أخبار النحويين والفقهاء ١١٤ .

(٤) الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

درجة العلم والدراسة فإليه كانت قصب الغاية ^(١) . فمما لاشك أن هذه التهمة تتناقض مع المروعة والعصية ، وإخالها تهمة لا صحة لها .

رحلاته :

لم يرحل الشلوين في طلب العلم - فيما أعلم - وهي التي تهم المدرس الذي أعمل له ، سوى رحلة إلى مراكش أيام المنصور من بني عبد المؤمن ^(٢) ، وفي هذه الرحلة ناظر أبا موسى الجزولي فقد حكى هذه القصة ابن عبد الملك المراكشي قال : « حدثني غير واحد ممن لقينته أن الشيخ النحوي الحافظ أبا علي ابن الشلوين قدم على مراكش أول قدماته عليها وصيته بعيد وذكره عتيد ، وهو مستعد بما عنده للظهور على من اشتملت عليه الحضرة من المرتسمين بالعربية ، فدخل إليها من باب ذكالة أحد أبوابها الشمالية ، وكان أبو موسى في ذلك الوقت يدرس في مسجد على الطريق بمقربة من ذلك الباب الذي اجتاز به الأستاذ أبو علي ، وسمع أصوات طلبة العلم قد علت بالمذاكرة والمباحثة ، فسأل عن ذلك فأخبر أنه مجلس بعض أساتيد العربية وبينما هو يستطرف مأخذهم في المناظرة ، دخل أبو موسى وكان رجلاً رقيق الأدمة تعلوه صفرة ... ولما استقر بأبي موسى المجلس أخذ يتكلم في بعض أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وإحكام أصولها بما لا عهد لأبي علي بمثله ، فبهت عند ذلك وقال : إذا كان مثل هذا الموضوع الحامل الذي لا يكاد يؤبه له ولا يعد من كبار مجالس العلم لكونه في آخريات البلد ينتصب للتدريس فيه مثل هذا البربري البعيد في بادي الرأي عن التكلم فضلاً عن مثل هذا الاستبحار في النحو فما الظن بالمجالس المختلفة ؟ هذا بلد لا أسود فيه بعلمي ^(٣) وروى أن أبا علي سأل أبا موسى سؤالاً في حلقة المتدئين فأجاب بجواب متوسط ، ثم سأله سؤالاً آخر في

(١) انحصار القدر المجلد ١٥٤ .

(٢) النبل والتكملة ٤٦٣/١/٥ .

(٣) النبل والتكملة ٢٤٩/١/٨ .

حلقه الشاهين فأجاب أبو موسى جواباً في غاية التحقيق والتفريق (١)

هذه هي الرحلة العلمية الوحيدة لأبي علي التي وقعت عليها

شيوخه :-

الشلوبين علم من أعلام الأندلس ، أخذ عن جلة علمائها ، وكبار أئمتها ، ليس في فن النحو فحسب ، بل في القرآن والقراءات والأدب واللغة ، وقد وقعت على عدد غير قليل منهم وهم على النحو الآتي :-

١ - إبراهيم بن محمد بن منار بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي (... -

٥٨١ هـ) للشهور بابن ملكون ، روى عن أبي الحسن بن شريح وأبي مروان بن

محمد ، والقاسم بن يحيى ، له شرح على الحماسة وتكثرت على تصبؤ الصيمري ،

وإيضاح المنهج في الجمع بين التثنية والمبني ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين ،

وابن حوط لله وابن عروف (٢)

٢ - أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن محمد بن عبد الله

السكوتي أبو العباس (٥٢٨ - ٥٨١ هـ) روى عن أبيه وعمه الحاج أبي محمد

ابن عبد الغفور ، وأبي الحكم بن بطلال ، وأبي عبد الله بن أحمد الجهادي

وأبي الفضل عياض أخذ عنه الشلوبين وأبو القاسم الملاحي وأبو محمد بن أحمد

ابن جمهور وغيرهم من الجلة (٣)

٣ - أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حرث بن عاصم بن مضاء بن

مهدي بن عمرو اللخمي (٥١٣ - ٥٩٢ هـ) للعرف بابن مضاء القرطبي ،

أخذ عن أبي بكر بن عبد الله بن العربي وأبي بكر بن محمد المرعي والبطروجي

(١) انظر : أبو موسى الجوزي ٤٤ - ٤٥ .

(٢) انظر : إنبه الرواة ١٩٠/٤ ، رتاج شيوخ الرعي ٨٤ ، رتاج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، النبل

والشكلة ٤٦١/٢/٥ ، إشارة الصفح ١٨ ، بنة الرواة ٤٣١/١ .

(٣) انظر : رتاج شيوخ الرعي ٨٥ ، رتاج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، النبل والشكلة ١١١/١/١ -

٤٦١/٢/٥ ، ١١٤ .

وابن الرماك وغيرهم أخذ عنه أبو علي بن الشلوين والحسن بن الحجاج ومحمد عبد الواحد الملاحى وابن الحاج ، له مصنفات منها : الرد على النحاة ، والمشرق ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان (١) .

٤ - أحمد بن علي بن حكيم بن عبد العزيز بن محمد القيسي الحصار (٥١٣ هـ - ٥٩٨ هـ) سمع أبا إسحاق بن مروان بن حبيش وأبا بكر بن الخلف وابن العربي وابن الباذش وابن معدان وأبا سليمان السعدي وغيرهم . روى عنه أبو جعفر يوسف بن الللال وأبو الحسن بن محمد بن بقي وأبو الحجاج بن علي بن عبد الرزاق والشلوين وغيرهم (٢) .

٥ - أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكناني الإشبيلي (٥٠٢ - ٥٧٧ هـ) المعروف بأبي العباس اللص لقبه بذلك الأستاذ أبو بكر ابن يحيى الأبيض في صفه لكثرة سرقة أشعار الناس بزعمه ، فغلب عليه ، روى عن أبي يحيى الأسدي وأبي بكر بن عبد الغني بن فندلة ، والأبيض المذكور وأبي الحسن بن شريح ، وأخذ عنه أبو بكر بن عبد الله بن قسوم ، وأبو جعفر عبد الله بن عبد الرحمن بن سلمة وأبو علي الشلوين وغيرهم (٣) .

٦ - أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (١١٠٠ - ٦٢٢ هـ) أبو القاسم وقيل أبو الوليد ، أخذ عنه أبو علي الشلوين (٤) .

٧ - أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي (١٠٠٠ - ٦١٠ هـ) أبو القاسم ، أخذ عن أبي إسحاق بن علي بن طلحة وأبي بكر بن عمر وأبي محمد بن أحمد بن موهوب وغيرهم وأخذ عنه أبو إسحاق بن محمد المفرج

(١) انظر : برنامج ابن الربيع ٢٥٨ ، الذيل والحكمة ٢١٢/١/١ - ٢٢٣ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٥ ، الذيل والحكمة ٣٠٣/١/١ - ٣٠٥ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والحكمة ٢١٦/١/١ -

٤٦١/٢/٥ ، ٣٢٠ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والحكمة ٤٦١/٢/٥ ،

الحجاج الذهب ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ .

- والشلوبين ، وأبو عمران الجزيري وأبو القاسم بن الطليسان وغيرهم (١)
- ٨ - أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الإشبيلي (... - ٥٨٨ هـ)
أبو القاسم الحوفي روى عن أبي بكر بن العربي وأبي الحسن بن خليل
وعبد الرحمن بن أحمد بن بقي وأبي الطاهر السلفي ، وأخذ عنه أبو إسحاق بن
محمد بن زغلل ، وأبو الحسين عبيد الله بن عاصم الداري ومحمد بن عياش بن
عظيمة وأبو علي الشلوبين وغيرهم (٢)
- ٩ - أحمد بن محمد بن سلقة الأصبهاني (٤٧٢ - ٥٧٦ هـ) الحافظ أبو الطاهر
السلفي صدر الدين أحد الحفاظ المكثرين ، أخذ عن الكيا أبي الحسن الفقيه ،
وعن الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التيجزي اللغوي اللغة ، وعن أبي محمد
جعفر بن السراج وغيرهم من الأئمة الأمثال ، أجازها علي الشلوبين (٣)
- ١٠ - أحمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين (... - ...) روى عن أبيه
الزاهد أبي عبد الله ، وكان رجلاً فاضلاً صالحاً ، أخذوا يعترف جيد من العلم ،
أخذ عنه أبو علي الشلوبين (٤)
- ١١ - أحمد بن محمد بن مقدم الرعيني الإشبيلي (٥١٦ - ٦٠٤ هـ) أبو العباس
وقيل أبو القاسم أخذ عن أبي الحسن شريح ، ومحمد بن عبد الرحمن بن عظيمة ،
وأبي بكر بن العربي وابن الرماك وأبي الطاهر السلفي ، روى عنه أبو إسحاق بن
أحمد اللخمي ، وابن علي بن المنذر وابن أحمد بن سيد الناس ، وأبو علي
الحسن بن هشام العبدي وأبو علي بن الشلوبين وغيرهم (٥)

(١) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٦٥/١/١ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦٤/١/١ .

٤٦١/٢/٥ ، ٤١٥ .

(٣) انظر : وفیات الأعيان ١٠٥/١ - ١٠٧ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ،

الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الدياج المذهب ٧٨/٢ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٤٨/٢/١ ،

٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٨٤/١/١ - ٣٨٥ .

- ١٢ - أبو الوليد جابر بن أيوب ، من شيوخ الشلوين نص على ذلك ابن أبي الربيع ^(١)
وابن عبد الملك ^(٢) .
- ١٣ - جابر بن محمد بن تام بن سليمان الحضرمي الإشبيلي أبو الوليد (...
٥٩٦ هـ) أخذ القراءات والحديث عن أبي الحسن بن شريح ، والنحو عن
أبي القاسم بن الرماك ، وأخذ عنه الشلوين وابنا حوط الله ^(٣) .
- ١٤ - أبو جعفر بن يحيى ، وهو من شيوخ أبي علي الشلوين ذكر ذلك الرعيني ^(٤)
وابن عبد الملك ^(٥) .
- ١٥ - أبو الوليد الحسن بن عيسى بن أصبغ بن محمد الأزدي ، من شيوخ أبي علي
الشلوين نص على هذا الرعيني ^(٦) .
- ١٦ - أبو خالد بن يزيد بن محمد بن رفاعة ، من الذين أخذ عنهم أبو علي ذكر ذلك
الرعيني ^(٧) وابن أبي الربيع ^(٨) وابن عبد الملك ^(٩) .
- ١٧ - خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال بن يوسف الخزرجي الأنصاري
القرطبي (٤٩٤ - ٥٧٨ هـ) أبو القاسم ، مؤرخ عالم بحاثة ولي القضاء في
بعض جهات إشبيلية أخذ عنه الشلوين ^(١٠) .

(١) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، بنية الوعدة ٤٨٤/١ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٧) انظر : المصدر السابق ص ٨٥ .

(٨) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٩) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(١٠) انظر : وفيات الأعيان ٢٤٠/٢ ، ٢٤١ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة

٤٦١/٢/٥ ، برنامج الجبلى ١٠٣ ، شرح النور ١٨٢ .

- ١٨ - أبو الربيع بن محمد الملقب بذكر ابن عبد الملك أن الشلوين أخذ عنه (١).
- ١٩ - سليمان بن أحمد بن سليمان بن يحيى اللخمي الإشبيلي (... - ... بعد ٥٨٠ هـ) أبو الحسين أحمد بن ابن الرماك وعبد السلام بن المؤذن وشرح وأبي بكر بن العربي ، أخذ عنه ابن سيد الناس وابن برجان اللخمي ويوسف بن أحمد البهراني وأبو علي بن الشلوين (٢).
- ٢٠ - الطفيل بن أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن الطفيل العبدي الإشبيلي (... - بعد ٥٩٩ هـ) ، أبو نصر بن عطيمة ، أخذ عن أبيه ، وشرح ، أخذ عنه أبو بكر ابن سيد الناس وأبو العباس بن هارون وأبو علي الشلوين وأبو القاسم ابن الطليسان (٣).
- ٢١ - عبد الحق بن الخراط ، نص الرعي (٤) وابن أبي الربيع (٥) وابن عبد الملك (٦) على أن الشلوين قد أخذ عنه.
- ٢٢ - عبد الحق بن عبد الملك بن بونة العبدي (... - ٥٨٧ هـ) أبو محمد بن البيطار من أهل حماة ، وسكن المنكب وأصله من غرناطة قال ابن الأبار : « توفي بالمنكب يوم عيد الأضحى سنة ٥٨٦ هـ قاله أبو سليمان بن حوط الله ، وقرأته بخط الأستاذ أبي علي بن الشلوين وخطا في ذلك وإنما توفي في آخر سنة ٥٨٧ هـ ، قاله أبو الربيع بن سالم وهو الصحيح » (٧) ، أخذ عنه الشلوين (٨).

(١) انظر : اللؤلؤ والحكمة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٤ ، اللؤلؤ والحكمة ٥٦١/٤ ، ٤٦١/٢/٥ ، بعد الوعدة ٥٩٦/١ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، اللؤلؤ والحكمة ٦٥٩/٤ .

٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٤ .

(٥) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٦) انظر : اللؤلؤ والحكمة ٤٦٢/٢/٥ .

(٧) انظر : المعجم في أصحاب القاصي أبي علي الضبي : ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٨) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، اللؤلؤ والحكمة ٤٦١/٢/٥ .

- ٢٣ - عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسن بن سعدون الخثعمي (٥٠٨ - ٥٨١ هـ) أخذ عن الخطيب أبي الحسن بن عباس ، وبالسبع على أبي داود بن يحيى ، وعلى أبي علي منصور بن علاء وأبي القاسم بن الأبرش وأبي الحسن بن الطراوة وغيرهم وروى عنه أبو إسحاق الزوالي وأبو إسحاق الجاني وابن أبي العافية وأبو علي الشلوين وغيرهم (١) .
- ٢٤ - عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن أبي عيسى الأتصاري الأندلسي (... - ٥٨٤ هـ) أبو القاسم بن حبيش ، برع في النحو وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغيره ولغته ، وأخذ عنه أبو علي الشلوين (٢) .
- ٢٥ - عبد الرحمن بن يحيى بن الحسن القرشي (... - ...) ، صاحب كتاب الاستذكار لمشهور قراءات القراء السبعة بالأمصار ، أخذ هذا الكتاب الرعيني (٣) عن أبي علي الشلوين حدثه به مؤلفه (٤) .
- ٢٦ - عبد الله بن أحمد بن جمهور بن سعيد بن يحيى بن جمهور القيسي (... - ٥٩٢ هـ) أبو محمد بن جمهور أخذ عن ابن حبيش وابن فرقد وابن قرقول وابن ملكون وغيرهم (٥) ، وأخذ عنه أبو علي الشلوين (٦) .
- ٢٧ - أبو عبد الله بن حميد نص الرعيني وابن أبي الربيع وابن عبد الملك على أن الشلوين أخذ عنه (٧) .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، برنامج المجزى ١٢٤ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الإحاطة ٤٧٢/٣ - ٤٨١ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، بنية الوعة ٨٥/٢ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ١٥ - ١٦ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ١٧٤/٤ - ١٧٦ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، ثم المصادر السابقة .

٢٨ - عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد الحجري (٥٠٥ - ٥٩١ هـ) ، أبو محمد بن عبيد الله ، أخذ عن أبي عبد الله بن زغبة وأبي القاسم بن ورد وأبي الحجاج بن يسعون وأبي الحسن بن اللؤلؤ ، أخذ عنه أبو علي الشلوين وغيره (١) .

٢٩ - عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن فرج الخزرجي الغرناطي (٥٢٤ - ٥٩٧ هـ) أبو محمد ابن القرس أخذ عن أبي الحسن بن هذيل وأبي بكر بن الخلوف وابن الديباغ وابن فندلة وابن ليل وغيرهم ، وأخذ عنه أبو عبد الله التحيبي وابن عبد الحق التلميسيني وابن الرومية وابن هارون وأبو علي الشلوين وغيرهم (٢) .

٣٠ - عبد الولي بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي (... - ...) روى عن أبي الحسن بن عقاب وأبي عبد الله بن القرس وأبي القاسم بن حيش ، وروى عنه أبو إسحاق بن إبراهيم العشاب وابن الحداد وأبو علي الشلوين وغيرهم (٣) .

٣١ - علي بن أحمد بن علي بن فتح بن ثبال الأموي الشريفي (٥٠٨ - ٥٨٣ هـ) أبو الحسن بن ثبال روى عن أبي بكر بن طاهر وابن العربي وابن فندلة وغيرهم ، وروى عنه : ابن الغزال وابن القصار وأبو علي الشلوين وأبنا حوط الله وغيرهم (٤) .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ ، برنامج التحصي ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، التكملة ٨٦٥/٢ - ٨٧١ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥٨١/١/٥ - ٦٣ ، ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٧١/١/٥ - ٧٢ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١٦٩/١/٥ -

- ٣٢ - علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن كوثر المحاربي (٥٢٩ - ٥٨٩ هـ)
 أبو الحسن بن كوثر أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن أبي الحسن الطوسي
 وأبي الحسن بن خلف بن رضا الأنصاري البلسي وأبي حفص المياحي وأخذ
 عنه أبو جعفر بن عبد المجيد الجبار وابن يوسف الواشري وابن قطرال وابننا
 حوط الله وأبو علي الشلوين وغيرهم (١) .
- ٣٣ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي النحوي (... -
 ٦٠٩ هـ) أبو الحسن ، أخذ النحو عن ابن طاهر الخنّب (٢) ، وذكر محمد
 محمد مخلوف أن الشلوين أخذ عنه (٣) .
- ٣٤ - عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدي
 الإشبيلي (... - ٥٨٥ هـ) أبو عمرو بن عظمة ، روى عن أبيه وأبي الحسن
 شرح وابن الطاهر السلفي روى عنه البهراني وابن قسوم وابن يملول وأبو الحسن
 الشريشي وأبو علي الشلوين وأبو مروان الباجي وغيرهم (٤) .
- ٣٥ - عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى البهراني المراكشي (٥٤٠ -
 ٦٠٧ هـ) أبو موسى الجزولي لزم ابن بري في مصر ، وتصدر للإقراء بالمرية
 وغيرها . أخذ عنه ابن معط والشلوين (٥) .
- ٣٦ - أبو القاسم بن غالب الشراط نص الرعيني (٦) وابن أبي الربيع (٧) وابن
 عبد الملك (٨) على أنه من شيوخ الشلوين .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : إنباء الرواة ١٨٦/٤ ، إشارة الصين ٢٢٨ ، بنية الوعاة ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ .

(٣) انظر : شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل ٤٦١/٢/٥ ، ٤٨٧ - ٤٨٩ .

(٥) انظر : بنية الوعاة ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ ، أبو موسى الجزولي ٤٢ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٧) انظر : برنامج ابن الربيع ٢٥٨ .

(٨) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

٢٧ - محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف اللخمي الإشبيلي (...)
 (٥٨٦ هـ) أبو بكر بن صاف روى عن أبي الحسن شريح ، وأبي محمد شعيب
 ابن عيسى ، وأبي بكر بن أبي ركب ، وأبي الحسن عبد الرحيم الحجاري ،
 وعلي بن مسلم ، وابن بقي وابن الرماك ، وروى عنه أبو الحسن الزهري والدباج
 والشلوين وأبنا حوط الله (١) .

٢٨ - محمد بن خضر بن عمر بن خليفة الأموي (٥٠٢ - ٥٧٥ هـ) أبو بكر ،
 أخذ عن شريح وابن العربي وابن حبيش وابن عتاب والسلفي ، أخذ عنه
 أبو علي الشلوين مقامات الحريري وأشعار الستة الجاهليين (٢) .

٢٩ - محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري الإشبيلي
 (٥٠٢ - ٥٨٦ هـ) أبو عبد الله بن زرقون ، أخذ عن أبي الحسن شريح ،
 وأبي عبد الله أحمد الخولاني وابن الحاج وابن شنين وغيرهم ، وأخذ عنه ابنه
 محمد وابن السراج وابن عاصم الدائري وابن يعقوب وأبو علي الشلوين
 وغيرهم (٣) .

٤٠ - محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد الأموي
 (٥٤٥ - ٦١٨ هـ) أبو بكر ، أخذ عن أبي بكر بن صاف وأبي إسحاق
 ابن ملكون وأبي بكر بن الجعد وأبي القاسم السهلي وأبي جابر بن أيوب ، وروى
 عنه أبو بكر بن جابر السقطي وابن سيد الناس وأبو علي بن الشلوين (٤) .
 وغيرهم .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، ١٨٨/٦ - ١٩٠ ، شلوات الذهب ٢٣٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، فهرس المهارس ٣٨٤/١ - ٣٨٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعي ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٢٠٢/٦ - ٢٠٨ ، برنامج الجارى ١٠٠ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٣٥/٦ - ٢٣٦ ، والتكملة ٦٠٥/٢ .

- ٤١ - محمد بن عبد الرحمن بن محمد مشكربل الإشبيلي (... بعد ٥٥٠ هـ)
 روى عن شرح كان عاقداً للشروط بارعاً في الخط ، أخذ عنه أبو علي
 الشلوين (١)
- ٤٢ - محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج بن الجند القهري الإشبيلي اللبلي (٤٩٦ -
 ٥٨٦ هـ) أبو بكر بن الجند ، أخذ عن ابن منظور الهوزني وأبي محمد بن
 عتاب ، ومالك بن وهيب وأبي الوليد بن رشد وغيرهم . روى عنه أبو إسحاق
 ابن قسوم وأبو بكر بن طلحة وأبو الحسن بن قطرال وأبو الحسن بن عزيمة
 وهمام بن إبراهيم وأبو علي الشلوين وابن الملجوم وغيرهم (٢)
- ٤٣ - محمد بن عبد الملك بن زهر بن الحاج عبد الملك بن محمد بن مروان الإشبيلي
 (٥٠٧ - ٥٩١ هـ) أبو بكر الحفيد ، روى عن أبي بكر عاصم النحوي
 وعن ابن أبي العلاء وغيرهم ، أخذ عنه أبو علي الشلوين وغيره (٣)
- ٤٤ - محمد بن يحيى بن الخذاء التميمي (...) نص ابن أبي الربيع على أن
 الشلوين لقيه وشافهه وأجاز ابن الخذاء الشلوين (٤) وكذلك نص الرعيني (٥)
 وابن عبد الملك (٦)
- ٤٥ - محمد بن يحيى بن محمد الجذامي أبو بكر (... - ...) نص الرعيني على أن
 أبا علي أخذ عنه (٧)

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، ٣٦٣/٦ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٢٣/٦ - ٣٢٦ ،
 برنامج التميمي ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، برنامج الهجاري ١١٦ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٩٨/٦ - ٤٠٣ .

(٤) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٥) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

- ٤٦ - مرجي بن عبد الملك بن مرجي الأنصاري (... - ٥٧٨ هـ) أبو عمرو بن مرجي أخذ عن مشيخة بلده ، وهو من أهل (شلب) ، وأخذ عنه أبو الحسن ابن عظمة وأبو علي الشلوين وغيرهما (١) .
- ٤٧ - ابن ملك أبو بكر ، وقيل ابن مالك : نص الرعيني (٢) وابن أبي الربيع (٣) وابن عبد الملك (٤) على أن الشلوين أخذ عنه .
- ٤٨ - نحية بن يحيى بن علف بن نحية بن يوسف الرعيني الإشبيلي (٥٢٠ - ٥٩١ هـ) أبو الحسن ، أخذ عن أبي الحسن شريح بن محمد ، وأبي محمد شبيب الياقوبي وأبي جعفر الجذامي وأبي العباس بن حرب المسلي ، أخذ عنه أبو علي الشلوين (٥) .
- ٤٩ - الثيار أبو بكر ، أخذ عنه الشلوين نص على هذا ابن أبي الربيع (٦) وابن عبد الملك (٧) .
- ٥٠ - يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مجير الفهري (٥٣٥ - ٥٨٨ هـ) أبو بكر ، شاعر المغرب في وقته ، حدث عنه أبو بكر محمد بن محمد بن جمهور ، وأبو الحسن بن الفضل وأبو عبد الله بن عياش وأبو علي الشلوين وأبو القاسم بن أحمد بن حسان وأبو المتوكل المهيم وغيرهم (٨) .
- ٥١ - يحيى بن عبد الرحمن بن عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى بن الحاج المبريطي

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، التكملة

٧٢٥/٢ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٣) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : برنامج الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، التكملة ٧٥٨/٢ - ٧٥٩ ، الذيل

والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٦) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٨) انظر : الإحاطة لـ أسهل خرناطة ٤١٨/٤ - ٤٢١ .

(... ٥٩٨ هـ) أبو العباس روى عن أبيه وعن أبي محمد عبد الرحمن بن علي الخزرجي وأبي الوليد بن الدباغ وأبي جعفر البطرودي وغيرهم ، وأخذ عنه القاضيان ابنا حوط الله والمافظ أبو محمد القرطبي وأبو الربيع بن سالم وأبو علي الشلوين وأبو القاسم بن الطليسان وغيرهم (١)

٥٢ - يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن أزهر الحجري (... - بعد ٥٨١ هـ) أبو بكر الشريشي روى عن الحاج أبي القاسم عيسى بن جمهور القيني وأبي محمد بن الخزاز ، روى عنه أبو العباس بن عبد المؤمن الشريشي وأبو بكر بن رفاعة وأبو بكر محمد بن علي الغزال وأبو علي الشلوين وغيرهم (٢)

٥٣ - أبو الوليد يزيد بن بقي ، ذكر الرعيني (٣) وابن أبي الربيع (٤) وابن عبد الملك (٥) أن الشلوين تلقى عنه وأجازته ابن بقي .

تلاميذه :-

إن تلاميذ الأستاذ أبي علي لا يحصون عدداً قال ابن الزبير : « وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليه (٦) » ، فإذا كان أمر أبي علي هكذا فإن هذا يؤكد كثرة عدد طلابه ، ولذلك سأكتفي بسرد ذكر أسماء من وقفت عليه منهم ، وسني وفياتهم مع توثيق ذلك وهم على النحو الآتي :-

(١) انظر : برنامج الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، صلة الصلة ١٨٨/٧ - ١٨٩ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، صلة الصلة ١٨٥/٧ - ١٨٦ ، الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ .

(٤) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٦) صلة الصلة ٧١/٧ .

- ١ - إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني (٦٠٩ - ٦٩٠ هـ) أبو إسحاق التلمساني ، لقي أبا علي الشلوين وأجازه (١) .
- ٢ - إبراهيم بن سهل الإسرائيلي (... - ٦٤٩ هـ) شاعر إشبيلية المعروف كان يهودياً فأسلم ، قرأ على الشلوين وابن الدجاج (٢) .
- ٣ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السلمي (٦١١ - ٦٦١ هـ) أبو إسحاق ، لازم الدجاج والشلوين في العربية والأدب سنين (٣) .
- ٤ - إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الحاج التجيبي القرطبي (٦٢٥ - ٦٩٨ هـ) أبو إسحاق ، أخذ عن ابن قسوم والدجاج والشلوين وغيرهم (٤) .
- ٥ - أحمد بن أبي الحسن نبيل الرومي (... - ٦٦٩ هـ) مولى أبي القاسم بن محمد ابن أبي بكر بن رزين التجيبي الشقوري ، أجازه الدجاج وأبو علي الشلوين وغيرهم (٥) .
- ٦ - أحمد بن عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصاري المالقي (... - ٦٥٢ هـ) المشهور بأبي بكر حميد ، أجازه أبو سليمان بن حوط وأبو علي الشلوين وأبو القاسم بن يحيى (٦) .
- ٧ - أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن عميرة المخزومي البلسي الشقوري (٥٨٢ - ٦٥٦ هـ) أبو مطرف ، روى عن أبي الخطاب بن واجب وأبي الربيع ابن سالم وأبي علي الشلوين وابن حوط الله (٧) .
- ٨ - أحمد بن عثمان بن عجلان القوسي الإشبيلي (٦٠٧ - ٦٧٨ هـ) أبو العباس ،

(١) انظر : الإحاطة ٢٢٦/١ - ٢٢٩ ، الدجاج الملعب ٢٧٤/١ ، شجرة النور ٨٢ .

(٢) انظر : نفع الطيب ٥٢٢/٣ - ٥٢٩ .

(٣) انظر : بنية الوعدة ٤٢٣/١ - ٤٢٤ .

(٤) انظر : برنامج الولدي آشي ٥٢ - ٥٣ .

(٥) انظر : الذيل والنكمة ٥٥٢/٢/١ - ٥٥٤ .

(٦) انظر : الذيل والنكمة ١٣٨/١/١ - ١٤٣ .

(٧) انظر : الإحاطة ١٧٣/١ - ١٧٤ ، نفع الطيب ٣١٣/١ - ٣٢١ .

- أخذ العربية عن أبي الحسن الدباج وأبي علي الشلوين (١) .
- ٩ - أحمد بن علي بن أحمد بن زيد الله بن علي بن محمد بن أحمد بن عمريل الحضرمي الإشبيلي (٦٠٠ تقريبا - بعد ٦٤٠ هـ) أبو عمرو وقيل : أبو العباس ، روى عن ابن زرقون والنباتي والشلوين (٢) .
- ١٠ - أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي (٥٨٧ - بعد ٦٦٦ هـ) أبو العباس الماردي ، أخذ العربية عن الدباج والشلوين وأجازه ابن عبيدس (٣) .
- ١١ - أحمد بن علي بن أبي القاسم أحمد بن عبد الرحمن الأموي الإشبيلي أبو العباس ابن الناظر ، روى عن ابن جابر السقطي والشلوين وابن الطولسان (٤) .
- ١٢ - أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي (... - ٦٥١ هـ) أبو العباس بن الحاج ، روى عن الدباج والشلوين (٥) .
- ١٣ - أحمد بن محمد بن أحمد بن ثعلبة العبدي الإشبيلي أبو القاسم بن ثعلبة ، روى عن الرعيني والقرظي وأبي بكر بن هشام وأبي علي الشلوين (٦) .
- ١٤ - أحمد بن محمد بن سليمان بن شنيف العقيلي البلمسي (... - ٦٦٤ هـ) أبو جعفر روى عن أبي الربيع بن موسى بن سالم وابن الأبار والشلوين وابن عميرة (٧) .
- ١٥ - أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد بن خلف القرشي العامري الإشبيلي أبو طلحة ،

(١) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٤/١/١ - ٢٨٥ ، بنية الوعدة ٣٣٥/١ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٨/١/١ - ٢٨٩ .

(٣) انظر : صلة الصلة ٧١/٧ ، الذيل والتكملة ٢٨٩/١/١ - ٢٩٠ ، بنية الوعدة ٣٣٨/١ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٩٣/١/١ .

(٥) انظر : اختصار القدر للتل ٦٦ - ٦٧ ، الذيل والتكملة ٣٨٦/١/١ ، بنية الوعدة ٣٥٩/١ .

٣٦٠

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٣٦٥/١/١ ، بنية الوعدة ٣٥٧/١ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٣٠/٢/١ - ٤٣٢ .

- من المجلودين في أصحاب الشلوين (١)
- ١٦ - أحمد بن يوسف القهري اللبلي (٦٢٣ - ٦٩١ هـ) أبو جعفر ، أخذ عن الشلوين والدباج وابن خروف (٢)
- ١٧ - أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجنامي المالقي النحوي (... - ٦٥٧ هـ) المعروف بالخفاف ، قرأ النحو على أبي علي (٣)
- ١٨ - الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحرص القرشي القهري (٦٠٣ - ٦٧٩ هـ) ، أبو علي بن الناظر ، لازم أبا علي في العربية والأدب (٤)
- ١٩ - الحكم بن إبراهيم بن محمد الصنعاني ، قرأ على أبي علي حواشي العسكريات (٥)
- ٢٠ - سعيد بن حكيم بن عمر بن أحمد بن حكيم القرشي الطبري (٦٠١ - ٦٨٠ هـ) أبو عثمان ، أخذ عن ابن زرقون وابن خلفون والشلوين وأبي القاسم ابن بقي (٦)
- ٢١ - سليمان بن يحيى بن سليمان بن يندر القيسي الإشبيلي (... - ٦٤٦ هـ) أبو عمرو ، روى عن ابن حوط الله وأبي الحجاج بن نموي والشلوين والقسطلي (٧)
- ٢٢ - طاهر بن علي بن محمد بن عبد الرحمن السلمى الشقري أبو الحسن ، أجاز له ابن زرقون والعزفي والشلوين والباجي (٨)

(١) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٦/٢/١ ، بغية الوعاة ٣٦٧/١ .

(٢) انظر : عنوان الدراية ٣٤٥ ، برنامج الوادي آشي ٥٣ ، ٣١٠ ، فتح الطيب ٢٠٨/٢ - ٢١٠ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ٤٧٣/١ .

(٤) انظر : الإحاطة ٤٦٣/١ - ٤٦٥ ، بغية الوعاة ٥٣٥/١ .

(٥) انظر : ص ٤٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٢٨/٤ - ٣٣ ، بغية الوعاة ٥٨٢/١ - ٥٨٤ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٩٧/٤ .

(٨) انظر : الذيل والتكملة ١٥٥/٤ - ١٥٦ .

- ٢٣ - طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف الأسعد ابن حزم الأموي الإشبيلي الباطني (٦٠١ - ٦٤٣ هـ) أبو محمد ، روى عن أبيه وابن زرقون وابن عاصم والشلوبين وابن خلصة (١) .
- ٢٤ - عبد الحق بن يوسف بن تونارت الصنهاجي العدوي الجبالي (... - عشر الأربعين وستائة) أبو محمد ، قرأ العربية على الشلوبين والدباج وغيرهما (٢) .
- ٢٥ - عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل الطائي (٦٠٣ - ٧٠٢ هـ) أبو محمد النحوي أخذ النحو عن الدباج والشلوبين وابن خلصة (٣) .
- ٢٦ - عبد الواحد بن محمد بن بقي بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن تقي الجذامي المالقي (... - ٦٣٧ هـ) أبو عمر بن تقي ، روى عن الجيار والرندي والشلوبين والملاحي (٤) .
- ٢٧ - عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي (٥٩٩ - ٦٨٨ هـ) أبو الحسين بن أبي الربيع من أنه تلاميذ أبي علي ، واعتمد عليه في علم العربية قرأ على أبي علي الإيضاح وأكثر كتاب سيبويه (٥) .
- ٢٨ - عدي بن علي بن عبد الله القيسي الإشبيلي أبو الحسن ، أخذ العربية والأدب عن الشلوبين (٦) .
- ٢٩ - علي بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن الحشني الأبيدي (٦١٣ - ٦٨٠ هـ)

(١) انظر : الذيل والتكملة ١٦١/٤ - ١٧٠ ، بقية الوعاة ١٩/٢ - ٢٠ .
 (٢) انظر : صلة الصلة ١٢/٧ ، بقية الوعاة ٧٤/٢ .
 (٣) انظر : برنامج الوادي أشي ٥١ ، بقية الوعاة ٦٠/٢ - ٦١ .
 (٤) انظر : الذيل والتكملة ٦٨/١/٥ - ٦٩ .
 (٥) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، برنامج التحفي ١٢٨ ، ١٧٩ ، ٢٨٠ ، الذيل والتكملة ٥٣٧/٢/٨ - ٥٣٨ .
 (٦) انظر : الذيل والتكملة ١٤١/١/٥ .

أبو الحسن روى عن الشلوين والدياج (١).

- ٣٠ - علي بن لجرود اللورقي (... ٦٤٠ تقريباً) قرأ على الشلوين (٢).
- ٣١ - علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧ - ٦٥٩ هـ) أبو الحسن بن عصفور ، أخذ عن أبي علي الشلوين ، ولازمه مدة في علم العربية وانتفع به كثيراً ، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة (٣).
- ٣٢ - علي بن محمد بن حسن الأنصاري الإشبيلي (... - ٦٦٣ هـ) أبو الحسن الجبائي ، أخذ العربية والأدب عن أبي علي الشلوين والدياج (٤).
- ٣٣ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني الإشبيلي (٥٩٢ - ٦٦٦ هـ) أبو الحسن بن الفخار ، وهو أبو الحسن الرعيني صاحب البرنامج ، لزم أبا علي كثيراً وحضر مجالس إقرائه سمع عليه جملة من الكتاب ثم قرأه عليه ونحى عنه (٥).
- ٣٤ - علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي (٦١٤ - ٦٨٠ هـ) أبو الحسن بن الضائع ، أخذ العربية عن أبي زكرياء بن ذي النون وعن أبي علي الشلوين (٦).
- ٣٥ - علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحشني الأبيدي (... - ٦٨٠ هـ) أبو الحسن ، أخذ عن أبي علي الشلوين وانحصر به ولازمه (٧).
- ٣٦ - علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد الغرناطي القلعي

(١) انظر : الذيل والشكلا ١/٥ - ٢٤٩ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٢/١٨٤ .

(٣) انظر : صلة الصلة ٧/١٤٢ - ١٤٣ ، الذيل والشكلا ١/٥ - ٤١٣ - ٤١٤ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والشكلا ١/٥ - ٦٨ - ٦٩ .

(٥) انظر : برنامج الرعيني ٨٣ - ٨٥ ، الذيل والشكلا ١/٥ - ٣٢٣ - ٣٦٩ .

(٦) انظر : الذيل والشكلا ١/٥ - ٣٧٣ ، بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٧) انظر : الذيل والشكلا ١/٥ - ٣٩١ .

- (٦١٠ - ٦٨٥ هـ) وهو أبو الحسن بن سعيد ، أخذ عن أعلام إشبيلية كالشلوبين والديباج وابن عصفور ^(١) .
- ٣٧ - قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي (... بعد ٦٢٠ هـ) المعروف بالصفار ، صحب أبا علي وابن عصفور وأخذ عنهما ^(٢) .
- ٣٨ - مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن المرحل السبتي (٦٠٤ - ٦٩٩ هـ) أخذ عن ابن الديباج والشلوبين وأبي القاسم بن بقي وأجازوا له ^(٣) .
- ٣٩ - محمد بن إبراهيم الفسائي التلمسني (... - ٦٦٣ هـ) أبو عبد الله التلمسني ، أخذ عن التجيبي ، وابن عبد الحق والعزفي وابن طلحة والشلوبين ^(٤) .
- ٤٠ - محمد بن إبراهيم بن أحمد بن حسن الطائي الغرناطي (٦٠٠ - ٦٧٠ هـ) أبو عبد الله بن مسفور ، أخذ العربية عن الشلوبين والديباج ^(٥) .
- ٤١ - محمد بن أحمد بن إبراهيم الصدقي الإشبيلي ، أبو بكر ، الأديب المبارع ، قرأ على الأستاذ أبي علي الشلوبين ، وكان من النجباء في النحو وغيره ^(٦) .
- ٤٢ - محمد بن أحمد بن عبد الرحمن العبيدي الإشبيلي (... - ٦٤٦ هـ) أبو بكر ابن البناء ، روى عن ابن طلحة وأبي الحسن بن عظمة وابن جابر للديباج وأبي علي الشلوبين وأبي المجد بن هذيل ^(٧) .
- ٤٣ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ، أبو بكر الخفاف ،

(١) انظر : درة المجال ٢/٢٤٠ ، فتح الطيب ٢/٢٧٠ - ٢٩٠ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٦ .

(٣) انظر : برنامج الولدي آشي ١٣٩ - ١٤٠ ، الإحاطة ٣/٣٠٣ - ٣٠٥ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٨/٢٧٠ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٦/٨٢ - ٨٤ .

(٦) انظر : فتح الطيب ٢/٦٣١ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٥/٦٨١ - ٦٨٢ .

- أحمد عن أبي محمد بن فضيل وابن قسوم والدياج والشلوبين وأبي عبد الله بن
الفخار (١)
- ٤٤ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن أبي القاسم
سيد الناس (٥٩٧ - ٦٥٩ هـ) غلبت عليه كنيته حتى صارت كالاسم ،
روى عن ابن قسوم وابن التيار وابن خروف وأبي علي الشلوبين (٢)
- ٤٥ - محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن إسماعيل بن حجاج اللخمي
الإشبيلي (... - ٦٥٤ هـ) روى عن محمد بن يوسف وأبي العافية وابن
الدياج ، وابن قطرال والشلوبين وأبي بكر بن هشام (٣)
- ٤٦ - محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي (٥٧٥ -
٦٤٧ هـ) ، أبو عمر بن أبي هارون ، روى عن ابن خروف وابن خيار
والشلوبين وأبي محمد بن الباجي وابن حوط الله (٤)
- ٤٧ - محمد بن أحمد بن محمد بن سلمة الخزرجي الإشبيلي (... - ٦٥٨ هـ)
أبو بكر بن الحصار ، روى عن ابن مخير وأبي الحسن بن الدياج والنياتي
والشلوبين (٥)
- ٤٨ - محمد بن إسماعيل بن سعد السعدي بن أحمد بن هشام بن إدريس الأموي
(٥٩٣ - ٦٦٧ هـ) أبو الوليد ، روى عن أبي بكر بن طلحة وابن زرقون
وابن عزيمة والشلوبين والبهرائي (٦)
- ٤٩ - محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي الإشبيلي (٦١٨ - ٧٠٦ هـ) ابن
مطرف الوزير ، قرأ النحو على الشلوبين ، وكان يحفظ كتاب سيويه (٧)

(١) انظر : الذيل والتكملة ٦٥١/٢/٥ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٦٥٢/٢/٥ - ٦٦٢ .

(٣) انظر : الذيل والتكملة ١٨/٦ - ١٩ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٣٢/٦ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٣٩/٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١١٩/٣ - ١٢٣ .

(٧) انظر : نية الوعاة ٧٤:١ - ٧٥ .

- ٥٠ - محمد بن حسن بن عمر الفهري (٥٨٣ - ٦٦١ هـ) أبو عبد الله بن المحلى ،
روى عن ابن خروف وأبي علي الشلوين وابن معروز وغيرهم (١) .
- ٥١ - جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (٦٠٠ -
٦٧٢ هـ) المعروف بابن مالك ، أخذ عن ثابت بن خيار ، وأحمد بن نوار وأبي
علي الشلوين ، وقيل : جلس في حلقة الشلوين ثلاثة عشر يوما (٢) .
- ٥٢ - محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (... - ٦٥٩ هـ) ابن الأبار ، أخذ
عن أبي علي الشلوين (٣) .
- ٥٣ - محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الأنصاري الإشبيلي (... - ٦٢٨ هـ)
أبو بكر القرطبي ، روى عن أبي إسحاق الشطاطي وابن الجلد وابن صاف وابن
طلحة ، وأبي القاسم بن بقي وأبي علي الشلوين (٤) .
- ٥٤ - محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي (٥٧٠ - ٦٥٥ هـ) ،
أبو عبد الله شرف الدين ، أخذ النحو عن ابن شريك اللادي وابن العليب
النحوي والشلوين والتاج الكندي (٥) .
- ٥٥ - محمد بن علي بن محمد بن إدريس بن أحمد الأنصاري ، أبو عبد الله الغرناطي ،
روى عن أبي جعفر الساعدي وأبي الحجاج البياسي والشلوين وأبي القاسم بن
بقي (٦) .
- ٥٦ - محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاري الجبائي (... - ٦٤٠ تقريرا)
أبو بكر يعرف بابن سالم وبابن الحياط ، روى عن أبي الحسين بن زرقون
وأبي علي الشلوين (٧) .

(١) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٩/١/٨ - ٢٩٣ ، التكملة ٣٧١/١ .

(٢) انظر : بنية الوعاة ١٣٠/١ - ١٣٧ ، نفع الطيب ٢٢٢/٢ - ٢٣٣ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٣) انظر : شجرة النور ٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٣٩/٦ - ٢٤١ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٣٠٧/٦ - ٣٠٤ ، بنية الوعاة ١٤٤/١ - ١٤٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٨٤/٦ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٥/٦ ، بنية الوعاة ١٨٨/١ .

- ٥٧ - محمد بن عمر الأندي الشاعر أبو بكر صاحب ابن سعيد ، قرأ العربية مع ابن سعيد على أبي علي الشلوين (١) .
- ٥٨ - محمد بن عيسى الملقب المالكي (... - ٦٥١ هـ) أبو بكر الخزرجي ، اشتغل بالعربية على أبي علي الشلوين (٢) .
- ٥٩ - محمد بن مالك بن عبد الرحمن بن المرحل الملقب نجل الإمام مالك بن المرحل ، أخذ العربية عن الأستاذ أبي علي الشلوين (٣) .
- ٦٠ - محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري المرسي (... - ٦٥٠ هـ) أبو عبد الله بن الجنان ، روى عن ابن خطاب وابن قطرال وأبي الربيع بن سالم والشلوين (٤) .
- ٦١ - محمد بن محمد بن محمد بن أبي صالح التجيني (... - ٦٤٤ هـ) أبو عبد الله ، وقيل : أبو صالح ، أخذ عن القرطبي والرندي وأبي علي الشلوين (٥) .
- ٦٢ - محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري الملقب (... - ٧١٧ هـ) ، شيخ مالقة أخذ عن الشلوين والكبار (٦) .
- ٦٣ - محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف بن موسى بن يوسف بن مسدي المهلي (... - ٦٦٣ هـ) ابن مسدي ، روى عن ابن صلتان وأبي البقاء بن العديم والشلوين وغيرهم (٧) .
- ٦٤ - يحيى بن ذي النون بن يحيى المقرئ الإشبيلي (... - ٦٢٣ هـ) أبو زكريا ،

(١) انظر : انحصار الفتح المجلد ١٦٨ ، المغرب ١/٣٣٨ .

(٢) فتح الطب ٢/٢١٢ - ٢١٣ .

(٣) انظر : برنامج الولدي آشي ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) انظر : الإحاطة ٢/٢٤٨ - ٢٤٩ ، فتح الطب ٧/٤١٦ .

(٥) انظر : التكملة ٢/٦٥٧ .

(٦) انظر : برنامج الولدي آشي ١٣٧ ، شذرات الذهب ٦/٥٢ .

(٧) انظر : الدياج الذهب ٢/٣٣٣ - ٣٣٤ ، شجرة النور ١٨٢ .

- أخذ عن الأستاذين أبي علي الشلوبين وأبي الحسن الدباج وغيرهم^(١) .
- ٦٥ - يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم الثميري (... - ٦٤٨ هـ) أبو بكر ، أخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوبين^(٢) .
- ٦٦ - يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن سلمة السكوني (... - بعد ٦٤٣ هـ) روى عن أبي الحجاج بن غصن وأبي الحجاج بن وهب الكلاعي وأخذ في كبره عن أبي علي الشلوبين^(٣) .

وفاته :-

تكاد تجمع المصادر على أن أبا علي الشلوبين قد توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعين وستائة^(٤) . إلا أن ابن سعيد خالف في هذا فذكر أن الشيخ أبا علي توفي ببلده سنة ست وأربعين وستائة^(٥) ، وهو مردود بأمرين :

- ١ - أن ابن سعيد لم يكن في إشبيلية سنة وفاة الشيخ والدليل على هذا أنه ذكر في المغرب قوله : « وقد بلغني أنه مات - رحمه الله^(٦) - » وهذا يدل على عدم وجوده في إشبيلية حينذاك .
- ٢ - أن تلاميذ أبي علي المقربين قد قيدوا سنة وفاته وشهرها^(٧) .

آراء العلماء فيه :-

- ١ - قال ابن الزبير : « وكان الأستاذ أبو علي رحمه الله إماماً في علم العربية غير مدافع ،

(١) انظر : صلة الصلة ١٩٥/٧ ، بغية الوعاة ٣٢٢/٢ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٣٤٠/٢ .

(٣) انظر : صلة الصلة ١٩٦/٧ .

(٤) انظر : برنامج الرجيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٩ ، الذيل والتكملة ٤٦٤/٢١٥ - البداية

والنهاية ١٧٣/١٣ ، شذرات الذهب ٢٣٧/٥ - ٢٣٣ .

(٥) انحصار القدرح المجل ١٥٤

(٦) المغرب في حلل المغرب ١٣٠/٢

(٧) انظر ما ذكره الرجيني وابن الربيع في برنامجيهما وابن عبد الملك في الذيل والتكملة

وهو آخر أئمة ذلك الشأن بالشرق والمغرب وأقرأ نحواً من ستين سنة ، وعلا صيته ، واشتهر ذكره ، وكان رحمه الله ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ناصحاً ، به أبقى الله ما بأيدي أهل المغرب من علم العربية ^(١) .

٢ - قال ابن سعيد : « شهدت مجلساً أقرأ به ياشبيلية غاصاً بالبلديين والغرباء من الآفاق ، ثم رحلت فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام والعراق ، وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة ، قائماً بعرفتها وضبطها وروايتها عامراً بذلك غدوه وأصيله » ^(٢) .

٣ - قال ابن عبد الملك : « وكان ذا معرفة بالقراءات ، حاملاً للآداب واللغات ، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث ، متقدماً في العربية كبير أساتذتها ياشبيلية ، مبرزاً في تحصيلها ، مستبحراً في معرفتها ، متحققاً بها ، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها ، وله فيها مصنفات نافعة وتبنيات نبيلة وشروح واستدراكات وتكميلات تصدر لتدرسها بعد الثمانين وخمسمائة » ^(٣) .

٤ - قال أبو حيان : « وكان في وقته عالماً في العربية إليه يرحل الناس من بلاد المغرب لا يجارى ولا يبارى قياماً عليها واستبحاراً وهو شيخ شيوخنا ولم ينجب أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابه ، وقد جمعت من تلاميذه ، نحواً من ثلاثين تلميذاً ليس منهم أحد إلا مشهوداً له بالعلم والنحو » ^(٤) .

٥ - قال ابن مكيوم : « وقد تخرج بالأستاذ أبي علي - رحمه الله - ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً ، كأبي الحسن بن عصفور ، وأبي الحسين بن أبي الربيع ... وكلهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره ، قد طبقوا بعلمه الآفاق ، وملأوا بفوائده ، وفوائده الأوراق ، وأما من أخذ عنه وتمثل بين يديه للتعلم منه فعالم

(١) صلة الصلة ٧/٧ - ٧١ .

(٢) اختصار القدر المثل ١٥٢ .

(٣) النبل والكلمة ٥/٢/٤٦٢ .

(٤) النبل والتكميل ١٢٦/٢ ب .

لا يخلصون ، رحمه الله ورضي عنه ^(١) .

هذه بعض أقوال الأئمة في أبي علي الشلوبين رحمه الله ولم أقف على من طعن في علمه أو دينه ، ولم يرم بزيغ أو ضلال ، وإنما عيب عليه بعض خلال أبنائها سابقا ، ولعل مردها ضيق أخلاق الرجل وحدة لسانه مما جلب عليه نقمة بعض الناس فعابوا عليه أشياء قل أن يسلم منها أحد :-

ومن ذا الذي تُرضى سنجانياه كلها كفى المرء ثبلاً أن تُعدّ مغايه

ب . آثاره :-

سوف أعرض - بمشيئة الله - لمصنفات أبي علي مرتبة حسب حروف الهجاء وهي :-

- ١ - الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال ^(٢) أحال عليه الشارح في باب معرفة علامات الإعراب قال : « وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال ... » ^(٣) . ولم أقف عليه .
 - ٢ - أمثلة الجزولية ذكره د . رمضان ششن في فهارسه ^(٤) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ^(٥) وقد تمكنت بفضل الله من إحضار نسخة من هذا الكتاب ^(٦) وهي محفوظة في جوروم برقم ٢/٢٧٧٣ ، وعدد أوراقها تسع وستون ورقة ، كتب على غلافها : أمثلة الجزولية مما جمعه الشيخ الفقيه الأوحدي الرئيس أبو علي عمر بن محمد بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الشلوبيني ، وفي آخرها : « فرغ من كتابته أبو بكر بن الحسن بن سعادة بن نعمه الله بن محمد السلماسي الحافظ في منتصف ذي الحجة حجة اثنتين وستين وستائة » .
- وقد قمت بتحقيقه ، وسوف يرى النور قريباً بإذن الله تعالى .

(١) تلخيص أخبار النحويين واللفويين ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) انظر : شرح المفصلة الجزولية الكبير ٢٥٩ .

(٣) انظر : ٣٢٨/١ .

(٤) قام بتصويرها لي الأخ أ . عبد الرحمن بن عبد الله الخضير ، معراة الله خيراً .

- ٣ برنامج شيوخه : جمعهم وفصل كيفية أخذه عنهم^(١) ، وقيل : إن الذي جمع هذا البرنامج هو أبو محمد الحريري^(٢) .
- ٤ تعليق على كتاب سيويه . ذكره عدد ممن ترجم لأبي علي الشلوين^(٣) .
- ٥ التنايه ، قال الدماميني : « قال الشلوين في كتاب التنايه جمع تنبيه^(٤) ، ولا أظنه كتاباً مستقلاً ، بل هو أحد حواشيه فهي كالتنبيهات على أمهات الكتب .
- ٦ - التوظفة : قام بتحقيقها يوسف أحمد المطوع لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف أ.د. تمام حسان ، معتمداً على نسخة واحدة محفوظة في دار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم ٦٦٨ نحو تيمور . كما حققه : جمال عبد العاطي مخيمر لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر سنة ١٩٧٨ م . وطبع بتحقيق المطوع مرتين . الأولى سنة ١٩٧٣ م وعليها اعتمدت والثانية ١٤٠١ هـ ، قال ابن الزبير : « وألف كتاب التوظفة للكراسة المذكورة أيضاً تمييزاً وتحريراً وتكملة »^(٥) .
- ٧ - حواشي الإيضاح : الإيضاح كتاب لابن الطراوة هو كتاب « الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح » وقد قام بتحقيقه د . عياد بن عيد الشيبني ، والحواشي موجودة على نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠) .
- ٨ - حواشي إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهيج ، إيضاح المنهج لابن ملكون شيخ أبي علي جاء على نسخة إيطالية : « السفر الثاني من إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهيج لأبي الفتح بن جني ، مما عني بجمعه الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون

(١) الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٢) صلة الصلة ٧١/٧ .

(٣) إنباه الرواة ٣٣٣/٢ ، صلة الصلة ٧١/٧ ، إشارة التمين ٢٤١ وغيرها .

(٤) تعليق الفرائد ٢١٤/١ .

(٥) صلة الصلة ٧١/٧ .

الحضرمي رضي الله عنه ، بتتبع عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي وإصلاحه ، رحمهم الله أجمعين ، وهي محفوظة في مكتبة (اللورنزيانة) بمدينة (فلورانس) بإيطاليا . ومنها نسخة في الأسكوريال رقم (٣١٣) ، وثالثة في الزاوية الحمزاوية رقم (٢٣) وجاء في حاشية الصفحة الثالثة منها : « هذا أول موضع تكلم فيه أبو علي الشلوين ، فالعلامة الموضوعية في هذا الكتاب على صورة ع هي علامة للحواشي التي كان وضعها على كتاب شيخه ابن ملكون رحمه الله » .

٩ - حواشي الحماسة أو شرح الحماسة منه نقل في تخلص الشواهد ٣٢١ ، الخزانة ٣٥٤/٩ .

١٠ - حواشي المفصل : قام بتحقيقه الأخ حماد محمد الثمالي لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بإشراف د . يوسف الضبيغ سنة ١٤٠٢ هـ معتمداً على نسختين نسخة جسترهي رقم ٥٠٢٦ ، ونسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب .

١١ - حواشي المسائل العسكرية : المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، علق عليها الشلوين بخطه جاء في أولها تحت العنوان بخط الشلوين : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم ، قرأ علي جميع هذه المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي في هذه النسخة صاحبها الطالب الذكي الزكي أبو عمرو حكيم بن إبراهيم بن محمد الفسائي ، قراءة تفقه في معانيها وبحث عن دعاويها ، وإبداء إذا أمكن أضعيفها وواهبها ، ونبت له بخطي على بعضها في حواشيا ، فليرو جميع ذلك عني ، وليحدث به من شاء ، وفي هذه النسخة أشياء مختلفة المعاني كذلك كانت في أصل ابن بلبل الذي رجع إليه فيها قد أصلحتها له بما اقتضاه ... » .

وفي آخرها : « بلغت قراءة على الشيخ الفقيه الأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي أدام الله سعاده وبلغه إرادته » . وهي محفوظة في المكتبة الحمزاوية رقم ٤٣ ، ومنها صورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٥٥٥ .

١٢ - شرح الإيضاح ، وقد أحال عليه الشارح في شرحه هذا ^(١) ، وهو مفقود لم أقف عليه .

١٣ - الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ، وقد قام بتحقيقه الشيخ / ناصر بن عبد الله الطريم لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض بإشراف أ.د. أمين السيد سنة ١٤٠١ هـ ، معتمداً على نسخة واحدة منها صورة في معهد المخطوطات تحت رقم (١٠٣) نحو .

١٤ - شرح المقدمة الجزولية الكبير وسوف أقدم عرضاً له - إن شاء الله - إذ هو موضوع البحث .

١٥ - المسائل والأجوبة ، نقل عنه الشاطبي ^(٢) .

هذه هي أهم مصنفات أبي علي الشلوبين ، وقد وقع نظر بعض المعاصرين على قطعة من شرح الجزولية وفي آخرها : « انتهى كلام الشلوبيني على هذا الباب قدس الله روحه ونفعه بالعلم والإسلام وبتمام هذا الجزء يتم الشرح ، والحمد لله رب العالمين » ، وهو أمر يدعو إلى الشك ، خاصة أن مفهرسي الأسكوريال - وهو مكان الأصل لهذه القطعة - نسبوه إلى أبي علي الشلوبين ^(٣) ، وصنع صنيعهم المفهرسون في معهد المخطوطات العربية ^(٤) ، مما حدا به إلى أن يعدله الشرح الكبير ، ويجعل هذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه شرحاً وسيطاً .

وقد وقفت على تمام تلك القطعة وهي : جزء من الجزء الثاني من شرح الجزولية للأبدي من مقتنيات الزلوية الحمزولية في المغرب إذ النسخة كاملة ، ثابتة النسبة إلى صاحبها الأبدي ، وهذا يتضي أن تكون هذه النسخة هي الشرح الكبير ، ويتضي عن هذا الشرح الذي قمت بتحقيقه أن يكون وسيطاً فهو إذن الشرح الكبير .

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٠٦ .

(٢) انظر : شرح الألفية ٢/٢٩٤ .

(٣) المخطوطات العربية في دير الأسكوريال ٢/١ رقم ٢ . باللغة الإنجليزية .

(٤) فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٩٠ .

الفصل الأول

متن الجزولية

عرض وتحليل /

- (أ) سبب تأليفها .
- (ب) تحقيق اسمها .
- (ج) حديث عن الأسلوب .
- (د) نهج المؤلف في تبويبها .
- (هـ) مصادرهما .
- (و) المزايا والمآخذ .
- (ز) موازنة بينها وبين جمل الزجاجي .

الفصل الأول

من الجزولية « عرض وتحليل »

الجزولية مقدمة مختصرة في النحو ألفها أبو موسى الجزولي (١) ، وقد تناولها عدد من العلماء بالشرح والتطبيق والحديث عن صاحبها ، وسوف أعرض لها في نقاط على النحو الآتي :-

(أ) سبب تأليفها :-

ليس ثمة سبب واضح في وضع هذه المقدمة ، وإنما كان المراد بها الكلام على أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسألتها وإحكام أصولها (٢) . بأسلوب مختصر وعجالة قصيرة حتى يسهل على الطلاب حفظ متنها وتدبر معانيها : « ولقد أتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتغال على شيء كثير من النحو ولم يسبق إلى مثلها » (٣) .

(ب) تسميتها :-

سميت هذه المقدمة بعدد من الأسماء ، وقد تحدث عن أسمائها المحدثون (٤) بما لا مزيد عليه لكنني سوف أورد هذه الأسماء بإجمال :-

- ١ - المقدمة : وهي تسمية ذكرها أبو علي الشلوبين في شرحه .
- ٢ - القانون : وهي التسمية التي أطلقها الجزولي على مقدمته .
- ٣ - الكرام : وهذه تسمية اعتمدها العطار في شرحه .

(١) نقلت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص ٢٨ .

(٢) انظر : النبل والتكملة ٢٤٩/١/٨ .

(٣) وفيات الأسماء ٤٨٨/٣ - ٤٨٩ .

(٤) تحدث عنها أحمد الزولوى . انظر : أبو موسى الجزولي ٥٨ ، وسعد حمدان الغامدي . انظر : شرح

الجزولية للأبدي ص ٦١ من الدراسة .

- ٤ - الإملاء : لكونها إملاء في النحو .
- ٥ - الجزولية : نسبة إلى مملها أبي موسى الجزولي .
- ٦ - الاعتماد : ذكرها ابن الأبار^(١) .
- ٧ - التقييد : ذكره الزواوي .
- ٨ - المجموع : ذكره الزواوي .

إذن هناك تسمية واحدة اعتمدها الجزولي قال ابن خلكان : « كان إماماً في علم النحو ، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه ، وصنف فيه المقدمة التي سماها القانون^(٢) » ، وما صنعه ابن جعفر في شرحه على الجزولية وتسميته له « المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي » موافق لتسمية الجزولي لهذه المقدمة .

(ج) أسلوبها :-

يتسم أسلوب المقدمة الجزولية بصفات أهمها :-

١ - الإيجاز الشديد :-

عبارة أبي موسى في قانونه موجزة غاية الإيجاز ، ذكر ذلك شراح الجزولية والمترجمون لأبي موسى وقد سبق قول ابن خلكان في ذلك ، ويؤيد ذلك صغر حجمها مع اشتغالها على جميع أبواب النحو .

٢ - الغموض :-

الإيجاز سبب الغموض قال اللورقي : « لا ينكشف لكل أحد معناها ، ولا يدرك إلا بعد التأمل مغزاها ، فرمما قرأها الشادي فلم يتحلَّ منها بقرة عين ، أو حفظها المبتدئ فرجع عنها بخفي حنين ، وهذا مما يتفرَّع الطباع منها ، ويصرف القلوب عنها ، مع أنها صديقة احتوت على نكتٍ أنفَس من الجواهر^(٣) .

(١) انظر : الكلمة ١/١٦٩ .

(٢) رياض الأعيان ٣/٤٨٨ .

(٣) المباحث الكاملة ١/١ .

٣ - قلة الشواهد :-

كما زاد في صعوبة الجزولية قلة الشواهد التي توضح القواعد وتدعمها ، وهذه سمة عامة في المتن كله ، فشواهد الشعرية لا تزيد على ثمانية أبيات فقط ، وسوف نرى ذلك في الموازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي .

٤ - قلة الأمثلة :-

أمثلة الجزولية قليلة ، مما يجعل قواعده بعيدة المنال صعبة الفهم ، غير قريبة من الإدراك مما يجعل الطباع تنفر منها ، والقلوب تنصرف عنها .

٥ - التأثر بالمنطق :-

وهذا واضح جلي في أولها يؤيد قول ابن جعفر : « ثم إنني وجدت أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه ورأيت أكثرهم يعجز عن فهمه والوصول إليه فضلاً عن كشفه والكلام عليه ، حتى ظن بعضهم به أنه منطوق أو أن أكثره منطوق ^(١) » ، يؤيد هذا مثل قول الجزولي : « ... كل جنس قسم إلى أنواعه وإلى أشخاص أنواعه أو نوع قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم صادق على الأشخاص والأنواع وإلا فليست بأقسام له ^(٢) » .

٦ - كثرة التقسيمات والتفريعات :-

مثال ذلك قوله - رحمه الله تعالى - : « الحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها ، ويحیی الحرف لمعنى في الاسم خاصة أو في الفعل خاصة أو رابطاً بين اسمين أو بين فعلين أو بين فعل واسم أو بين جملتين أو داخلاً على جملة تامة قالياً لمعناها ، أو مؤكداً له أو زائداً لمجرد التوكيد ^(٣) » فقد ذكر هنا ثمانية أقسام للحرف من غير شاهد يعضدها أو مثال يوضحها ، مع أن شواهدها كثيرة وأمثلتها يسيرة .

(١) المتهاج الجلي ١ ب .

(٢) الجزولية ١ ب .

(٣) المصدر السابق ١ ب .

٧ - الإجمال والإبهام :-

مثال ذلك قوله - رحمه الله تعالى :- « المفعول ما تضمنه الفعل من حدث وزمان والتزمه الحدث من مكان ، واستدعاه من محل وباعث ومصاحب »^(١) . فقد عرض هنا إلى المفعول به والمفعول فيه زماناً أو مكاناً ، والمفعول لأجله والمفعول معه وهذه سمة عامة في الكتاب كله .

(٥) نهج المؤلف في تبويبها :-

لم أستطع أن أحدد منهجاً معيناً للنهج الذي اقتضاه أبو موسى الجزولي في مقدمته ، وكذلك صنع غيري قبلي ممن كتب عنه وعن مقدمته هذه ، فقد بدأ الجزولي حديثه عن الكلام وعرفه . ثم تحدث عن تعريف الاسم والفعل والحرف ، وتحدث بعد ذلك عن معاني الحروف الثمانية ، وعرج بعد ذلك على الفاعل وعرفه ، ثم المفعول فعرفه تعريفاً يشمل كل أنواعه فقال : « المفعول ما تضمنه الفعل من الحدث والزمان ، والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل وباعث ومصاحب »^(٢) ، ألا ترى أنه أراد بقوله : ما تضمنه الفعل من الحدث المفعول المطلق ، وأراد بقوله : الزمان المفعول فيه إذا كان ظرف زمان ، وبقوله : والتزمه الحدث من مكان المفعول فيه إذا كان ظرف مكان ، وبقوله : واستدعاه من محل : يريد به المفعول به الذي هو محل فعل الفاعل ، وبقوله : وباعث : يريد المفعول لأجله ، وبقوله : ومصاحب : يريد المفعول معه^(٣) .

ثم تحدث بعد هذا عن دلالة الفعل على المصدر ووقوعه على أحد الكلم الثلاث^(٤) .

بعد هذا يأتي الحديث عن باب الإعراب : فيعرفه ويذكر فائدته^(٥) . ثم يعرف

(١) الجزولية ١٢ .

(٢) الجزولية ١٦ .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٣٨ - ٢٤١ .

(٤) الجزولية ١٢ .

(٥) المصدر السابق ١٢ .

البناء ويذكر الفرق بينه وبين الإعراب ، ثم يذكر ألقاب الإعراب وألقاب البناء وأصل الإعراب أنه للأسماء وعلة ذلك ، وأصل البناء للأفعال وعلة ذلك ، ثم إعراب المضارع وعلة ، وتتوالى جزئيات هذا الباب : حديث عن المعرب من الكلم ، وعن التنوين وفائدته ، وعن المبني من الأسماء ، واحتياج الاسم إلى الألف واللام ، والنعت والتصغير ليختص بذلك ، فيفيد الإخبار عنه (١) .

وعن التصرف ، وعدم دخول الجزم على الأسماء وعن التشية وتعريفها وشرطها وأصلها وفائدتها (٢) ، وعلة عدم دخولها الأفعال ، ثم عن الجمع : تعريفه وشرطه وفائدته وأصله وسبب العدول عن العطف ، وعلة عدم جمع الأفعال ، ثم عن التأنيث في الأشخاص والتذكير الشخصي ، ثم عن التنكير وهو تنكير الآحاد دون الأجناس ، ثم عن الأفراد الذي هو أفراد الأشخاص (٣) . يختم هذا الباب بأن « الفاعل يخبر عنه بفعله والفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلا ، والمبتدأ يخبر عنه ، والفعل لا يخبر عنه فلا يكون مبتدأ ، المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولا » (٤) .

هذا الباب الذي عقده أبو موسى - رحمه الله تعالى - للإعراب ، أثبت فيه أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل ، وأن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء ، وانطلق بعد ذلك يتحدث عما يختص به الاسم من الألف واللام والنعت والتصغير والنداء والتشية والجمع والتأنيث والتذكير والتنكير والفاعلية والابتدائية والمفعولية .

بعد هذا تتوالى أبواب الجزولية باب علامات الإعراب (٥) ، باب الأفعال (٦) وفيه الحديث عن النواصب والجوازم ، باب الاسم المتنى (٧) إما صحيح فيه

(١) الجزولية ٢ ب .

(٢) المصدر السابق ٢ ب .

(٣) المصدر السابق ٣ أ .

(٤) المصدر السابق ٣ ب .

(٥) المصدر السابق ٣ ب .

(٦) المصدر السابق ٦ ب .

(٧) المصدر السابق ٩ أ .

الحديث عن كيفية التثنية وكيفية الجمع ، باب فيه ذكر لشيء من أحكام الفاعل ^(١) ،
باب الموصولات ^(٢) ، باب النعت ^(٣) فيه تحدث عن المعارف : الضمير ، العلم
المعرف بالأداة ، الإشارة باب العطف ^(٤) ، باب التوكيد ^(٥) ، باب البدل ^(٦) ، باب
الأفعال بالنسبة إلى التعدي ^(٧) ثم تتابع أبواب المسائل النحوية والصرفية ^(٨) .

وهذه الأبواب تختلف تبعاً للنسخ في الترتيب والتبويب فهذه نسخة تيمور
تختلف عن نسخة فاس ، وتختلف عنهما نسخة علم الدين اللورقي التي اعتمدها في
شرحها . فمثلاً باب الوقف جاء في نسخة فاس بين بابي أقسام المفعولين وباب
ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ^(٩) وهو في التيمورية بعد باب ما ينتصب
على إضمار الفعل ^(١٠) . ولم يرد في نسخة فاس باب جمع الأسم الثلاثي صفة ؛ وهو
في التيمورية ^(١١) . وكذلك باب اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي لم يرد في نسخة
فاس وهو في التيمورية ^(١٢) ، وهكذا كما ترى في حواشي آخر الرسالة .

أما اللورقي فقد تقدم عنده « باب أحرف الجواب » فجاء بعد باب الإخبار
بالذي وفروعه ^(١٣) . وجاء في نسخة فاس وتيمور آخر الأبواب .

(١) الجزولية ١٠ أ .

(٢) المصدر السابق ١١ أ .

(٣) المصدر السابق ١٢ أ .

(٤) المصدر السابق ١٥ أ .

(٥) المصدر السابق ١٥ ب .

(٦) المصدر السابق ١٦ أ .

(٧) المصدر السابق ١٦ أ .

(٨) انظر : فهرس الموضوعات .

(٩) انظر : نسخة فاس ٤١ ب ، ٤٢ أ ، ٤٢ ب .

(١٠) نسخة تيمور ١١١ .

(١١) نسخة تيمور ١١٤ .

(١٢) نسخة تيمور ١١٧ .

(١٣) الباحث الكاملية ٤٦٩/٢ .

وهذا يؤكد أن صاحبهما لم يرسم خطأ معيناً في تبويبه لها ، كما أن اختلاف ترتيبها ونقص بعض أبوابها يؤكد ما قيل : إنها إملاء أملاء الشيخ على طلابه عدة مرات (١) .

(هـ) مصادرهما :-

لخص أحمد الزواوي مصادر الجزولي في نقطتين :-

١ - مصادر شفوية .

٢ - مصادر كتابية .

المصادر الشفوية تلتخص فيمن تلقى عنهم الجزولي مشافهة ، ولم ينص على أحد غير شيخه ابن بري فقد نقل عنه مسألة واحدة في آخر باب من الجزولية وهو : باب من جروف التصديق والإيجاب ، وآخر مسألة من هذا الباب وهي مسألة اسمية جبر (٢) .

المصادر الكتابية تلتخص في صنفين : صنف أخذ أبو موسى عنهم من كتبهم وصرح بأسمائهم وهم :-

١ - سيويه نقل عنه غير مرة .

٢ - الكسائي .

٣ - الفراء .

٤ - الأنضس .

٥ - المازني .

٦ - الميز .

٧ - الزجاج .

٨ - ابن كيسان .

وصنف آخر استفاد من كتبهم ولم يصرح بأسمائهم أو بأسماء مصنفاتهم وهم :-

١ - الفارسي .

٢ - الرماني .

٣ - عبد القاهر الجرجاني .

٤ - الزجاجي .

٥ - الزمخشري وغيرهم .

(١) أبو موسى الجزولي ٦٢ .

(٢) انظر : نسخة طر ٤٧ ب ٤٨ أ .

وقد ذكر الزواوي صور هذه الاستفادة بشيء من التفصيل^(١).

(و) المزايا والآخذ :-

قال علم الدين اللورقي : « ... إنها صدفة احتوت على نكت أنفس من الجواهر ، وتضمنت درر معان أثلت للغائص عليها مآثر ومفاخر ، وكنت بمن حصلها من معدنها وغربها عن موطنها »^(٢) ، وقال ابن جعفر عن القانون : إنه وإن « كان صغير الحجم لكنه كثير العلم كبير الاسم ، مستغلق النظم مستعص على الفهم ، مشتمل على لباب الأدب ، منطوق على سر كلام العرب متضمن للنكت القرية الغريبة »^(٣) .

الجزولية نص نحوي مختصر صغير مجرد ، سهل حفظه وتعلمه ، يسهل أيضاً تعليمه وشرحه ، لذا كان الجزولي يعلمه لطلابه ، وقرئ أيضاً على الأستاذ أبي علي مرات عديدة ، فشرحه شرحاً صغيراً كما سرى ، ثم وسعه وأفاض فيه في الشرح الكبير ، مما يدل على مكانتها .

أما أهم الآخذ فهي على النحو الآتي :-

- ١ - خلو الكتاب من الشواهد والأمثلة .
- قد ذكرت في الحديث عن أسلوب أبي موسى في الجزولية أنه تجنب الشواهد والأمثلة ، مما يجعل النص مستغلقاً فهمه ، صعباً مراده ، وهذا واضح لمن قرأها .
- ٢ - تشتت جزئيات الباب الواحد في أكثر من موطن .
- مثال ذلك : عرض المؤلف لتعريف الفاعل في باب الكلام^(٤) . وبعد عشر ورقات تقريباً تراه يتحدث في باب مستقل عن أحكام الفاعل^(٥) ، وعرض لتعريف المفعول به في باب الكلام^(٤) ، وبعد عدد من الأبواب عرض للمفعول

(١) انظر : أبو موسى الجزولي ٩٤ - ١٠٠ .

(٢) المباحث الكلامية ١/١ .

(٣) التهاج الجلي ١ ب .

(٤) الجزولية ١ ب .

(٥) المصدر السابق ١٠ أ .

معه والمفعول لأجله (١) ويعد ويتحدث عن باب الحكاية وباب الهجاء وباب من
الهمز ثم يعود ليتحدث عن باب حذف عامل النصب في الأسماء (٢) ، وعرض
للشبية والجمع في ثلاثة مواطن متباعدة . وغير ذلك مما يدركه من نظر في فهرس
الموضوعات في هذا البحث أو في شرح من شروح الجزولية .

٣ - التفريق بين أبواب كان حقها أن تكون متوالية أو أن تكون هناك علاقة بين
بعض جزئياتها .

مثال ذلك : (باب المتبأ والخبر) ونواسخهما ، تحدث عن باب الابتداء (٣) ،
بعده تحدث عن باب الاشتغال (٤) ، بعد ذلك تحدث عن الأفعال الناسخة (٥)
ثم الحروف الناسخة (٦) ، وبعد عدد من الأبواب تأتي باب (ما ولا) المشبهتين
بليس (٧) ، وبعد عدد آخر من الأبواب تأتي أفعال المقاربة .

٤ - إدخال ما حقه ألا يدخل .

مثال ذلك : تحدث في باب التعت (٨) عن المعارف بالتفصيل ؛ وعن الضمير
بشيء من التوسع ثم عن العلم وأقسامه ، ثم عن المعرفة بالأداة ، ثم عن أسماء
الإشارة ومراتب المشار إليه (٩) .

٥ - إدخال كل في الخلود .

قال الجزولي : الفعل : كل كلمة دلت على معنى في نفسها وتعرض لزمان

(١) الجزولية نسخة نيمور ١٠٧ .

(٢) المصدر السابق ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) الجزولية ١٨ ب .

(٤) المصدر السابق ١٩ ب .

(٥) المصدر السابق ١٩ ب .

(٦) المصدر السابق ٢٢ ب .

(٧) المصدر السابق ٢٨ أ .

(٨) المصدر السابق ١٢ . والمحدث عن التعت لا يتجاوز نصف ورقة .

(٩) المصدر السابق ١٢ ب .

وجود ذلك المعنى ^(١) ، قال الأبهدي : « وهذا الحد منقود من جهات ، منها : أنه أدخل فيه لفظ (كل) ، وليست (كل) من الألفاظ التي تدخل في الحدود ، بل يختبر الحد بها إذا طرد وعكس » ^(٢) .

٦ - عدم نسبة كثير من الآراء مع شهرتها وإنما يكفي بقوله : فيها على رأي ^(٣) ، من غير أن ينسب إلى أحد مع العلم بأنه قد نسب بعض الآراء إلى سيبويه والخليل والأخفش وأبي عمر بن العلاء وأبي عبيدة وغيرهم .

إن صغر الجزولية جعل الشراح يستدركون عليها أشياء ، وينهون على مواضع كان المؤدي لها التساهل في التعبير أو الاصطلاح ، وقد اعتذر الشلوين عن أبي موسى في مواطن كثيرة .

(ز) موازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي :-

ذكر القدماء أن ثمة علاقة بين المقدمة الجزولية وجمل الزجاجي قال ابن عبد الملك : « وله - يعني الجزولي - مصنفات في النحو مفيدة ، أشهرها التقييد المخاذي به أبواب الجمل للزجاجي المسمى بالاعتقاد وبالقاتون أيضا ، الجاري عليه بين الناس اسم : « الكراسية القزولية » ^(٤) ، بل يرى اللورقي ما هو أكبر من هذا فيقول : « فإنه لما كانت الجزولية الموضوع كالحواشي على جمل أبي القاسم الزجاجي لا ينكشف لكل أحد معناها » ^(٥) . فهو يرى أنها كالحواشي على الجمل ، ويرى العطار أن الجزولية لإصلاح الجمل بضبط فصوله وأبوابه فيقول : « وإنما وجب استدراك هذا الفصل لأمرين : أحدهما : أن صاحب الجمل قد ذكره بإغفاله إياه لا يصلح ، وهو يريد ضبط أبواب الجمل وفصوله ..

(١) الجزولية ١

(٢) شرح الجزولية ١٦/١

(٣) انظر مثلا : الجزولية ١١٧ ، ٢١١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨

(٤) النمل والتكملة ٢٤٨/١/٨

(٥) المباحث الكاملة ١/١

الثاني : أنه مما تدعو إليه الضرورة في الكلام « (١) ، والذي أميل إليه ما يأتي :-

١ - ليست الجزولية شرحاً للجمل أو حاشية عليه بل هو : « كتاب مستقل وضعه أبو موسى بمثابة قانون عام للنحو ، وكان يسعى من ورائه إلى إحكام أصول العربية وضبط قواعدها العامة » (٢) . ومما يؤكد ذلك أن الحدود في الكتابين تختلف اختلافاً تاماً انظر حد الاسم (٣) وحد الفعل (٤) وحد الحال (٥) كما أن الجزولي يعرف المصطلحات وهو ما أغفله الزجاجي مثل : عطف النسق (٥) ، التوكيد (٦) ، البدل (٧) ، الابتداء (٨) وغيرها . كما يختلفان اختلافاً تاماً في عرض المادة العلمية في الباب الواحد انظر مثلاً : باب التوكيد (٩) ، باب ألف القطع وألف الوصل في الجمل (١٠) ويقابله باب همزة الوصل في الجزولية (١١) ، مثال ثالث باب الحكاية في الجمل استغرق من ص ٣٢٥ - ٣٤٨ ، وهو في الجزولية أقل من صفحة (١١) .

٢ - لاشك أن الجزولي استفاد من تبويب الجمل فسار عليه في أغلب أبوابه .

٣ - أن هناك اختلافاً بين الكتابين ، وهو قليل ، ولا يعدو أن يكون مرده اختلاف مجالس إملاء الجزولية ، فقد ترى أن الجزولية نفسها تختلف في الترتيب والتبويب فنسخة اللورقي تختلف عن نسخة الشلوين وهما تختلفان عن نسخة قاس كما سبق في الحديث في نهج المؤلف في تبويبها .

(١) الشبكة والتبراس ٥٩٢/١ .

(٢) أبو موسى الجزولي ٦٨ .

(٣) الجمل ١ ، الجزولية ١ ب .

(٤) الجمل ٣٥ ، الجزولية ١١٨ .

(٥) الجمل ١٧ ، الجزولية ١١٥ .

(٦) الجمل ٢١ ، الجزولية ١١٥ ب .

(٧) الجمل ٢٣ ، الجزولية ١١٦ .

(٨) الجمل ٣٦ ، الجزولية ١١٨ ب .

(٩) الجمل ٢١ - ٢٢ ، الجزولية ١١٥ ب - ١١٦ .

(١٠) الجمل ٢٥٧ - ٢٥٨ ، الجزولية ٣٨ ب - ٣٩ .

(١١) الجزولية نيمور ١٠٨ .

ولقائل أن يقول : نعم اختلفت حدود أبي موسى عن حدود الزجاجي ، وأضاف حدوداً أخرى لم يضعها أبو القاسم الزجاجي كل ذلك من أجل ضبط الجمل وتقريره في قواعد ثابتة .

وهذا كلام لا يعد أن يكون له جانب من الصحة ، لكنه لا ينفي عن الجزولية استقلالها ، ولهذا سوف أعقد موازنة بين الجزولية والجمل في جانبين :-

١ - الشواهد . ٢ - المادة العلمية .

أولاً : الشواهد :-

بلغت الشواهد من القرآن الكريم في جمل الزجاجي ستاً وعشرين ومائة آية وفي الجزولية أربع آيات فقط ، واستشهد الزجاجي بحديثين ، والجزولي بحديث واحد ، استشهد الزجاجي بعشرة أقوال للعرب ، والجزولي بستة فقط ، بلغت آيات الشعر عند الزجاجي أربعة وثمانين ومائة بيت ، أما الجزولي فلم يرد في مقدمته سوى ثمانية آيات .. بهذا يتضح جلياً وفرة شواهد الجمل وتنوعها ، وندرة شواهد الجزولية .

ثانياً : المادة العلمية :-

اختلفت مادة الكتاين اختلافًا جلياً ، ولا غرابة في هذا ؛ لأن الجزولية كما مر سابقاً - في نظر بعض الأئمة - كالحواشي على الجمل^(١) ، وإذا كان الأمر كذلك فبدهي أن تكون الحاشية توضيحاً أو تكملة أو تأسيساً لما هو مفيد ، وهكذا كان وكذا الجزولي في كتابه ، وسأضرب أمثلة لاختلاف المادة العلمية بينهما :-

١ - باب الكلام :

تحدث أبو القاسم فيه عن أقسام الكلام الثلاثة وعرف الاسم والفعل والحرف^(٢) ،

(١) انظر ما سبق ص : ٦٠ .

(٢) الجمل ١ .

أما الجزولي فقد عرف الكلام وذكر أقسامه المنطقية ، وعرف الاسم ثم الفعل ثم الحرف بتعريف مغاير لتعريف الزجاجي ، ثم تحدث عن معاني الحروف الثمانية ، وعرف الفاعل والمفعول ، ثم تحدث عن دلالة الفعل على المصدر وعلى الزمان (١) . ولم يعرض الزجاجي لشيء من ذلك (٢) .

٢ - باب الإعراب :-

تحدث فيه الزجاجي عن « إعراب الأسماء : رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها ، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها » (٣) وتحدث عما ينفرد به الاسم وعما ينفرد به الفعل ، وعلة عدم جزم الأسماء وعلة عدم خفض الأفعال في نصف صفحة فقط .

أما الجزولي فقد : عرف الإعراب وذكر فائدته ، وعرف البناء ، ثم الفرق بينهما ، وذكر ألقاب الإعراب الأربعة ، وألقاب البناء الأربعة ، وأصل الإعراب للأسماء وعلة ذلك ، وأصل البناء للأفعال وعلة ذلك ، وعلة إعراب المضارع وأوجه مضارعه للاسم ، ثم تحدث عن المعرب من الكلم ، وعرف التنوين وذكر فائدته وعدم دخوله الفعل والحرف ، وتحدث عن الليني من الأسماء وعن الألف واللام والنعمة والتصغير واحتياج الاسم لهما ليختص فيفيد الإخبار عنه ، وعدم دخول ذلك على الفعل والحرف ، وذكر المنادى وأنه مفعول والفعل لا يكون مفعولاً فلا ينادى ، والتصرف في الأفعال يقابله التمكن في الأسماء ، ثم تحدث عن التثنية وعن الجمع ، ومدلولات الأفعال أجناس فلا تنى ولا تجمع ، وتحدث عن التانيث الشخصي والتذكير الشخصي ، والتكثير والإفراد ، وأن الفاعل يخبر عنه بفعله والمبتدأ يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ، وختم حديثه عن المفعولية وأنها لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولاً (٤) .

(١) الجزولية ١٦ - ١٢ .

(٢) انظر الجمل ١ .

(٣) الجمل ٢ .

(٤) الجزولية ١٢ - ٢٣ . ثلاث صفحات ونصف .

وكان حديثهما معاً مجرداً عن الأمثلة .

٣ - باب حيداً :-

تحدث الزجاجي عن أنه (حب) رفع (ذا) ثم لزم مكاناً واحداً ، وذكر أنه يرفع ما بعده ويحيى ، معه الحال والتمييز ، ومثل لذلك بحمسة أمثلة واستشهد له بقول جرير :-

يَا حَيْدًا حَيْلُ الرِّبَانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَيْدًا مَسَاكِينُ الرِّبَانِ مَنْ كَانَا (١)

أما الجزولي فقال : « (حب) من قولك : حيداً فعل ، فاعله (ذا) وذا لا يتغير بحسب المشار إليه لأنه حيداً أجري مجرى المثل حين نقل عما وضع له واستعمل للمحمدة والثناء كنعم (٢) » ، ثم ذكر حكم المنصوب بعده من النكرات أنه تفسير للمبهم ، وقيل فيه : مشتقاً حال ، وحكم الجمع بينه وبين (ذا) ، لأن (ذا) مبهم والمبهم يسد مسد المضمرة ، فإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في نعم فإن يجمعوا بينه وبين (ذا) أولى (٣) ، وذكر بعد ذلك أنه لا بد له من مرفوع هو بمنزلة الممدوح في نعم . بعد هذا تحدث عن كل فعل على (فَعَل) فالعرب تسكن وسطه تخفيفاً ، فإن كان فيه معنى المدح استجازوا التنقل .

حديث الجزولي - في هذا الباب لا يختلف عن باقي الأبواب - مجرد من الأمثلة ، وهذه سمة تسجل للزجاجي خلافاً لأبي موسى الذي عني بالقاعدة دون المثال .

٤ - حروف الجواب :-

تحدث الزجاجي عن الجواب ببلى ونعم ، وذكر أن السؤال إن كان موجياً كان جوابه بنعم ، وإن كان غير موجب فجوابه ببلى ، ومثل لذلك بستة أمثلة وشاهدين من القرآن ، ولم يزد على ذلك (٤) .

(١) الجمل ١١٠ .

(٢) الجزولية ٢٩ .

(٣) المصدر السابق ٢٩ .

(٤) الجمل ٣٤٥ .

أما الجزولي فقرر قاعدة للجواب بنعم ، وأخرى للجواب بيلي مقترنا باستفهام أو غير مقترن وذكر قول الجوهري وقول الأنضس . ثم تحدث عن (إن) بمعنى نعم وذكر قول أبي عبيدة وأبيده بشاهد . ومن أحرف الجواب التي ذكرها أي ومثلها ، (و) عند بعضهم وذكر قول الجوهري ، وجاء بعده بقول شيخه أبي محمد ابن بري مستثلاً على اسميتها بيت شعر (١) .

بعد هذا المرض يضح أن الجزولي أنقل من الجمل ، لكن مقدمته تختلف عن الجمل اختلافاً كبيراً في المادة بالزيادة والتوسع ، وهذا ظاهر من الأمثلة السابقة .

Handwritten text, possibly bleed-through from the reverse side of the page. The text is faint and difficult to decipher but appears to be organized into several lines or paragraphs.

الفصل الثاني :

أثر الجزولية

- (أ) الشروح .
- (ب) المختصرات .
- (جـ) النظم .

الفصل الثاني

أثر الجزولية

أولاً : الشروح :-

حظيت الجزولية بعدد من الشروح وأهم شراحها هم :-

١ - أبو موسى الجزولي (٥٤٠ هـ - ٦٠٧ هـ) .

شرح أبو موسى الجزولي مقدمته الجزولية ذكر ذلك ابن خلكان (١) وابن عبد الملك (٢) ، ولعل هذا الشرح هو النسخة الكبرى التي وقف عليها اللورقي والعطار ، قال اللورقي : « قال - رحمه الله تعالى - : والإحاطة تتبع الاسم المعرفة المتجزئ ، والمتجزئ يكون بحسب العامل والمعمول ، تقول : رأيت زيدا كُله ، ولا يجوز جاء زيد كُله ، لأن العامل لا يجزئ المفرد ، وفي الأخرى : وأما الإحاطة فما يفيدها تتبع الاسم المعرفة بشرط أن يقع موقفاً يصلح فيه أن يدل . قلت : هذا آخر ما وجدنا من النسخة المتأخرة الكبرى وليتها تمت وكملت » (٣) ، بينما يتردد ذكرها عند العطار في مواطن كثيرة مثال ذلك : « وكذلك ما ذكره في النسخة الكبرى من أن المشدد الياء يحرك بالحركات الثلاث غير معروف (٤) » ، وقول العطار : « وإنما الموصول الذي فيه الألف واللام إن كان مشتقاً فهو ينعت وينعت به كالطويل في كل شيء ، هذا كله على مذهب المؤلف الذي نص عليه في كراسه الكبير (٥) » . وقال العطار أيضاً : « وقوله - يعني الجزولي - : فإن اتفق أن يكون ما هما فيه مشتقاً فالأجود أن

(١) وفیات الأعيان ٤٩٠/٣ .

(٢) الذيل والتكملة ٢٤٨/١/٨ ، ونص على أن أبا موسى توفي قبل إكراهه ، مما يؤيد قول اللورقي الآتي .

(٣) المباحث الكاملة ٣٩٠/١ .

(٤) المشكاة والنبيرس ١٢٣/١ (ف) .

(٥) المصدر السابق ١٦٨/١ (ف) .

يكون مما يخص الجنس المقصود ، قد شرح مقصده في النسخة الكبرى فقال :
لأن ذلك من باب إقامة الصفة مقام الموصوف ^(١) ؛ وهذا النص الأخير يقطع
بأن النسخة الكبرى شرح الجزولية .

٢ - أبو بكر بن طلحة : وهو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد
الأموي (٥٤٥ - ٦١٨ هـ) . قيل : إنه درس القانون وله شرح عليه ، ومنه
نقل في الشرح الكبير رد علي أبي موسى ^(٢) .

٣ - ابن معطي : يحيى بن معطي بن عبد النور أبو زكرياء (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ) .
من تلاميذ أبي موسى الجزولي له شرح على الجزولية ^(٣) وكان متداولاً عند النحاة
المتأخرين ^(٤) .

٤ - ابن الحجاز : أحمد بن الحسين بن أحمد همس الدين الحجاز الأربلي (... -
٦٣٧ هـ) . له شرح على الجزولية ^(٥) ، قال ابن هشام : « وذكر ابن الحجاز في
شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة » ^(٦) .

٥ - أبو زكرياء بن علي ، « شيخ العطار » .
له شرح وتقريرات على الجزولية ^(٧) ، وشرحه « يتسم بسمات خاصة استنادا إلى
ما نقله عنه تلميذه أبو إسحاق العطار ، فهو يهتم بتوجيه عبارة أبي موسى ، وحل
الإشكالات التي أوردت عليه في بعض المواضع ويرد الاعتراضات التي وجهها
لهبارته بعض الدراسين قبله ، ولا سيما أبو علي الشلوبين ^(٨) ، وهاك نموذجين من

(١) المصدر السابق ١٦٨/١ (ف) ، وانظر أيضا ١٢٢ ، ١٩٧ . وغزها .

(٢) أبو موسى الجزولي ٢٢٦ ، الشرح الكبير ص ١٩٩ .

(٣) المصدر السابق ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، مقامة الفصول الخمسون ٢٦ .

(٤) انظر التعليق على المقرب ١١٨ ب .

(٥) كشف الظنون ١/٢ ١٨٠ .

(٦) حنى اللب ١/١ ٣٧٦ .

(٧) نقل العطار عنه نقولا كثيرة . انظر : المشكاة والبراس ١/١٧ ، ٣١ ، ٨٦ ، ١٤٧ (ف) .

(٨) أبو موسى الجزولي ٢٢٨ .

كلامه قال تلميذه المطار : « نقصه - يعني الجزولي - أمران ؛ أحدهما : أن تكون همزة القطع سقطت من أوله نحو يطبع ويحب ويهد ، إذا أمرت رددت همزة القطع فقلت : أطع وأعد ، ولا يترك على حركته كما قال المؤلف ... قال شيخنا أبو زكريا رحمه الله يمكن أن يجاب عنه بأن هذا ترك على حركته ولم يغير ورد إليه ما حذف منه على نحو ما كان أصله أن ينطق به ^(١) ، والمخرج الآخر : « وأما شيخنا أبو زكريا فقال : إنه يهد بالذي يشي ويجمع مضمراً (رُبَّ) ، وبالذي لا يشي ولا يجمع مضمراً نعم ويشي ^(٢) .

- ٦ - الشريشي : أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف البكري (٥٨٣ - ٦٤٠ هـ) .
 له شرح على المقدمة الجزولية ذكره السيوطي ^(٣) وإسماعيل باشا البغدادي ^(٤) .
 (٧ - ١٠) أبو علي الشلوبين ، له التوطئة وهي توطئة للجزولية وأمثلة الجزولية والشرح الصغير والشرح الكبير ، وقد تقدم الحديث عنها في مصنفات أبي علي ^(٥) .
 ١١ - البيهقي : أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله (... - ٦٤٥ هـ) .
 شرح الجزولية ذكره السيوطي ^(٦) وحاجي خليفة ^(٧) .
 ١٢ - ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي (٥٧١ - ٦٤٦ هـ) . شرح المقدمة الجزولية ومن شرحه نسخة في جامع القرويين بفاس ١١٩٨ ^(٨) .

(١) المشكاة والنبراس ٨٦/١ (ف) .

(٢) المشكاة والنبراس ١٤٧/١ .

(٣) بغية الوعاة ٣٦٠/١ .

(٤) هدية العارفين ٩٤/٥ .

(٥) انظر ما سبق ص ٤٤ - ٤٧ .

(٦) بغية الوعاة ٥٧٧/١ .

(٧) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٨) انظر : تاريخ الأدب العربي ٣٥/٥ - ابن الحاجب النحوي ١١٥ - ١١٦ .

- ١٣ - الشلوبين الصغير : محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي (... هـ ٦٦٠ تقريباً) .
- أكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية^(١) .
- ١٤ - العلم اللورقي : أبو القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي النحوي (٥٧٥ - ٦٦١ هـ) . شرح المقدمة الجزولية شرحاً سماه المباحث الكاملية ، شرح المقدمة الجزولية حققه شعبان عبد الوهاب محمد لتيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم عام ١٣٩٨ هـ معتمداً على نسختين .
- ١٥ - ابن عصفور : (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ) .
- شرح الجزولية ولم يتمه ، وأتمه تلميذه الشلوبين الصغير^(٢) .
- ١٦ - ابن مالك : (٥٩٨ - ٦٧٢ هـ) .
- شرح الجزولية ذكر ذلك السيوطي^(٣) وحاجي خليفة^(٤) ، وما ذكر الأخير من أن كتاب ابن مالك على الجزولية هو : المنهاج الجلي ليس صحيحاً ، لأنه وُجِدَت نسخ تامة من هذا الشرح منسوبة إلى صاحبها وسيأتي .
- ١٧ - ابن ميمون : أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن ميمون التميمي القلعي (... - ٦٧٣ هـ) . قرأ عليه تلميذه الغزيني قانون الجزولي^(٥) ، وشرحه .
- ١٨ - الأبيدي أبو الحسن : (٦١٣ - ٦٨٠ هـ) .
- شرح الجزولية ، وقد قام بتحقيق الجزء الأول د . سعد بن حمدان الغامدي لتيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ١٤٠٥ هـ معتمداً على نسخة واحدة . ويقوم الآن بتحقيق الجزء الثاني من الكتاب .

(١) الذيل والتكملة ٤٨٣/٦ ، بغية الوعاة ١٨٧/١ ، كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) بغية الوعاة ١٣٣/١ .

(٤) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٥) عنوان الدراية ١٢٦ .

١٩ الشاطبي : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجي الشاطبي
(... ٦٩٠ هـ) . شرح قانون الجزولي (١) .

٢٠ - رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأول :

من علماء القرن السابع الهجري نقل عنه رضي في شرح الكافية نصواً
كثيرة في شرح الكافية ، وجميع هذه الأقوال موجودة في شرحه على الجزولية
المسمى « المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي » (٢) .

٢١ - أبو جعفر المالقي : أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد (... - ٧٠٢ هـ) .

شرح الجزولية ذكر ذلك ابن الخطيب (٣) والسيوطي (٤) وحاجي خليفة (٥) .

٢٢ - ابن الفخار : محمد بن علي بن أحمد بن الفخار الجذامي الأركشي (... - ٧٢٣ هـ) .

شرح الجزولية شرحاً سماه : « منح الضوابط المقسمة في شرح قوانين المقدمة » (٦) .

٢٣ - الخطي : أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي المظهر الحلبي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ) .

له المقاصد الواقية بفوائد القانون والكافية (٧) .

٢٤ - العطار : إبراهيم بن عبد السلام العطار (... - كان حياً سنة ٧٠٥ هـ) .

شرح الجزولية بشرح سماه : « المشكاة والنبراس على شرح كتاب الكراس منه

نسخة في مكتبة خزانة القرويين بقاس رقم ل ٥٠٧/٤٠ جزءان .

(١) انظر : عنوان الدراية ١٢٦ ، النعل والتكملة ٥١٠/٦ ، نفع الطيب ٦١٦/٢ .

(٢) يحقق القسم الأول منه على ثلاث نسخ عبد الرحمن بن عبد الله الحضوري في قسم النحو والصرف
وقته اللغة في كلية اللغة العربية بالرياض لتل درجة الدكتوراه .

(٣) الإحاطة ١٩٨/١ .

(٤) بنية الوعة ٣٣١/١ .

(٥) كشف القنون ١٨٠٠/٢ .

(٦) درة المجال ٨٣/٢ ، ١٢٦ .

(٧) روضات الجنات ٢٧٢/٢ .

- ٢٥ - ابن أم قاسم : حصر بن قاسم المرادي (... ٧٤٩ هـ) .
 ذكر ابن حجر أن له شرحاً على المقدمة الجزئية^(١) .
- ٢٦ - الألبيري : محمد بن علي بن أحمد الخولاني الألبيري (... - ٧٥٤ هـ) .
 ذكر حاجي خليفة أنه شرح المقدمة الجزئية^(٢) .
- ٢٧ - علي بن ميمون المغربي الهاشمي الصمالي (... - ٩١٧ هـ) .
 له شرح الجزئية وله شرح آخر على الأجزئية . ذكر الأول حاجي خليفة^(٣) .
 وذكر الاثنين معا إسماعيل البغدادي^(٤) .
- ٢٨ - عز الدين المازندراني (... - ٩٣٧ تقريباً) .
 ذكر حاجي خليفة أن له شرحاً على المقدمة الجزئية^(٥) .
- ٢٩ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي .
 قال حاجي خليفة : « يقال : إن من شروحيها الأمالي في النحو ، وقيل : ألفه
 الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي »^(٦) .
- ثانياً : المختصرات :-
- ٣٠ - اختصر المقدمة الجزئية الحلبي أبو منصور بن يوسف بن علي المطهر المعروف
 بأبي منصور الشيبلي^(٧) .

(١) الدور الكامنة ٣٢/٢ ، مقدمة الجني اللذان ٢٣ .

(٢) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٣) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٤) حدىة الطرفين ٧٤١/٥ .

(٥) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٦) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٧) روحيات الجفات ٢٧٢/٢ .

ثالثاً : المنظومات :

حظيت الجزولية بنظمين فقط :

٣١ - محمد بن عبد الله بن غياث الجفلامي الشريشي أبو عمرو (٥٣٦ - ٦٢٠ هـ) .
كان شاعراً محسناً قال ابن عبد الملك المراكشي : « ونظم الكرامة القزولية في
رجز ينزل من غمط شعره » (١) .

٣٢ - محمد بن الشيخ أبي الفتح محمد بن الفضل بن علي البعلبي الحنبلي شمس الدين
(٦٤٥ - ٧٠٩ هـ) . نظم الجزولية وقيل شرحها (٢) ، وشرح ألفية شيخه
ابن مالك .

(١) الفيل والتكملة ٢٩٥/٦ .

(٢) أبو موسى الجزولي ٢٣٦ ، حدة الطرفين ١٤١/٥ .

الفصل الثالث

شرح المقلّمة الجزئية الكبير للشلوبين

عرض وتحليل

- (أ) توثيق نسبه .
- (ب) طريقة المؤلف في الشرح .
- (ج) أسلوبه .
- (د) مصادره .
- (هـ) شواهد .
- (و) موقفه من المتقدمين .
- (ز) رأيه في إدخال علم المنطق .
- (ح) عناية المؤلف بالعله .
- (ط) القياس عنده .
- (ي) اجتهاداته من خلال هذا الشرح .
- (ك) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ .

شرح المقدمة الجزولية الكبير

عرض وتحليل

(أ) توليق نسبه

- هذا الكتاب من كتب أبي علي الشلوين ، ثابت النسبة إليه ، وبما يؤكد ذلك :
- ١ - أن المترجمين لأبي علي من المتقدمين ذكروا أن له شرحاً كبيراً على مقدمة الجزولي نص على هذا ابن سعيد^(١) وابن الزبير^(٢) وابن فرحون^(٣) وابن خلكان^(٤) وغيرهم كثير .
 - ٢ - أن المتقدمين نقلوا عن هذا الشرح بما لا يدع مجالاً للشك في نسبه إلى أبي علي ، وأشار إلى أن هذه النصوص غير موجودة في الشرح الصغير ، بل الكبير فقط ، نقل عنه العلم اللورقي فأكثر ، نقل اعتراض الشلوين على إطلاق الجزولي القول : إن (من) وأحواتها لا تكون إلا حرفاً^(٥) ، وليس هذا النص في الشرح الصغير^(٦) . كذلك نقل كلام الشلوين عن (حتى) وأنها تكون بمعنى (كي) على المجاز لا على الحقيقة^(٧) ، بعض هذا النص في الشرح الصغير^(٨) ، وهي تنصها تامة في الشرح الكبير^(٩) ، كذلك نقل اعتراض الشلوين على قول الجزولي : إن حتى يضاف إلى ، وهو نص طويل^(١٠) ، ورد في الصغير

(١) انحصار القدر المثل ١٥٢ .

(٢) صلة الصلة ٧١/٢ .

(٣) الدياج الذهب ٧٩/٢ .

(٤) وفيت الأعيان ٤٥٢/٣ .

(٥) المباحث الكاملة ١/٢ - ٢ ، وانظر الشرح الكبير ٨١٥ .

(٦) انظر : ص ٢١٠ .

(٧) المباحث الكاملة ٢٢/٢ - ٢٣ .

(٨) انظر : ص ٢١٩ .

(٩) انظر : ٨٣٦ - ٨٣٩ .

(١٠) المباحث الكاملة ٢٥/٢ - ٢٦ .

بعضه ^(١) ، وورد تاماً في الشرح الكبير ^(٢) ، وغيرها من نصوص كثيرة أوردتها اللورقي تامة وليس في الصغير منها شيء ، أو يكون فيه ملخص لها .

كما نقل عن هذا الشرح الأيدي ^(٣) ، والقطار ^(٤) وغيرها .

٣ - جاء في أول النسخة التونسية ترجمة لأبي علي ، وذكر مصنفاته ، وجاء على نسخة قلم ما نصه (الشلوين في النحو) ، مما يدل على أن الكتاب لأبي علي .

٤ - توفقت النصوص في كتيبه واتحاد رأيه في كتيبه التوطئة ، الشرح الصغير ، أمثلة الجزولية الشرح الكبير ، والناظر في باب الكلام في الكتب الأربعة يجزم جزماً قاطعاً أنها لرجل واحد .

٥ - إحالة الشارح على كتيبه المختطفة في هذا الكتاب فقد أحال على التوطئة ^(٥) ، وشرح الإيضاح ^(٦) ، والاعراض والانفصال ^(٧) .

هذه الأمور لا تدع مجالاً للشك في نسبة الكتاب إلى صاحبه وهو أبو علي الشلوين - رحمه الله تعالى - .

(ب) طريقة المؤلف في الشرح :-

لم يتهج في شرحه للمقدمة الجزولية منهج من يشرح الكتاب كله دقة وجمله ، ولكنه انتخب من النص ما يحتاج إلى إيضاح أو تعليل أو استدلال أو مناقشة ، فصاحبه بأسلوب منطقي يظلم عليه استعمال العلة والمناقشة العقلية ، وكثرة

(١) نظر : ص ٢٢٠ .

(٢) نظر : ص ٨٢٩ - ٨٤١ .

(٣) نظر : شرح الجزولية ١/٩٧ ، ٩٥ ، ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٢٩ ، ١٢٨/٢ ، ١١٤ ، ١٧٥ ، وغيرها

كثير جداً .

(٤) نظر : للشكفة والنيراس ١/١١٠ ، ١١٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٢ .

وغیرها كثير .

(٥) نظر ص : ٤٥٩ .

(٦) نظر ص : ٩٠٦ .

(٧) نظر ص : ٢٦١ .

الاعتراضات الفرضية والرد عليها ، بل قد يصل إلى أن يفترض فيرد ثم يفترض
اعتراضاً على الرد ثم يرد عليه ، وهو ما يسميه بالاعتراض والانفصال عن
الاعتراض وهكذا نهجه في الكتاب كله ؛ ترتب على هذا أمور هي :-

١ - بتر نصوص الجزولية : ففي أحيان كثيرة لا يفهم المراد من النص المشروح ،
ولذلك اضطررت إلى معالجة ذلك بذكر النص الذي قبله ، أو النص الذي بعده
أو بذكر ما قبله وما بعده أحياناً أخرى حتى يتضح المراد من النص ، ويفهم
شرح الشلويين له ، ولا أحتاج إلى ذكر أمثلة لذلك لأن المطالع للنصف الأخير
من هذا البحث يجد هذا الأمر واضحاً جلياً ، لكن المستغرب في مثل ذلك ألا
يشرح من باب كامل سوى جملة واحدة جاء في باب همزة الوصل واسمه عنده :
« باب ألف الوصل وألف القطع »^(١) ، قال : « وقوله : إلا في نحو ، افعل أمراً ،
يعني الأمر من الثلاثي المجرد »^(٢) ، هذا هو الباب كله عنده مع شرحه له ، علماً
بأن هذا الباب في الجزولية تناول الحديث عن همزة الوصل في المصدر ، وأحد
عشر اسماً همزتها همزة وصل سماعية وهمزة الوصل في الحرف والفعل الثلاثي غير
المزيد فيه إن كان أمراً وهو ما شرحه الشلويين فقط ، ثم تحدث عن أنها لا تلحق
الرباعي ألبتة والخماسي إلا في ثلاثة أوزان هي : افعل وانفعل وانفعل ، والسداسي
همزته كله همزة وصل^(٣) .

٢ - الاحتمالات العقلية :-

قد أكثر الشارح من الاحتمالات العقلية فهو يذكرها ويرد عليها ويمزجها بعلم
الكلام والمنطق مستفيداً من فقهه لقواعد اللغة ، نازعاً إلى تعليل الأحكام ، مما يجعل
حديثه مشحوناً بالعلل لكل ما يذكره - رحمه الله تعالى - انظر مثلاً قوله : « فإن قيل :
إن العرب تسمي الحظ كلاماً والإشارة كلاماً فالجواب : أنه ليس الحظ كلاماً من

(١) انظر : ص ١٠٢٥ .

(٢) ص ١٠٢٥ .

(٣) الجزولية نسخة فارس ١٣٨ - ب ، نمرور ١٠٢ - ١٠٣ .

(٥ - شرح لقصة الجزولية لكم)

جهة (١) « وقوله : « ... ليس يلزم لأبي القاسم إذ له أن يقول : ما قصدت قط أن الكلام جنس أنواعه الاسم والفعل والحرف وإنما قصدت قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ، وتلك قسمة لا يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام ؛ لأن الكلام اسم واقع على الجمل ما قل منها وما كثر ، وإنما قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه » (٢)

كذلك انظر قوله : « وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً فإن قيل : فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء المنية وكالأسماء التي لا تنصرف ، فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصلاتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء ، فالجواب : أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف : أن الاسم أصل باق على أصله (٣) » ومثال آخر قال - رحمه الله - « ولنفرد الكلام أولاً بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة فنقول : احتج من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال : إن علة الإعراب في المضارع ، قال : فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون وقال : وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا قال : فإذا حكم للتشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيطان من جنس واحد قال : ويكون هذا التشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع قال هذا القائل : وأن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون ... ، وحجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني (٤) ثم يستمر - رحمه الله - يذكر حججاً مفترضة يمكن أن يقول بها أي من القائلين مستخدماً قوله : قال ... قال ... ، وبعد ذكرها

(١) الشرح الكبير ١٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٢٠٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٧٣ .

(٤) المصدر السابق ٢٦٣ - ٢٦٦ .

فند الأقاويل الأنفة قولاً قولاً ويرجح ما يراه (١) ، مثال آخر : « فإن قال : فإنها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على الموضع موضع الابتداء ... قال له المخاطب بهذا الكلام والسماع له : كان ينبغي أن يستغني عن كل ما ذكره مع كسرها ... » ثم قال : « فسيكون هذا الكلام على هذا سبباً للتخليط على المتعلم ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ... (٢) » ومن أمثلة ذلك رده على ابن طلحة شيخه قال : « إلا أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك وقال : إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر ، وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين الله قسمي ، ولعمر الله قسمي وأيمين الله قسمي خطأ . قيل له : لِمَ يكون ذلك خطأ ؟ قال : لأن العرب لا تقول يمين الله قسمي ... قلنا له : تَمَّ يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمره ولم يستعملوا إظهاره ... ثم إننا نماشيه في الكلام في مذهبه ... فنقول له : إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفاً - كما يقول النحويون في هذا - فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه ... فيقول : أقول : إن المبتدأ في هذا له مسند إليه ... ولا أقول : إن له خبراً ... قلنا له : المسند إلى المبتدأ لا بد أن يكون له فيه ذكر ... فقال : أنا أخالف في هذا ... فنقول له : المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان ... فإن قال : جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند ... وإن قال : جملة واحدة ... قيل له القسم ، وجوابه إنما هما جملتان ... (٣) » ثم يستمر رحمه الله تعالى في سرد احتمالاته : قلنا له ... فإن قال ... قلنا له ثم نقول له أيضاً ... فنقول له .

٣ - الاعتراض والانفصال عن الاعتراض :-

افترض أبو علي الشلوين جملة من الاعتراضات ثم انفصل عنها بردود علمية ، وقد يفترض اعتراضاً على الزجاجي أو الجزولي ثم يعقب على ذلك بقوله : وله أن يجيب ثم يفند الاعتراض .

(١) الشرح الكبير ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) المصدر السابق ٨١٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٥٨ - ٨٦١ .

مثال ذلك عند قول الجزولي « الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ^(١) » ، قال الشلوين : « أخرج الاسم ، واختار هذه العبارة على غيرها ، لأن العبوق ونحوه يتعرض للزمان ولكن لا يفهم من لفظه أن الزمان ماض أو ليس ماضياً وتوجيه هذه العبارة أنه يريد في الاسم ، ولا يتعرض بينيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، ويريد في الفعل وتعرض بينيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، وقد دل على هذا بقوله (قعد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته ، فخرج بهذه الإرادة الصبوح والعبوق ، لأنه إنما يدل على الزمان بوضعه لذلك لا بينته ، وبهذا الانفصال يفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة واللبث والعجلة ، فقال : إن هذه الألفاظ كلها كلم تدل على معان في أنفسها ، وتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال ، فإن البطء يدل على معنى ولايد ، وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولايد متعرض لزمان ، فالبطء ، متعرض لزمان طويل ، والسرعة متعرضة لزمان قصير ، لكن يفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسر هذا التعرض للزمان أنه تعرض بالبنية ، وتعرض كل واحد من البطء والسرعة لزمان فيهما ليس بالبنية ^(٢) .

ساق اعتراضاً طويلاً وانفصالات عنه في علة انفراد الاسم المتمكن بالجر ، فلما وصل إلى الفعل قال : « وقوله : ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم ، هذا أيضاً مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه ، والاعتراض عليه كالاقتراض عليه ، والانفصال عن الاعتراض هنا كالانفصال عن الاعتراض هناك ^(٣) .

ولهذا صور كثيرة في الكتاب ، مما جعله منهجاً للشارح في شرحه في كتابه
عموماً .

(١) الشرح الكبير ص ٢١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) المصدر السابق ٢٧١ - ٢٧٢ .

٤ - العناية بالعلة ، قد عطل الشارح لكل قضية عرض لها ولكل مسألة شرحها ، مما جعل التعليل من أهم سمات هذا الشرح ، ولعل ذلك من أهدافه في الشرح الكبير حين قال : « وبعد ما أخرج هذا الكتاب عنى بهذه الزيادة التي زدتها فيه ، سألتني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية وأمد أطنابها وأذكر أسبابها (١) » فقد أشبع المسائل - رحمه الله - تعليلاً ومناقشة ، واتخذ من ذلك منهجاً سار عليه في شرحه .

٥ - قلة شواهد :-

وهذه أيضاً من سمات الشرح التي ظهرت بارزة جلية ، فليست شواهد من الوفرة بمكان وسأعرض لهذا فيما يأتي عند الحديث عن شواهد هذا الشرح .

٦ - الغرض على المعاني والتعمق في إيرادها ومقدرته على تحليلها تحليلاً واسعاً ،

لا يدع فيها مجالاً لقول بل يزيد ويميد ويطنب حتى يمل القارئ في بعض الأحيان .

(ج) الأسلوب :-

اتسم أسلوب أبي علي - رحمه الله تعالى - بالسمات الآتية :-

١ - الاستطراد والتطويل :-

أخذ الاستطراد والتطويل مظهراً بارزاً في كل مناقشات أبي علي ، فتراه يفصل في القضايا ويطلق جميع الاحتمالات من أمثلة ذلك مناقشته قول الجزولي في تعريف الفاعل : « كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فَعَل أو فَاعِل (٢) » . فقد عرض الشارح بعد التمثيل لمراد الجزولي بقوله : على طريقة فَعَل ، ولمراده بقوله : على طريقة فاعل ، ثم ذكر أن الرفع للفاعل قد يكون اسم فَعَل مقدراً بفعل الفاعل ، ثم ذكر ما يخرج على هذه العبارة (طريقة فَعَل أو فَاعِل) ، وذكر بعد ذلك ما يطرأ عليه من اعتراض وانفصال عنه (٣) ، وأطال في الحديث طويلاً مفرطاً ،

(١) الشرح الكبير ص ١٩٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

ثم نحدث عن العلة الرافعة للفاعل ذاكراً بعض الأقوال ، مرجحاً أن العلة الرافعة هي اشتغال الفعل بالاسم وتفرغه له وبتأوه عليه (١) .

مثال آخر قال أبو علي في باب النداء : « قوله : أي والهمزة : وهما للقريب المصفي إليك ، الهمزة كما ذكر المؤلف و (أي) عند سيويوه للبعيد مسافة وحكماً كاللواقي ، وهذا من إجراء حرف اللين مجرى حرف المد واللين ، ألا ترى أنهم أدغموا نحو : هذا ثوب بكر وهؤلاء قوم مالك ، وجمعوا بين الساكنين لما كان حرف اللين كحرف المد واللين ، وكان بعده متأخراً شبهوه بمداق ودابة ونحوهما ، كما شبهوا مُدَيِّقاً ودويبةً ونحوهما بها » (٢) .

الشلوبين يدرك أنه يطيل أحياناً بل يسرف في الإطالة ، قال بعد شرح طويل لتعريف الفعل : « وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها ، والانفصالات عنها ، لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، لأنها لم تعترض بشيء » (٣) ثم يذكر أنه وصل إلى ما يريد فيقول : « فقد حصل المقصود آخر كما يحصل أولاً وقد قالوا :-

كَأَنَّكَ لَمْ تُسَبِّقْ مِنَ الذَّهْرِ لَيْلَةً إِذَا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الَّذِي كُنْتَ تَطْلُبُ

وقالوا :-

كَأَنَّ الْفَتَى لَمْ يَغْرَ يَوْمًا إِذَا انْكَسَى وَلَمْ يَلِكْ فِي بُؤْسٍ إِذَا بَاتَ لَيْلَةً
وَلَمْ يَلِكْ فِي بُؤْسٍ إِذَا بَاتَ لَيْلَةً وَتَغَاغِي غَزَالَ سَاجِي الطَّرْفِ انْخِلَا (٤)

٢ - الاختصار المختل :-

يبدو أن الشيخ - رحمه الله - أدركه ما يدرك غيره من السأم والملالة ، وذلك في

(١) الشرح الكبير ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٤٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٢١٥ - ٢١٦ .

الربع الأخير من الكتاب ، فقلت مناقشاته ، واضمحلت اعتراضاته . فإن عرض الكلام الجزولي عرض عرضاً سريعاً لا يشفي غلة ، وقد ذكرت سابقاً أنه لم يشرح من باب همزة الوصل سوى مسألة واحدة ، من جملة مسائل عدة ^(١) .

مثال آخر للاختصار الشديد قال : « وقوله : فحكم همزته في النسب حكمها في الثنية ، أي قلب الهمزة ولو ، كما يكون ذلك في الثنية ، فيقال : حمراوي وخنفساوي ، كما يقال : حمراوان وخنفساوان » ^(٢) .

وهذا الذي ذكره ليس حكماً للألف الممدودة مطلقاً بل فيها تفصيل ، إن كانت للتأنيث قلبت ولو كما في مثال الشارح ، وإن كانت أصلية بقيت ولم تقلب فتقول : قرأان وخباءان ، وقرائي وخبائي ، وإن كانت منقلبة جاز القلب والتصحيح وتصحيحها أولى فتقول : كساءان وكساوان وكسائي وكساوي ، وإن كانت زائدة للإلحاق جاز الوجهان والقلب أولى فتقول في : علباء وحرباء ، علباوان وعلباوان وحرباوان وحرباوي وعلباوي وحرباوي ^(٣) ، فعبارته رحمه الله لا تؤدي ذلك .

٣ - التكرار :-

كان الشلويين يكرر القول في المسألة أحياناً ، وقد يعيد القضية هنا وهناك ، وهو قد تحدث عنها قبل ، فمن مثال تكرار القول اخترت نصاً قصيراً ظهر فيه التكرار قال : « وكأنه ذهب - أعني المؤلف - مذهب تحقيق ما في كلام الزجاجي من المجاز في قوله : « واللام في الأمر و(لا) في النهي » ، وأراد الزجاجي اللام في الأمر وما يجري مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد الفعل ، ولا في النهي وما يجري مجراه مما (لا) فيه لطلب إعدام الفعل ، فتجوز وأسقط هذا الذي زدناه ، فكأن المؤلف ذهب إلى جبر هذا الذي نقصه أبو القاسم ، وتجاوز فيه ، ولم يصل إليه ولكنه توسط الأمر ، لم يتجاوز تجوز

(١) انظر ما سبق ص ٨١ .

(٢) الشرح الكبير ص ١٠٢٥ - ١٠٢٦ .

(٣) انظر مثلاً : البصرة والمذكورة ٢/٦٣٧ - ٦٣٨ .

أبي القاسم ولا حقق تحقيقنا ، هذا الذي توسط به المؤلف بين ما قلناه وهو الحقيقة وبين ما قاله الزجاجي وهو المجاز توسط مدموم ، لأنه لا تجوز كما تجوز أبو القاسم ولا حقق كما حققنا ، والصواب أن يحقق أو يتجاوز وأما ألا يحقق ولا يتجاوز فضعيف ^(١) ، ولهذا صور متعددة في ثنايا الكتاب ، وأكتفي بمثال واحد لإعادة الشارح القضية في أكثر من مكان ، تحدث عن تقدير الحركة على الألف فقال : « وقوله : وفي الألف تعذرا ، يعني أن الضمة تقدر في الألف مثل : جاءني موسى ، وزيد بخشي ، ولا يظهر فيه الألف تعذرا ، أي لتعذرها هناك ، أي لامتناعها علينا في النطق ، لأن الله لم يخلق لنا القدرة على النطق بالألف متحركة إلا بأن نصيرها غير ألف ، فيتعذر تحريك الألف ولا بد ^(٢) » ، ويعيد هذا الكلام في موطن آخر فيقول عن الألف : « فإنها جبلت على ألا تكون إلا ساكنة ولا قدرة لنا على تغيير ما خلقها الله تعالى عليه ^(٣) » ، وذلك عند الحديث عن الفتحة ، ثم يقول عند الحديث عن الكسرة : « وقوله : وتتعذر كما تتعذر ، يريد في مثل : مررت بالفتى ، فلا يظهر الكسرة في الألف لتعذر انكسارها ، كما لم تظهر الفتحة ولا الضمة فيها ، وقد كنا قدمنا أنه لا قدرة لنا على تبديل خلق الله سبحانه فلا تقدر إذن على النطق بتحريكها ، لأن الله لم يقدرنا على النطق بالألف إلا ساكنة ، ومتى أردنا تحريكها لم نبق ألفاً أبداً إنما تنقلب إلى حرف آخر وحينئذ يمكننا التحريك ^(٤) » .

٤ - التأثير بالمنطق :-

إن تأثير أبي على بالمنطق أثر على أسلوبه ، فبدأ زكيكا جافاً في بعض الأحيان مستغلقا حيناً آخر ، من أمثلة ذلك قوله : « وانفراد حرفي التنفيس بالفعل أن الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان

(١) الشرح الكبير ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٤٠ ، وانظر قبله ٣٣٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع ، ومستقبل ، ومشارك بالوضع ، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، وكان حرفاً التنفيس إنما وضعاً لتخليص المشترك البنية الدالة على الزمان ، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، كان الحرفان اللذان وضعاً لتخليصهما لا يكونان إلا حيث تكون هي - أي البنية فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلا في الفعل (١) ، مثال آخر قوله : « القول في ذلك : إن الفتحة إنما بابها أن تكون في النصب كما قلنا ، وإنما دخلت في الحذف في الأسماء التي لا تنصرف ، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه الفعل ، وحكم لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين ولا خفض بالكسر ، ولأن التنوين والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال ، وطلب عامل الحذف لفظاً يكون له حملناه على النصب دون الرفع ، فبجئنا به بلفظ النصب للتأخي الذي ذكرناه بين النصب والخفض » (٢) .

٥ - الإقذاع في السب :-

كان أبو علي - رحمه الله وعفا عنه - حاداً اللسان سريعاً إلى الشتم والسب من أمثلة ذلك - وهي كثيرة في الكتاب - قوله : « فإن قال - وقد قاله مجنون من مجانين هذا الوقت - : إن صحة هذا الحد إنما بُني على أن اسماً أو كل اسم في الحد موضوعان موضع (ما) ، و (ما) من الألفاظ المهمة فالجواب : أن هذا كلام غير متمرن في العلم ولا متمرس فيه ، بل كلام من لم يتعد بشيء منه ، والخلود التي يتجنب فيها ذلك خلود قوم ليسوا النحويين ، إنما هم المتكلمون ، فسمع هذا المجنون قوماً يقولون شيئاً فظن أن كل الناس يقول ذلك وليس الأمر كذلك » (٣) ولعل هذا مع تلميذه ابن عصفور قد يهون ، أما مع شيخه ابن طلحة فأمر مستغرب ، فقد قال عنه « ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبين هنا بهما شأنه في كثرة أخطائه في مذهبه » (٤) .

(١) الشرح السابق ص ٢١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٣٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٥٩ .

ثم يقول .. « قلنا له : هذا التماذي في كسر القوائين وادعاء خلافها فعل المتخلفين ، لا يتألون بكسر القوائين إلا ذلك التخلف الذي تقدم له » (١) . ثم يقول أيضا : « وإذا لم يكن بين هذين القسمين فرق فالإقرار بأحدهما والإنكار للآخر محض التخلف ، وكسر القوائين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف » (٢) . ثم قال أيضا : « فنقول له : كذلك استمر في تخلفك وكسر القوائين أبداً في كل ما يمر بك على غير مذهبك واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب » (٣) .

٦ - المقدرة اللغوية :-

كان الأستاذ أبو علي إماماً من أئمة العربية « بجرأ لا يجارى وجرأ لا يبارى قياماً عليها واستبحاراً فيها » (٤) ، لهذا كانت له نظرات لغوية دقيقة قال - رحمه الله تعالى - : « وقوله : ويدل على الزمان بصيخته أي بينته وشكله ، وأصله من : صَوَّغَ الإِنَاءَ ، وما أشبهه ، لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه ، وسمي الصائغ صائغاً ، وإن كان كل عامل شكلاً من الأشكال صائغاً له من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة » (٥) ، وقال أبو علي أيضا : « وقوله : وفي العطب للتخير والإباحة ، يعني بالتخير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل ، إلا أنك تطلق له أن يأخذ ما شاء منهما ، ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق له تفعيل من الخير ، فلذلك قيل : فيها تخير » (٦) . وقال أيضا : « فإن قال : اختصرته ، قيل : لا ولكن اختصرته ، والاختصار السيء المخل لا معنى له » (٧) ، وقال أيضا : « فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به

(١) الشرح الكبير ص ٨٦٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٦٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٦١ .

(٤) طبقات ابن قاضي شهبة ٢/٢٣٥ .

(٥) الشرح الكبير ص ٢٤٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٧١ - ٦٧٢ .

(٧) المصدر السابق ص ٨١٢ .

كلامي اختصاراً ، افتعالاً من الحسبان لما تُخبر فيه من الفوائد التي ذكرناها (١) .

٧ - استخدام ألفاظ معينة :-

طغى على أسلوب أبي علي لفظتان ردهما كثيراً هما (ولا بد) في مثل قوله :
« فإن البطء يدل على معنى ولا بد وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولا بد متعرض
لزمان » (٢) وقوله : « وقولهم : على زمن ضرابها ، يفهم منه زمن ضرابها والضراب
ولا بد » (٣) ، ومثله أيضاً انبغى كقوله : « فانبغى ... وإنما انبغى » (٤) ، فلا ينبغى (٥) ...
« فقد كان ينبغى فلا ينبغى » (٦) ، « فانبغى ألا يكون » (٧) .

واستعمال (لا بد) (ينبغى) (لا ينبغى) لا إشكال فيه ، أما (انبغى) فقد
استعملها سيويه قال : « وينبغى لمن زعم أنهم أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم ، فإذا
قال ذلك : لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة ، فإن كانت منصوبة انبغى
له أن يقول : ذاك نفسك زيد إذا أراد الكاف » (٨) ، وإنما ذكرتهما لكثرة اطرادها في
كلام الرجل .

٨ - ملحوظات لغوية :-

ظهرت بعض الملحوظات اللغوية على أسلوب الشارح من مثل : الغير ، غيران ،
سواء تعلق في غيرها بتدل أو بمحذوف ، والأولى : أم بمحذوف وغيرها ، وسوف
أعرض لها مفصلة (٩) إن شاء الله .

(١) الشرح الكبير ص ٥٦٦ - ٥٦٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١١ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٨٠ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٨٦ .

(٨) الكتاب ١/١٢٩ ، وقد زعم السيوطي أن (ينبغى) لا يستعمل إلا مضارعاً فهو من الجوامد

اللازمة لصيغة المضارع . المع ٢/٨٣ .

(٩) انظر : قيمة الكتاب العلمية .

(د) مصادره :

يمكن أن أقسم مصادر أبي علي في كتابه قسمين :

- ١ - مباشرة .
٢ - غير مباشرة .

أولا : المصادر المباشرة :-

مصادر أبي علي المباشرة التي أخذ عنها هم شيوخه الذين ورد ذكرهم في كتابه هذا ، أو معاصروه وهم على النحو الآتي :-

- ١ - ابن ملكون :- وصفه أبو علي بشيخنا الأستاذ .

نقل عنه في ثلاثة مواطن ، الموطن الأول نقل عنه ثلاثة نصوص متوالية قال :
« وقد صرح بهذا المعنى شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حين قال : في وصف الكلام :
الكلام اسم ما انتقل بالتأليف من مفرد الكلم ومركبها ، وأفاد معنى من المعاني التي
ألقت الكلم لها » (١) ، ثم قال « وقال في وصف له آخر فيه : الكلام اسم ماركب من
الألفاظ تركيب اكتفاء واستغناء للدلالة على أكثر من معنى من المعاني التي يدور عليها
الكلام العربي ، ثم قال : والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي الخبر والاستفهام والأمر
والنهي وكذا وكذا فذكر معاني الكلام المستقل » (٢) ، ونقل عنه في موطن آخر فقال :
« فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتغال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى
الاشتغال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه ، وهذا المعنى الذي أثناه هنا وأفصحنا
عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال : بدل الاشتغال
مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أوضحوا حقيقته وليس كما قال ، بل قد
أفصح السيرافي وأبو العباس عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين عنه
فهو كما قال » (٣) .

(١) الشرح الكبير ، ص ١٩٨ .

(٢) الشرح الكبير ص ١٩٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٩١ - ٦٩٢ .

أما الموطن الثالث فهو قول أبي علي : « يقولون : كُتِّهِيَير دون حذف ولا أعلم أحدا قال بحذفه إلا ابن ملكون شيخنا فإنه مثل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطا » (١).

ويظهر من هذه النصوص تقدير أبي علي لشيخه أبي إسحاق بن ملكون ، مع قلة ما نقله عنه .

٢ - أبو بكر بن طلحة :-

نقل عنه أبو علي الشلوين ورد آراءه وأغلظ الرد أحيانا ، قال : « وإنما احتجت إلى هذا كله لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة رد على صاحب هذا الوصف الذي وصف به الكلام ، وقال : إنه وصف غير خاص به ، ألا ترى أن قولنا : غلام زيد ليس بكلام ، وفيه هذا الوصف لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وهذا بناء منه على أن مفيدا بمعنى مفهوم ، ولو أخذ مفيدا غير مأخذ مفهوم وأخذ مستقل لم يلزم المؤلف هذا الإلزام » (٢) ، وقد رد عليه ردا غليظا ذكرت بعضه في أسلوب أبي علي من الإقذاع في السب (٣).

٣ - السهلي :-

نقل عنه أبو علي ورد رأيه في موطن قال : « وهذا الذي استدل به السهلي في هذه الأسماء من سقوطها عن الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم » (٤) ، ونقل عنه في موطن آخر قال : « وتمم شيخنا أبو زيد السهلي هذا القول بأن قال : اختص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة ، لأنهم كأنهم جعلوها

(١) الشرح الكبير ص ١٠١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩٩ .

(٣) انظر ما سبق ص ٨٩ .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٦٠ .

مقتطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده ، واختصت النون بالتكلم عن نفسه وعن غيره ، لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من (نحن) وهي للمتكلم عنه وعن غيره (١) ، ثم عقب عليه بقول : « وهذا القول لعمرى ممكن إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمدا ، أعني أنه من تعاليل الاختصاص ، إذ كانت علة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها ، إلا أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصورا فيعمل الاختصاص به ، وأما هذا النحو فتعليل يبعد ، فالأولى ألا يجعل للاختصاص فيه سبب لكثرة الدعوى فيه » (٢) .

٤ - أبو علي الرندي :-

نقل عنه أبو علي وعقب عليه بكل أدب ، قال : « وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي ، فقال : ليس بشيء ، لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسما للمعنى الصادر عن الفاعل » (٣) ، ثم قال أبو علي : « وهذا الذي قاله هذا الأستاذ ظاهر لكن ليس بلازم لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف » (٤) ، وكذلك صنع في مسألة أخرى قال : « وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف والعرض لا يحمل العرض ، وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح » (٥) يعني إدخال علم الكلام على علم اللغة .

وهكذا كان صنعه - رحمه الله - مع عدد آخر من علماء الأندلس سأعرض لهم في المصادر غير المباشرة .

(١) الترخ الكبير ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٦٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

ثانيا : مصادر غير مباشرة :-

هذه المصادر هم العلماء الذين أخذ عنهم الشارح إما عن طريق كتبهم وقد نص على بعضها - أو عن تلاميذهم وهم أئمة الأندلس الذين سبقوه ولم يذكر الأخذ عنهم ، وهؤلاء الأئمة الذين أفاد منهم هم :-

١ - سيويه :-

تردد ذكر سيويه في هذا الكتاب أكثر من مائة وعشرين مرة ، وأفاد منه الشارح فائدة كبيرة إذ كان يُكِنُّ له التقدير والاحترام ، وكانت إفادته منه على النحو الآتي :-

(أ) نقل نصوصاً كثيرة من الكتاب نقلاً أميناً ، وهذا لا يحتاج إلى تمثيل لكثرة واطراده .

(ب) نسب آراء إلى سيويه وهي في كتابه (١) .

(جـ) نقل بعض آراء سيويه ، ومفهومها في الكتاب من غير أن يكون نصاً صريحاً قال أبو علي : « فلا يصح أن يضم إليه مثله حتى ينكر ، ولذلك نص سيويه على أن المعرفة لا تثني ، وقال في قولك الضاريان : إنه ليس تثنية الضارب ، وإنما ثني ضارب نكرة فقيل : ضاريان ثم أدخلت الألف واللام » (٢) وكرر هذا الكلام مرة أخرى (٣) وليس هذا النص في الكتاب ، وإنما فيه ما يفيد تنكير العلم بالتثنية ، فصارا معرفة بالألف واللام (٤) ، وكذلك قول أبي علي : « وهو عندي رأي سيويه بالمفهوم منه » (٥) .

(١) انظر مثلاً من الشرح الكبير ص ٢٢٢ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ ، ٣٢٨ ، وغيرها .

(٢) الشرح الكبير ص ٣٠٧ .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٨٤ .

(٤) الكتاب ١/٢٦٨ .

(٥) الشرح الكبير ص ٣٤٨ .

(د) يشير إلى رأي سيويه في بعض المسائل ولم أقف عليه في كتابه المطبوع ، فلعل هذه الآراء تكون في نسخة أبي علي ، وخاصة إذا علمنا أن المغاربة والأندلسيين ممن عتوا بالكتاب قراءة وتدريساً وحفظاً ، مثال هذه القضية قال أبو علي : « وحكى المازني : اللهم اغفر لي ولن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبح ، ورأي سيويه أنها لا تكون إلا حرف جر ، وكان تلك الحكاية شاذة عنده ، فلم يعتد بها أو لم يسمعها » (١) .

(هـ) نقل رأياً ليونس زعم أن سيويه حكاه قال : « واختلف عن يونس في مذهبه : كيف هو ؟ فالذي حكاه سيويه أن مذهبه في هذا الاسم الذي لا ينصرف إذا كان نكرة كمذهب سيويه ، وإذا كان معرفة حكم الفتحة فيه كحكم فتحة النصب في الاستخفاف » (٢) ، وليس في الكتاب إلا رأي يونس في المعرفة (٣) وحكى رأي يونس تماماً السيرافي (٤) .

٢ - المبرد :-

ذكر أبو علي الشلوين المبرد عدة مرات ، وكانت إفادته منه على النحو الآتي :-

(أ) أورد رأيه في عدد من القضايا النحوية (٥) .

(ب) نسب له رأياً ظاهراً ما في المقتضب (٦) يؤيده قال في نحو : « لا زيد في الدار ولا عمرو » : « وقوله : على رأي الأكر ، استظهر به على مذهب أبي العباس الذي لا يلزم التكرار مع الإلغاء » (٧) .

(١) الشرح الكبير ص ٩٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ .

(٣) الكتاب ٥٨/٢ .

(٤) شرح الكتاب ١٣٤/٤ ب .

(٥) انظر الشرح الكبير مثلا ص ٤٠٦ ، ١٠٠١ ، ١٠٢٠ ، وغيرها .

(٦) انظر ج ٣٥٩/٤ ص ٦٥ ، ٣٦٠/٤ ص ٣ .

(٧) الشرح الكبير ص ١٠٠٠ .

(ج) نسب له آراء ليست في كتبه التي وقفت عليها منها : قول أبي علي : « وقوله : وإن كان مثل : ثقلب ، فإنه يجوز فتح ما قبل آخره ، يعني ما هو على أربعة أحرف وقبل الآخر منه كسرة والثاني منه ساكن وهذا الذي قاله في هذا النوع مذهب المبرد ^(١) ، وسبق أبا علي في نسبة هذا الرأي إلى المبرد السيرافي ^(٢) .

مثال آخر قال أبو علي : « ... قيل : شتكي ، وهذا مذهب سيويه ، وأما مذهب المبرد في هذا فلا يحدف فيه إلا تاء التأنيث خاصة ، ولا يغير بغير ذلك فيقال : شتوني كركوني ^(٣) ، وسبق الشلوين في نسبة هذا الرأي إلى المبرد السيرافي ^(٤) والصيمري ^(٥) وابن الدهان ^(٦) .

٣ - أبو علي الفارسي :-

نقل الشلوين عن الفارسي نصوصاً كثيرة ، وكان أخذها عنه على النحو الآتي :-

- (أ) ذُكِرَ آرائه في بعض المسائل ^(٧) .
- (ب) النص على النقل من كتبه كالأيضاح والتذكرة وغيرها ^(٨) .
- (ج) نسب إلى أبي علي قولاً لم يقله ، قال : « وقد رأيت الفارسي يختار مذهب البصريين ويجهز الآخر ^(٩) ، وقد صرح أبو علي بخلاف ذلك ، بل منع الوجه الآخر ورده ^(١٠) .

(١) الشرح الكبير ص ١٠٢٥ .

(٢) شرح الكتاب ١٥٠/٤ ب .

(٣) الشرح الكبير ص ١٠٢٢ .

(٤) شرح الكتاب ١٩٤٩/٤ .

(٥) التيمرة والتذكرة ٥٩٠/٢ .

(٦) الفرة ٢٣١/٢ .

(٧) انظر الشرح الكبير مثلاً ص ١٩٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٨ ، ٤٥٢ ، ٨٢٢ ، ١٠٨٠ .

(٨) الشرح الكبير ص ١٩٨ ، ٨٤٤ ، ٩٩٨ .

(٩) المصدر السابق ص ١٠٢٧ .

(١٠) الصفحة ٣٧٧/٢ - ٣٧٨ .

٤ - الأخصش :-

نقل له أبو علي الشلوين آراء كثيرة^(١) ، ووقف على كتابيه طوره الملحقه
بالكتاب^(٢) ، وكتابه الأوسط^(٣) ، وهما كتابان لم أقف عليهما أو على من ذكر أنه
وقف عليهما من المحدثين .

٥ - ابن جنبي :-

ذكر له أبو علي عدداً من الآراء^(٤) ، وغالياً ما يذكر كنيته أبا الفتح^(٥) ، ونقل
عن كتابه الخصائص . فقال : « ولذلك بُوِّبَ عليه صاحب الخصائص : باب التام
يزاد عليه فيصير ناقصاً »^(٦) ، وقال أيضاً : « وإقامة كل واحد من السبب والمسبب
مقام صاحبه أكثر في الكلام وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، وقد ذكر
أبو الفتح له في الخصائص باباً مفرداً »^(٧) . وقد ينقل رأيه بالمعنى قال : « فهذا نجيب
ابن جنبي عن قوله : إن النون في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلاً »^(٨) .

تتوالى بعد هذا نقول أبي علي عن عدد من الأئمة من أمثال :-

٦ - يونس بن حبيب ، ذكر له عدداً من الآراء منها قول أبي علي : « وليونس

فيه خلاف ، واختلف عن يونس في مذهبه كيف هو ؟ ... »^(٩) ورأيه في الفصل بين
المضاف والمضاف إليه بالظروف والمجرورات غير التامة^(١٠) .

(١) انظر : الشرح الكبير مثلاً ص ٣٢٥ ، ٨٤٢ ، ٩٨٢ ، ٩٨٢ ، ٩٩٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٨٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٨٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٤٣ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٢ ، ٤٤٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٤٢٢ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٢٥ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٩٢ .

(٨) المصدر السابق ص ٤٠٥ .

(٩) المصدر السابق ص ٤٥٢ .

(١٠) المصدر السابق ص ٩٤٢ .

٧ - الخليل بن أحمد ، ذكر بعض آرائه أبو علي مثل قوله : « والقول في ذلك : إن مذهب الخليل وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة ، فستقل في الموضع الذي تستقل فيه الضمة ، وتعلم في الموضع الذي تتعذر فيه » (١) ونقل رأيه في تركيب (لن) (٢) .

٨ - أبو بكر بن السراج ، ورد ذكر له في هذا الشرح قال أبو علي : « قال هذا القائل : وإن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً لئلازم لمن يقول : إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرج عن الإعراب ، وهذا قول قد ذهب إليه بعض المتقدمين ، إلا أن الذي ذهب إليه قليل منهم ، حكاه أبو بكر بن السراج » (٣) ، ذكر أبو علي قولاً لابن السراج وانتصر له بعد ذكر الأدلة والاحتجاج ، قال : « وقوله : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم ، هو مذهب الفارسي وأبي بكر ، وذلك : أن العرب تقول : رب رجل يقول ذلك ، ورب رجل يفهم » (٤) ، ثم ذكر اعتراض الوقشي ورد عليه ونجم المناقشة بقوله : « وقد تبين فساد ، فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي » (٥) .

٩ - الصيمري ، ذكره في شرحه قال : « وقد أخذ الناس على المؤلف والصيمري ذكرهما اللام في وجوه المضارعة » (٦) ، وقال في موطن آخر : « لا تقل : ما أحسن اليوم زهداً ، ولا أحسن اليوم يزيد ، وهذا مذهب نسبة الصيمري إلى سيبويه ولا يصح ذلك » (٧) .

(١) الشرح الكبير ص ٤٥٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٧٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٢٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٨٢٤ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٥٩ .

(٧) المصدر السابق ص ٨٩٢ .

١٠ - ابن بابشاذ ، ذكره ورد عليه فقال : « قال بعضهم ابن بابشاذ وغيره :
ولا توجد مبدلة من واوها ميم في حال الإضافة ، لأن إضافتها تؤمنها من بقائها على
حرف واحد قلت : وليس كما قال هذا القائل من أنه لا يكون الفم بالميم إلا مفرداً ،
ولا يوجد مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر ، بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام
المنثور » (١) .

وقال في موطن آخر : « ومذهب الفارسي فيما حكى عنه ابن بابشاذ أنه
منصرف في المعرفة غير منصرف في النكرة ، وهو قسم غريب في الباب » (٢) .

بعد هذا ، لقد أفاد أبو علي من عدد غير قليل ، منهم أبو زيد الأنصاري في كتاب
اللغات (٣) ، وأبو عمر الجرمي في كتاب الفرخ (٤) ، والزيدي في زيادته على كتاب
البارع للقالبي (٥) وفي كتابه لحن العامة (٦) ، والزمخشري في كتابه في القرآن (٧) يعني
الكشاف والمفصل (٨) وقد أفاد من آخرين من غير أن يسمي كتبهم كالقراء (٩) ،
والأعلم وابن أبي العافية (١٠) ، وابن الكلبي (١١) وابن السكيت (١٢) وابن درستويه (١٣)

- (١) الشرح الكبير ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .
- (٢) المصدر السابق ص ٩٨٦ .
- (٣) المصدر السابق ص ٩٨٣ .
- (٤) المصدر السابق ص ٩٩٣ .
- (٥) المصدر السابق ص ٣٧٧ .
- (٦) المصدر السابق ص ١١١٧ .
- (٧) المصدر السابق ص ٤٨٧ .
- (٨) المصدر السابق ص ٧٣٧ .
- (٩) المصدر السابق ص ٣٤٤ ، ٣٧٦ .
- (١٠) المصدر السابق ص ٣٥٧ .
- (١١) المصدر السابق ص ٣٧٧ .
- (١٢) المصدر السابق ص ٣٧٩ .
- (١٣) المصدر السابق ص ٤٠٦ .

والوقشي^(١) وابن طاهر الخدب^(٢) وابن الطراوة^(٣) وابن الباذش^(٤) وغيرهم .

(هـ) شواهد :

من سمات أبي علي في هذا الكتاب قلة شواهده شعراً ونثراً ، وما ذلك لعجز أو قصور ولكنها طريقته التي سار عليها في شرحه هذا إذ عني بمد أطاب الشرح الصغير بذكر التوجيهات والأسباب^(٥) ، وأكبر دليل على ما أقول أن شواهد حواشي المفصل لأبي علي الذي تبلغ أوراق إحدى نسخه تسعاً وسبعين ورقة ، فهو أقل بكثير من الشرح الكبير الذي يربو على مائتي ورقة - بلغت ثمانياً وخمسين آية ، وثمانية عشر حديثاً وستة وثمانين وثلاثمائة بيت ، وهذا كم ليس يسيراً في كتاب صغير الحجم ، إذن علة قلة الشواهد هي كما أسلفت أنها ليست المقصودة ، وإنما المراد الشرح والإيضاح والتعليل ، وسوف أعرض فيما يأتي بالدراسة لشواهد أبي علي على النحو الآتي :-

أولاً : شواهد القرآن :-

أسلفت أن شواهد أبي علي قليلة ، فشواهد من القرآن تجاوزت المائة بقليل .

ويتلخص موقفه من هذه الآيات في النقاط الآتية :-

- ١ - آيات استشهد بها على حكم نحوي وهي كثيرة بالنسبة إلى غيرها^(٦) .
- ٢ - استشهد بعدد من قراءات القراء السبعة ؛ فقد استشهد بقراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ... ﴾^(٧) ، بخفض شركائهم لإضافة (قتل) إليها مع وجود الفاصل

(١) الشرح الكبير ص ٨٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٤٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٤ ، ٨٠٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٥ .

(٥) المصدر السابق ص ١٩٢ .

(٦) انظر مثلاً ص : ٢٢٥ ، ٢٧٥ ، ٣٢٥ ، ٣٦٨ ، وغيرها .

(٧) الأنعام ١٣٧ .

بين المضاف والمضاف إليه ، ونص على نسبتها إلى ابن عامر ^(١) ، واستشهد بقراءة الكسائي في السبعة ^(٢) في إدغام ﴿ هَلْ تُجْعَلُ لَكَ ﴾ ^(٣) ، وإظهار نحو : ﴿ قُلْ : نَعَمْ ... ﴾ ^(٤) ، واستشهد كذلك بقراءة القراء السبعة ما عدا نافعاً ^(٥) في إدغام : ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ ^(٦) وإظهار ﴿ بَلْ تَوَثَّرُونَ ﴾ ^(٧) .

٣ - استشهد بقراءة أبي عمرو - وهي سبعة - في إدغام : ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ ^(٨) ، وحكم عليها بالشذوذ ^(٩) .

٤ - استشهد ببعض قراءات القراء الشاذة وبنى عليها حكماً من أمثلة ذلك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا ﴾ ^(١٠) بالفتح على التذكير وهي قراءة الجمهور ، والضم على التانيث ^(١١) وقرأ به الحسن بن سعيد والأعرج ومحمد ذو الشامة وابن مسعود ويحيى بن يعمر ^(١٢) ، ومن ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَافُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَغُفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١٣) بنصب يغفر ويعذب ^(١٤) ، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وعاصم الجحدري ^(١٥) . مثال ثالث في قوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَكَ فَلتَفَرَّحُوا هُوَ

(١) الشرح الكبير ص ٩٤٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٥٤ .

(٣) الكهف ٩٤ .

(٤) الصافات ١٨ .

(٥) الشرح الكبير ص ١١٥٤ .

(٦) المطففين ١٤ .

(٧) الأعلى ١٦ .

(٨) نوح ٤ .

(٩) الشرح الكبير ص ١١٥٥ .

(١٠) البقرة ٧٠ .

(١١) الشرح الكبير ص ٩٣٧ .

(١٢) المصدر السابق ص ٩٣٧ هـ .

(١٣) البقرة ٢٨٤ .

(١٤) الشرح الكبير ص ٤٦٦ .

(١٥) المصدر السابق ص ٤٦٦ هـ .

خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴿١﴾ بالتاء في (فَلْتَفْرَحُوا) (٢) ممن قرأ بها من غير الصحابة
الحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين والجاحدري وغيرهم (٣)

ثانيا : الحديث :-

ثار جدل عنيف عند المتأخرين حول الاستشهاد بالحديث في النحو ، وكتبت
حوله عدة دراسات (٤) ولست هنا في مقام الفصل بين أي من الفريقين الراض
للاستشهاد أو المؤيد له ، وإنما سوف أعرض لموقف أبي علي من الاستشهاد بالحديث
في نقطتين :

١ - عدد الأحاديث التي استشهد بها . ٢ - أثرها في التعميد .

أولاً : استشهد أبو علي بستة أحاديث فقط ، وهذا عدد قليل ، لا يجعل
أبا علي من الذين يحتلون بالاستشهاد بالحديث ، لكنه في حواشي الفصل استشهد
بثانية عشر حديثاً وهو عدد غير قليل ، وهذا يثبت أن الرجل لا يرفض الاستشهاد
بالحديث .

ثانيا : أثرها في التعميد :-

الحديث الأول : استشهد به أبو علي على قاعدة وحده دون شاهد آخر قال -
رحمه الله تعالى - : « وقوله : ولام الأمر والدعاء إذا بُني الفعل للمفعول لزمته مطلقاً ، أي
سواء كان المفعول متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، فمتكلماً مثاله : لأعن بكذا ، على
معنى إلزامه لنفسه ذلك ، ومنه في إلزام المتكلم نفسه لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله
﴿ قَوْمُوا فَلَأَصِلْ لَكُمْ ﴾ (٥) . وهذا حديث ثابت عن النبي ﷺ في بعض

(١) يونس ٥٨ .

(٢) الشرح الكبير ص ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢١ هـ ٢٨ .

(٤) من ذلك : دراسات في العربية وتاريخها ١٦٦ - ١٨٠ ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث

الشريف .

(٥) الشرح الكبير ص ٤١٩ .

رواياته (١).

الحديث الثاني : استشهد به الشلوبين على اتصال ضمير النصب بكان قال :
« مثال ذلك - في كان : ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيثمة وقد رأى
شخصه على بعد من أنه قال : كن أبا خيثمة فكانه » (٢) . هذا حديث صحيح ،
لكن لم يرد في جميع طرقه التي وقفت عليها قوله : (فكانه) وهي محل الشاهد (٣) .

الحديث الثالث : استشهد به الشارح على أن الجملة التي تقع خبراً وهي نفس
المبتدأ لا تحتاج إلى رابط قال : « ومثل ما جاء في قوله ﷺ : أفضل ما قلته والنبون من
قبلي : لا إله إلا الله » (٤) ، وهذا حديث روى عن النبي ﷺ (٥) ، واستدل به
الشارح على إثبات القاعدة وحده من غير أن يعضده بشاهد آخر .

الحديث الرابع : نصب اسم إن وخبرها استشهد له الشارح بحديث مرفوع
إلى النبي ﷺ : « إن قر جهنم لسبعين خريقاً » (٦) وذكر شواهد من الشعر هي قول
عمر بن أبي ربيعة :-

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَتَتَكُنُّ حُطَاكَ حِقَاقًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا

ويقول الشاعر :-

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جُرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا

وبيت العماني :-

كَأَنَّ أُذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

(١) الشرح الحبير ص ٤٩٢ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٣٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٣٦ هـ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٤٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٤٨ هـ .

(٦) المصدر السابق ص ٨٠١ .

الحديث الخامس : استشهد في باب نعم وبئس لاعتراضه على قول الجزولي :
والتفسير واجب إن أضمر الفاعل (١) ، فقال : « ينقص أن يقول : أو ما يقوم مقامه
نحو قوله : فيها ونعمت » (٢) ، واكتفى بالحديث .

الحديث السادس : استشهد على حذف الياء من (ثمان) وجعل الإعراب
على النون قال : « وجاءت في بعض الحديث « صلى ثمان ركعات » بحذف الياء وفتح
النون » (٣) ذاكراً قبله قول الشاعر :-

لَهَا ثَمَانًا أَرْبَعٌ حَسَانٌ وَأَرْبَعٌ فَتَقَرُّهَا ثَمَانٌ

أخلص من هذا بعد استبعاد الحديث الثاني لعدم وجود رواية الشاهد في أي من
طرق الحديث ، واستبعاد الرابع لكونه مرفوعاً إلى أن الشارح كان يعتد بالحديث
الشريف في إثبات القواعد النحوية ، ولا أدل على هذا من اكتشافه بالحديث في الأول
والثالث والخامس دليلاً على إثبات القاعدة ، وكذلك ذكر ما يعضده في الحديث
السادس .

ثالثاً : الشعر :-

للحديث عن الشعر في هذا البحث سوف أتناول فيه النقاط الآتية :-

١ - طريقة أبي علي . ٢ - الشواهد التي سبق إليها . ٣ - موقفه من شعر المولدين .

أولاً : طريقته :

طريقة أبي علي كطريقة غيره من المؤلفين الذين يوردون البيت تاماً أو شطراً منه
أحياناً ، وقد يوردون كلمة أو كلمتين هما موطن الشاهد ويتركون الباقي ، أما إيراد البيت
أو شطره فهذا ظاهر ، أما إيراد كلمتين أو ثلاثاً من بيت فهذه أمثلة له :-

(١) الشرح الكبير ص ٩٠٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٠٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٢٩ ، وهي لغة مسعلة .

(أ) قال أبو علي : «

لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ » (١)

هذا جزء من بيت من البحر الطويل هو :-

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَوَلِدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (٢)

(ب) قال أبو علي : « فقد قال :

.... دُعِيَتْ نَزَالِ (٣)

هذا جزء من بيت من البحر الكامل هو :-

وَلِنِعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ (٤)

(ج) قال أبو علي :- ودليل زيادتها قولهم :-

.... بالسَّمْهَرِيِّ المَعْلَبِ » (٥)

وهو جزء من البحر الطويل هو :-

وَظَلَّ لِثِيْرَانِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ يُدَاعِسُهَا بِالسَّمْهَرِيِّ المَعْلَبِ (٦)

(د) قال أبو علي : « لا يوجد التعريف في الحال إلا على هذا الوجه

- أعني أنه لا يوجد إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو :-

أَرْسَلَهَا العِرَاكَ » (٧)

(١) الشرح الكبير ص ٤١٥ .

(٢) انظر تخريجه في المصدر السابق ص ٤١٥ هـ ٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٤٢ .

(٤) انظر تخريجه في المصدر السابق ص ٤٤٢ هـ ٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٥٥٨ هـ ٧ .

(٧) المصدر السابق ص ٧٢٧ - ٧٢٨ .

وهذا جزء من بيت من البحر الوافر هو :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذَّهَبَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ نَعَصِ الدَّخَالِ (١)

ثانيا : أبيات سبق إليها :-

أعني بهذا أن هناك أبياتاً سبق الشلوين إلى الاستشهاد بها باقي النحويين ، وتابعه المتأخرون على الأخذ بها - فيما وقفت عليه - ، غاضبا الطرف عن ورودها في كتب اللغة أو الموسوعات الأدبية المتقدمة على أبي علي وإنما الذي عاني هنا هو كتب النحويين ، ومن أمثلة الأبيات التي سبق إليها :-

(أ) قول الشاعر :-

أَنْوَرًا سَرَّعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ وَخَبِلَ الْوَصْلَ مُتَتَكِّثَ حَذِيقُ (٢)

(ب) قول زهير :-

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمَ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يُتَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ (٣)

(ج) قول النابغة :-

فَالْقَيْثُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرَ عَطَاءٍ يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَا (٤)

(د) قول امرئ القيس :-

وَوَظَلُّ إِثْرَانِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ يَدَاعِسُهَا بِالسَّمْهَرِيِّ الْمُعَلَّبِ (٥)

(هـ) قول الشاعر :-

أَيُّهَا السَّائِلُ غَنَّهُ وَعِنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي (٦)

(١) انظر تحزيبه في الشرح الكبير ص ٧٢٨ هـ ١٠٧

(٢) المصدر السابق ص ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٥٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٧١ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٤٥ .

- (و) قول جميل :
 لا لا أبوح بحب بنته إنها أخذت علي موثقا وعهودا (١)
- (ز) قول حسان :-
 وقال الله قد يسرت جندا هم الأنصار عرضتها اللقاء (٢)
- (ح) قول عدي :-
 ثم أضخوا لعب الذفر بهم وكذلك الذفر حالا بعد حال (٣)
- (ط) قول العنبي :-
 وكنت به أكنى فأمسيت كلما كبيت به فاضت دموعي على نحري (٤)
- (ي) قول الشاعر :-
 وبات وبات له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد (٥)

وغيرها من شواهد يفتن لها المطلع على البحث .

ثالثا : موقف الشلوين من شعر المولدين :-

وردت أبيات مختلفة في ثنايا هذا الكتاب لبعض الشعراء المولدين وموقف الشارح واضح في كل بيت سأورده ما عدا بيتاً واحداً للعنبي قال أبو علي الشلوين :
 « وقوله : ويدخلها معنى صار » مثاله قوله :-

ثم أضخوا لعب الذفر بهم وكذلك الذفر حالا بعد حال
 وقوله :-

أصبحت لا أخويل السلاح ولا أملك رأس البعير إن تقرا

(١) الشرح الكبير ص ٦٧٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٦٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٦٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٧٠ .

وقوله :-

وَكُنْتُ بِهِ أَكْنَى فَأَمْسَيْتُ كُلَّمَا كُنَيْتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (١)

فالبیتان : الأول لعدي بن زيد العبادي ، والثاني للربيع بن ضبع الفزاري ، وهما من الشعراء الذين يحتج بشعرهما ، أما العتيبي المتوفى سنة (٢٢٨ هـ) فلا يحتج بشعره ، وبيته لو ورد مفرداً لأمكن القول : إن الشلوطين يرى الاحتجاج بشعر المولدين ، وهنا ورد معه ما بعضده ، فلعله أورده للاستئناس به أو التمثيل .

أورد الشارح - رحمه الله - بيتاً لمحمود الوراق ت : (٢٢٥ هـ) وهو قوله :-

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أُولَا (٢)

وهنا أمران ينبغي التنبه عليهما :-

(أ) أن الشارح أورده متمثلاً به قال : هـ إذا كان الأمر كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر أولاً بما علله به ، إذ كان ذلك يجر إلى ما لا جواب له ، فانبغي أن يلحق الجر لذلك - بما لا جواب له أيضاً - ثم أورد البيت هـ (٣) .

(ب) أن ابن جنى ذكره في الخصائص ثلاث مرات (٤) ، والسهيلي ذكره (٥) أيضاً ، فالشلوطين مسبق إلى ذكر هذا البيت ، ولم يفتن محققاً الخصائص ونتائج الفكر إلى قائله .

أورد الشارح أيضاً بيتاً للحريري : ت (٥١٦ هـ) وهو قوله :-

جَادَ بِالْعَيْنِ جِينٌ أَعْمَى هَوَاً هُ عَيْنُهُ فَانْتَنَى بِلَا عَيْنِينَ (٦)

(١) الشرح الكبير ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٤) ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧٠ .

(٥) نتائج الفكر ٩٨ .

(٦) الشرح الكبير ص ٢٩٧ .

وعقب عليه أبو علي الشلوبين بقوله : « والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولا بد ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه » (١) ، كذلك أورد الشارح بينا لأبي نواس : ت (١٩٨ هـ) وهو قوله :

كَأَنَّ صَغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (٢)

ولم يذكره الشلوبين للاستشهاد به ، وإنما بين أن النحاة نقدوا على أبي نواس قوله : صغرى وكبرى وكان حقه أن يأتي بهما معرفتين (٣) .

كذلك أورد الشارح بينا للمتنبي : ت (٣٥٤ هـ) ، قال - رحمه الله تعالى - :
« وقوله : فالوقف على البديل من التنوين ، تمام هذا الموضع أن يقول في الأشهر ، لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير تعويض من التنوين ، فيكون الوقف على ذلك على المنصوب المنون من هذا النوع : رأيت قاضي ، وعلى هذا بنى المتنبي قوله :-
أَلَا أَدُنُّ فَمَا أَذْكَرْتُ نَاسِي وَلَا لَيْتَ قَلْبًا وَهَوَّ قَاسِي (٤) »

ومن النص يتضح أن الشارح لم يستشهد به وإنما ذكر له عذرا في إثبات بقاء المقوص المنصوب المنون دون الوقف عليه بقلب تنوينه ألفا .

أخلص من هذا إلى أن الشارح لم يورد آيات المحدثين للاستشهاد بها ، وبناء قاعدة عليها وإنما جاء بعضها ممثلا أو مخطئا كما ترى .

(و) موقفه من المتقدمين :-

الشلوبين إمام من أئمة النحو والأدب ، انتهت إليه إمامة هذا الفن في الأندلس ، له - رحمه الله تعالى - موقف متميز من المتقدمين فهو معجب بسميويه وأبي علي الفارسي ، ويدافع عن الزجاجي ، أما معاصروه فلم ينج أحد من لسانه بتخطئة أو نحو ذلك ، وسأحاول تسجيل أهم ظواهر هذا الموقف في مناقشاته لبعض الأئمة وهي على

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٦٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٦١ .

(٤) المصدر السابق ص ١٠٧٢ .

النحو الآتي :-

أولاً : سيويه :-

نقل الأستاذ أبو علي الشلوين نصوصاً كثيرة عن إمام النحاة سيويه ، ويمكن تجسيد موقفه فيما يأتي :-

(أ) إعجابه الشديد به والثناء عليه قال عنه بعد نقل رأيه : « وهذا مقصد عال جداً يشبه مقاصده ، فأخذ به لما كان النظر الأستاذ ناصرَه وعاضده »^(١) ، وقال أيضاً بعد ترجيح رأيه في مسألة : « ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله »^(٢) يعني بالإمام سيويه .

(ب) انتصاره لآراء سيويه :-

- رد بعض النحاة قول سيويه : إن (أخ) وأخواته وزنه (فَعَل) مستدلاً بثنيتها على (أخوان) وردوا بأن الأصل فيها (فَعَل) بدليل جمعها على أفعال^(٣) ، فقال أبو علي الشلوين : « ولكن هذا الرد لا يلزم لوجهين :- أحدهما : أن الثنية ينبغي أن تكون دليلاً في هذا المعنى والثاني : أن استدلاله بأفعال إنما يقوم بأن العين ليست ساكنة خاصة ... »^(٤)

ذكر رأي الخليل في تركيب لن^(٥) ، وذكر رأي سيويه فيها وأنها غير مركبة ، وذكر ما يمكن أن يكون حجة للخليل وحجة سيويه ثم رجح رأي سيويه^(٦) .
- أخذ برأي سيويه في إعراب الأسماء الستة من بين ثمانية آراء ، وهي أنها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر^(٧) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٥٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٤٧٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٤٧٣ ٤٧٤ .

(٧) المصدر السابق ص ٣٦٠ .

(ج) استدلاله بما في الكتاب :-

هذا يدل على ثقة الأستاذ أبي علي بسيبويه وكتابه ، رد على من زعم أن (فم) لا يكون مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر^(١) ، فقال رحمه الله : « بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المشور وفي غير الضرورة حكى ذلك النحويون وغيرهم وهو موجود أيضاً في كتاب سيبويه »^(٢) .

(د) اعتداده بقياس سيبويه :-

قال أبو علي الشلوين متحدثاً عن اسم الجنس : « فأما ماثنى من هذا إذا اختلف الأنواع أو جمع فإن تثنيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سيبويه »^(٣) .

عني أبو علي بالكتاب قراءة وفقهاً وتعليماً عرف دقائقه ، وجمع متفرقه قال رحمه الله : « نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازوه هو بعد ذلك »^(٤) .

ثانياً : الجزولي :-

موقف أبي علي الشلوين من أبي موسى الجزولي اختلف في أول الكتاب عنه في آخر الكتاب ، وهذه نماذج توضح ذلك وتبينه :-

(أ) دفاع عن أبي موسى :-

اعترض بعض النحاة على قول الزجاجي : إن المصدر اسم الفعل^(٥) ، وقال الجزولي فالفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه^(٦) ، قال أبو علي : « وغرضه

(١) الشرح الكبير ص ٣٦٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٦٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠١ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٩٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٤٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٤٧ .

بذلك أن يشرح به كلام أبي القاسم شرحاً صحيح المعنى رافعاً للاعتراض (١) ،
ثم ذكر اعتراض بعض النحاة ، ثم عقب الشلوبين على قولهم : « وهذا الشرح الذي
شرحوا به كلام أبي القاسم شرح فاسد المعنى فإن المصدر ليس اسماً للكلمة ...
وهذا الشرح الذي شرحه به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع
للاعتراض » (٢) .

مثال آخر : قال أبو علي : « والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جمع التكسير ،
ومجموع جمع السلامة فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ، ربما اعترض عليه
بعضهم بجفئات ونحوه ، ولا ينبغي أن يعترض عليه به لأن مراده ما تغير فيه بناء الواحد
للدلالة على الجمع ، وهذا التغير الذي في جفئات ونحوه أعني تحريك العين منه لم يكن
للدلالة على الجمع » (٣) ، ثم قال : « وكذلك نظيره حذف الألف من
(مُصْطَفَوْنَ وَمُوسَوْنَ وَعِيسَوْنَ) وإن كان حذف الألف في ذلك تغييراً للواحد أيضاً ،
لأنه إنما هو تغير لالتقاء الساكنين ، لا للدلالة على الجمع ، فلا ينبغي أن يعترض
المؤلف بجفئات ونحوه ، كما لا ينبغي أن يعترض بشيء من هذا الذي ذكرناه ، لأنه
كله ليس تغييراً للدلالة على الجمع ولكن لأمر آخر » (٤) .

(ب) الانتصار له :

انتصار أبي علي لأبي موسى في قوله : إن وزن الأسماء الستة هو (فَعَل) (٥) ،
وكذلك قول أبي علي : « إلا أن للمؤلف أن يعتذر عن نفسه في هذا بمثل ما اعتذر به
في قومي ، لأن الضمة لا يمكن تقديرها » (٦) ، وغيرها من مواطن كثيرة كان أبو علي
فيها منتصراً لأبي موسى .

(١) الشرح الكبير ص ٢٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٨٧ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٦٤ - ٣٧٠ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٤٣ .

(ج) إصلاح عبارته :

من الأمور التي تلفت الانتباه هنا العناية بإصلاح نص الجزولية من ذلك قول أبي علي : « والتصرف الذي تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه ، فكان ينبغي أن يعبر عنه بعبارة تخصه ، لا بعبارة تعمه وغيوبه ، وذلك أن يقال : التصرف هذا اختلاف الأبتية للأزمنة » (١) ، ومن ذلك أيضاً : « وقوله : وتنوين أي لالتقاء الساكنين ، ليس بجيد ، لأن التنوين لا يهدف لالتقاء الساكنين إلا قليلاً شاذاً أو ضرورة وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب ، فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع » (٢) .

(د) هجومه عليه :-

كان أبو علي - رحمه الله - يسرع إلى تخطئة أبي موسى وذلك ظاهر في آخر الكتاب ، قال أبو علي « وقوله : إنهما يؤثران مع الوصف ، خطأ ، لا تأثير للوصف هنا ، وإنما التأثير لكونهما لا تلحقهما هاء التانيث في المؤنث » (٣) ، وكذلك قول أبي علي : « وقوله : ومع شبه الوصف ، خطأ لما ذكرناه من أن زيادة الألف والنون ليست بعلّة لمنع الصرف ، وإنما العلة كونهما زائدتين لا تلحقهما علامة التانيث كزيادتي ألفي التانيث اللذين هما زائدتان لا تلحقهما هاء التانيث » (٤) ، مثال ثالث : « وقوله : هنا وجب النصب ، ليس بصحيح ، لأنه يجوز في هذا النوع الرفع على إعمال (لا) عمل ليس ، فكان حقه أن يقول : وجب النصب أو إعمال (لا) عمل ليس » (٥) . مثال رابع قول أبي علي : « وقوله : أو للمعرض . خطأ لأنه إذا كانت للمعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوباً بإضمار فعل » (٦) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٨٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٩٨٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٩٩٩ .

(٦) المصدر السابق ص ١٠٠١ .

يخطيء أبو علي أبا موسى ويشتمه أحياناً ، قال أبو علي : « فإن قال : اختصرته ، قيل : لا ولكن اختصرته ، والاختصار السيء الخلل لا معنى له » (١) ، وقال أيضاً : « وقوله : أو ألف أفعال جمعا ، مثاله : أنبعم تصغير أنعام ، ولو أمسك عن قوله : جمعا لأصاب ، فإن تقييده بقوله : جمعا فائده أنه إذا كان مفرداً يأتي على أصل التصغير من كسر ما بعد يائه تقول فيه أفيعل ، وقد قال سيويه : فإذا حقرت أفعالاً اسم رجل قلت : أفيعل فهذا يدل على أن قول هذا المؤلف : جمعا ، بعد قوله : أو أفعال خطأ لا لعل له منه » (٢) .

ثالثاً : نحاة آخرون :-

تتبع أبو علي كثيراً من النحاة بالخطئة ، وأغلظ القول لبعضهم ، ومن أمثلة ذلك قوله : « وقد قال بذلك بعض المتأخرين أحسبه الأعلم وابن أبي العافية ، فالجواب : أن هذا القول خطأ لأنه يكون إثبات الإعراب بعد رد حروف العلة فيما قبل الآخر ، لا في الآخر » (٣) ، وخطأ الوقشي ورد عليه وعقب على قوله بقوله : « وقد تبين فساده ، فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي » (٤) ، وصف قول ابن طاهر الخدب بالهذيان (٥) ، هاجم ابن طلحة وعنفه ووصفه بالتخلف (٦) ، وصف بعض معاصريه بالجنون (٧) .

هذه بعض مواقف أبي علي الشلوبيين من المتقدمين عليه فما بين إعجاب بعضهم إلى نقد بعضهم الآخر ، إلى غلظة وجفاء مع آخرين .

(ز) رأيه في إدخال علم المنطق في النحو :-

تأثر أبو علي الشلوبيين بالمنطق ، بل أغرق فيه وساعده على ذلك أن الجزولية

(١) الشرح الكبير ص ٨١٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠١٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٢٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٧٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٨٦٠ - ٨٦١ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٢٨ .

أولها يتركز على علم المنطق ، وبدا هذا التأثير واضحاً في أول الكتاب ويمكن تسجيله في نقاط على النحو الآتي :

١ - هدف المتكلمين عند النظر في الألفاظ :-

حدد الأستاذ أبو علي الهدف من النظر في الألفاظ عند المتكلمين فقال :
 « إن مقصد أولئك المتقدمين كان النظر في الألفاظ من حيث المعاني خاصة ، وكان مقصد النحويين النظر في الألفاظ من حيث الأحكام » (١) .

٢ - أثر المنطق في ذكره الحدود :-

(أ) اختار في حد الاسم تعريف المنطقيين ، قال أبو موسى الجزولي : « الاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها » (٢) ، ذكر الشلوبين أنه يمكن أن يعترض عليه بالذي وأخواته ثم أجاب عنه من جهتين : الأولى : أن الذي وأخواته في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ، الثانية : قال : « وقد يجيب المؤلف عن ذلك الاعتراض أيضاً بأنه إنما حد الاسم الحقيقي عنده ، وهو الذي اسم في صناعة المنطقيين ، لأنه الاسم بالحقيقة عنده ، من حيث كان تقسيمهم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف من الجهة التي أموا إليها نظراً في وجه دلالة اللفظ على معنى ، وتقسيماً له بحسب ذلك » (٣) ثم قال الشارح : « ... رأى هذا المؤلف بذلك أن المشي المستقيم هو المشي الذي مشى به المنطقيون ، وأن مشي النحويين في ذلك كأنه مشي شرطاني ، فجعل الاسم الحقيقي هو اسم المنطقيين ، وما أضافه إليه النحويون مما دل على معنى في غيره ليس باسم حقيقي ، وإنما يقال في الأسماء الموصولات إنها أسماء بالمجاز لا بالحقيقة » (٤) .

(ب) عرف دلالة التضمن بأنها : « ... دلالة اللفظ على بعض ما وضع له

(١) الشرح الكبير ص ١٩٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

كدلالة البيت على السقف » (١) .

(ج) عرف دلالة الالتزام بأنها : « ... دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم له كدلالة السقف على الحائط » (٢) .

(د) في حد الحرف قال الجزولي : « والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها » (٣) قال أبو علي : « ... الموصولات لم تدل في صلتها على شيء كما دل (من) في : أكلت من الرغيف ، لكنها مع ذلك أقرب إلى الحروف ولذلك ألحقها المنطقيون بالحروف » (٤) .

٣ - أثر المنطق في العبارات والمصطلحات :-

استعمل الأستاذ أبو علي عبارات أهل المنطق ومصطلحاتهم وإليك نماذج من هذا :-

(أ) قال الأستاذ أبو علي : « ... وذلك أن قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة ، لكنني قلت - في التمثيل الذي نقل عن أبي موسى أولاً إنه نحو قولنا : طائر وسابح وماش - إنه تمثيل على التقريب لما ذكرته لك من أن الفصل بين الجنس والنوع عند المنطقيين إنما هو بمقوم وهو الأمر الذاتي ، ولا يقولون في الطائر والسابح والماشي إنها أنواع للحيوان ، لأنها إنما تعطي أموراً عرضية لا ذاتية ، وتقسيم الجنس إلى النوع إنما هو بالأمور الذاتية لا العرضية ، لكن النحويين شأنهم في غالب أمرهم التقريب فقد يستعملون الجنس والنوع على التقريب ولا يحققون فيما تحقيق المنطقيين » (٥) .

(ب) قال أيضاً : « وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة لا على مذهب من حقق ، ولا على مذهب من قرّب ، لأن

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢١٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٢ .

الأشخاص لا تنحصر ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاصرة للمقسوم ^(١) .

(ج) قال أبو علي أيضاً : « وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عِلْمَ مقدمات من علم المنطق وهي معرفة الكلّي والشخصي والذاتي والعرضي والمعول في جواب ما هو ، والمعول في جواب أي شيء هو ؟ » ^(٢) .

(د) وقال أيضاً : « ... لكن النحويين قد استعملوا هاتين اللفظتين أعني الجنس والنوع وأخذوهما مأخذاً مقرباً يمكن أن يوجد السبيل إلى معرفتهما من كتابنا هذا على طريقتهم ، وهي أن كل عامين كجسم مع حيوان ، وحيوان مع إنسان فالأعم منهما هو الجنس عندهم ، والأخص هو النوع ، فالجسم جنس والحيوان نوع له ، والحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع له ، فقد تبين بهذا المثال ما قلناه من أن كل عامين أحدهما داخل في الآخر ، فالداخل في غيره هو النوع والذي دخل فيه ذلك الداخل هو الجنس » ^(٣) .

إذن كان للمنطق أثر بارز في بعض المصطلحات ، مما جعل أبا علي يستند على تقسيمهم حين قال : « فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك ، فوجوده إما دالا وإما غير دال ، فلم يلتفتوا غير الدال ، كما لم يلتفته غيرهم من المتقدمين وصرخوا التفاتهم إلى الدال فوجدوه إما دالا وحده ، وإما ليس بدال وحده ولكن مع غيره كما وجدته غيرهم كذلك إذ لا يمكن اللفظ الدال أن يكون إلا كذلك ، فجعلوا اللفظ الدال وحده قسماً برأسه كما جعله غيرهم قسماً برأسه ، ثم نظروا في اللفظ الدال وحده فوجدوه إما له بنية تدل على زمانه وإما ليس له بنية تدل على زمانه كما وجدته غيرهم ، إذ لا يمكن أن يكون إلا

(١) الشرح الكبير ص ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

كذلك (١) . وهكذا يستمر في التقسيم .

إذا قرأت كتاب أبي علي هذا فإنك ستجد هذا الأثر يطالعك بين فترة وأخرى سواء في استخدام مصطلح من مصطلحات أهل المنطق أم عبارة من عباراتهم ، ومال أبو علي إلى استخدام تقسيمهم أو الاستدلال به فما رأيه في إدخال علم المنطق في النحو ؟ صرح أبو علي برأيه في هذه المسألة في عدد من المواطن على النحو الآتي :-

١ - قال - رحمه الله - : « فإذا حققت هذه المقدمات كلها وتقررت فحيث يحصل عن ذلك معرفة حقيقة الجنس والنوع ، ومتى لم يحقق ذلك كله لم يكن سبيل إلى معرفة حقيقة الجنس والنوع أصلاً ، ومعرفة ذلك كله في هذا العلم الذي نحن فيه تخليط لا ينبغي ، وأهله أحق بالاشتغال به ، لو لم يكن التخليط معيياً في ذلك كله علينا فلا سبيل إلى أخذ الجنس والنوع على الحقيقة من كتابنا هذا ، ولا نحن أيضاً بما نحن نحويون من أهله » (٢) .

٢ - قال أيضاً : « فالأمر في هذا - إن شاء الله - قريب ، وإن كان أهل الكلام التزموا في حدودهم ورسومهم أشياء ، فمتى كانت صناعة النحو يجب أن يلتزم فيها ما التزمه أهل صناعة الكلام ، هذا من إدخال العلوم بعضها على بعض والتخليط فيها ولا بد ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى مرتكبه » (٣) .

٣ - قال أبو علي : « قلت : وهذا التأويل الذي تأوله هذا المتأول حكى عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه الكرامة ، إنما يصلح بكلام نحوي مخلط صناعة النحو بصناعة المنطق ، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى حتى يتكلف هذا التكلف البعيد وهذا لا يحتاج إليه حتى يرتكب لأجله هذا المرتكب البعيد المحوج إلى معرفة الجنس المنطقي ، وقد تقدم لنا أنه

(١) الشرح الكبر ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٦ .

لا سبيل إلى معرفته ما لم يعرف أموراً كثيرة قبله ، هي من غير هذا العلم ، ولا شيء أبعد من هذا ، وتخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه ^(١) .

نتيجة هذا أن أبا علي كان يعرف المنطق معرفة جيدة وإلا لم يستطع مجازاة أبي موسى في مقدمته التي أولها منطق ، وأنه - رحمه الله تعالى - دعاً دعوة صريحة إلى ترك علم المنطق واجتنابه في النحو ، وألا يخلط بين الصناعتين ، وردد هذا في عدة مواطن منها ما ذكرته آنفاً .

(ح) عناية المؤلف بالعلة :-

اهتم الشلوبين بالعلة اهتماماً كبيراً ، فهو يعزل لكل حكم نحوي ، وكل مسألة في هذا الكتاب ، ويرى أن « ... العلة مفيدة بالوضع ، وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع وعلى ذلك أكثر عملهم » ^(٢) واطراد العلة شرط عنده لصحة المعلول قال : « فهذا يمكن أن يقوله قائل إلا أنه تنكسر له هذه العلة في انكسر الحجر ومات زيد ، وضرب زيد ، ولا ينكسر على القول الأول ، فلذلك اختار النحويون القول الأول على هذا ، لاطراد معنى الأول ، وانكسار معنى هذا الثاني » ^(٣) ، والعلة سمعة من سمات هذا الكتاب ، وهذه نماذج من تعليقاته :-

١ - قال رحمه الله : « ... والمفعول داخل في حديث غيره ، وبذلك وجب له الانتصاب ؛ لأنه من حيث كان داخلاً في حديث غيره ، كان فضلة فيه ، والفضلات يجب لها الانتصاب ، وبذلك ارتفع الفاعل فيه ، لأن (ضَرَبَ) حديثه ، فكان فيه عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضَرَبَ) ، لأن (ضَرَبَ) حديث المفعول ، كما كان (ضَرَبَ) حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضَرَبَ) عمدة كما كان الفاعل في (ضَرَبَ) عمدة فلذلك وجب له من الرفع - أعني للمفعول في (ضَرَبَ) - ما وجب للفاعل

(١) الشرح الكبير ص ٣١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٤ .

في (ضَرِبَ) هـ (١) . هنا ثلاث علل وعلتنا علة .

علل وجوب وهي : (١) وجوب رفع الفاعل لأن الفعل حديثه .

(٢) وجوب نصب المفعول لأنه داخل في حديث غيره .

(٣) وجوب رفع نائب الفاعل لأنه حديث الفعل (ضَرِبَ)

يعني الفعل المبني للمجهول .

وعلتنا علة وهما : (١) ارتفع الفاعل لأن الفعل حديثه فصار عمدة ، والعمدة

يجب لها الرفع .

(٢) ارتفع نائب الفاعل لأنه حديث الفعل (ضَرِبَ) فصار

عمدة ، كما كان الفاعل في ضرب عمدة ، والعمدة

يجب له الرفع فوجب له ما يجب للفاعل .

٢ - قال أبو علي : هـ إن الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل ، حتى كأنه

بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضربت لثلاث توالي أربع متحركات في كلمة

واحدة هـ (١) ، استثقلوا اجتماع أربع متحركات في كلمة واحدة فسكنوا الباء فهي

علة استثقال ، وعدها السيوطي من العلل القاصرة ، لأنه لا يكون التوالي إلا في

الثلاثي الصحيح وبعض الحماسي ، كأنطلق وانكسر (٢) .

٣ - الاسم يختص بالتنوين قال أبو علي الشلوبين : هـ ليدل على أنه أصل في الألفاظ

المفردة لا فرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين : أصل

وفرع ، فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان ، فجعل التنوين

في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل

والحرف هـ (٤) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٢٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٩ .

(٣) الاقتراح ١٢٦ - ١٢٧ .

(٤) الشرح الكبير ص ٢٧٢ .

وكذلك اختص الاسم بالألف واللام والنعته والتصغير قال الأستاذ أبو علي :
 « احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار عنه ، انبنى هذا التعليل على أنه
 لا يختص إلا المخبر عنه ، أما المخبر به فلا يختص ، وهذا الذي بنى عليه هذا
 التعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً وإلا لم يتم ، وإنما لم يختص إلا المخبر عنه ، لأن
 تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي
 اختص به ، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء ، فلا يكون التخصيص إذن إلا
 في الأسماء » (١) ، ثم قال : « ... قد كان ينبغي أن يختصر هذا ، ويجعل هذا
 التعليل أولاً لا ثانياً : فيقال : الألف واللام والنعته كلاهما تخصيص للاسم ،
 وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به ،
 فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلا فيما يخبر عنه ، والذي يخبر عنه إنما هو
 الاسم » (٢) ، ففي كلامه ذكر علتي اختصاص ، علة اختصاص التنوين
 بالاسم ، وعلة اختصاص الألف واللام والنعته والتصغير بالاسم ، وذكر أيضاً
 علة لعلة اختصاص الألف واللام والنعته بالاسم وهي أنه لا يختص إلا المخبر
 عنه ذكر علة ذلك وهي أن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى ..
 ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء .

٤ - قال أبو علي الشلوين : « وعلة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه أن الذي
 هو من الكلم دال على معنى في نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو
 الفعل لا الاسم ولا الحرف ، والتصرف : هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبني ألا
 يكون إلا في الأفعال ، لأن ذلك كما قلنا : إنما هو معنى مختص بالأفعال » (٣) .
 وهذه من علل الاختصاص ، اختص الفعل بالتصرف لأنه هو الذي تتغير بنيته
 لتغير الزمن .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٦ .

٥ - قال أبو علي رحمه الله : « ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ،
وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف ، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم
وأخف عليهم ، فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ،
وتصرفهم فيه بزيادة حركات الإعراب ، والتنوين موافق لحفته عليهم غير مناقض له ،
فإن الخفيف يزداد فيه ليثقل ، ويعادل الثقل ، ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها
فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنها خفاف
يتصرف فيها بزيادة حركات الإعراب » (١) .

علة أخرى لاختصاص التنوين بالاسم ، هي علة استخفاف ، استخفوا الاسم
فألحقوه التنوين وتصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه .

٦ - قال أبو علي : « واسم الجنس يقع على القليل والكثير من جنسه ، فلذلك كان
حكم الفعل بحكم المصدر وأسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من
جنسها ؛ لأن الفعل يقع على القليل والكثير من جنسه كوقوعها ، والمصادر
والأجناس التي ذكرنا لا تثني ولا تجمع فلم تثن الأفعال ولم تجمع » (٢) .

حديث أبي علي كان يتناول قول أبي موسى : « ومدلولات الأفعال أجناس
فلا تصح فيهما التثنية كما لا تصح في مدلولاتها » (٣) ، فقال أبو علي : « أي أن الأفعال
إنما تعطي مصادر تقع على القليل والكثير من جنسها ، فمدلولاتها كمدلولات أسماء
الأجناس » (٤) ، فعلة منع تثنية الأفعال لأنها تدل على مصادرهما والمصدر كما قال لا يثنى
ولا يجمع إلا إذا اختلفت أنواعه ، واختلاف أنواعه ليس بقياس فيفعل في الأفعال ،
ولا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن وضع الأفعال على علم الاختصاص لشيء دون شيء ، وإذا
أردت أن الأنواع مختلفة فقد خصصت ذلك المعنى ، وذلك خلاف وضع الأفعال » (٥) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٠٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

إذن علة منع تثنية الأفعال علة حمل على الأصل ، لأنه أصله المصدر ، والمصدر كما رأيت لا يشئ ولا يجمع في الأمر العام .

هذه نماذج تمثل عناية أبي علي الكبيرة بالتعليل للأحكام النحوية حتى تكاد تكون سمة من أهم سمات الكتاب المطردة فيه .

(ط) القياس :-

قال الأنباري : « وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » (١) ، وقال أيضاً في تعريف القياس :- « اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مفايسة وقياسا : قدرته ... وقيل : هو حمل فرع على أصله بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم » (٢) .

عني الأستاذ أبو علي الشلوبين بالقياس عناية كبيرة ، ورفض ما يخالفه قال - عن (فُلك) جمعاً إنه مغير عن (فُلك) في الواحد : « الذي وجدناه في كلامهم من الجمع قسمان : قسم يزداد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في جمع السلامة ، وقسم يقام مقام تلك الزيادة فيه تغيير بنية بأحد الوجوه المتقدمة ، ولم نجد قسماً ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلاً ، وهذا هو الذي نحن بسبيله ، والقياس مع هذا يقتضي ألا يكون لأن الغرض بالعبرة هنا الدلالة على الجمع ، ولا دلالة إذا كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه ، فلما جاء هذا مخالفاً للمستمر سماعاً وقياساً احتجنا أن نصرف هذا الأقل إلى المستمر » (٣) ، ثم قال : « وبقينا بهذا العمل على ما وجدناه في الجمع من أنه أحد القسمين المتقدمين ، أعني أن يزداد عليه من آخره ، أو تغيير بنيته ، كان ذلك خيراً ، ولا بد من أن نقول : إنه قسم ثالث : لم يتغير بواحد من التغيرين ،

(١) الإعراب ٤٥ .

(٢) مع الأدلة ٩٣ .

(٣) الشرح الكبير ص ٢٨٩ .

لأن ذلك مجرد الدعوى على العرب ، فيما اقتضاه مستمر كلامها ، وفيما اقتضاه القياس ^(١) .

تحدث عن جمع المذكر السالم وأن الواو تلحقه رفعاً والياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، وأن الواو والياء حرفا إعراب ، وعلل لذلك بقوله : « لأنهم لو جعلوهما إعراباً لنقضوا ما اطرده في حروف المعاني اللاحقة آخرأ من كونها حروف إعراب نحو : قائمة وتميبي ولنقضوا أيضاً ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة فلما أدى القول بأن هذه الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد ، ونقض القياس لم يقولوا به » ^(٢) .

(ظ) نماذج من أقيسته :-

١ - الإعراب أصل في الأسماء ، حملت الأفعال المضارعة في إعرابها على الأسماء لعلة المشابهة فالفرع المحمول هو المضارع والأصل هو الاسم والعللة هي المشابهة في الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ، والحكم المعطى للفرع هو الإعراب ، قال أبو علي : « فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلا للأسماء لأن تلك المعاني ^(٣) لا تكون إلا في الأسماء ، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه ، ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة » ^(٤) .

٢ - قال أبو علي : « ... إن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال ، كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذي هو حال » ^(٥) .

٣ - قال الأستاذ أبو علي : « وكما لا تتنى الأفعال ولا تجمع لهذا المعنى ، فكذلك لا تتنى الحروف ولا تجمع ، لأن معانيها أيضاً كمعاني الأفعال » ^(٦) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩١ .

(٣) بعض الفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٤) الشرح الكبير ص ٢٥٧ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

٤ - قال أيضا : « وكما لم تكن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه فكذلك لم يشن ولم يجمع ما عومل معاملة واحد منهما ، فلم تكن الأسماء المبنيات نحو : (من وما ومتى) والأسماء غير المتمكنة نحو : عندك وما أشبه ذلك ، لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكّن ، فكذلك عوملت معاملة الحروف في أن لم تكن ولم تجمع ، ولم تكن أسماء الأفعال نحو : حَذَرَ وَتَزَالُ ، لأنها نائية متاب أفعال الأمر ، ولم تكن الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهراً نحو : كان الزيدان منطلقاً أبواهما ، ولا تقول : منطلقين أبواهما ، لأن منطلقاً قد عومل معاملة الفعل برفعه للظاهر ، فكذلك عومل معاملة في أن لم يشن ولم يجمع » (١)

٥ - وقال أيضا : « وكان ذلك - يعني حرف التثنية (٢) - أخصر من تكرير الاسم بحرف العطف ، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير أخصر مهما وجدوا السبيل إلى الأخصر ، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى الضمير المتصل ، فلم يقولوا : (قام أنا) في (قمت) ولا ضربت إياك في ضربتك فكذلك لم يقولوا : قام زيد وزيد ، حيث أمكنهم قام الزيدان ، الذي هو أخصر منه » (٣)

٦ - ثم ذهب إلى حمل ضرورة الفك في التثنية على ضرورة انفصال الضمير مع تأتي اتصاله قال : « فأما قول القائل :-

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَأَرَّةٌ مِسْكٌ ذُبِحَتْ فِي مَسْكٍ

فإنما استعمل فيه التكرير ، والتثنية أخصر منه لما لم يمكن الأخصر بسبب الوزن ، والوزن مطلوب به ، فعندما ضمت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أخصر ، استعمل ضرورة كما يستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضمت إليه ضرورة الوزن في نحو قولك :-

(١) الشرح الكبير ص ٣٠٦ .

(٢) في نحو : (الزيدان والزيدان) .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

إليك حتى بلغت إياك .^(١)

(ي) اجتهاداته من خلال هذا الشرح :-

أسلفت أن أبا علي الشلوبين بلغ شأواً بعيداً في علم اللغة والأدب ، وتصدر لإقراء هذا الفن أكثر من ستين عاما ، بعد أن تلقى العلم على أئمة الأندلس آنذاك ، ولذا صار له رأي واختيار وترجيح وهذه بعض نماذج من اختياراته وترجيحاته :-

١ - الكلام والقول :-

رجح أبو علي الشلوبين أن الكلام والقول لفظان مترادفان خلافاً لمن فرق بينهما قال - رحمه الله تعالى - : « والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة ، وأن الأظهر في اللغة أن الكلام هو ما جمع هذه الأوصاف وعلى هذا كثير من المتكلمين ، وهو الذي يسمى كلاماً بلا خلاف ، وتسمية غيره كلاماً يحتاج إلى إثبات ، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره »^(٢) .

٢ - بناء المضارع إذا اتصلت به إحدى النونات :-

أخذ الشلوبين بقول جمهرة النحويين الذين يرون أن الفعل المضارع مبني مع النونات الثلاث - نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ونون النسوة - ورد على القائلين : إنه معرب مع هذه النونات الثلاث ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب فيها مانع ، فكان متممها لظهور الإعراب في الفعل كمنع بقاء المتكلم للمعرب من الأسماء ظهور الإعراب فيه نحو : غلامي ، فكما لا يقول أحد في هذا الاسم إنه مبني ، كذلك لا ينبغي أن يقال في الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النونات إنه مبني ، إنما يقال : في كل واحد منهما إنه معرب عرض للإعراب فيه مانع منع من ظهور الإعراب فيه . ثم بسط رحمه الله قول الخصمين في هذه المسألة ، وساق أدلة كل فريق ، ثم ذكر

(١) الشرح الكبير ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٠ .

الاعتراضات على هذه الأدلة ورجح القول الأول (١).

٣ - تنوين المحكن هو الاصل لباقي التنوينات :-

يرى الأستاذ أبو علي الشلوبين (٢) أن تنوين المحكن هو الأصل من هذه التنوينات كلها ، وهو الأكثر في الكلام ، وغیره لم يكثر كونه ، وكأنه فرع عنه ، وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين المحكن ، وذلك أن كثيراً من الأسماء ينصرف في التنكير ولا ينصرف في التعريف ، فلما احتص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه مجرد التنكير في قولهم : جاءني سيويو وسيويو آخر ، كما تطرقوا من (لو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الولو في قوله :-

وكان مياناً ألا يسرحوا نعباً أو يسرحوه بها وأغيرت السوح (٣)

ثم استعرض باقي التنوينات وأرجعها إلى تنوين المحكن إلا تنوين القوافي والغالي فقال عنهما : (٤) فاما تنوين القوافي فإنما هو بدل من حروف الإطلاق لمناسبة حروف المد واللين للتونين ، فلا ينبغي أن يعد مع التنوينات لأنه بدل من حروف المد واللين فيراعى فيه أصله ، ولكنهم عدوه مع التنوينات لما كان لفظه كلفظها مسامحة ، والتنوين الغالي : مأخوذ منه من حيث كان مزيداً في القوافي ، كما كان التنوين الذي هو عوض من حروف المد واللين مزيداً فيها (٥).

وأقول : سبق الشارح إلى القول بذلك : أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن معرور : ت (٦٢٥ هـ) .

٤ - علة اختصاص الاسم بالألف واللام والنعمة والتصغير :-

ذكرت علشان لذلك :- الأولى : أنه احتج إلى الألف واللام والنعمة والتصغير في الاسم ليفيد الإخبار عنه ، لأنه لا يختص إلا بالخبر عنه ، وأما الخبر به فلا يختص ،

(١) الشرح الكبير ص ٢٦٤ - ٢٧٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

وإنما لم يخصص إلا الخبر عنه لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه يختص بذلك الأمر الذي اختص به ، الثانية : قال بها أبو علي الرندي : وهي أن امتناع التعت في الأفعال لأنها دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر ، فلم يصح وصفها ، لأن الأوصاف أعراض في الموصوف والعرض لا يحمل العرض ... وبعد عرض الشارح له عقب عليه بقوله :- « فهذا التعليل ليس بشيء ولكن الصواب ما قدمناه » (١)

٥ - عدم تسمية اسم التفضيل أفعال من :-

يرى الشارح عدم تسمية اسم التفضيل - أفعال من - لأنه أشبه الفعل في أمرين :-

- ١ - افتقاره إلى من بعده كافتقار الفعل إلى الفاعل بعده .
 - ٢ - كونه يدل على الحدث ، وعلى زيادته في الموصوف به كما يدل الفعل على الحدث ، وعلى مضيئه أو حضوره أو انتظاره (٢) .
- والشارح مقلد لغيره من النحاة في هذه المسألة .
- ### ٦ - قيامه التثنية على اتصال الضمير :-

ذكر الشارح أن التثنية أخصر من التكرار بالعطف فهو أولى كما أن اتصال الضمير أولى من انفصاله مع ما فيه اختصار ، وقاس ضرورة التكرار على ضرورة الانفصال في الشعر (٣) . ولم أقف على من سبق الشارح إلى هذا القياس .

٧ - الخلاف في (ياء) تاليفين :-

ذهب الجمهور إلى أن هذه الياء ضمير ، وخالف في هذا الأنحفا فجعلها

(١) الشرح الكبير ص ٢٨١ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

علامة ، وجعل الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل كأنه قال : تفعلين أنت ^(١) ، ثم ذكر الشارح وجه قول الأخصش وعقب عليه بقوله : « وهذا الذي قاله الأخصش لا يلزم ، أعني حمل فعل المخاطب في ذلك على فعل الغائب ، بل لكل فعل في ذلك حكمه ، كما أن فعل المتكلم مخالف لهما في استتار الضمير فيه في الإفراد والتثنية والجمع ، والدليل على صحة ما نقوله : أنه لو كان كما قال : وكانت الباء في تفعلين علامة تأنيث لا يبغي أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت : أنتما تفعلان مخاطبا لمؤنثين » ^(٢) .

٨ - إعراب الأسماء الستة :-

اختار أبو علي الشلوبين رأي الفارسي وهو الرأي المنسوب إلى سيويه في إعراب الأسماء الستة وأنها معربة بحركات مقدرة على حروف العلة وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر فعنده أن « الأصل في الرفع إذن : جاءني أَخْوَك بواو مضمومة في الرفع ، وتبوع الخاء حركة الإعراب فتضمها ، وفي النصب : رأيت أَخْوَك بواو مفتوحة للنصب وتبوع الخاء حركة الإعراب ففتحتها ، وفي الخفض : مررت بِأَخْوَك بواو مكسورة للخفض وتبوع الخاء حركة الإعراب فتكسرهما ، ثم إن الإعلال الذي يقتضيه استئصال تحريك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فتقول في (جاءني أَخْوَك) : جاءني أَخْوَك ، وتتحرك في النصب ويفتح ما قبلها إتياعاً فيقال في (رأيت أَخْوَك) التي الفتحة في الخاء منها حركة الأصل : رأيت أَخْوَك ونعوض من فتحة الأصل في الخاء فتحة إتياع ثم تحرك الواو ويفتح ما قبلها فتقلب ألفاً فتقول : رأيت أَخَاك وتقول في الخفض : مررت بِأَخْوَك : مررت بِأَخْوَك بإتياع الخاء حركة الواو ثم تستقل الكسرة في الواو وتسكن لكن الواو الساكنة إذا جاءت بعد كسرة لم تصح أصلاً ولكنها تنقلب ياء ، فقلبتنا هذه الواو الساكنة في مررت بِأَخْوَك ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألف التي تظهر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا العوامل » ^(٣) .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٢٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٢٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

٩ - لَمَّا نَفِي الْمَاضِي :-

ذهب أبو علي الشلوين إلى أن لما « إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة » (١) ورد على أبي موسى الجزولي قوله : « إن لما تنفرد بالاستغراق » (٢) ، ورد عليه بقوله : « ولو كان هذا الذي قاله هنا صحيحاً من أن (لما) تستغرق الزمان الماضي بالنفي لكان هذا الموضوع مناقضاً لما قدمه قبل من أن : لما يفعل ، نفي لـ (قد فعل) من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما أوجب في الزمان الماضي القريب من الحال ، وهذا الآخر الذي قاله المؤلف هنا يقتضي نفي الماضي كله » (٣) .

١٠ - الفصل بين فعل التعجب ومعموله :-

قال أبو علي الشلوين : « وقوله : ولا يفصل بينهما وبينهما ، أي لا تقل : ما أحسن اليوم زيدا ، ولا أحسن اليوم يزيد ، وهذا مذهب نسبة الصيمري إلى سيويه ولا يصح ، والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور » (٤) .

١١ - أصل الصيغة :-

قال أبو علي : « وأصله من : صوغ الإثناء ، وما أشبه لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه وسمي الصائغ صائغاً ؛ - وإن كان كل عامل شكلاً من الأشكال صائغاً له - من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة » (٥) ، هذا الرأي اللغوي لم أقف على من قال به قبل الأستاذ أبي علي الشلوين ، وهو من الدقة بمكان ويبدل على تحكته في اللغة وغوصه على أسرارها ، وكذلك حديثه عن التخيير (٦) ، إذ لم أقف على من تقدمه على القول به .

(١) الشرح الكبير ص ٤٨٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٨٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٩٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٤٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٧١ ٦٧٢ .

خلاصة هذا أن هذه نماذج من اختيارات أبي علي الشلوبين وترجيحاته وآرائه التي سبق لها ، وليست هي كل ما في هذا الكتاب ، فإن آراءه هنا كثيرة جدا ، أخذت منها ما رأيت .

(ك) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه :-

هذا الكتاب يتسم بسمت عديدة هي أهم مزاياه ، فمنها :-

١ - جودة عله ، وغوص الأستاذ أبي علي على دقائق النحو ، مما جعله يقف عند هذه العليل رقيقة رائعة .

٢ - كثرة مناقشاته واعتراضاته مما جعله يقدم مادة علمية قوية لولا ما يشوبها من صعوبة الأسلوب حيناً ، وحدة اللسان أحياناً .

٣ - دقة نظره في الاختيار والمناقشة .

٤ - أقيسته التي امتاز بها بأن جعل نظائر لكثير من المسائل وجمع بينها في الأحكام .

وأهم شيء يقال عن هذا الكتاب : إنه أعمق شرح من شروح الجزولية على الإطلاق ، وإن كان غيو قد تقدمه بكثرة الشواهد وإيراد آراء النحاة ، لكن أبا علي تقدمهم في جودة مناقشته لما يورده وقوة اعتراضاته فيما يحرضه .

أما المآخذ التي دونت بعضها على هذا الكتاب خلال عملي فيه فهي على هذا

النحو :-

١ - مآخذ لغوية .

٢ - مآخذ في التوثيق أعني نسبة الأقوال أو الأشعار إلى أصحابها .

٣ - مآخذ لعل سببها التساهل والتجاوز .

أولاً : المآخذ اللغوية :-

١ - مجيء أو بعد سواء :-

استعمل أبو علي (أو) بعد سواء وكان حقه أن يستعمل (أم) التي تكون

معادلة بعد سواء ، سواء كانت الهمزة موجودة أم مقدرة ^(١) ، من أمثلة ورودها عند أبي علي قوله : « وأنه سواء تعلق (في غيرها) بتدل أو بمحذوف صفة لمعنى » ^(٢) .

٢ - إدخال الألف واللام على غير :-

غير لا تدخل عليها الألف واللام ^(٣) ، وقد استعملها أبو علي الشلوين مقترنة بالألف واللام قال : « سواء وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير أو لم يوجد » ^(٤) ولها نظائر ^(٥) .

٣ - تثنية غير :-

غير أيضا لا تثنى ولا تجمع ^(٦) ، وقد استعملها الأستاذ أبو علي : « وإذا كان اتفاق اللفظ مشروطاً لذلك فاتفق المعنى أولى بالاشتراط ، لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما غيران في المعنى لم يكن الثاني في معنى الأول ، فكيف تقع الدلالة عليه بالأول » ^(٧) .

٤ - إدخال الألف واللام على بعض :-

الألف واللام لا يدخلان على (بعض) على الأرجح ^(٨) ، وقد وردت في قول أبي علي : « فلذلك لم تمنع الياء والواو من الحركات عند شبهها بالألف كل الحركات ، وإنما معنا هنا بعضها ، وأن يكون ذلك البعض الذي يمنع منها ثقيلًا » ^(٩) .

(١) الجنى الثاني ٢٢٥ .

(٢) الشرح الكبير ص ٢٠٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٨ هـ ٢٠٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٠٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٩٨ هـ ٤٥ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٩٨ .

(٨) المصدر السابق ص ٣٣٩ هـ ٧٥ .

(٩) المصدر السابق ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

٥ - (قد) لا تدخل على منفي :-

(قد) لا تدخل على الفعل المنفي ^(١) ، استعمالها الشلويين خلافاً للقاعدة فقال : « وليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة ، بل قد يكون كذلك لما ذكرنا من نحو : ما إن زيد قائم ، وقد لا يكون » ^(٢) ومثله : « ... ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغته وقد لا تختلف » ^(٣) وغيرها .

٦ - المراد بمعنى التخيير :-

التخيير يراد به أن تختار بين شيئين يتعذر الجمع بينهما جعله الأستاذ بين ممنوعين في الأصل ^(٤) ، وإخاله غير مراد .

ثانياً : ما أخذ في التوثيق :-

٧ - نسب قول الشاعر :-

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَدْرِغَاتٍ وَأَهْلُهَا يَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالٍ

إلى عبدة بن الطيب ، والصحيح أن قائله امرؤ القيس من قصيدته التي

مطلعها :-

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْتَمُّ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي ^(٥)

٨ - نسب إلى شيخه السهيلي قولاً في إعراب الأسماء الستة هو أن هذه

الحروف في هذه الأسماء ما عدا (فوك وضمال) إشباع ، وهي في (فوك) وضمال حرف

إعراب ، ورأي السهيلي خلاف ذلك ^(٦) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٢٧ ح ٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٦٧١ - ٦٧٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٧٥ ح ٤ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٥٩ ح ١ .

٩ - نسب إلى المبرد قولاً في النون اللاحقة للمثنى والمجموع هي أنها عوض من التنوين خاصة ، والمبرد قد نص على أنها عوض من الحركة والتنوين^(١) .

١٠ - نسب إلى سيويه أن حكى رأي يونس في الاسم الذي لا يتصرف إذا كان معرفة وإذا كان نكرة ، وسيويه لم يحك رأي يونس إلا في المعرفة فقط والذي نقله تاما السيرافي^(٢) .

١١ - نقل رأي السهلي في الضمائر ، ثم قال - حاكياً عن السهلي : « ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة ، فجعلت علامة لها^(٣) » ، ونص السهلي يخالف هذا^(٤) .

١٢ - نسب إلى سيويه القول بأن (مهما) مركبة من (مه وما) وأن هذا القول أجود من قول الخليل : إنها مركبة من (ما وما) . والكتاب لم ينص على أنه أجود ، ويحتمل أن يكون هذا في نسخة أبي علي^(٥) .

١٣ - في (مهما) أيضاً نسب إلى سيويه القول : إنها مركبة من (مه) أخرى غير (مه) التي بمعنى اكفف ، وليس في الكتاب دليل على هذا^(٦) ، وأكرر ما قلته آنفاً فلعله في نسخة أبي علي خاصة إذا علمنا أن أبا علي ممن عني بالكتاب تعليماً وتعليماً . ونحتمه على أبي بكر بن الجرد ، ونسخته ترجع إلى أصل نسخة أبي نصر هارون بن موسى القرطبي^(٧) .

١٤ - نسب إلى سيويه القول بأن (إذ ما) مركبة من (إذ وما) وإذ غير

(١) الشرح الكبير ص ٤٠٦ ٩٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ ٢٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٦٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٦٣ ٤٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٠٣ ١٣٥ .

(٦) المصدر السابق ص ٥٠٤ ٣٥ .

(٧) برنامج الرعي ص ٨٣ .

إذ الظرفية ، وليس في الكتاب ما يدل على أنها غير (إذ) الظرفية (١) .

١٥ - نسب إلى المبرد القول بأن (إذ ما) اسم ، وهو يخالف صريح قول المبرد إنها حرف في كتابيه المقتضب والكامل (٢) .

١٦ - نسب إلى المبرد القول بأن قول الشاعر :-

الواهب المائة الهجان وعيدها

في تقدير : وعيد المائة ، ونص المبرد في المقتضب يخالف ذلك (٣) .

١٧ - نسب إلى الفارسي أيضا القول بأن اسم الزمان يبنى إذا أضيف إلى الجمل جوازاً والمختار بناؤه إن كان صدرها جملة فعلية فعلها ماض ، ومذهب الفارسي كما صرح به كباقي البصريين لا يجوز البناء إلا مع الجملة الفعلية التي فعلها ماض (٤) .

ثالثا : ما أخذ صيها التسهيل :-

١٨ - الياء أغلب :-

قال الأستاذ أبو علي : « والغالب على الاسم الشائي المحذوف منه لامه ، أن تكون اللام المحذوفة منه واواً أو ياء ، والأغلب فيها الواو (٥) » ، والصحيح أن الياء هنا أغلب نص على هذا المبرد والمازني وابن جني (٦) .

١٩ - الكلم جمع كلمة :-

قال الأستاذ أبو علي الشلوين : « والكلم إنما هو جمع كلمة » (٧) والصحيح

(١) الشرح الكبير ص ٥٠٤ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٠٧ هـ .

(٣) الشرح الكبير ص ٨٨٢ هـ .

(٤) المصدر السابق ص ١٠٣٧ هـ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٧١ هـ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٧١ هـ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٤٧ هـ .

أنه اسم جنس جمعي فرق بينه وبين واحده بالتاء (١) .

٢٠ - المجازة بكيف :-

زعم الشارح رحمه الله تعالى أنه لا يجازى بكيف عند البصريين على الإطلاق ،
والصحيح أن قطرياً والزجاجي ، قالا : بالمجازة بها (٢) .

٢١ - نون الوقاية :-

زعم الأستاذ أبو علي الشلوين أن قراءة (أُنْحَاجُونِي) بتخفيف النون هي قراءة
الأكثر والصحيح خلافه (٣) .

٢٢ - العطف على اسم (إن) :-

قال الأستاذ أبو علي : « وليس في الدنيا من يجيز : إن زهداً وعمرو قائمان على
أن يكون (عمرو) مرفوعاً بالابتداء معطوفاً على موضع (إن) دون الاسم على
ما قدمناه » وقد أجازوه الكوفيون (٤) .

٢٣ - رُبُّ تفيد التكثير :-

ذكر الشارح أن (رُبُّ) تفيد التقليل خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها تفيد
التكثير ، والصحيح أن الكوفيين يرون إفادتها التقليل ، وعلى هذا نص ابن السراج
وأبو حيان والسيوطي (٥) .

٢٤ - السداسي المبتوء بغير همزة وصل :-

قال أبو علي الشلوين في البناء للمجهول : « ترك تغييراً آخر سوى ضم الأول

(١) الشرح الكبير ص ٢٤٧ هـ ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٠٥ هـ ٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٤٣ هـ ٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٩١ هـ ٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٨٢١ هـ ٢ .

وكسر الثاني وهو ضم الثاني من الخماسي والسناسي الذي ليس أوله ألف وصل ، وهذا غير دقيق ، فإني لم أقف على سداسي غير مبدوء بهجزة وصل (١) .

٢٥ - (ما) في فعل التعجب :-

قال أبو علي ، وقوله : بل نكرة غير موصوفة ، على رأي سيويه ، ورأي الأنخفش أنها موصولة والخبر محذوف (٢) ، والصحيح أن قول الأنخفش مضطرب فيها ، فله فيها ثلاثة أقوال (٣) .

هذه أمثلة لبعض المآخذ التي بدت لي خلال عملي في هذا الشرح ، وهناك ملحوظات أخر لم أدونها هنا اكتفاء بما أوردته ، ولأنتي أشرت إلى كل قضية من هذه القضايا في هوامش البحث .

(١) الشرح الكبير ص ٨٧٥ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٩٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٩٤ هـ .

الفصل الرابع
موازنة بين شرحي الجزئية
الصغير والكبير

- (أ) الأسلوب .
- (ب) المادة العلمية .
- (ج) تحليل الأحكام .
- (د) تحقيق الآراء .
- (هـ) الشواهد .

الفصل الرابع

موازنة بين شرحي الجزولية الصغير والكبير

الشرح الصغير سابق في التأليف الشرح الكبير ، وأكبر دليل على هذا قول الأستاذ أبي علي الشلوين : « بعدما خرج هذا الكتاب عنى بهذه الزيادة التي زدتها فيه ، سألتني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية ، وأمد أطنابها وأذكر أسبابها ، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة الأطناب ولا مذكورة الأسباب في الغالب ، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب » (١) ثم أخذ يذكر أنه بدأ يتتبع ما خرج من تلك النسخة بالشرح والإيضاح .

هذه النسخة التي عتاها أبو علي الشلوين هنا هي الشرح الصغير ، وقد جاء كله في هذا الكتاب .

قضية أخرى تحسن الإشارة إليها هي أن أبا علي رجح عن بعض آرائه في الشرح الصغير ، وردّها رداً قوياً وأبطل حججه ، ولم يذكر أن هذا الرأي له ، بل كان يقول : وأما قول بعضهم ، قال بعض الناس ، قال هذا القائل . ثم يرد عليه ، ونصصت على هذا في الهامش ، وجعلت نص الشرح الصغير إن كان ينصه بين علامات تنصيص من أمثلة ذلك : قال أبو علي الشلوين : « فصل : قال بعض الناس (٢) : وقصد المؤلف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم : الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، وإلا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب ، قال هذا القائل (٣) : وبس ما فعل المؤلف في هذا فإنه شرح الفاعل الذي جعل بياناً للاسم بحد لم يبين إلا

(١) الشرح الكبير ص ١٩٢ .

(٢) هو الشلوين نفسه انظر الشرح الكبير ص ٢٣٦ ص ٧٥ .

بالاسم ، فإنه قال : الفاعل كل اسم أسند إليه كذا ، فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، فقد أدى هذا إلى ألا يتبين واحد منهما ، قال هذا القائل (١) : ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة بحال على هذا الذي إذا قيل له وهو مبتدئ لم يعقل له معنى أصلا فهذا أيضا فاسد على هذه الجهة الأخرى (٢) . ثم رد على هذين الوجهين : « والجواب عن الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرهما هذا الآخذ قد تقدم ، وأما الجواب عن الوجه الثاني ... » (٣) وقد فضل في الرد تفصيلا جيدا .

مثال آخر : قال الأستاذ أبو علي : « قال بعض الناس : وقد كان ينبغي أن يكون هذا الكلام : ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف » (٤) ، ثم ذكر حنججا منسوبة إلى هذا القائل يصدرها بقوله : قال هذا القائل وهي كلها في الشرح الصغير (٥) . ثم أجاب عنه بقوله : « فالجواب : أنه ليس قولنا ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه فاسد المعنى كما قلت أيها المصحح في زعمك ، فإنه قد يكون هذا الكلام صحيح المعنى إذا كان المراد ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه ... » (٦) ، ثم ذهب يعقل لذلك .

مثال ثالث : قال أبو علي الشلوبين : « وقال بعض الناس : يكون معنى هذا الكلام لا تملك شيئا يصح إضافته إليها كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو الدار والغلام ... » (٧) ، ثم أخذ ينقل أقوال هذا القائل وإجاباته واعتراضاته تامة

(١) يعني نفسه انظر من ٢٢٧ هـ .

(٢) الشرح الكبير من ٢٢٧ . وهو في الشرح الصغير من ١٦ .

(٣) الشرح الكبير من ٢٢٧ .

(٤) المصدر السابق من ٢٤٤ .

(٥) انظر من : ١٨ .

(٦) الشرح الكبير من ٢٤٥ .

(٧) المصدر السابق من ٢٩٠ .

كاملة^(١) ، ثم رد - رحمه الله تعالى - عليه بقوله : « والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل كله ليس بصحيح ولا يحتاج في كلام أبي القاسم إلى تأويل حذف أصلا ، فإن الاعتراض لا يتوجه عليه بوجه »^(٢) وفصل في الرد تفصيلا تاما^(٣) .

أعود للموازنة بين الكتابين في نقاط هي :-

(أ) الأسلوب :

طبيعة الشرح الكبير فرضت على الأستاذ أبي علي نهجا معينا في أسلوبه ، فإن المطالع للشرح الصغير يفقد الإطالة والاستطراد ، وكذلك يفقد التكرار ومثله التأثير بالمنطق ، قد يجد بعض السب لكنه أقل منه في الشرح الكبير ، أقول : لقد اختلفت سمات الأسلوب التي ذكرتها عند الحديث عن أسلوب أبي علي في الفصل الثالث ، وسبب ذلك أن الشرح الصغير ليست فيه إفاضة في الشرح أو الاعتلال ، وإنما كان كما قال أبو علي المراد به شرح مراد الجزولي^(٤) .

(ب) المادة العلمية :-

ذكر الأستاذ أبو علي الشلوبين أنه أشبع المسائل المذكورة في الشرح الصغير وهذا يقتضي أمرين هما :-

- ١ - أن المادة العلمية في الشرح الصغير موجودة في الشرح الكبير .
 - ٢ - أن مادة الشرح الصغير تشكل الأساس للشرح الكبير فهو أغزر تفصيلا ، وأوسع شرحا وتعليلًا .
- وهذه نماذج تدل على ذلك من الشرحين :-

- ١ - جاء في الشرح الصغير قوله : إذا استجملت الضمة لم تستقل الفتحة مثل :-

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٠ - ٢٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١٩١ .

رأيت القاضي ولن يغزو ولن يرمي» (١) ، وقد أشبعها بحثا واستشهادا في الشرح الكبير فمثل لها ، ثم تحدث عن سبب ثقل الضمة وخفة الفتحة ، والدليل على ثقل الضمة والكسرة وخفة الفتحة واستشهد لها بأحد عشر شاهدا ، وذكر علة هذا الاستثقال (٢) .

٢ - جاء في الشرح الصغير : « وقوله : وللاثنين (كلاهما) فقط ، هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون كلاهما أجمعان أكتعان أبعمان أبتعان والصواب الأول » (٣) . جاءت هذه العبارة في الشرح الكبير ثم ذهب يفتد قول الكوفيين لعدم القياس والسماع ، ثم علل لوجه تركهم هذا واستغنائه عنه وقاسه على الاستغناء عن وَذَرَ بَرَكَ ، ثم حتم الحديث بقوله : « وإنما أشبعت القول في هذه المسألة - لأنني رأيت بعض أصحابنا - وهو ابن خروف لم يلق لها بالاً ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين » (٤) .

هذان نموذجان لما في الكتابين ، وإلا فإن الفرق بين حجم الكتابين أكبر دليل على الفرق بين الشرحين في المادة العلمية .

(ج) تعليل الأحكام :-

العلة سمة بارزة من سمات الشرح الكبير ، اقتضتها الإفاضة في المناقشة والاستدلال والتعليل وما وجد في الشرح الصغير من ذلك فهو قليل قياسا على الشرح الكبير ، مثال ذلك تحدث عن الفاعل في الشرح الصغير فقال : « وقوله : على طريقة فَعَلْ أو فاعِل . يريد بقوله : أن يكون على طريقة فَعَلْ : أن يكون الاسم بعد فَعَلْ فاعل نحو : قام زيد ، أو بعد فعل على وزن فعل الفاعل ، وإن لم يكن فعل فاعل نحو : هلك زيد » (٥) .

(١) الشرح الصغير ص ٥٤ .

(٢) الشرح الكبير ص ٤١٨ - ٤٢٦ .

(٣) الشرح الصغير ١٤٤ .

(٤) الشرح الكبير ص ٦٨٠ - ٦٨١ .

(٥) الشرح الصغير ١٤ .

عرض لها في الشرح الكبير عرضا واسعا وفيه تحدث عن علة رفع الفاعل لأنه حديث الفعل فكان فيه عمدة والعمدة يجب لها الرفع ، ويجب للمفعول النصب لأنه داخل في حديث غيره فصار فضلة والفضلات يجب لها النصب ، ونائب الفاعل يجب له الرفع لأنه حديث الفعل المبني للمجهول فصار عمدة فيه فارتفع كما ارتفع الفاعل (١) .

وهكذا تطرد علل أبي علي في الشرح الكبير ، وفاء بما وعد به ، واقتفاء لحطة رسمها لنفسه في أول الكتاب من أنه سيذكر العلل والأسباب .

(د) تحقيق الآراء :-

العلماء الذين أخذ عنهم في الشرح الكبير هم أولئك الذين أخذ عنهم في شرحه الصغير ، فذكر ابن ملكون (٢) والسهيلي (٣) وابن طلحة (٤) من أئمة الأندلس ، ونقل عن سيويه (٥) والغارسي (٦) فأكثر من النقل عنهما ، وجميع هذه الآراء موجودة في الشرح الكبير ، بل زاد عليها أشياء لم تكن هناك كنقله عن ابن خروف والصيمري وغيرهما . وقد أفاض في الشرح الكبير في ذكر أدلة الأقوال وتفنيدها ، وهو ما لم يذكره في الشرح الصغير .

(هـ) الشواهد :-

بلغت شواهد الشرح الصغير من الآيات ثلاثا وثمانين ، ومن الشعر ما يقرب من مائة وأربعين بيتا ، أما في الشرح الكبير فقد بلغت شواهد من الآيات نيفا ومائة آية ، ومن الشعر مائة وخمسة وتسعين بيتا ، أما الحديث فقد وردت ستة أحاديث في الشرح الصغير ووردت هي نفسها في الشرح الكبير .

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

(٢) انظر الشرح الصغير ٧ .

(٣) المصدر السابق ١٦ - ٣٣ .

(٤) المصدر السابق ٣٣ .

(٥) المصدر السابق ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ١٢٧ وغيرها .

(٦) المصدر السابق ٤٤ ، ٧٦ ، ١٣١ .

وطريقته في الاستشهاد في الشرح الصغير لا تختلف عنها في الشرح الكبير ،
وقد يختلف الشرحان في إيراد بعض الشواهد أو الأبيات مثال ذلك :-

١ - قول جميل :-

فقال: أكل الناس أصبحت ما نحا لسانك كيما أن تفر وتخدعا
ورد في الشرح الصغير ^(١) ولم يرد في الشرح الكبير .

٢ - قول الشاعر :-

طردنا الخيل والنعم المندى وقلنا للتساء بها أقيمي
ورد في الشرح الصغير ^(٢) ولم يرد في الشرح الكبير .

٣ - قول الحريري :-

جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانتشى بلا عينين
ورد في الشرح الكبير ^(٣) ولم يرد في الصغير .

٤ - قول النابغة :-

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يابؤس للجهل ضارا لأقوام
ورد في الشرح الكبير ^(٤) ولم يرد في الصغير .

٥ - قول طرفة :-

وَجَامِلٌ خَوْعٌ مِنْ نَيْسِهِ زَجَرَ المَعْلَى أَصْلًا والسُّفِيحُ
ورد في الشرح الكبير ^(٥) ولم يرد في الصغير ، وغيرها من أبيات وردت في
الشرح الكبير ولم ترد في الصغير .

(١) الشرح الصغير ص ٦٨ .

(٢) المصدر السابق ١٤٥ .

(٣) الشرح الكبير ص ٢٩٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٨٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٩٣٥ .

الفصل الخامس

موازنة بين هذا الكتاب
وشرح الجزئية للأبدي

- (أ) الاختيار والترجيح .
- (ب) الشواهد .
- (ج) تحليل الأحكام .
- (د) طريقتيها في الشرح .
- (هـ) الأسلوب .

الفصل الخامس

موازنة بين هذا الكتاب وشرح الجزولية للأبدي

الأبدي هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الأبدي^(١) ، وهو من تلاميذ أبي علي الشلوين النابيين ، وليس هو أنبيهم ، بل هناك من هو أبنه منه في علم النحو وأبعد في الآفاق صيتا كابن أبي الربيع السبتي وابن عصفور وغيرهما .

والأبدي أيضا إمام في العربية أخذ عن الجلة من أئمة هذا الشأن في الأندلس فصار له رأي وترجيح ، واستدلال واعتراض ، وصنف شرح الجزولية ، وهو الكتاب الذي سوف أوازن بينه وبين كتاب أبي علي هذا ، مع أن هناك فارقا بينهما ، فالأستاذ أبو علي شيخ والأبدي تلميذه ، وهذا يعني تأخره عنه . هذه الموازنة ستكون على هذا النحو :-

(أ) الاختيار والترجيح :-

اختار الأبدي كثيرا من آراء المتقدمين ، ومن حظي بأخذ الأبدي عنه أبو علي الشلوين ، وسوف أبين موقفه من اعتراض آراء شيخه وإليك نماذج من ذلك :

١ - ذكر رأي الشلوين أن المنادى يمكن أن يكون منصوبا بإضمار أنادي وأدعو المستعملة ظاهرة والأصل عنده : يا أدعو ، فياعنده تنبيه عام ...^(٢) ثم عقب عليه بقوله « وهذا باطل : لأن النداء لا يحتمل الضدق والكذب ولا هو من قبيل الأخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيدا خيرا ، إذا وقع بعد (يا) مراداً به أن التنبيه إنما هو لهذا الحاضر ، لأن قوله : إني إنما أردت بهذا التنبيه عبد الله مثلا خير من الأخبار ...^(٣) » .

(١) انظر : تلاميذ الشلوين ص ٣٧ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ٩٢ ، الشرح الكبير ص ٢٨١ .

(٣) شرح الجزولية ٩٢ .

٢ -- قال أبو علي : « وقوله : وتوئين ، أي لا لتقاء الساكنين ليس بجيد ، لأن التوئين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلا شاذاً أو ضرورة ، وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع » (١) .
وحاول الأبيدي تعقب شيخه في هذه المسألة والرد عليه (٢) .

٣ - قال أبو علي الشلوين : « قوله : التوكيد تكرار وإحاطة ... هذا معيب من التقسيم فإن فيه من عيوب التقسيم عيب التداخل ، والجواب عنه أن هذا الكلام على تقدير حذف ، وكأنه يريد تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال : تكرار وإحاطة ، وحذف دون إحاطة من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأول » (٣) ، تعقبه الأبيدي فقال : « والصواب أن يقال : التوكيد تكرار بغير إحاطة وتكرار بإحاطة ، فالتكرير بغير إحاطة ضربان تكرر لفظ وتكرير معنى ، فتكرير اللفظ كذا ، وتكرير المعنى كذا ، وكذا قسم النحويون هذا الباب إلى تأكيد لفظي ومعنوي » (٤) .

وهذه نماذج من الموازنة بين الكتابين في الترجيح :

١ - ذكر الأبيدي الأقوال الواردة في إعراب الأسماء الستة ، ورجح رأي سيويه والفراسي (٥) كما صنع شيخه الشلوين (٦) ، ولم يذكر شيخه هنا .

٢ - الخلاف في كلا وكلتا مشهور بين البصريين والكوفيين ، اختار الشلوين رأي البصريين مستنداً بدليلين هما :

(١) لو كانت مشاة حقيقة لصارت بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا مطلقا .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) الشرح الجزولية ٩٥ - ٩٧ .

(٣) الشرح الكبير ص ٦٩٥ .

(٤) شرح الجزولية ٦٨٨/٢ .

(٥) شرح الجزولية ١٤٧/١ .

(٦) الشرح الكبير ص ٢٤٨ .

(٢) لو كانت مثناة لما أخبر عنها بالمفرد (١) . الأبهدي رجح رأي البصريين ، واستفاد من الأنباري في هذه المسألة من حيث الردود والحجج (٢) .

٣ - ذكر الشلوين رأي الخليل في تركيب (مهما) وأن أصلها (ماما) ورأي سيويه وأن أصلها (مه وما) ورجح قول سيويه (٣) ، وذكر الأبهدي الرأيين إلا أنه نسب قول سيويه إلى البغداديين ورجح قول الخليل (٤) .

(ب) الشواهد :-

ذكرت مجمل شواهد الشرح الكبير أنفا ، وبلغت شواهد الأبهدي في الجزء المحقق وهو الجزء الأول من الآيات تسعا وعشرين وأربعمائة آية ، وبلغت الأحاديث ستة وعشرين حديثا والأشعار ستين وستائة بيت . هذا يدل على وفرة شواهده وخاصة أنه نصف الكتاب فقد زادت على شواهد الشلوين أضعافا مضاعفة وليس ذلك عجزا في الشلوين والدليل على هذا وفرة شواهده في حواشي المفصل إذ بلغت الآيات ثمانيا ومئتين ومائة آية والحديث ثمانية عشر حديثا ، والشعر ستة وثمانين وثلاثمائة بيت .

(ج) تحليل الأحكام :-

أبو علي الشلوين أقدر على العلة وأمكن في إيرادها وبيان وجهها من تلميذه الأبهدي وهذه أمثلة من ذلك :-

١ - أفاض الشلوين في علة رفع الفاعل ونصب المفعول ورفع نائب الفاعل عند حديث الجزولي في قوله على طريقة فعل أو فاعل (٥) ، قال الأبهدي هنا :

(١) الشرح الكبير ص ٤١٢ .

(٢) شرح الجزولية ١٩٣/١ - ١٩٦ .

(٣) الشرح الكبير ص ٥٠٢ - ٥٠٦ .

(٤) شرح الجزولية ٣٥٦/١ .

(٥) الشرح الكبير ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

• وقوله : على طريقة فعل : هي إسناد الفعل إلى الفاعل حقيقة في المعنى ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قام أبوه ، أو مجازا نحو : هلك زيد ومات عمرو ، وتحرز بذلك من طريقة (فعل) ، وقولنا : أو فاعل طريقة فاعل هي إسناد ما جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى حقيقة نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أو مجازا نحو : مررت برجل هالك أبوه ، وتحرز بذلك من طريقة مفعول نحو قولك : مررت برجل مضروب أبوه (١) .

٢ - قال أبو علي الشلوبين في قول الجزولي : التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله مما بعده ، وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه ، قال بعد أن أفاض في شرح ذلك معللا لأصالة الاسم : « لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ، وقد يوجد كلام مفيد كثيرا لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه ، وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه » (٢) ، ثم أفاض - رحمه الله - في الشرح والتعليل ، الأبدي علق على هذه المسألة تعليقا مختصرا جدا قال : « الذي هو أصل في نفسه هو الاسم ، بدلالة أنه يفتقر إليه في الكلام ، ولا يفتقر هو إلى غيره ، ألا ترى أنك تقول : زيد قائم فلا تحتاج إلى الفعل ولا إلى الحرف ، ولا يكون من الفعل والحرف كلام إلا بشرط وجود الاسم » (٣) .

(د) طريقتهما في الشرح :-

ترسم الشلوبين في شرحه طريقا واضحا متحدا من أول الكتاب إلى آخره ، وخلاصة ذلك أنه كان ينتخب من متن الجزولية ما يراه قسما بالشرح والإيضاح فيشرحه ويعلق عليه . ولم يشرح المتن كله .

(١) شرح الجزولية ٢٤/١ ٣٥ .

(٢) الشرح الكبير ص ٢٧٣ .

(٣) شرح الجزولية ٧٧/١ .

أما الأبيدي فقد شرح المتن كله من أوله إلى آخره ، واختلفت طريقته وتباين منهجه ويمكن تلخيص عمله فيما يأتي :

- ١ - في بعض الأبواب يشرح ألفاظ أبي موسى مباشرة ، ويستطرد في أثناء الشرح إلى تفصيل المسائل كما صنع في باب الإعراب مثلاً .
- ٢ - يقدم في بعض الأبواب بمقدمة تشمل الباب كله ، ثم يبدأ بعد ذلك بتفسير كلام أبي موسى الجزولي كما صنع في باب أقسام الأفعال في التعدي ، وفي باب الاستثناء .
- ٣ - يقدم في بعض الأبواب بما يمكن السؤال عنه من مسائل الباب والجواب عنها ، ثم يشرع في شرح ألفاظ أبي موسى ، كصنعه في باب (نعم ونس) .
- ٤ - يقدم للباب الواحد بعدة فصول ثم يتلوها بذكر ما يمكن في الباب من مسائل مع شرح لفظ أبي موسى في الوقت نفسه كما فعل في باب الصفة المشبهة ^(١) .

(هـ) الأسلوب :-

هناك فرق بين أسلوب الرجلين يمكن إجماله فيما يأتي :-

- ١ - نخلو أسلوب الأبيدي من حدة اللسان ، خلافاً لشيخه الشلوبين .
- ٢ - كثرة نقول الأبيدي عن الشلوبين وغيره ، ومن أفاد منهم ولم ينص عليهم أحياناً الأنباري في الإنصاف ^(٢) .
- ٣ - وضوح المسائل عنده وقلة التعليقات ، مما يجعل الأفكار عنده قريبة انظر حديثه حول إعراب الأسماء الستة ^(٣) ، وانظر إليه عند الشلوبين ^(٤) تجد الفرق واضحاً .
- ٤ - كثرة شواهد الأبيدي جعلت كتابه سهل التناول قريب المأخذ خلافاً لأبي علي لأن شواهده عزيزة .

(١) انظر مقدمة محقق شرح الجزولية ٩٥ - ٩٦

(٢) انظر شرح الجزولية ٤٨/١ - ٥١ ، ٣٠٩

(٣) شرح الجزولية ١٤٣ - ١٤٩ .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٤٥ وما بعدها .

التحقيق

- (أ) منج التحقيق .
- (ب) وصف النسخ .
- (ج) تحقيق النص .

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

(أ) منهج التحقيق :

يتلخص منهجي في التحقيق فيما يأتي :

- ١ - اعتمدت نسخة (أ) أصلاً وهي النسخة التونسية ، وذلك تمامها لولا الحرم الذي فيها ، وأفادت من باقي النسخ ، فإذا كانت الزيادة تعيد معنى أو تصحح لفظاً أو تقوم عبارة أضفتها في المتن . وإلا اعتمدت الأصح من النصوص .
- ٢ - أثبت فروق النسخ في الحواشي .
- ٣ - استخدمت اصطلاح (تكملة) إذا كانت العبارة موجودة في نسخة واحدة ولم تكن في الأخرين ، فإن كانت في نسختين سقطت من الثالثة قلت (ساقط) من كذا وأثبتها بين معقوفين .
- ٤ - إذا كانت لفظة معادة مرة واحدة وضعت عليها رقماً وبينت في أي نسخة جاءت مرتين ، فإن كررت أكثر من مرة قلت : مكررة في كذا ، فإن كان المعاد أو المكرر أكثر من كلمة أثبتته بين قوسين .
- ٥ - عزوت كل آية إلى سورتها وذكرت رقمها بعد إتمامها ما لم يحل دون ذلك طول بعضها .
- ٦ - خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث .
- ٧ - خرجت أقوال العرب وأمثالها من كتب اللغة والأمثال والنحو .
- ٨ - عزوت للشواهد إلى قائلها ، وصححت نسبة بعضها ، وكنت في غزو الشواهد أتبع المخطوطات الآتية :

(أ) التعريف بالقائل ، عند ورود أول شاهد له ، ثم بعد ذلك أكتفي بذكر اسمه .

- (ب) ذكر بحر البيت ومطلع القصيدة إن أمكن وإكاله إن لم يكمل .
- (ج) شرح غريب ألفاظه .
- (د) ذكر المهم من رواياته .
- (هـ) ذكر وجه الاستشهاد .

(و) تخرج البيت من الديوان أولاً أو من المجموعات الشعرية إن لم يكن

ثمة ديوان ، ثم نخرجه من كتب النحو وكتب شواهدنا مرتبة حسب وفيات مؤلفيها .

٩ - عرفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن ، بترجمات يسيرة أذكر اسمه وبين قوسين سنة الميلاد - سنة الوفاة ، وذكر تلاميذه وشيوخه . ومصادر ترجمته .

١٠ - خرجت آراء النحويين من كتبهم أو من كتب تلاميذهم ما أمكنني ذلك .

١١ - علفت على المسائل النحوية تعليقا علميا ييسر مجملها أو يوضح مبهمها ، أو يرجع رأيا على رأي . ثم وثقت ما يحتاج إلى توثيق من كتب النحو ، وحرصت على المصادر المتقدمة على أبي علي الشلوبين ، أو كتب المعاصرين له أو بعده بقليل ، وحرصت أيضا على شروح الجزولية خاصة .

١٢ - ربطت نصوص الجزولية ، وأتممت ما يحتاج إلى تنمة بذكر ما قبله أو بعده ، لأن أبا علي لم يشرح المتن ، وإنما كان يتخير ما يحتاج إلى شرح .

١٣ - رجعت إلى الكامل للميرد المطبوع مع رغبة الأمل ، وإلى الطبعة الجديدة بتحقيق محمد أحمد الدالي ، وميزت الأخيرة بـ (الدالي) . ورجعت إلى الشعر والشعراء ط شاكر وتعرف بوجود الجزء ، وطبعة قميحة وتعرف بخلوها منها .

ورجعت إلى البسيط في شرح الجمل رسالة دكتوراه ، فلما خرج المطبوع اعتمدت عليه وميزته بـ (الغرب) الدار التي طبعته .

ورجعت إلى شرح الجزولية رسالة دكتوراه الجزء الأول في مجلدين ، والجزء الثاني مخطوط ميزته بحرف ص قبل الرقم .

ورجعت إلى شرح التسهيل المخطوط والمطبوع ويعرف المخطوط بوجود (أ و ب) مع الرقم .

ورجعت إلى المشكاة والنبراس نسخة الأسكوريال ونسخة فاس وميزت الأخيرة بحرف (ف) .

ورجعت إلى الانتشاف المطبوع والمخطوط يعرف المخطوط بوجود (أ و ب) مع الرقم .

ورجعت إلى تعليق الفرائد المطبوع والرسالة وميزت الرسالة بحرف (ر) .

(ب) وصف النسخ :-

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخ ثلاث مستعينا بالله ، وهالك وصفا

لها :-

١ - النسخة التونسية : « أ »

من مقتنيات دار الكتب الوطنية التونسية ورقمها (٥٧٧٥) ، وعليها ختم
مكتبة حسن حسني عيد الوهاب ورقمها (١٨٤١٠) .

على الصفحة الأولى تملك في أواخر جمادى الثانية سنة ١٢٠٦ هـ ، بعد ذلك
ترجمة لأبي علي الشلوين في صفحتين ونصف ، بخط مغاير لخط المخطوطة . هذا كله
خارج عن الترقيم .

خطها مغربي ، عدد أوراقها (٢٠٥) ورقة ، في كل صفحة عشرون سطرا ،
متوسط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة . خطها متحد إلى نهايتها .

فيها خرم كبير بين الورقتين ١٥٠ ب والورقة ١٥١ أ ، يقابله في نسخة ب من
ص ٢٣٤ إلى ص ٢٨٩ ، ويمادل سبعا وعشرين ورقة تقريبا ، علما بأن الترقيم متصل
لأنه حديث كما لم يفتن المرقم إلى السقط . وهي تشمل نهاية باب الخال إلى ما قبل
نهاية باب القسم بقليل .

وما عدا هذا فهي تامة جاء في آخرها : كمل الشرح والحمد لله وسلام على
عباده الذين اصطفى . وهي غفل من اسم التاسخ وتاريخ النسخ .

٢ - النسخة المغربية : « ب »

من مقتنيات مكتبة القرويين بفاس الخزانة العامة بالرباط وتحمل رقم (١٢٠٢)

جاء في أولها وقف نصه : « حبس الطالب المكرم ، المعلم لكتاب الله عز وجل
أبو الربيع سليمان الدكالي - رحمه الله - هذا السفر المشتمل على ... تقييد الشلوين
على الجزولية ، بالخزانة التي بالجانب الشرقي من جامع القرويين - عمره الله بذكره ،

ولا يخيه من شكره - على طلبة العلم ليتفهموا به في الجامع المذكور ولا يخرج من حبه أبدا ، ابتغاء وجه الله العظيم ، ورجاء ثوابه الجسيم والله لا يضيع أجر المحسنين ، وهو خط مغاير لخط المخطوط . وفي الصفحة الأولى في أعلاها عبارة : « الشلوين في النحو » . خطها مغربي ، وعدد صفحاتها ٣٨٩ ، وهي مرقمة بالصفحات لا بالأوراق في كل صفحة واحد وعشرون سطرا ، متوسط كلمات السطر أربع عشرة .

فيها ثلاثة أسقاط :-

- ١ - سقط مقداره ثلاث ورقات يقابل في الأصل : أ٨ - ١١ ب .
- ٢ - سقط مقداره اثنا عشرة ورقة يقابل في الأصل : ٢٠ ب - ١٣٣ أ .
- ٣ - سقط مقداره ورقة واحدة يقابل في الأصل : ١٩٧ أ - ٩٧ ب .

وفيها تقديم وتأخير وهو :-

- ١ - تقدمت الورقة التي رقمها (١٦،١٥) وعملها الصحيح بعد ٣٢ .
- ٢ - تأخرت الورقة رقم (٣٢٧ - ٣٢٨) وموضعها بعد صفحة ٦٦ وقبل ٦٧ .

٣ - نسخة برلين : ج ١

من مقتنيات مكتبة برلين ورقمها (٦٤٥٩ ، ٦٤٦٢) كتب عليها غلطا شرح الجمل لابن خروف .

لسقط أولها فهي غفل من العنوان واسم المؤلف ، ومقدار السقط يقارب خمس عشرة ورقة من نسخة (أ) . حيث تبدأ نسخة (ج) ثم تسقط ورقة كاملة بعد صفحة واحدة من البداية حيث تبدأ مرة أخرى من ١٦ ب من نسخة أ .

خطها نسخي جميل ، عدد أوراقها (١٢٨) ورقة ، في كل ورقة سبعة عشر سطرا ومتوسط كلمات السطر إحدى عشرة كلمة ، وهي نسخة نفيسة جدا لولا أنها تمثل نصف الكتاب فقط .

وهي تمثل الجزء الأول من الكتاب ، تنتهي بانتهاء : الجمع بالألف والتاء وذلك في (١١٣ أ) من نسخة (أ) .

جاء في آخرها : كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه وتأييده وتوفيقه وتسديده ،
 وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ، يتلوه في الجزء
 الثاني إن شاء الله تعالى بعد ذكر اسم الشيخ ونعوته والخطبة المقدمة في الكتاب : باب
 الفاعل ، رحم الله كاتبه وصاحبه وقراءه ، وتقع به المسلمين أجمعين وصلى الله على
 محمد وآله .

وافق الفراغ من نسخ هذا الجزء نفع الله به صاحبه وقراءه المسلمين أجمعين
 وذلك في يوم الثلاثاء سابع عشر شوال المبارك الذي من سنة أربع وخمسين وستائة غفر
 الله لكاتبه وصاحبه . ،،،،

المخطوطات

مستند في
وله حكومات مشهور كقيد العمل في مختلف المصارف
فيما قبلته وورد في النظر على من في غير ذلك
في غير الشبه إلى جانب من في النظر على من في غير ذلك
ومع هذا فإنه كان في كل من في النظر على من في غير ذلك
وأما في جهة النظر على من في النظر على من في غير ذلك
في غير الشبه في جهة النظر على من في النظر على من في غير ذلك
على ما يقبل من النظر على من في النظر على من في غير ذلك

مكتبة
الرقم

بقية ترجمة أي على الشلوين بالنسخة التونسية (أ)

18410

لا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا نعم الله علينا
بما هدانا له من ربه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

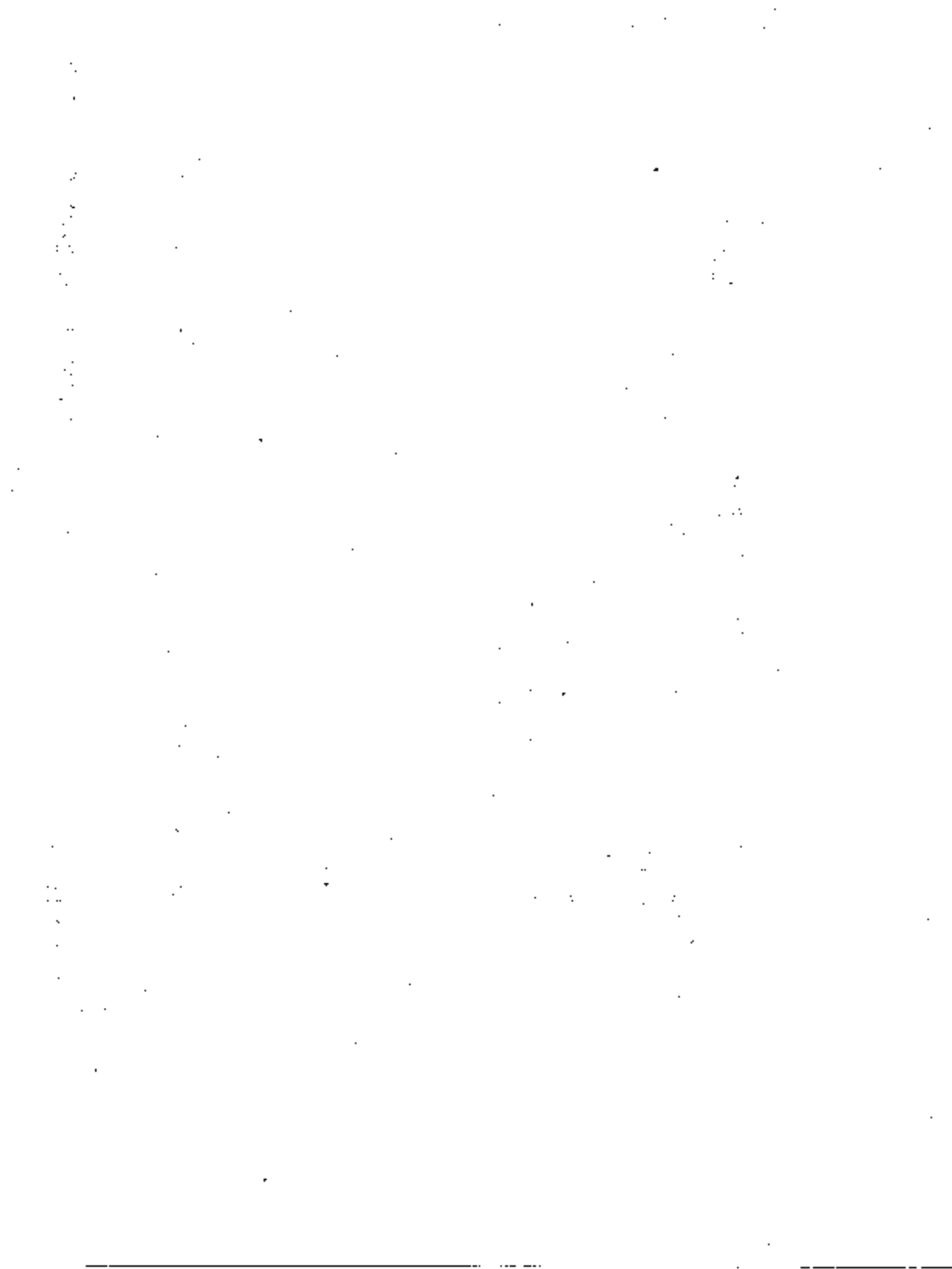
لا



18410

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا نعم الله علينا
بما هدانا له من ربه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا نعم الله علينا
بما هدانا له من ربه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الورقة الأولى من نسخة (أ)



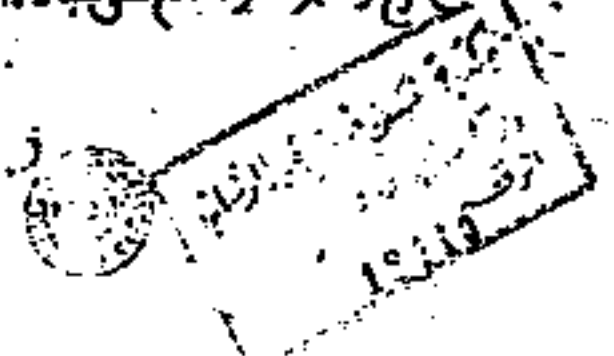
منه على ما ينبغي ان يفعل شيئا يبا و هو غير ذلك و هو عليه ان
ياخذ به و يقطعه و يفتقر الى ذلك و لا يفتقر الى ذلك
الذي هو فيه فيمكن ان يكون له من الشرح المذكور في بعض النسخ
و انما كذا و انما و انما و انما و انما و انما و انما و انما
ان كانت النسخة في التسمية العديدة من غير ان يشار اليها في
و لا يشار اليها في و لا يشار اليها في و لا يشار اليها في و لا يشار
في او في ما في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
يذكر في التسمية و الاشياء فاجتهدت في ذلك و لا يشار اليها في
منها في التسمية و اخذت من الريح في كل من كان في التسمية في
الاشياء في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في

توضيح في شرح

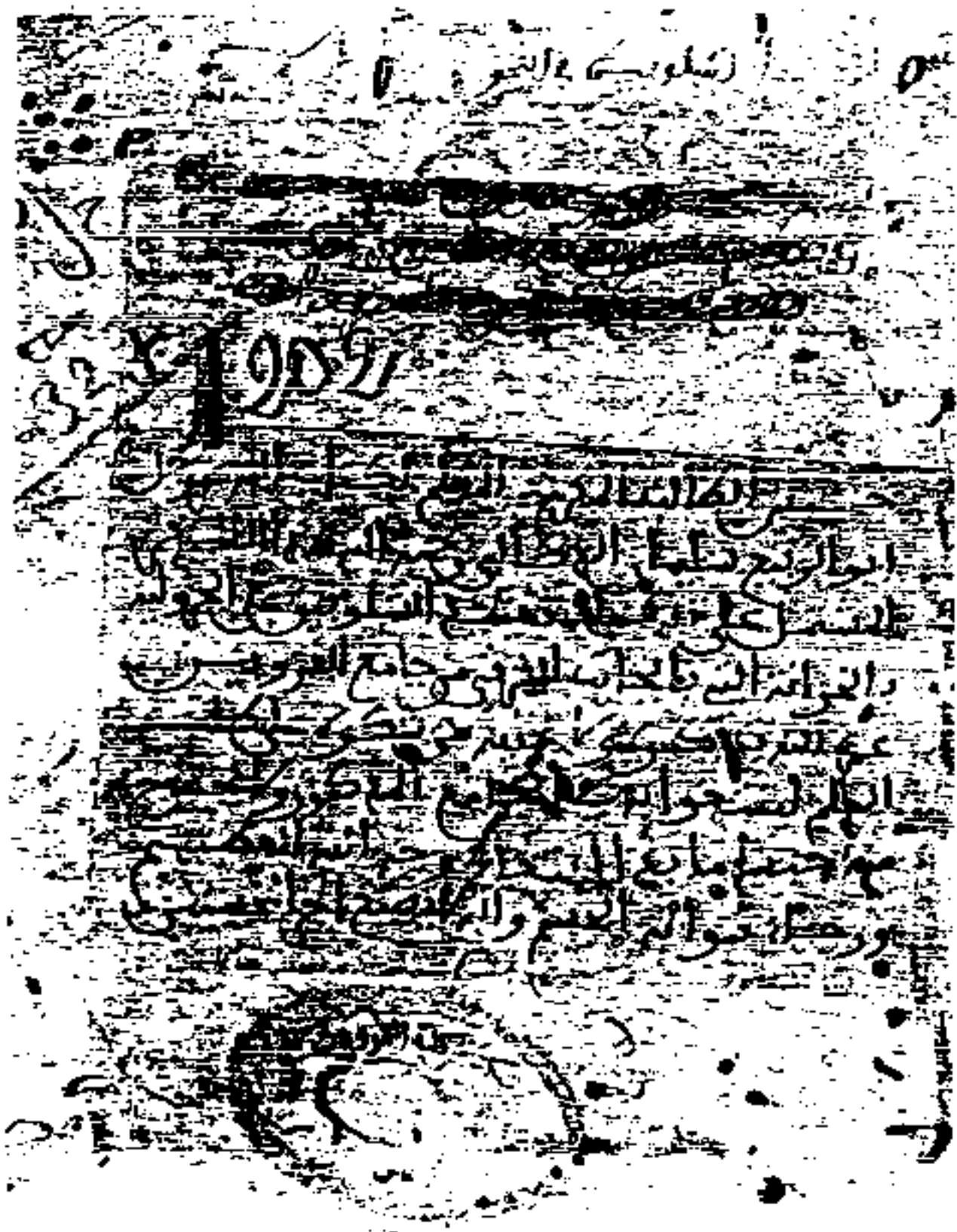
الورقة الثانية من نسخة (أ)

عاقله يستويهم من انما يعنى نعم وما قاله ابو عبيدة من انما انى هو دخل على
 المجرى والخبير كان ما قاله يستويهم اول لانه لم يكن له يد حذرت في طوله
 غيرة يتكلم فيه الخرف وحذرت الخبير ان فعل فيكون يدي مع التكرار
 على القليل وما عانا الله عضا بوجوهين فقول نعم فلا يتبعوا نكرا
 للحيث جعل مؤلفنا الاية اخرها نسبه مؤلفا الى ابو عبيدة لم يقله ابو عبيدة
 لان هذا الكلام لم يرد ما خبرناه من عزم حكيه لستين من كبر ابا عبيدة بل اخذ
 فيه ما قاله من تعريجه اذ قال ابو عبيدة لكل خلاصا من نعمه مؤلفا
 شجيت من الناسخ وانما مؤلف ابو عبيد فانه رحمه الله اخذ ابا عبيد القاسم بن
 صلاح لا ينكر عليه لرجحان ما مؤلفا من يد ابا عبيد مؤلفا رحمه الله في كل
 كلام الاخير في البيت ازان تعنى نعم ولم يتقبل النسخة ولا شيعته في قول
 مؤلفا مؤلفا ولزوم ذلك على كلام الاخير بعد ونسخه مؤلفا من يد ابا عبيد
 لان مؤلفا مؤلفا كما قاله يستويهم وكلام يستويهم لا يتقبل مؤلفا مؤلفا مؤلفا
 ومتماخية حيث بعضهم انما قال كذا قال او من حروب التصحيح والاعقاب وكثير
 فدواع الدليل على انما نعم ودليله بدليل صحيح قاصص في الاية مؤلفا
 في الباب فله الدال من بعضهم يشير مؤلفا مؤلفا مؤلفا مؤلفا مؤلفا

شرح الخرافة ومسالع على عباد الله الرضا مطبوع

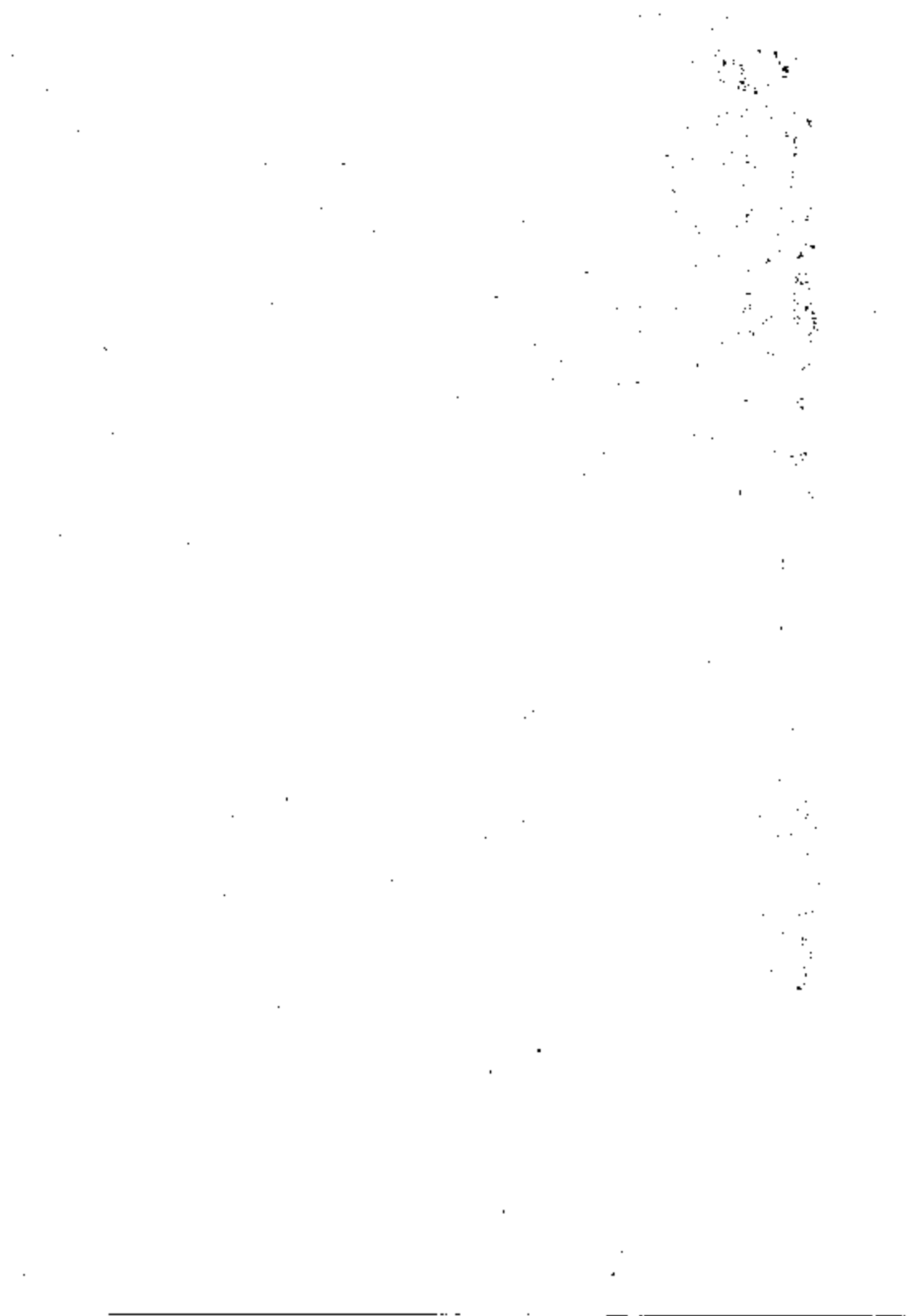


الورقة الأخيرة من نسخة (أ)



الورقة الثانية من نسخة (ب)

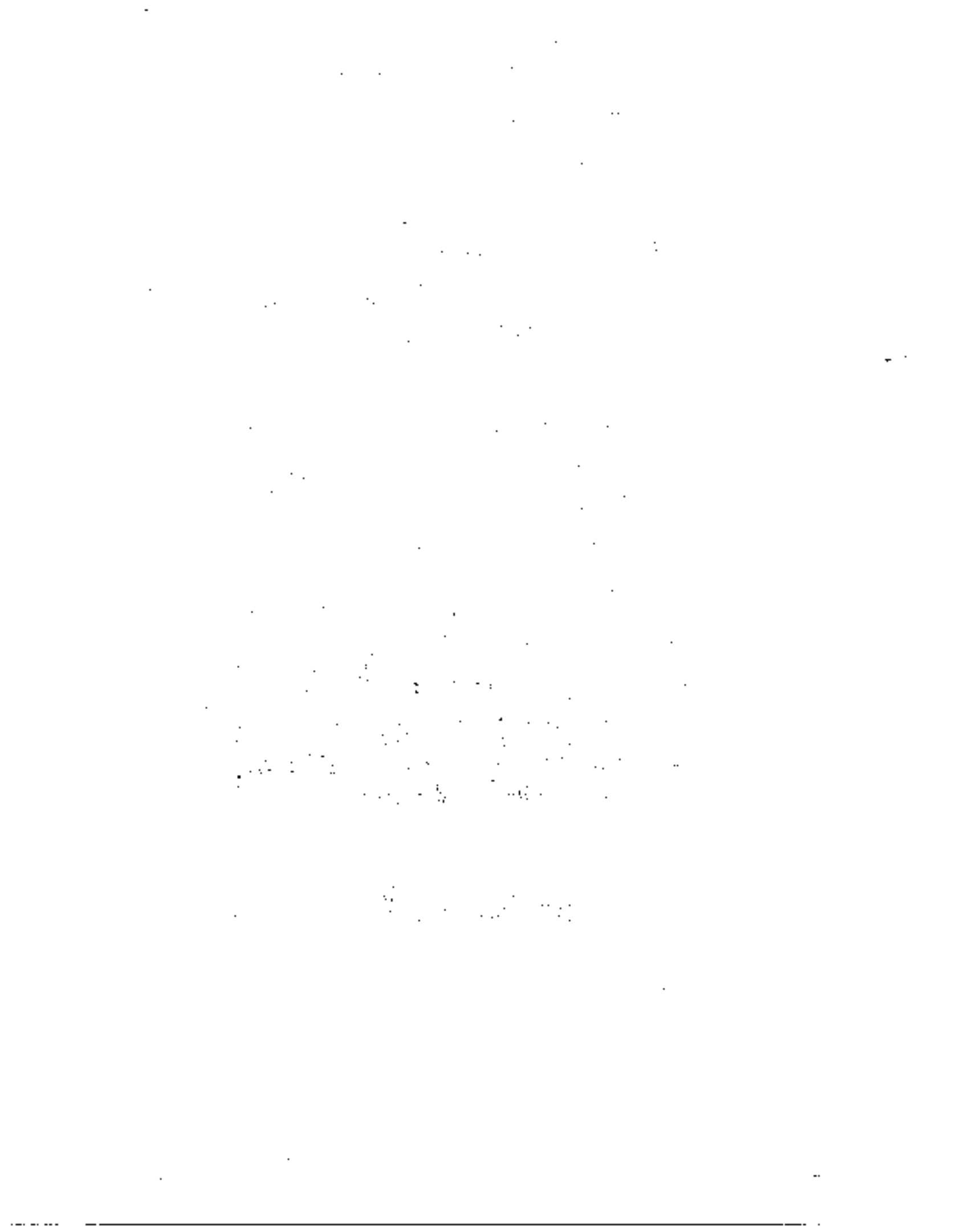






لا ترى أنك إذا أفردت ضرباً بالمفعول لم يصب ولا أفردت
 ضرباً بالمفعول ساعاً فهذا يدل على أن ضرباً هو فعل المفعول
 لا ضرب وأن ضرباً إنما هو فعل الفاعل لا ضرباً فإذا كان الأمر
 كذلك فهو لنا ضرباً ريد غير المراد منه فهو ضرباً إلى المفعول
 إنما هو مستند إلى الفاعل والمفعول داخل في حديث غيره وذلك
 يجب له الانتصاب لأنه من حيث كان داخل في حديث غيره كان
 فصلاً فيه والمضادات يجب لها الانتصاب وبذلك ارتفع الفاعل
 لأنه إذا ضرب حديثه وكان فيه عمدة والعمدة يجب لها الرفع وذلك
 ارتفع المفعول في ضرباً لأن ضرباً حديث المفعول كما كان ضرباً
 حديث الفاعل فإن المفعول في ضرباً عمدة كما كان الفاعل في ضرباً
 عمدة فذلك يجب له من الرفع أعني المفعول في ضرباً يجب الرفع
 في ضرباً وإذا قرر ذلك بينك أن الواجب الرفع في الفاعل
 ليس كونه مطلقاً إنما يجب له الرفع بكون الحديث حديثاً لا حديث
 المفعول من حيث كان وزنه إنما هو وزن يطلب للفاعل لا المفعول
 وذلك لأن الواجب الرفع في ضرباً هو الرفع في ضرباً فعل الفاعل
 وعمد من قوله وزن الرفع لأنه يدل على الوزن هو وزن فعله

الورقة الأولى من نسخة (ج)



ثبات التمام له فحصل قال ابن جرير قال سرج فصد للولف بهذا
التصنيف والذي يصد سرج قول ابى القاسم الاسود لما روى عن بكر بن
خلاد بن منصور قال قال ابن جرير قال سرج فصد للولف في هذا الباب
قال هذا الثابت ليس تاص لؤلوف في هذا فانه سرج التاج الذي
يصل بين الامم ويهدى لرؤسها لا يفسد فانه قال القائل حاله سرج
اليد صفا وقد مضى الاسود لا يبين الا بقاءه على ما فعله لا يفسد الا
بالاسر وقد ادى هذا الى سرج التبين واسمها قال هذا الثابت
ثم ضعفه ويكفره لان سرج التبين اسمها هو حال على هذا
الذي اذا قاله وهو يدعى ابيهم له سرج التبين فهذا فاسد
لينا والجواب من الوجه الاول من معنى الوجه
الذي ذكرها هذا الوجه من قسم واما الجواب من الوجه
الذي يلاحظه عليه بالهولاءم اذا سرج التاج على ما ذكره
من ذلك واما اذا سرج التاج فانه الفرض لا التمام
وهو الذي يبينها اليه العمل فانه لا يفسد الا ذلك
الا ما يعتدل فانه لا يفسد فيه سرج التبين كلام ابن جرير
لا ما سرجه به البركة لا يدور قوله المتكلم ما تقدمه من
الوجه واستعمل البركة هذا لا لا لا لا لا لا لا لا لا لا

يجوز ان الله الراضة في ذلك امر اخر سري هيزن الامرين وهو بنا
الصلوات للفرح بالسرور والسرور من كل ما نلتنا من اهل الله الراضة
له انما هو البركة والفرح والبركة لا الاستمتاع بما فيه الاستمتاع
الصلوة تتركه مكانه بنو قايما وليس سرج الا الله لا الله شتمه
به وسرج له معنى له وفيه كان ابو الحسن بن الربيع في ان الله
الراضة انما هو البركة والفرح خاصة وان سرج الراضة
لا يدعى بالصلوات لسرور سريه قال ولا انما كان سرج الراضة
كان من الله صلح لصلح ما هو البركة لانها كان من الله
بالمسرة والفرح والسرور وهو سريه قال في ذلك الفصل الرابع
ليس في قوله وانما الراضة له الله تملك ولا سرج الا ان
قاله ابو الحسن ليس سرج لان له سرج الراضة لان
بين الله منها الفناء له بركة الفناء اسم لسرور صلواته لان
في الفناء له انما كان على زيد فانه وانما كان في سرور
ساعة ان سريه اصله فانه ليس فيها الا لطف والادوية التي
كان انما كان الصلوة من الله فانه ليس فيها الا لطف وادوية
واخرية حديقه فيقال بذلك قوله ان الفناء سريه لان
سرج الراضة ولها صلوة في ذلك صلواته كل واحد منها

العباس فانها ما تعجزها على ارادة الشخص فالصحة لادائه
مذكور في هذه المذلة لا يخرج بالالف والثاني وانما يشبه المؤلف على انهما
الفرمان الالف والثاني ان العلم بان صحة المذلة لا يخرج بالالف والثاني
لانها ليس جعل احد يعرف ان هو من النهي من صفات المذلة ولا
لما فيها من تجميع طلبها كذا في التوفيق وانما هو مذهب سيبويه رحمه
الله حاجته وسبق ان يكون تعليل اشاع صحة الالف والثاني على
ذهب غير ذلك لاشاع جمع على معلان وملا فعل والموت
الذي ليس فيه علامة من غير الاطعام وقوله ما لم ينقل
الى الكون انما اخصا عدم في خلا فعل وفي على معلان
فان هذا هو الالف الاول هو الله وهو واجب
وهو الذي لا يدرك بالحواس ولا يحد بالقياس
وهو الذي لا يشبه بالاشياء ولا يحاط به بالانسان
وهو الذي لا يدرك بالحواس ولا يحد بالقياس
وهو الذي لا يشبه بالاشياء ولا يحاط به بالانسان
وهو الذي لا يدرك بالحواس ولا يحد بالقياس
وهو الذي لا يشبه بالاشياء ولا يحاط به بالانسان



شرح المقدمة الحزبية والنية الكبيرة

للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدجي الشوبيني

(١٥٦٢ - ١٦٥٤ هـ)

1

2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

قال الشيخ الأستاذ النحوي الإمام الأوحيد اللغوي الأديب (١) أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي شهير بالشلوين [رحمة الله عليه (٢)] .

الحمد لله المتفضل علينا بأفضل النعم ، فأعلى الآلاء ظهوراً نعمة الإسلام ، التي نسأله سبحانه أن يزيدنا بها غبطة وسروراً ، حمداً يكون إلى عوارفه الجسام سفيراً ، وإلى العفو عما اتقرفناه سيئاً كبيراً ، وصلواته على محمد المبعث بشيراً وتذكيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً صلى الله عليه وعلى أهله ما أقلت الأرض رضوى (٣) وشيراً (٤) .

سألني بعض من يكرم علي أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى [أبي (٥)] موسى الجزولي ، لأنه الذي أتى بها لا أنه الواضع لها على ما أئخبر به - رحمه الله - من ذلك لكنه لم يمين لها واضعاً فنسبت إليه ، حواشي تبين ما اتبهم منها ، وتستدرك ما عول صاحبها عليه من إسقاط مثلها ، وتبني على ما تيسر مما اختل وضعه منها فأسقطته فيما سأله ، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعلقه بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه على فرضيته وقرئ علي بعد ذلك فرمما زدت فيه في أثناء قراءته ما رأيت أنه لائق به وأحق أن يدخل به بين التوايف (٦) المقصودة ، إذ لم يكن وضعه أولاً على قصد التوايف ولكن على قصد الحواشي ، ورأيت مع ذلك أن هذا أحرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أن يحتاج إليه وهو ما اشتمل عليه /٢٧ هذا الكتاب والله تعالى يجعل

(١) في ب : النحوي اللغوي الأديب العلم الإمام .

(٢) تكملة من أ .

(٣) جبل ضخم من جبال تهامة قريب من ينبع ، معجم ما استعجم ٦٥٥/٢ .

(٤) جبل بمكة المكرمة ، معجم ما استعجم ٣٣٦/١ .

(٥) أ : بن .

(٦) التوايف : جمع تليف . تفعل من قفل : أو كلفت الشيء أو وصلت بعضه ببعض ، ومنه تأليف الكتب ، تهنيت

سعيها فيه ^(١) وفي غيره في ذاته وموصلاً إلى مرضاته بمنه وفضله ، [وبعد ما خرج هذا ^(٢)] الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه [سألتني سائلون أن أشيع لهم ^(٣)] المسائل المذكورة فيه من العربية وأمد أطنابها وأذكر أسبابها وأن أستأنف، لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة ^(٤) الأطناب ، ولا مذكورة الأسباب في الغالب ، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب ، فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه ، وأسعفتهم منه فيما أملوه ، وأخذت الآن في المشي على ما خرج من تلك النسخة عني غير مستوفى بالاستيفاء ، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء ، وإن كانت الإحاطة متعذرة إلا على من بيده ملكوت كل شيء ، فسأله تعالى أن يعيننا من ذلك على ما تنويه وأن يجعل متصرفاتنا ^(٥) خالصة لوجهه بمنه .

وأقول الآن في الباب الأول من هذا الكتاب : إن مقصد التحويلين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب إما من جهة ذواتها ، وإما من جهة طوارق تطراً عليها ^(٦) ، فلما كان مقصدهم ذلك ، وكانت تلك الأحكام موضوعها الألفاظ احتاجوا ولا بد أولاً إلى أن يمحروا تلك الألفاظ في أنواع ويعلموا ماهية ^(٦) كل نوع منها إذ كانت تلك الأحكام منها المختص ببعضها دون بعض ، ومنها المشترك بين بعضها وبعض ، فاحتاجوا إلى ذكر ماهية كل نوع منها ليعرفوا في كل حكم

(١) أي في هذا الشرح .

(٢) يبيض في : ب .

(٣) ب : مملوءة .

(٤) أي تصرفاتنا فنصرف مصدر مجيء من تصرف ففعله نحو ثلاثي جاء على زنة اسم المفعول : انظر

شرح الشافية ١/١٦٨ .

(٥) قال الفارسي : « الفسر علم بالقوانين المستجبة من استغراء كلام العرب وهو يتقسم إلى قسمين :

أحدهما : تغير يلحق بأواخر الكلم ، والأخر تغير يلحق بذوات الكلم وألفسها » : الكلمة ٣ .

(٦) أ : بملها .

من تلك الأحكام ما موضوعه من تلك الأنواع؟ وهل هو من الأحكام التي موضوعها هذا النوع أو هذا النوع أو هذا النوع؟

فلما احتاجوا إلى ذكر أنواع تلك الألفاظ / ٢ ب وحصرها ، وكان غيرهم قبلهم من المتكلمين قد عنوا بذلك [أموا ^(١) في ذلك مأمهم ^(٢)] وقصدوا فيه مقصدهم [إلا أن مقصد أولئك المتقدمين كان ^(٣)] النظر في الألفاظ من حيث [المعاني خاصة ^(٤) ، وكان مقصد النحويين ^(٥)] النظر في الألفاظ من حيث الأحكام ؛ أما من جهة المعاني الذاتية أو الطارئة فلم يكفوا بما فعله المتقدمون في ذلك حتى أضافوا إليه مقصدهم فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك فوجدوه إما دالا وإما غير دال ^(٦) فلم يلتفتوا غير الدال ، كما لم يلتفت ^(٧) غيرهم من المتقدمين ^(٨) ، وصرقوا التفاتهم إلى الدال فوجدوه إما دالا وحده ، وإما ليس بدال وحده ، ولكن مع غيره كما وجدته غيرهم كلفك : إذ لا يمكن اللفظ الدال أن يكون ^(٩) إلا كذلك ، فجعلوا اللفظ الدال وحده قسما برأسه كما جعله غيرهم ^(١٠) قسما برأسه ثم نظروا في اللفظ الدال وحده فوجدوه إما له بنية تدل على زمانه ، وإما ليس له بنية تدل على زمانه كما وجدته غيرهم ،

(١) من ه أمت إليه إذا فصله ، ، التنايب ٦٣٥/١٥ .

(٢) يلخص في أ .

(٣) قال الحسن بن سوار : إن الألفاظ إما تدل أولاً على المعاني التي تلك الألفاظ صور لها . من تعلية

على مقولات أرسطو : منطق أرسطو ٧٨/١ .

(٤) تكلمة من : ب .

(٥) أورد بالدال المتصل ، وغير الدال للوهمل ، قال ابن يمش في قول الزحشرى : (الدالة على معنى) :

« فصل فصله من الوهمل الذي لا يدل على معنى » ، شرح المنصل ١٩/١ .

(٦) قال ابن منظور : « وثقت إلى الشيء وثقت إليه : صرف وجهه إليه » ، اللسان ٨٤/٢ مادة

(ثقت) . ولم ألق على شواهد تؤيد أسلوب الشارح من تعلية الثقت بغير حرف جر ، فقلته على الحذف

والإجمال .

(٧) قال ابن حزم : « فالذي لا يدل لا وجه للاشتغال به ، لأنه لا يحصل لنا منه فائدة نفهمها » التفرير

لحد المنطق : ١١ .

(٨) ب : إذ لا يمكن أن يكون اللفظ الدال .

(٩) تطرق في قسم اللفظ ، الضريب لحد المنطق : ١١ ، تعليقات في كتاب باري أرمينياس لابن باجة : ١٢ .

(١٠) - شرح لفظه الجوهري الكبير (

إذ لا يمكن أن يكون إلا كذلك فسموا ما ليس له بنية تدل على زمانه اسما^(١) كما سماه
غيرهم^(٢) ، [وسموا ما له بنية تدل على زمانه فعلا^(٣) كما سماه غيرهم^(٤)] ثم^(٥) ثم
نظروا في اللفظ الدال مع غيره وقد وجدوا قبل ذلك الاسم يتفرد بأحكام لا تكون في
الفعل ، والفعل يتفرد بأحكام لا تكون في الاسم فوجدوا اللفظ الدال مع غيره على
ثلاثة أقسام :

قسم يلحق بالاسم من جهة أن الحاصل من مدلوله الحاصل من مدلول الاسم
وأحكامه أحكام الاسم كالموصلات وأسماء الاستفهام والشرط ، فألحقوه بالاسم
وخالفوا في هذا من تقدم^(٦) ، واستدعى ذلك أن قصدهم الأول إنما هو النظر في
الأحكام فلم يخل^(٧) نظرهم في حصر أنواع الألفاظ وماهيتها من ذلك .

وقسم آخر يلحق بالفعل من جهة أن فيه الأحكام التي تختص بالفعل وليس
وعسى فألحقوه أيضا بالفعل وخالفوا فيه من تقدم^(٨) كما خالفوه في القسم الذي / ١٣
قبله .

- (١) الفصل ثر عشر ٦ ، كشف المشكل في النحو لابن حيدرة ١٧-١ .
(٢) منطق أرسطو ١٠٠/١ ، تعليقات ابن باجة ١٤ .
(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٣٨/١ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٤/١ .
(٤) سماه أهل المنطق فعلا وكلمة : انظر : منطق أرسطو ١٠١/١ ، تعليقات ابن باجة ١٤ ، شرح
العلامة الأخضرى على السلم في المنطق ٢٦ .
(٥) تكلمة من : أ .
(٦) يسميها أهل المنطق : لواحق وربط قال ابن حزم : « وللخير توابع سميا الأوائل ولواحق وربط » .
فاللواحق أشياء زائدة في البيان والتأكيد وأما الربط فهي التي يسميها النحويون حروفا في المعنى ، وهي
ألفاظ وضعت للسماني الموصفة بين الاسم والاسم وبين الاسم والصفة وبين الخبر عنه والخبر كقولك : زيد في
الدر وكحروف الاستفهام مثل : هل وكيف وما أشبه ذلك « التقريب ٨١ - ٨٢ .
(٧) ب : يمسوا . وفي أ و ج : يخلو .
(٨) عرف الغزالي الفعل « الكلمة بأنها : « تدل على معنى وعلى زمان وتوقع ذلك المعنى كقولك
ضرب ، فإنه يدل على الضرب الواقع في الماضي « مقاصد الفلاسفة ٤١ ، وقيل : « تدل على معاني القولات من
حيث هي في زمان محصل « تعليقات ابن باجة ١٤ .
وهذا التعريف لا يدخل تحته ليس وعسى والأفعال الجامعة فإنها متجردة عن الزمان بحسب الاستعمال ،

وقسم ثالث : لم يلحق بواحد منهما - أعني من الاسم والفعل - فكان خارجا
عنهما ، وسموه بما سماه به المتقدمون وهو الحرف ^(١) .

فهذا هو مقصد القوم في هذا الباب قد أفصححت به إذ كان كشف الغطاء عن
هذا الباب لا سبيل إليه إلا بالإفصاح به ثم نرجع إلى المشي على ألفاظ مؤلف المقدمة .

- ولذا حد التحويين الفعل بأنه : كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضما ، حتى تدخل
الأفعال الجامعة تحت تعريف الفعل فإنها متضمنة معنى الزمان بحسب الوضع . انظر : شرح الحدود النحوية
للصاوي ٢٧٥ - ٢٧٧ .

وقد زعم ابن شقير والفارسي حرفية ليس وعسى ، والكوفيون اسمية نعم ولس ، ونسب إلى ابن السراج
القول بحرفية ليس وعسى ، والصحيح أنه يزى فليتهما : إذ يقول : ... للفعل الذي هو غير متصرف نحو :
ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وهى الأصول ٧٦/١ .

وتنظر الخلاف في ذلك في : اللامات للرجاوي ٣٤ ، الإنصاف ٩٧/١ ، الجنى الثاني ٤٣٤ ، ٤٥٩ ،
المضي ١٦٢/١ ، ٣٢٥ .

(١) سماه أهل المنطق أداة وحرفاً . انظر : معيار العلم للنوالي ٨٠ ، تعليقات ابن باجة ١٣ ، شرح
الأخصري ٢٦ ، وسماه النحويون حرفاً ، انظر : الكتاب ٢/١ ، الأصول ٣٧/١ ، ٤٠ ، وهوها :

[الكلام : تعريفه أقسامه]

فنقول : قوله : لفظ من قوله : « الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع »^(١) .
 إعلام بجنس الكلام ما هو ؟ وأنه من جنس الألفاظ ، لا من جنس غيرها ،
 فإن قيل : إن العرب تسمي الخط كلاماً^(٢) ، والإشارة كلاماً^(٣) إذ كان كل واحد
 منهما في معنى الكلام فإذا كان ذلك كذلك فليس جنس الكلام إذن اللفظ خاصة ،
 لأنه قد يكون على هذا الذي ذكرناه من جنس الخطوط ومن جنس الإشارات .
 فالجواب : أنه ليس الخط كلاماً من جهة أنه خط ، ولكنه كلام من جهة أنه
 يقوم مقام الكلام الذي هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة التي وصفه المؤلف بها ، ألا
 ترى أنه إذا لم يتم الخط مقام الكلام^(٤) الموصوف بتلك الصفة لم يكن كلاماً ، وذلك
 مثلاً أن يكتب (زهداً) خاصة أو (قام) خاصة ، فهذا ونحوه لا يسمى كلاماً ، لأنه
 لا يقوم مقام ما هو كلام ، فالكلام إذن في الحقيقة إنما هو اللفظ الموصوف بتلك
 الصفة ، والكلام في الإشارة مثله في الخط .
 وقوله : « مركب »^(٥) .

(١) الجزولية اب : وفيها « ... اللفظ المركب المفيد بالوضع » ومرد ذلك لاختلاف نسخ الجزولية .

(٢) في البيان والبيان ٧٠/١ « ولذلك قالوا : القلم أحد اللاتين » .

(٣) كقولته تعالى : قال : ﴿ أَتَيْكَ إِلَّا تَكَلَّمْتُمْ هَامِرًا تَلَاةً لَهُمْ إِلَّا ذُرِّيًّا ﴾ [آل عمران ٤١] . وكقول

عمر بن أبي ربيعة :

أشارت بطرف العين بيمينه أفلها إشارة تدعور ولتم تكلم
 فأنتك أن الطرف قد قال مزحياً وأقلاً وسهلاً بالخبيب المتهم

ديوانه ٢٩٥/٢ .

وكقول المفلح :

أرأيت كلاماً قالت من زهيبها قلم بك إلا وتوفى بالخبواب

الطويل والشكيل ١٧/١ .

(٤) ب : اللفظ .

(٥) الجزولية اب .

احترز به من اللفظ المفرد ، لأن المفرد لا يكون كلاماً ، وقد استدعى هذا الفصل معرفة المركب من الألفاظ ومفردها ، وتبين المفرد بتبين المركب ، فاللفظ المفرد : هو الدال على معنى بشرط ألا يكون جزء من أجزاء ذلك اللفظ يدل على جزء من أجزاء ذلك المعنى ^(١) ، فإن كان اللفظ دالاً على معنى ، وكان جزء منه يدل على جزء من ذلك المعنى كان مركباً مثال ذلك أننا نقول : (زيد) و (قام) و (من) فكل واحد من هذه لفظ يدل على معنى / ٣ ب وليس ^(٢) جزء منه يدل على جزء من المعنى فهذا المفرد ، ونقول : (صاحب زيد) (و غلام محمد) ، فصاحب زيد يدل على شخص مصاحب لزيد ، وصاحب منه يدل على ذلك الشخص المصاحب ، والثاني منه يدل على المصاحب ، وكذلك (غلام عبد الله) ، فالغلام منه يدل على المملوك ، وعبد الله يدل على المالك ، وكذلك زيد قائم يدل على إنسان مخبر عنه بالقيام وزيد منه يدل على المخبر عنه ، وقائم يدل على المخبر ، فهذا هو المركب .

وحصل من هذا إذن أن اللفظ المركب على ضربين كلام وغير كلام ^(٣) ،
فالكلام ما اجتمعت فيه الأوصاف الأربعة ^(٤) نحو : زيد قائم ، والذي ليس بكلام نحو :
(صاحب زيد) (و غلام محمد) .

وقوله : « مفيد ^(٥) » .

احترز به من المركب غير المفيد نحو : إن قام زيد ، ويريد بمفيد أن يكون مفهوماً
منه معنى يفيد أي يكتفي به المخاطب ، إذ ليس كل ما يفهم منه معنى يفيد المخاطب

(١) قال النزالي : « أما المفرد فهو الذي لا يراد بأجزائه أجزاء من المعنى » مقاصد الفلاسفة ٤٠ ،
وقريب منه في : معيار العلم ٢٧ ، وشرح الأخضري ٢٦ ، وشرح الفصل ١٩/١ ، شرح الكافية ٣/١ .

(٢) أ : ليس .

(٣) هو ما يعرف بتكوين أفراد : وذلك بأن تأتي بكلمتين مركبتين وتجهلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة
واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين كعبد الله ، لو تركيب إسناد وذلك أن تركيب كلمة مع كلمة ينسب إحداهما
للأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر ونظام الفائدة . انظر : شرح الفصل ٢٠/١ .

(٤) هي اللفظ والتركيب والإفادة والوضع .

(٥) الجزئية : ب .

أي يكفي] به ألا ترى ^(١) . إن قولنا : (زيد) يفهم منه معنى ، لكن ذلك المعنى الذي يفهم منه لا يكفي به انخاطب ، وكذلك سائر الأسماء إذا لفظ بها مفردة ، وكذلك الأفعال إذا لفظ بها مفردة ، فلا يؤخذ مفيد مأخذ مفهوم ، وإنما يؤخذ مأخذ مستقل ومكتف وحاصل منه معنى ^(٢) وما أشبه ذلك ، وقد صرح بهذا المعنى شيخنا [الأستاذ ^(٣)] أبو إسحاق ^(٤) حين قال في وصف الكلام : الكلام اسم ما استقل بالتأليف من مفرد ^(٥) [الكلم ^(٦)] ومركبها ^(٧) وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم لها ، وقال في وصف له آخر فيه : الكلام اسم ما ركب من الألفاظ تركيب اكتفاء واستغناء للدلالة على معنى أو أكثر من معنى من المعاني التي يدور عليها الكلام العربي ، [ثم قال : والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي ^(٨)] الخير والاستفهام والأمر والنهي وكذا وكذا فذكر معاني الكلام المستقل ^(٩) ، وإلى هذا أشار أبو علي ^(١٠) في قوله في الإيضاح : « باب ما إذا / أ ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً » ^(١١) ، ثم قال : « فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً » ^(١٢) ، فجعل مفيداً بمعنى

(١) ياضر في : أ .

(٢) قال ابن مالك : « والمراد بالمفيد : ما يفهم منه معنى بحسن السكوت عليه » شرح الكافية الشافية

١٥٧/١

(٣) تكملة من : ب

(٤) ابن مكيون : وسيفت ترجمته في شيوخ الشلوبيين ص : ٢١ .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) أفرد ابن خلدون باباً لمعاني الكلام سماه « باب المعاني » تحدث فيه عن تعريفها وأقسامها وأحكامها .

انظر : كشف المشكل ١٣٣/٢ وما بعدها .

(٨) الفارسي : (٢٨٨ هـ - ٣٧٧ هـ) .

(٩) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وميرمان ، وأخذ عنه ابن جنى والرعي والمبدي ، اهتم بالاحترال . له : الإيضاح المنصدي ، التكملة ، الحجة ، التذكرة ، التعلية على الكتاب ، الحليات ، الهندديات وغيرها .

« تاريخ العلماء النحويين : ٢٦ - ٢٧ ، بنية الوعلة ٤٩٦/١ - ٤٩٨ هـ .

(١٠) ص : ٩ .

مستقل ، وإنما احتججت إلى هذا كله لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة^(١) رد على صاحب هذا التأليف هذا الوصف الذي وصف به الكلام ، وقال : إنه وصف غير خاص به ألا ترى أن قولنا : غلام زيد ليس بكلام وفيه هذا الوصف ؛ لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع^(٢) . وهذا بناء منه على أن مفيدا بمعنى مفهوم ، ولو أخذ مفيدا غير مأخذ مفهوم وأخذه أخذ مستقل لم يلزم المؤلف هذا الإلزام وكذلك ينبغي أن يؤخذ لأن الفرق بين مفيد ومفهوم في اللغة التي بها نتفاهم وهي لغة المتكلمين في هذا المعنى معلوم ، فلا ينبغي أن يؤخذ أحدهما مأخذ الآخر^(٣) .

وقوله : بالوضع^(٤) :

أي بوضع المتكلم له للإفادة ، واحترز به من الألفاظ التي قد تصدر عن النائم ، ويمكن أن يستفاد منها فائدة وإن لم تقع بوضع النائم له لذلك^(٥) ، [وكان يقول النائم كان كذا وكذا فرما صادف ذلك أن يكون الأمر كما قال^(٦)] وهذا الذي قاله المؤلف في هذا الفصل من أن الكلام : إنما هو اللفظ الذي جمع هذه الأوصاف ، لم يصرح فيه هل هو كذلك في اللغة أو في اصطلاح النحويين ؟

(١) سبقت ترجمته في شيوخ الشلوين ص : ٢٩ .

(٢) انظر هذا الاعتراض في : الشرح الصغير ٧ ، وشرح الجزولية للأهذي ٩ ، والمشكاة والنيراس للقطار ١١ ، التذيل والتكميل ١١١ ب .

(٣) لأن التركيب في اسمين جملا واحداً واحداً كالضفاف فدلتانها دلالة المفرد ، والمشكاة والنيراس :

١١١ ب .

(٤) الجزولية : ١١ ب .

(٥) تابعه في هذا ابن عصفور ، انظر : شرح الجمل ٨٧/١ .

وخالفهم ابن الضائع إذ يقول : قول المتأخرين : إن كلام الساهي والنائم والمجنون مفيد إلا أنه غير الوضع لا ينبغي أن يقال ، لأن مثل هذا لا يفيد بوجه فإذا قال النائم مثلا : زيد قادم ، ووافق ذلك قنوم زيد فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه وإنما حصلت من مشاهدة قنوم زيد لا من نفس الإخبار فهو غلط من قائله ولا بد من التذيل والتكميل ١٠١/١ ب ، وقال أبو حيان مضافا على كلام شيخه وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد والتذيل والتكميل ١١١/١ أ .

(٦) تكملة من : أ .

وأهل اللغة في ذلك مختلفون ؛ فمنهم من يقول : إن الكلام هو ما جمع من الألفاظ هذه الأوصاف وإن نقص منها واحد لم يكن كلاماً (١) .

ومنهم من يقول : إن الكلام والقول واللفظ بمعنى واحد وهو كل ما نلفظ به كانت فيه هذه الأوصاف أو لم تكن (٢) .

ومنهم من فرق بين الكلام والقول واللفظ (٣) فجعل الكلام ما جمع هذه الأوصاف ، واللفظ والقول كل ما لفظ به (٤) .

والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة ، وأن الأظهر في اللغة أن / ب الكلام هو ما جمع هذه الأوصاف ، وعلى هذا كثير من المتكلمين وهو الذي يسمى كلاماً بلا خلاف ، وتسمية غيره كلاماً يحتاج إلى إثبات ، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره ، فإن كان المؤلف ذهب هذا المذهب ، فمراده إذن الكلام في اللغة كذا ، وكذلك إن ذهب مذهب من فرق بين الكلام واللفظ والقول ، وإن كان المؤلف مذهب مذهب من جعل الكلام والقول واللفظ بمعنى واحد ، وهو كل ما لفظ به فيكون إذن إنما وصف الكلام في اصطلاح أكثر النحويين ممن ذهب مذهب التسوية وإنما قلت : في اصطلاح أكثر النحويين ولم أطلق القول عليهم كلهم لأن منهم من قال : والكلام على ضربين : مفيد وغير مفيد (٥) .

وقوله : كل جنس قسم إلى أنواعه (٦) .

(١) انظر : الخصائص ١٧/١ ، المقنن في شرح الإيضاح ٦٨/١ .

(٢) انظر : الصاحبي ٨٧ ، وفيه : « ... الكلام ما سمع وفهم وذلك قولنا : قام زيد وذهب عمرو ، وفعل قوم : الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى ، والقولان عندنا متقاربان لأن المسوع والمفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى » .

(٣) ب : بين الكلام واللفظ والقول .

(٤) قال ابن جنى : « وأما القول فأصله أنه كل لفظ مدل به اللسان ، تلمأ كان أو ناقصاً ، فالحام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها ... فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً هذا أصله » . الخصائص ١٧/١ .

(٥) قال السراي : « ... الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثني والجميع ، والكلم جماعة كلمة » ، شرح الكتاب ١٣/١ ، فالقليل والكثير قد يكون مفيداً وقد يكون غير مفيد ، ولنا نسب هذا المذهب إلى السراي الأبندي في شرح الجزولية ١٠/١ .

(٦) الجزولية ١٦ .

نقلوا عن أبي موسى في تمثيل هذا الموضع ^(١) أنه نحو قولنا : الحيوان طائر وسابح وماش ^(٢) . فقلت : يريد بذلك التقريب ^(٣) لا التحقيق لأن هذا ليس بقسمة جنس إلى أنواعه على مذهب المنطقيين ^(٤) ، لأن الطيور والسباحة والمشي ليس شيء منها أمراً ذاتياً ، والمعتبر في قسمة الجنس والنوع إنما هو بالأمور الذاتية لا الأمور العرضية ، وإنما هذه القسمة على مذهبهم قسمة تقريب . لا تحقيق لأنها بالأمور العرضية . فلذلك قلت [في ^(٥)] هذا ^(٦) التمثيل الذي قوله الحيوان طائر وسابح وماش إنه تمثيل على التقريب ^(٧) ، وإنما تمثيل هذا الموضع ^(٨) على مذهب المنطق إنسان وبهيمة لأن انقسام ^(٩) الحيوان إلى هذين القسمين انقسام بالأمور الذاتية لا العرضية ^(١٠) .

وقوله : أو إلى أشخاص أنواعه ^(١١) .

نقلوا عن أبي موسى [في ^(١٢)] تمثيل هذا الموضع ^(١٣) أنه نحو قولنا : من الحيوان (هؤلاء) تشير إلى أناس ^(١٤) (هؤلاء) تشير إلى أشخاص من الطائر ، (هؤلاء) تشير إلى أشخاص من السابح ^(١٥) .

وقوله : أو نوع قسم إلى أشخاصه ^(١٦) .

(١) ب : الوضع .

(٢) وتابعه على هذا التمثيل الأبيدي في شرح الجزولية ١٣/١ .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٤) ب : المنطق .

(٥) يماض في : أ .

(٦) ب : أقسام .

(٧) قال الفزالي : « فما نسبته إلى الموضوعات نسبة الحيوانية يسمى ذاتياً ، وما نسبته تشبه نسبة

الأيضية يسمى عرضياً » ، مقاصد الفلاسفة ٤٤ .

(٨) الجزولية اب .

(٩) تكلمة من أ .

(١٠) وتابعه في هذا أيضاً الأبيدي شرح الجزولية ١٣/١ ١٤ .

(١١) الجزولية اب .

نقلوا عن أبي / ٥/ موسى في تمثيله أنه ^(١) نحو قولنا : من السابح هذا وهذا وهذا تشير إلى أشخاص من السابح ، وهذا الفعلان على التقريب أيضا ، لا على التحقيق ، ولا يمكن في هذين الموضعين تمثيل على التحقيق بوجه لما أذكره لك ، وذلك أن قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة ، لكنني قلت في التمثيل ^(٢) [الذي نقل عن ^(٣)] أبي موسى أولا : إنه نحو قولنا طائر وسابح وماش إنه تمثيل على التقريب لما ذكرته لك من أن الفصل بين الجنس والنوع عند المنطقيين إنما هو بمقوم وهو الأمر الذاتي ^(٤) ، ولا يقولون في الطائر والسابح والماشي إنها أنواع للحيوان ، لأنها إنما تعطي أمورا عرضية لا ذاتية ، وتقسيم الجنس إلى النوع إنما هو بالأمر الذاتية لا العرضية ، لكن النحويين شأنهم في غالب أمرهم التقريب فقد يستعملون الجنس والنوع على التقريب ولا يحققون فيها تحقيق المنطقيين [فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه على مذهبهم ^(٥)] .

وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه ، أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة بوجه لا على مذهب من حقق ، ولا على مذهب من قرب ، لأن الأشخاص لا تنحصر ^(٥) ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاضرة للمقسوم ، ولكن أبا موسى جعل ما مثلنا به عنه من ذلك قسمة إلى الأشخاص ، وإن لم يكن فيه حصر للمقسوم مسامحة ، وإلا فقسمة [الجنس إلى ^(٦)] الأشخاص غير ممكنة على مذهب

(١) ب : أنه ، معادة .

(٢) ب : تمثيل .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر : معيار العلم ٩٩ .

(٥) قال ابن حزم : « والأشخاص الواقعة تحت الأنواع أكثر من الأنواع وأما الأشخاص فليست

محصورة لا عندنا ولا في الطبيعة » ، التقريب لحد المنطق ٣٠ .

وذكر الطائر أن هذه القسمة التي ذكرها الجزولي فاسدة لأنها غير ممكنة في الحقيقة لأن الأشخاص

لا تنحصر ، وإذا لم تنحصر القسمة لم يحصل منها مطلوب ، المشكاة والنبراس ٣/١ ب .

(٦) تكملة من : أ .

من المذاهب لما ذكرناه من عدم انحصارها^(١) ، وشرط الانحصار في القسمة .

وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع ، فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عليم مقدمات من علم المنطق وهي معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي والمُعَوَّل في جواب ما هو /ب/ والمُعَوَّل في جواب أي شيء هو ، فإذا حققت هذه المقدمات كلها وتقررت فتجشذ يحصل عن ذلك معرفة [حقيقة^(٢)] الجنس والنوع ، ومتى لم يحقق ذلك كله لم يكن سبيل إلى معرفة حقيقة الجنس والنوع أصلاً ، ومعرفة ذلك كله في هذا العلم الذي نحن فيه تخليط لا ينبغي ، وأهله أحق بالاشتغال به منا ، لو لم يكن التخليط معيياً^(٣) في ذلك [كله^(٤)] علينا فلا سبيل إلى أخذ الجنس والنوع على الحقيقة من كتابنا هذا ، ولا نحن أيضاً بما نحن نحويون من أهله ، ولكن النحويين قد استعملوا هاتين اللفظتين أعني الجنس والنوع وأخذوهما مأخذاً مقرباً يمكن أن يوجد السبيل إلى معرفتهما من كتابنا هذا على طريقتهم ، وهي أن كل عامين كجسم مع حيوان ، وحيوان مع إنسان فالأعم منهما هو الجنس عندهم ، والأخص هو النوع فالجسم جنس والحيوان نوع له ، والحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع له ، فقد تبين بهذا المثال ما قلناه من أن كل عامين أحدهما داخل في الآخر ، فالداخل^(٥) في غيره هو النوع ،

(١) حاول اللورقي الاعتراض على قول الشلوبين هذا إذ ورد مجملاً في الشرح الصغير ٨ ، وأوضح أن الجزولي لم يقصد التخصيص الحقيقي ، وإنما قصد إلى أعم من ذلك فإن المنفصلة كما قد تكون حقيقة قد تكون مانعة للجمع ومانعة إلحاق ، وكل منهما لا يشترط فيها أن تكون قبسماً حاصراً ، فاندفع هنا ، المباحث الكاملة ٨/١ - ٩ .

وأقول : إن هذا القول يندفع بكلام الشلوبين هنا ويقول ابن حزم والطار اللذين أوردتهما آنفاً . انظر :

من ٢٠٢ هـ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : معيياً .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ذهب بعض حروفها في : ب .

والذي دخل فيه [ذلك الداخِل (١)] هو الجنس .

فبيان (٢) الغرض بهذا الفصل من كلام المؤلف يمكن أن يريد صاحب هذا التأليف بهذا الفصل كله أن قول أبي القاسم (٣) : « أقسام الكلام ثلاثة » (٤) إذا أخذ على أنه من قسمة الجنس إلى أنواعه لم يصح ، لأنه لا يصدق على كل واحد من الأسم والفعل والحرف كلام ، وإن كان لكلام أبي القاسم وجه يصح عليه ، وهو أن يكون من قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها (٥) . ويمكن أن يكون صاحب التأليف على مذهب (٦) من يرى أن أبا القاسم أخطأ في هذا التقسيم ولا بد ، إذ لم يصدق اسم المقسوم على الأقسام (٧) وهذا الوجه كان يأخذ أبو موسى الجزولي في هذا الموضع ، وكان يصلحه بأن يقول : اللهم إلا أن يريد أقسام مواد الكلام لأن كل واحد من الثلاثة /أ يصدق عليه اسم مادة من مواد الكلام ، وسلفه في هذا القول فيما علمت أبو الحسن بن الطراوة (٨) ، والصواب أن يحمل كلام هذا المؤلف على ما ذكرناه

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : بيان .

(٣) الزجاجي : (... - ٣٣٧ هـ) .

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، لزم الزجاج وقرأ عليه النحو ، وأخذ عن أبي بكر بن الأنباري ونفطويه وابن دريد ، وأخذ عنه أحمد بن شرام وأبو محمد بن أبي نصر .

له مصنفات منها : الجمل واللامات والأمل .

وطبقات النحويين واللغويين ١٢٩ ، إنباه الرواة ١٦٠/٢ - ١٦١ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ .

(٤) الجمل : ١ .

(٥) أخذ هذا التوجيه اللورقي في المباحث الكاملية ٨/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٨٧/١ - ٨٨ ،

والعطار في المشكاة والنيراس ١٤/١ - ب ، والأبدي في شرح الجزولية ١٤/١ .

(٦) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٧) لا بد أن يصدق اسم المقسوم على الأقسام تقول الحيوان ينقسم إلى إنسان وبيهمة وطاقر ، فكل

إنسان حيوان ، وكل بيهمة حيوان ، وكل طائر حيوان ، إذ يصدق اسم المقسوم وهو الحيوان على الأقسام الثلاثة ،

بخلاف الكلام فلا يصدق على الأقسام الثلاثة قال الأبدي : « ولا يصدق اسم المقسوم وهو الكلام على شيء من

ذلك ، لا يقال في الاسم وحده كلام ولا في الفعل ولا في الحرف » ، شرح الجزولية ١٤/١ .

(٨) الملقب النحوي (... - ٥٢٨ هـ) .

وإلا فحمله على مذهب ابن الطراوة خطأ إذ ليس بلازم لأبي القاسم إذ له أن يقول :
 ما قصدت قط أن الكلام جنس أنواعه الاسم والفعل والحرف فيكون ذلك من قسمة
 الجنس إلى أنواعه التي يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام ، وإنما قصدت
 قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ، وتلك قسمة لا يشترط فيها صدق اسم
 المقسوم على الأقسام لأن الكلام اسم واقع على الجمل ما قل منها وما كثر ، وإنما
 قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه .

وقوله : الاسم كل كلمة تدل على معنى (١) .

هو وصف عام للاسم والفعل والحرف .

وقوله : في نفسها (١) .

أخرج بها الحرف ، [ويشبه (٢)] أن يكون هذا المؤلف يقول - إن اعترض
 عليه في هذا الحد بالذي وأخواته (٣) - : لا يعترض على هذا الحد بالذي وأخواته ، لأنه
 إن لم يدل على معنى في نفسه فإنه في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ، وحكمه

= سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي أخذ عن الأعمى والباهي وابن سراج . وأخذ عنه السهلي والقاضي
 عياض .

له مصنفات منها : الرد على النحاة ، الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح .

• إنباه الرواة ١٠٧/٤ - ١٠٩ ، بنية الرعدة ٦٠٢/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ، وما نسه إليه
 الشارح لم ألف عليه في كتبه ، وإنما نقل في الإيضاح : • ونقل مؤلف الإيضاح الكلم بألف من ثلاثة أشياء : اسم
 وفعل وحرف ، فما زعمه سيويه منقسماً إلى ثلاثة زعمه المؤلف ملصقاً من ثلاثة ، وهذا نقض للأول ضرورة ،
 إلا أن ما زعمه سيويه معقول مقول ، وما زعمه المؤلف لا مقول ولا معقول ، تقول : ما الشيء الذي ينقسم
 إليه الكلم ؟ فيقول : الاسم والفعل والحرف ، ثم تقول : ما الشيء الذي ينقسم منه الاسم والفعل والحرف ؟
 فيقول : الكلم فيدور كل واحد على صاحبه فهنا معقول مقول ... • ، الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في
 الإيضاح ١٢ - ب أ .

(١) الجزولية اب .

(٢) يياض في : ب .

(٣) أشار إلى احتمال مثل هذا الاعتراض أبو زكريا يحيى بن علي الأندلسي ، انظر المشكاة والبراس ١٦/١ .

والأبدي في شرح الجزولية ١٥/١ .

حكمتها ألا ترى أنك إذا قلت : قام الذي في الدار ، فللذي في الدار هو زيد أو عمرو وما أشبه ذلك مما عبرته كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويكون فاعلاً (١) أو مفعولاً (٢) ، ويدخل عليه حرف الخفض (٣) كما يكون في زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، فكأن مراد المؤلف أن يقول كلمة تدل على معنى في نفسها ، أو (٤) ما كان معناها معنى بذلك ، وحكمتها حكمتها إلا أن الخلود عند أهلها لا يكون فيها مثل هنا من الحذف ، بل لابد فيها من الإقصاص بالمراد (٥) غير أن هذا المؤلف تسامح فحذف اتكالا على أن يفهم هنا عنه ، وقد مشى على طريقة المؤلف في هذا كثير من الناس (٦) ٦/ ب .

وقد يجيب المؤلف عن ذلك الاعتراض أيضاً بأنه إنما حد الاسم الحقيقي عنده ، وهو الذي اسم في صناعة المنطقيين (٧) ، لأنه الاسم بالحقيقة عنده ، من حيث كان تقسيمهم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف من الجهة التي أمروا إليها نظراً في وجه دلالة اللفظ على معنى ، وتقسيماً له بحسب ذلك ، وكان تقسيم التحوين غير مرتبط إلى ذلك (٨) ، ولكنهم نظروا أولاً من حيث دلالة اللفظ على المعنى ، إلا أنهم لم يتسوا ذلك بما (٩) أضافوا إلى ذلك النظر من النظر إلى الأحكام ، فجعلوا بعض ما دل على المعنى مع غيره اسماً وبعضه فعلاً ، فرأى هذا المؤلف بذلك أن المشي المستقيم هو المشي الذي

(١) كقوله تعالى : ﴿ فَذَلَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَرَلَا عَزْ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ... ﴾ [البقرة : ٥٩] .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا نَقْرَأُ الْقُرْآنَ آمَنُونَ قَالُوا آمَنَّا ... ﴾ [البقرة : ٧٦] .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ قَرَأَ لِلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ... ﴾ [البقرة : ٧٩] .

(٤) ب : وما .

(٥) الحد هو : ه قول وجيز دل على طبيعة الموضوع يميز له من غيره ، التفرغ لحد المنطق ١٨ .

(٦) سبق الجزولي بالقول بهذا التعريف : الزغندي في المنطق ٦ ، وابن الخشاب في المرجل ٧ ، وتاجه في

هذا الخوارزمي في التفسير ٣٠/١ ، وابن الحاجب في الكافية ٣ ، وابن عصفور في القرب ٤٥/١ .

(٧) تعريفه عندهم : صوت دال يتواطؤ مجرد عن الزمان ، والجزء من أجزاءه لا يدل على انفراجه ويدل على

معنى محصل ، ميمر العلم ٧٩ ، وانظر التصريح لحد المنطق ٧٩ .

(٨) لو قال : بذلك لكان أفضل ، وانظر اللسان ٣٠٢/٧ (ربط) .

(٩) ب : لا .

مشى به المنطقيون ، وأن مشى النحويون في ذلك كأنه مشى شرطاني ، فجعل الاسم الحقيقي هو اسم المنطقيين ، وما أضافه إليه النحويون من ما دل على معنى في غيره ليس باسم حقيقي ، وإنما يقال في الأسماء الموصولات : إنها أسماء بالمجاز لا بالحقيقة .

وقد يجيب المؤلف ^(١) عن ذلك الاعتراض أيضا بأن يقول : - وهو الأجود لأنه على صناعة النحويين - إنه إنما حد الاسم الخالص وهو الذي ليس فيه من معنى الحرفية شيء ، ورأى أن الأسماء الموصولات وغيرها مما له معنى في غيره ليست بمخلصة اسميتها ، لأن فيها الافتقار إلى غيرها كالحرف ، ولكنها قيل فيها أسماء من جهة أنها أدت ما يؤديه الاسم في المعنى ، ومن جهة أنها فيها أحكام الأسماء فهي إذن ليست بأسماء خالصة إنما هي أسماء مشوبة بمعاني الحروف ، فلا ينبغي أن يطلب دخولها تحت الحد لأنها ليست بأسماء مخلصة فكأنه إنما تعرض لحد الأسماء المخلصة لا لحد الأسماء المشوبة ، وقد قال بعض الناس ^(٢) : الجواب الذي هو أجود من هذا كله أن يكون معنى قول النحويين : إن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها على تعليق (في) من قولهم : في غيرها بمحذوف هو صفة للمعنى لا بتدل ، فإذا كان الأمر كذلك كان /أ/ المعنى أن ما يدل عليه الحرف من المعنى هو موجود في غيره ^(٣) ، ولم يكن المعنى أنه يدل مع غيره على معنى ، وإذا كان المعنى على ذلك لم يدخل فيه الاسم الموصول لأن الاسم الموصول يدل على معنى مع ^(٤) غيره ولا يدل مع ذلك على معنى في الجملة التي هي صلته كما يدل (من) في قولهم : أكلت من الرغيف على معنى (في) أكلت ^(٥) والرغيف وهو تبويض الأكل في الرغيف .

قال هذا القائل ^(٦) : فهذا هو الوجه الصحيح في الجواب عن هذه المسألة ،

(١) ب : يجب للمؤلف .

(٢) نسب العطار هذا القول إلى شيخه أبي زكريا ، وهو يحيى بن علي الحضرمي الأندلسي ، انظر

المشكاة والنيراس ١/٦٦ ، وقال به الشلوبين ، انظر الشرح الصغير ١٠ .

(٣) انظر : المشكاة والنيراس ١/٦٦ .

(٤) ب : في .

(٥) ب : أكلته .

(٦) هو الشلوبين نفسه . انظر الشرح الصغير ١٠ .

لا ما تقدم إذ كان ما ذكرتم بناء منكم على فهم أكثر الناس أن « في غيرها » من قولهم :
الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها متعلق بتدل ، ويكون معنى تدل في غيرها أي
تدل مع غيرها لا متعلق بمحذوف على ما تقدم ، فتدخل بهذا المفهوم الموصولات فيه ؛
لأنها تدل مع غيرها على معانيها .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هنا القائل من تعلق المجرور بمحذوف دون
تدل لا يعني شيئاً ، وأنه سواء تعلق « في غيرها » بتدل أو بمحذوف صفة لمعنى لأنه
إذا كان صفة لمعنى فلا يراد أن كل ما يدل على معنى وذلك المعنى كائن في شيء آخر
فهو حرف ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون القيام وقام^(١) وما أشبه ذلك من الأفعال
والمصادر حررها ، وإنما المراد بكون ذلك في غيره ، دلالة في غيره على ذلك المعنى
الذي يدل عليه ، أي أن الدلالة على ذلك المعنى لا توجد فيه إلا مع غيره ، وسواء
وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير^(٢) أو لم يوجد ، وإن كان وضع قوله^(٣) :
على معنى في غيره على تعلق المجرور بالمحذوف إنما يقتضي وجود ذلك المعنى في غيره
سواء كان دالاً مع غيره أو وحده ، ولكن لم يرد به إلا ما ذكرناه من أن دلالة على ذلك
المعنى لا توجد فيه إلا مع غيره ، وكذلك أيضاً مقتضى قوله : يدل في غيره على معنى أنه
يدل مع غيره على معنى ، سواء كان ذلك للمعنى في ذلك الغير أو لم يكن ، فقد صار
معنى التعليق واحداً أعني معنى / ب كونه صفة أو كونه متعلقاً بتدل ، فإذا كان
كذلك^(٤) لم يكن للتفريق بين التعليقين وجه ، إذ للمعنى مع كل واحد منهما هو المعنى
مع الآخر ، فلا فرق إذن بينهما ، ولم يكن لهذا الجواب معنى ، وإنما ينبغي أن يكون
الجواب أحد الأجوبة التي تقدم ذكرها^(٥) لا هذا ، بل ربما كان تعلق المجرور بتدل أدل

(١) ب : قام .

(٢) لا يجوز دخول (أل) على غير - نص على هذا سيويه فقال : « وغير أيضاً ليس باسم متضمن ،
ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام » ، الكتاب ١٣٥/٧ .

(٣) أ : قوله ، سادة .

(٤) ب : ذلك .

(٥) الأجوبة هي : ١ - أنه إما حد الاسم الحقيقي والموصولات أسماء بالجزء .

٢ - أنه إما حد الأسماء الخالصة من معنى الحرفية .

على المعنى الذي قصده من تعلقه بالمحذوف^(١) لأن قوله : تدل في غيرها على معنى أظهر في أن ذلك المعنى موجود في ذلك الغير مع دلالة عليه معه من أنه يدل على معنى كائن في غيره ، فعلى هذا الوجه لا يصح جوابه على تعلق المجرور بتدل دون تعلق المجرور بالمحذوف كما قاله ، ولا نسلم بعد قوله : إن الموصول يدل مع غيره على معنى ولا يدل مع ذلك على معنى في الجملة التي هي صلته كما تدل (من) في قولهم : أكلت من الرغيف ، على معنى في أكلت والرغيف ، وهو تمييز الأكل في الرغيف ، فإن الصلة مع الموصول لا بد لها أن تكون معلومة للسامع حاصلة عنده ، وتكون الإحالة إذ ذاك على أمر معلوم معهود^(٢) ، وقبل أن تكون صلة إنما كانت^(٣) خيراً فحقه أن يكون مجهولاً عند السامع ، لا معلوماً عنده ، فقائدة الموصول إذن [الألف واللام التي^(٤)] في الصلة فائدة الألف واللام فيما يدخل عليه من العهد^(٥) ، فكيف يصح [مع هذا^(٦)] أن يقال : إن الموصول لم يدل على معنى في الجملة التي هي صلته ، وهو قد أحدث فيها بما لزمه من الألف واللام من العهد معنى لم يكن قبل كونها صلة ، وكذلك سائر الموصولات لأنها كلها بمعنى الذي في ذلك .

[الفصل]

[وقوله : لا يفهم^(٧) إلى آخره .

أخرج به الفعل^(٨)] .

(١) قال في الشرح الصغير ص ١٠ ، : فهذا الوجه الصحيح في الجواب عن هذه المسألة لا الجوابان

المتقدمان .

(٢) قال الجزولي : « ولا يفيد الموصول المقصود إلا والصلة معلومة للسامع » ، المقدمة الجزولية ١١٦ أ ،

وقال الأزهري بعد النص السابق « يعني معهودة عنده قبل ذلك ، ولذلك لم يجز وصل الموصول بالجملة التعهية

ولا بالجملة غير المحتملة للصدق والكذب لأنها غير معهودتين » ، شرح الجزولية ٤٦٨/١ .

(٣) ب : تكون .

(٤) تكملة من : أ . والعبارة في ب : مع هذا في الصلة .

(٥) ب : الغير .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) الجزولية ١/ب .

(٨) تكملة من : ب .

وقوله : الفعل كلمة تدل على معنى (١) .

[وقوله كلمة منه (٢)] هو أيضا وصف عام يجمع الاسم والفعل والحرف .

وقوله : في نفسها (٣) .

أخرج بها الحرف .

وقوله : ويفهم (٤) من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا (٥) .

أخرج به الاسم ، واختار هذه العبارة على غيرها (٦) ، لأن الغبوق ونحوه يتعرض للزمان ولكنه لا يفهم من لفظه /أ أن الزمان (٧) ماض أو ليس ماضيا ، ويوجد لصاحب هذا التأليف في بعض نسخه لفظ آخر في الاسم وهو كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وكذلك يوجد (٨) في تلك النسخة لفظ آخر في الفعل وهو : كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى . وتوجيه هذه العبارة أنه يريد في الاسم ، ولا تتعرض بينتها لزمان وجود ذلك المعنى ، ويريد في الفعل وتتعرض بينتها لزمان وجود ذلك المعنى ، وقد دل على هذا بقوله (قعد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته فخرج بهذه الإرادة الصبوح والغبوق

(١) الجزولية ١/ب .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) ب : يفهم .

(٤) انتقد هذا الاختيار عدد من النحاة منهم الأبدى إذ نص على فساد هذا الحد من ستة أوجه ملخصها :-

١ - أنه استعمل كلا في الحد .

٢ - إخراجهم من الأفعال ما ليس بكلمة واحدة نحو علم في لغة .

٣ - إخراجهم الأفعال الدالة على الزمان فقط نحو كان وأخواتها .

٤ - إخراجهم الأفعال الدالة على حدث دون زمان .

٥ - إخراجهم الأفعال المحتملة للمحال والاستقبال .

٦ - دخول بعض الأسماء عليه نحو الصبوح والغبوق ، وكذلك أسماء الأفعال . انظر شرح الجزولية

١٨/١ ١٩

ولذلك دافع الشلوبير عن هذا الحد ، وانترض كثيرا من الاعتراضات ثم الرد عليها .

(٥) ذهبت بعض حروفها في . أ .

(٦) ب : وكذلك في الفعل يوجد .

لأنه إنما يدل على الزمان بوضعه لذلك لا بينيته ، وبهذا الانفصال ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة والليث والعجلة فقال : إن هذه الألفاظ كلها كالم تدل على معاني في أنفسها ، وتعرض لزمان ذلك المعنى ، وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال ، فإن البطء يدل على معنى ولا بد وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولا بد متعرض لزمان ، فالبطء متعرض لزمان طويل ، والسرعة متعرضة لزمان قصير ، ولكن ينفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسر هذا التعرض للزمان أنه تعرض بالبنية وتعرض كل واحد من البطء والسرعة لزمان فيهما ليس بالبنية وإنما تعرضهما لزمانيهما بوضعهما لا بينيتهما ^(١) ، فإنه لو كان تعرضهما ^(٢) لزمانيهما بينيتهما لا ينبغي - إذا نُصِيَ البطء بنية غير هذه البنية - أن يدل بتلك البنية على زمان سريع ، وإذا بنيت السرعة بنية غير هذه ينبغي أن تدل بتلك البنية على زمان بطء ، وهذا لا يكون فدل على أن تعرضهما لزمانيهما إنما هو بالوضع لا بالبنية ، وبهذا الانفصال أيضا ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بنحو : *إيو وصو وتو* ، فإن *(صو)* مثلا يدل على سكوت / ٨ ب وجاء السكوت المطلوب في زمان بعد زمان هذا الطلب ، و *(تو)* يدل على *(كف)* وهذا الكف المطلوب في زمان بعد زمان الكف ، و *إيو* يدل على زيادة وهذه الزيادة المطلوبة في زمان بعد زمان هذا الطلب ، وتصدر الاعتراض بهذا الكلم من كل كلمة منها تدل على معنى في نفسها ، وتعرض لزمان ذلك المعنى وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال . فتنفصل عن هذا الاعتراض أيضا بأن يقال : إن هذه الكلم إنما تعرضت لهذه الأزمنة بالوضع لا بالبنية إذ كان قولنا : إن اللفظ يتعرض بينيهما للزمان أنه يدل على الزمان بينية ما ، فإذا بني ذلك اللفظ بنية أخرى دل على زمان آخر هو الزمان الذي كان يدل عليه بالبنية المتقدمة ، وهذا معلوم في *(إيو وصو وتو)* وما أشبه ذلك .

وقد اعترض بعضهم هذه العبارة أيضا بقولهم : *تزال* ، قال : فإنها تدل على

(١) ب : لا على بينيهما .

(٢) من هنا يبدأ سقط في ب مقفلة ثلاث وركبات ونصف من ها - ١١ ب .

نزول ، وهذا النزول المطلوب في زمان مستقبل وله بنية أخرى تدل على زمان آخر وهي
تَزَلْ ، قال المعترض : فهذا أعني (تَزَالِ) كلمة دالة على معنى في نفسها ، وتعرض
بينيتها لزمان ذلك المعنى وهي مع ذلك اسم وليست بفعل .

فأجاب بعض الناس عن هذا الاعتراض بأن قال : ليس (تَزَالِ) دالاً على
النزول ، وعلى أن النزول في زمن مستقبل ، وإنما تَزَالِ لقولك التَزَلْ ، والتَزَلْ هو الذي هو
دال على النزول والزمان المستقبل ، وأما تَزَالِ فإنما هو دال على التَزَلْ ، لأن تَزَالِ هو اسم
فعل ، وذلك الفعل هو التَزَلْ فهو إذن اسم التَزَلْ ، فإذا كان اسماً لا تَزَلْ فليس دالاً إلا
على لفظ خاصة ، وذلك معنى واحد لا معنيين ولا فرق بين اللفظ وغيره من المعاني في
أن يكون له اسم كما لغيره من المعاني .

والذي أقول : إن هذا الجواب غير مرضي لأن العرب لم ترد بتَزَالِ أن تدل به
على التَزَلْ فيكون اسماً لا تَزَلْ كما قال / ٩١ وإنما قصدت به أن تدل على النزول وعلى الزمان
الذي يكون فيه النزول ، وإنما غلط هذا القائل من قول النحويين في تَزَالِ إنه اسم
فعل ^(١) فتخيل أن الفعل في قولهم : اسم فعل هو التَزَلْ وأن تَزَالِ اسمه . وإنما يريدون
بقولهم في تَزَالِ إنه اسم فعل أنه نائب مناب الفعل معطوف من المعنى ما يعطيه الفعل ، فهو
إذن دال على معنى وهو النزول وزمان النزول ، لكن لم يدل تَزَالِ على زمان النزول بهذه
البنية ، لأنه من جملة أسماء الأفعال التي هي « صنة ونية وإيه » ^(٢) ، وحكمه حكمها فهو
إذن منها وهي غير دالة على الزمان بالبنية ، فهو إذن غير دال على الزمان بالبنية ، وبما يدل
على ذلك أن بنية الأمر الدالة على الزمان المستقبل أهدأ على حد المضارع ، وتَزَالِ ليس
على حد المضارع ألا ترى أن النون من التَزَلْ ساكنة كما هي في ينزل كذلك ، وأن الزاي
من التَزَلْ مكسورة متصلة باللام ليس بينهما فاصل كما كان ذلك في ينزل ، وتَزَالِ ليس على

(١) قال سيبويه : تَزَالِ أي التَزَلْ ، الكتاب ٣٧/٢ ، وانظر في أسماء الأفعال الأصول ١٤١/١ -

١٤٢ ، البصرة والذاكرة ٢٤٦/١ - ٢٥٣ .

(٢) قال الصيرفي : « صنة ونية وإيه » وما أشبه ذلك فأصوات وضعت للأمر والتي ، البصرة

والذاكرة ٢٤٨/١ .

حد ينزل لا في مكون النون ولا في كسر الزاي ، ولا في كونها متصلة باللام فدل ذلك كله على أن بنية (نزال) ليست بنية الأمر الدالة على الزمان أبداً ، لأن بنية الأمر الدالة على الزمان أبداً على حد المضارع ، فإذا لم تكن هذه البنية الدالة على الزمان فهي إذن بنية أخرى غير البنية الدالة على الزمان كسائر الأبنية التي ليست دالة على الزمان كبنية (صَمَّ وَمَهْ وَإِيه) التي هي غير دالة على الزمان ، فإذا لم يكن تعرض (نزال) للزمان بالبنية ، وإنما تعرضه له بوضعه لا ببنيته ، فكان تعرضه للزمان كتعرض البطء والسرعة (وَإِيه وَصِيَهْ وَمِيَهْ) وما أشبه ذلك للزمان ، تثبت بهذا أن اعتراض هذه العبارة بنزال التي هي قوله : والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ، وتعرض لزمان ذلك المعنى كاعتراضها بالبطء والسرعة (وَإِيه وَصِيَهْ وَمِيَهْ) لا يلزم لأن تعرضها للزمان / ب ليس ببنية هذه الكلم فلا يكون هذا اعتراضاً لهذا الكلام كما زعم المعارض .

وقد اعترض بعضهم هذه العبارة أيضاً بقولهم : أثبت الثاقفة على مضربها (١) قال : ومعناه على زمن ضرابها قال : وقولهم : على زمن ضرابها يفهم منه زمن ضرابها والضراب ولا بد . قال : فهو إذن يدل على زمن الضراب والضراب أعني بذلك على زمن الضراب والمضرب بمعنى قولك زمن الضراب فهو إذن أعني المضرب لفظة تدل على معنى في نفسها ، وتعرض لزمان ذلك المعنى ، قال : وتعرضها أعني المضرب للزمان بالبنية ، فإن هذه البنية إنما هي بنية الزمان ، فإذا فتحت العين فهي البنية الدالة على الضرب (٢) يقال : إن في ألف دِرْهَمٍ لَمْضَرِباً (٣) ، أي : لضرباً (٤) .

(١) في الصحاح ١/١٦٩ : د وتقول : أثبت الثاقفة على مضربها بكسر الراء أي الوقت الذي ضربتها الفعل فيه .

والمضرب : اسم زمان من الفعل الثلاثي ضرب على مفعول ، لأن مضارعه مكسور العين : انظر :- الكتاب ١/٢٤٧ ، البصرة والتذكرة ٢/٢٧٧ ، شرح الشافية ١/١٨١ .

(٢) أي أنها مصدر ميمي : انظر شرح الشافية ١/١٦٨ .

(٣) في الصحاح ١/١٦٨ : وضرب في الأرض ضرباً ومضرباً بالفتح : أي سار في ابتغاء الرزق يقال : إن في ألف دِرْهَمٍ لَمْضَرِباً أي ضرباً ، مادة : ضرب .

وانظر : الكتاب ٢/٢٤٦ : فأما أردت المصدر بنته على مفعول وذلك قولك : إن في ألف دِرْهَمٍ لَمْضَرِباً أي لضرباً .

(٤) فحيت بعض حروفها في : أ ، وتصوبها من الكتاب ١/٢٤٦ .

والجواب عن هذا الاعتراض أن يقال : إن أوله ناقض لآخره ، وآخره ناقض^(١) لأوله ، فإنه قال في أوله : إن قولهم : مضرب مكسور الراء يدل على الضرب وعلى زمن الضرب ، وقال في آخره : إنها بنية الزمان ، وبنية الضرب هي مضرب بفتح الراء فأخر الكلام يقتضي أن هذه البنية بنية الزمان خاصة ، وأوله يقتضي أنها بنية الزمان والضرب ولا بد أن يكون واحد من هذين هو الصحيح وغيره باطل ، إذ لا يصح أن يكونا معاً صحيحين لتناقضهما .

والصحيح أن هذه البنية إنما هي بنية وضعت للدلالة على الزمان لا للدلالة على المصدر ألا ترى أنا إذا قلنا : أتت الثاقفة على مضربها ، فإنما يريد : أتت الثاقفة على زمان ضربها خاصة^(٢) ... لا أتت الثاقفة على زمان ضربها وعلى ضربها ، إذ لو كان الزمان^(٣) على ذلك لكنت كأنك^(٤) قلت^(٤) : أتت الثاقفة على زمان ضربها ، وأتت على ضربها ، وقولك : وأتت على ضربها لا يعقل^(١) له معنى فدل ذلك على أن المعنى إنما هو أتت على زمن ضربها خاصة ، وهذا أعني زمن ضربها في أنه وإن كان يفهم منه زمن الضراب والضراب فإنه لم يرد به إلا / ، أو الدلالة على زمن الضراب خاصة لا على الضراب ، وقولك : ضربت القائم وكلمت المضروب فإن القائم يفهم منه الموصوف بالقيام والقيام ولا بد ، ولكن لم يرد به هنا إلا الموصوف بالقيام خاصة لا القيام ، ألا ترى أنك لو أردت به الموصوف بالقيام والقيام لكان معناه ضربت الموصوف بالقيام والقيام وهذا لا معنى له ، وكذلك قولك : كلمت المضروب فإن المضروب يفهم منه ولا بد الموصوف بالضرب والضرب ، ولكن لم يرد به إلا الموصوف بالضرب خاصة ، إذ لو أردت به الموصوف بالضرب والضرب لكان معناه كلمت الموصوف بالضرب والضرب وهذا لا معنى له ، وإذا كان المعنى في قولك : أتت الثاقفة على مضربها ، أتت على زمن ضربها ؛ لئما قلناه ، لم يكن المضرب دالا إلا على معنى

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) يناصر في : أ .

(٣) كلنا في الأصل ، ولو قال : كان المعنى - لكان أولى .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

واحد وهو زمن الضراب خاصة ، فكيف يعترض به على الفعل الذي يدل على كلمة معناها في نفسها ويتعرض بينته لزمان ذلك المعنى وكيف يعترض بما وضع للدلالة على معنى واحد على ما وضع للدلالة على معنيين ، فقد تبين بهذا كله أن هذه العبارة صحيحة ، وأعني قوله : الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض للدلالة على زمان ذلك المعنى كصحة العبارة الأخرى التي هي الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها والانفصالات عنها لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : وَيَفْهَمُ مِنْ لَفْظِهَا أَنَّهُ مَاضٍ أَوْ لَيْسَ مَاضِياً ، لأنها لم تعترض بشيء ، ويظن أن العبارة الأخرى أعني عبارة من يقول : وتتعرض لزمان ذلك المعنى غير صحيحة من جهة أنها لا تنهض به مُتَّهَةً (١) إلى الانفصال عن / ١٠ ب الاعتراضات التي اعترضه بها لولا أن فيها - ولابد - أنه كان ينبغي أن تم بأن يقال : ولا تتعرض بينتها لزمان ذلك المعنى ويصرح فيها بالتعرض بالبنية لكنه وإن لم يصرح المعبر فيها بذلك ، فقد صرح بذلك بعد ، فقد حصل المقصود آخر كما يحصل أولاً وقد قالوا (٢) :

كَأَنَّكَ لَمْ تُسَبِّقْ مِنَ الدَّهْرِ لَيْلَةً إِذَا أُنْتِ أَدْرَكْتَ الَّذِي كُنْتَ تُطَلِّبُ (٣)

وقالوا (٤) :

(١) النة : القوة ، أي لا تنهض به قوته .

(٢) نسب لبعض بني قيس : الحماسة ١٢٤/١ ، وسمط اللآلي ٨٤٢/٢ ، وقيل لعمر بن غداء الفقمسي : شرح التبريزي ١١٥/١ ، وقيل عمرو بن أمد الأسدي : حماسة البحرى ١١ .

(٣) البيت من البحر الطويل خامس خمسة أبيات مطلعها :

رَأَيْتُ مَوْلِيَّيَ الْأَكْبَى يَخْلُقُونِي عَلَى خَدَّيْنِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَعَلَّبُ

والفرك : اللحاق ، وأدرك الشيء إذا لحق به ، والأبيات في الحماسة ١٢٤/١ . وانظر حماسة البحرى ١١ ، شرح المرزوقي ٢١٥/١ ، سمط اللآلي ٨٤٢/٢ ، وفيه : لم تنصب ، شرح التبريزي ١١٦/١ ، الخزانة ٣١/٣ .

(٤) القائل هو جابر بن ثعلبة الطائي : الحماسة ١٧٧/١ ، وقيل : جابر بن ثعلب وجابر بن الثعلب .

كَأَنَّ الْفَتَى لَمْ يَمُرَّ يَوْمًا إِذَا اكْتَسَى وَلَمْ يَكُ صُغُولُكَ إِذَا مَاتَ مَبُولًا
وَلَمْ يَكُ فِي بُوسٍ إِذَا بَاتَ لَيْلَةً يُتَابَعِي غَزَالًا سَاجِي الطَّرْفِ أَكْخَلًا (١)

فحكّموا لما أدرك آخرًا بحكم ما يدرك أولاً ، فالأمر في هذا - إن شاء الله - قريب ، وإن كان أهل الكلام التزموا في حدودهم ورسومهم أشياء فمتى كانت صناعة النحو يجب أن يلتزم فيها ما التزمه أهل صناعة الكلام ، هذا من إدخال العلوم بعضها على بعض والتخليط فيها ولا بد ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى مرتكبه ولا ينبغي أن يعترض على هذا الحد الذي حد به الفعل في كل عبارة من العبارتين (بليس وعسى) وما أشبه ذلك ، بما له معنى في غيره كما اعترضه بعض الناس به ، لأنه قد يلحق بما دخل تحت ذلك الحد من الأفعال من جهة أنه قد حكم له بحكمه من اتصال صور ضمائر الرفع به (٢) ، وكان المراد كلمة حدها الحد الذي ذكره أو ما كان حكمه حكم الكلمة المحدودة بذلك الحد ، وقد يكون وهو أنه إنما حد الفعل الحقيقي كما تقدم في الاسم ؛ لأنه إنما يقال في (ليس وعسى) : إنها فعلان بالمجاز ، من جهة أن فيهما أحكام الفعل من جهة اتصال صور الرفع بهما ، والحقيقة فيهما أنهما مُشَبَّهَانِ بالفعل ومحكوم لهما بحكمه لا أنهما فعلان حقيقة (٣) ، فلا ينبغي أن يطلب دخولهما تحت حد الفعل ، وقد يكون

= انظر : المهبج ٢٦ ، شرح التبريزي ١٦٠/١ ، وثبه محقق سمط اللآلي إلى أن القالي ركب من جابر بن ثعلبة وجابر بن حنّ شاعراً واحداً وهما شاعران ٨٤٢/٢ .

(١) البيتان من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

وَقَامَ إِلَيَّ الْعِلَالَاتُ بِلْتَنِي يَقْلُنُ أَلَا تَشْفُكَ تَرْخُلُ تَرْخَلَا

انظر : الحماسة ١٧٨/١ ، شرح المرزوقي ٢١٥/١ ، البيت الأول فقط ، ٣٠٥ - ٣٠٦ ، سمط اللآلي ٨٤٢/١ ، وفيه تاجيم الطرف ، شرح التبريزي ١٦١/١ ، اللسان مادة نفي الثاني فقط وفيه : فاطر الطرف .
(٢) قال المبرد مستدلاً على فعلية ليس : « أما الدليل على أنها فعل ففروع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها نحو : لست منطلقاً ولست ولستاً ولم ولستن ولست أمة الله ذاهبة كقولك ضربوا وضرباً وضربت فهذا وجه تصرفها » ، المقتضب ٨٧/٤ ، وانظر ١٦٩٠ ، والأصول ٧٦/١ ، ٨٢ ، وما بعدها ، المرجل ١٢٦ . ومثلها عسى ومن العرب من قال : عسى وعسوا وعسوا وعسنت وعسنتا وعسنتن ، الكلاب ٤٧٧/١ .

(٣) قال العكبري عن ليس : « ونحن نقول : إنها فعل لفظي حقيقي » ، التبيين ٣١٤ ، وذكر قبل ذلك في الرد على من قال : إن الفعل موضوع للإثبات : « ... نسلم ذلك ولكن نقول : نحن لا نشبهها فعلاً حقيقياً بل هي فعل لفظي مجرّي عليه حكم الحقيقي في العجل » ، التبيين ٣١٢ .

- وهو الأجود - أنه إنما حد الفعل الخالص الذي ليس فيه من معنى الحرف شيء ، ورأى أن (ليس وعسى) وما / ١١١ أشبههما أشبه بالحرف منها بالفعل من جهة أن مرادها في غيرها ، بهذا ينفصل عن اعتراض من اعترض هذا الحد بكان الناقصة مجردة عن الدلالة على الحدث ، للدلالة على الزمان من حيث كانت تشبه الحرف ؛ إذ كان معناها في الخبر ، هذا إن كان مذهبه أنها مجردة من الحدث وهو الذي عليه أكثر النحويين ^(١) وهو الأولى ، ومن الناس من مذهبه : أن كان الناقصة غير مجردة من الحدث ^(٢) فلا مدخل لهذا الاعتراض عليه أصلاً .

[الحرف]

وقوله : والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها ^(٣) .
تمامه أن يقول : كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، ولا هي في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ^(٤) فكأنه يريد ذلك ، وإلا فيدخل عليه (الذي) وأخواته ^(٥) ، وقد يجوز ألا يدخل عليه (الذي) وأخواته وإن لم يرد ذلك التقدير لأن (الذي وأخواته) إنما هي أسماء بالمجاز على ما تقدم ، وإنما الحقيقة فيها أنها كلم مشبهة بالأسماء محكوم لها بحكمها ، وقد يكون وهو الأجود أن لا يريد إلا الأسماء المحضة ، وهذه أعنى الموصولات وما أشبهها ليست بأسماء محضة ، لأن الاسم المحض هو الذي

= وقال ابن عصفور : « ولا بلغت إلى قول من قال : إن هذه الأفعال ، إنما هي حروف لكن سميت أفعالاً مجازاً ، لما كانت تشبه الأفعال ، لأن ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون ... » ، شرح الجمل ١/٩٦ .

(١) انظر : اللمع ١١٩ ، شرح اللمع لابن برهان ١/٤٩ ، وشرح المقدمة المحسنة ٢/٣٤٩ ، والمقتصد ١/٣٩٨ ، وكشف المشكل في النحو ١/٣٢٦ ، وشرح المفصل ٧/٨٩ .

(٢) التسهيل ٥٣ ، شرح التسهيل ١٥٥ ، شرح الكافية ٢/٢٩٠ ، توضيح المقاصد ١/٣٠٣ .

(٣) الجزولية اب ، وفيها : كل كلمة ... إلى آخره .

(٤) اختار ابن عصفور للحرف حداً قريباً من هنا إذ قال : « كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل

على معنى في نفسها » ، شرح الجمل ١/١٠١ .

(٥) انظر : المشكاة والبراس ١/٥٥ ب .

يفهم معناه منه وحده ، وهذا لا يفهم معناه منه وحده ، وقال بعضهم : هو أقرب إلى الحرف ولكن ليس كالحرف ، لأن الحرف يدل في غيره على معنى ، والموصولات لم تدل في صلتها على شيء كما دل « من » في : أكلت من الرغيف ، لكنها مع ذلك أقرب إلى الحروف ولذلك ألحقها المنطقيون بالحروف وبينهما ما ذكرناه (١) .

لكن الاتفاق على أنه ليس ثم قسم رابع للأسماء والأفعال والحروف (٢) ، وعلى أن حقيقة الاسم والفعل أن كل واحد منهما لفظ يدل على معنى وحده يلحق الموصولات بالحروف عندهم فإذا كانت الحقيقة في الموصولات أنها ليست بأسماء حقيقة / ١١ ب وإنما هي في الحقيقة حروف أو كلم أقرب إلى الحروف منها إلى الأسماء على قول هذا القائل ، ولذلك ينبغي عنده أن تلحق بالحروف وإن كان بينهما ما ذكره ، إذ لم يكن هناك قسم رابع على ما تقدم له .

أو أن حقيقة الاسم والفعل أنهما (٣) / لفظ يدل على معنى وحده ، فإذا كانت الحقيقة فيها أنها حروف لم ينبغي أن تكون داخلة على الحد على ما صححناه ولكن داخلة فيه . وهذا الذي قاله هذا القائل قد فرغ من الكلام معه فيه فيما تقدم .

وقوله : ويجيء الحرف لمعنى في الاسم خاصة (٤) .

يريد نحو : لام التعريف (٥) وسيأتي في الباب الثاني لم يختص التعريف بالاسم ؟

وقوله : أو في الفعل خاصة (٤) .

(١) انظر من ١٩٤ هـ ٦ ، إذ سماها المنطقيون (لواحق وربطها) .

(٢) عند جمهور النحاة وخالف في ذلك الفراء إذ عد (كلا) قسماً رابعاً ليس باسم ولا فعل ولا حرف ، وابن صابر إذ عد أسماء الأفعال قسماً رابعاً أيضاً . وما ذهبنا إليه قد رده كثير من النحاة .

انظر : تفصيل الخلاف في : التذييل والتكميل ١/٦ ب - ١٧ ، مع المراجع ١١/١ ، إتحاف ذوي الاستحقاق ١١/١ - ١٢ .

(٣) هنا يتنى السقط في : ب .

(٤) الجزولية ١ ب .

(٥) نحو الرجل والفلام إذ أعادت التعريف ، انظر : الأصول ٤٢/١ ، وشرح المفصل ٥/٨ .

يريد نحو : حرفي التنفيس ^(١) ، وانفراد حرفي التنفيس بالفعل ، أن الذي وُضِعَ مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ؛ فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع ومستقبل ^(٢) ومشترك بالوضع ، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل وكان حرفاً التنفيس إنما وضعاً ^(٣) لتخليص المشترك البنية ^(٤) الدالة على الزمان ، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل كان الحرفان اللذان وضعاً لتخليصها ^(٥) لا يكونان إلا حيث تكون هي ^(٦) فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلا في الفعل .
وقوله : أو رابطاً بين اسمين ^(٧) .

يريد [في ^(٨)] نحو : قام زيد وعمرو ، لأنك لو لم تأت بالحرف لأوهمت أن الإخبار بالقيام إنما هو عن ^(٩) عمرو خاصة ، وذكرك زيدا غلط أو بدا لك فيه .
فدخلت الواو لتربط بين الاسمين في معنى الإخبار عنهما بالقيام ^(١٠) .
وقوله : أو بين فعلين ^(١١) .

يريد في نحو : قام زيد وقعد ^(١٢) لأنك لو لم تدخل الواو لأوهمت أن الخبر / ١٢ أ

(١) نحو سيفعل وسوف يفعل - انظر : الأصول ٤٢/١ ، وشرح المفصل ٥/٨ .

(٢) ب : مستقبل بالوضع .

(٣) أ : وضعها .

(٤) ب : من البنية .

(٥) ب : لتخليصها .

(٦) أي : الصيغة المشتركة ، فإن غير المشترك لا يحتاج إلى ما يخصه .

(٧) الجزولية ١ ب . وهو في شرح الغرض من الحروف .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) ب : من .

(١٠) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(١١) الجزولية ١ ب .

(١٢) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

إنما هو بالثاني ، وإنما ذكرنا الأول غلطاً أو بدا لك فيه بعد أن ذكرته. و [إن (١)] لم يعتبر المؤلف إلا مجرد اللفظ فيلزمه التداخل من جهة أن (قعد) لابد فيه من ضمير فيدخل هذا القسم تحت القسم الذي بعده وهو الرابط بين جملتين ، لكنه لم يعتبر إلا اللفظ ، فلذلك لم يتداخل (٢) عنده فكأنه قال أو رابطاً بين فعلين في اللفظ ، وإن كان رابطاً بين جملتين في التقدير .

وقوله : أو بين فعل واسم (٣) .

يريد في نحو : مررت بزيد (٤) ولذلك وضع حرف الجر في الكلام إنما هو ليربط بين الفعل والاسم ، إما بين فعل واسم لا ينضاف (٥) أحدهما إلى الآخر إلا بحرف الجر نحو : خطرت على زيد (٦) ، لأنك لا تقول : خطرت زيدا ، وإما بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر في الأكثر إلا بحرف الجر في أكثر الكلام ، وقد ينضاف أحدهما إلى الآخر دون حرف الجر وذلك نحو : مررت بزيد ، وإنما قلنا إن مررت بزيد من هذا النوع لأن مررت بزيد هو الأكثر في كلام العرب ، وقد يقال مررت زيدا (٧) [حكاه ابن الأعرابي (٨)] (٩)

(١) تكلمة من : أ .

(٢) أ : يتداخل .

(٣) الجزولية اب .

(٤) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٥) أ : يضاف .

(٦) قال الأزهرى : ويقال : خطرت بيالي وعلى بالي كذا وكذا بخطرت خطورا إذا وقع ذلك في بالك وعك ، التهذيب ٢٢٢/٧ ، وانظر الصحاح ٦٤٨/٢ ، ومعجم مقاييس اللغة ١٩٩/٢ مادة : عطر . ولعل المراد : خطرت على بال زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(٧) في اللسان : وأما ابن الأعرابي فقال : مرّ زينا في معنى مرّ به ، لا على الخذف ولكن على التصدي الصحيح . ألا ترى أن ابن جنى قال : لا تقول مررت زيدا في لغة مشهورة إلا في شيء حكاه ابن الأعرابي ، ١٦٥/٥ ، وانظر : تاج العروس ٥٣٧/٣ ، مادة : مر ، وشرح المفصل ٨/٨ .

(٨) محمد بن زباد (١٥٠ - ٢٣١ هـ) .

أبو عبد الله من موالى بني هاشم ، كان كثير السماع نحوياً علماً باللغة والشعر حسن الحفظ ، ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه ، أخذ عن المفضل الضبي والقاسم بن معن ، وعنه ثعلب وأبو عكرمة الضبي وإبراهيم الخزاز ، له : النواجر ، والأنواء ، ومعالي الشعر وتفسير الأمثال وغيرها .

طبعات النحويين واللغويين ٢١٣ - ٢١٥ ، نزهة الألباء ١١٩ - ١٢٢ ، بضية الوعاة ١٠٥/١ - ١٠٦ .

(٩) تكلمة من : ب .

وعليه إنشاد بعضهم (١) :

تَمْرُونَ الدُّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا . كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ (٢)

وأما بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى فإذا أريد (٣) سوى (٤) ذلك المعنى لم ينضاف إليه إلا بحرف الجر وذلك : أكلت الرغيف إذا لم تُردِّ التبويض فإن أردته لم ينضاف إليه إلا بـ *يَعْنُ* نحو : أكلت من الرغيف (٥) ، لا نجد حروف (٦) الجر أبداً على غير هذه الوجوه ، أعني على غير أنه يضيف الفعل إلى الاسم

(١) القائل : جرير (٢٨ - ١١٠ هـ) .

جرير بن عطية بن حذيفة الخطمي اليروعي شاعر أموي كان عفيفاً ، ومن أكثر الناس غزلاً في الشعر ، وكان يهاجى الفرزدق والأخطل وغيرهما هجاء مقذعاً . ديوانه مطبوع .

• طبقات فضول الشعراء ٢٩٧/١ ، والمؤلف والمختلف ٧١ •

(٢) البيت من البحر الوافر : من قصيدته التي مطلعها :-

مَنْى كَانَ الْجَيْهَامُ بِذِي طَلُوجٍ سَمِيَتْ التَّيْتُ أَيُّهَا الْجَيْهَامُ

والشاهد فيه : حذف الخافض والتقدير : تمرون بالديار .

ومعنى : مرغم بالديار : الكامل ١٤٦/١ . وفي الديوان : المضمون الرسوم ولا تحيا ٥١٢/٢ . ولا شاهد

فيها جيد .

والشاهد في :- الكامل ١٤٦/١ ، الاقتصاب ٣٠٧/٢ ، شرح المفصل ٨/٨١ ، ١٠٣/٩ ، شرح الجمل

٣٠٦/١ ، ضرائر الشعر ١٤٦ ، المقرب ١١٥/١ ، وشرح الجزولية ٧٣١/٢ ، ٧٦٠ ، شرح الكافية ٢٧٣/٢ ،

رصف المياني ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٦/١ ، وتعليق الفراند ١٤٠٦/٢ ، معنى الليب ١٠٧/١ ،

٥٢٦/٢ ، المقاصد النحوية ٥٦٠/٢ - ٥٦٤ ، اللسان ١٦٥/٥ ، مادة (مر) ، شرح شواهد المعنى ٣١١/١ -

٣١٣ ، الخزانة ١٥٨/٧ ، ١١٨/٩ - ١٢٣ ، شرح أبيات المعنى ٢٨٩/٢ - ٢٩٣ ، وتاج العروس ٥٣٧/٣

مادة (مر) ، وسيأتي في ص : ٦٩٨ .

(٣) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٤) مطموسة في : ب .

(٥) قال المبرد متحدثاً عن من : « وأما التي للتبويض فبحر قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هنا الكلام

على الجميع ، فإن قلت أخذت من ماله وأكلت من طعامه أو لبست من ثيابه قلت (من) على البعض » ،

المقتضب ١٣٧/٤ ، فالفعل مع الاسم هنا أدباً بمعنى ، ولما دخل الحرف على الاسم أدباً معنى آخر لم يفهم بدون

الحرف .

(٦) ب : حرف .

على حد هذه الأوجه المذكورة ، أو يضيف ما فيه معنى الفعل إلى الاسم نحو : أنا
خاطر على عمرو ، أو أنا ^(١) مار يزيد ، أو أنا آكل من الرغيف . ولذلك سمي هذا
الحرف حرف الجر ، لأنه كأن كل واحدة من الكلمتين لا تنضاف إلى الأخرى فجرها
حرف الجر إليها / ١٢/ ب وضمها معها [في ^(٢)] ككلام واحد [ولولاه لم ينجر إليها
ولم ينضم معها في كلام واحد ^(٣)] ولذلك يطلب النحويون أبدأ في كل حرف جر أن
يكون في الكلام فعل أو معنى فعل ^(٤) يتعلق به الجار ، فيقولون لا بد لكل مجرور من
فعل يتعلق به أو معناه ، كما لا بد لكل مرفوع من الأسماء من فعل يعمل فيه ^(٥) ، وكما
لا بد لكل منصوب منها من ذلك ^(٦) ، ولذلك يجعل النحويون حرف الجر في : (لولاك
لفعلت) في مذهب سيويه ^(٧) و (لعل) في قوله ^(٨) :-

(١) ب : وأنا .

(٢) تكلمة من : أ .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) قال ابن حبان عن حروف الجر : « وكلها تتعلق بفعل أو معنى فعل » ، كشف المشكل ٢١٣/١ .
وانظر : المصباح ١٣٦ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، والمقرب ١٩٦/١ .

والمراد بمعنى الفعل : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر انظر : ثمر الصناعة ٢١٠ ،
شرح الكافية ٢٢٠/٢ ، أما التعلق بأفضل التفضيل فبغير خلاف . انظر : المنى ٣٥٦/١ ، وشرح التصريح
١٠٢/٢ .

(٥) ليس هذا الكلام صحيحاً على إطلاقه ، إذ لم يقل أحد من النحويين : إن رافع المبتدأ أو المجرر فعل ،
والخلاف في عاملها مشهور ، انظر : الإنصاف ٤٤/١ - ٥١ ، التبيين ٢٢٤ - ٢٣٢ .

(٦) يحرض عليه باسم إن ، فإن العامل فيه « إن » وليست ضملاً باهتاق انظر : الإنصاف ١٧٦/١ ،
التبيين ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٧) أبو بشر (١٤٧ - ١٨٠ هـ) .

عمرو بن عثمان بن عمرو بن موال بن الحارث بن كعب ، أخذ عن الخليل وأبي زيد الأنصاري ، له :
الكتاب في النحو ، مناظرته للكسائي مشهورة ، راجع لفظ « طبقات النحويين ٦٦ - ٧٤ ، نزهة الألبا ٥٤ -
٥٨ ، البنية ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ . وراه هنا في الكتاب ٣٨٨/١ .

(٨) القائل : كعب القضي : (٢ - ٩) .

هو كعب بن مسعد بن عمرو بن عقبة القضي ، وقد عرف بكعب الأمثال لكثرة ما في شعره من الأمثال ،
شاعر جاهلي ، وقد وهم من عبدة من الإسلاميين .

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ (١)

فيمن جعل لعل جارة (٢) ، شاذين (٣) ؛ لأنها ليس لهما في الكلام فعلان يتعلقان بهما (٤) ،
ولذلك قال النحويون : إن الخفض لا يكون إلا بالإضافة (٥) ، وإن كان الخفض يكون
بحرف الجر لأن الحروف الجارة لا بد فيها من إضافة الفعل أو معناه إلى الاسم (٦) .
وقوله : أو بين جملتين (٧) .

- طبقات فحول الشعراء ٢٠٤/١ ، معجم الشعراء ٣٤١ ، سمط الآلي ٧٧١/٢ ، ٧٧٢ ، الخزانة
٤٥٧٤/٨ .

(١) البيت من البحر الطويل وصدره :-

فقلت : اذغ أُنْحَرَى وارْفَعْ الصَّوْتِ جَهْرَةً

وهي من قصيدة في رثاء أخيه أبي المغوار مطلعها :-

تَقُولُ سَلَمَى مَا لِيَجْسِيكَ شَلِيبًا كَأَنَّكَ يَخْمِيكَ الشَّرَابُ طَيْبِي

وروى : لعل أبا المغوار ... الأصمعيات ٩٦ ، وطبقات فحول الشعراء ٢١٣/١ ، ولا شاهد فيه حينئذ .

وروى : دعوة مكان جهرة ، ونسب هذا البيت لسهم الفزوي . النوادر ٢١٩ .

ورجع أبو زيد أن القائل هو كعب . والشاهد : الجر بلعل .

انظر : النوادر ٢١٨ ، واللامات ١٣٦ ، سر الصناعة ٤٠٧/١ ، الأمالي الشجرية ٢٣٧/١ ، شرح

الكافية ٣٦١/٢ ، رصف المباني ٤٣٦ ، الجني الثاني ٥٣١ ، المضي ٣١٧/١ ، ٤٩٢/٢ ، شرح ابن عقيل

٤/٣ ، المساعد ٢٩٤/١ ، التصريح ١٥٦/١ ، ٢١٣ ، شرح الألفون ١٢٤/١ ، ٢٠٥/٢ ، شرح شواهد

المضي ٦٩١/٢ - ٦٩٣ ، الخزانة ٤٢٦/١ - ٤٢٨ ، شرح أبيات المضي ١٦٦/٥ - ١٦٧ .

(٢) هي لغة عقيل : انظر : سر الصناعة ٤٠٧/١ ، التسهيل ١٤٨ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٣٦١/٢ ، التذيل والتكميل ٤٣/٤ ب ، المضي ٣٠٢/١ ، إذ نصوا على أنه

لا متعلق للعل ولولا .

(٤) أ : بها .

(٥) قال الجرجاني : اعلم أن الجر لا يكون إلا بالإضافة ، والإضافة على ضربين : إضافة اسم إلى اسم

وذكره يأتي بعد ، وإضافة حرف إلى اسم ، المقصد ٨٢٢/٢ .

(٦) قال ابن السراج : حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم

فأما إيصالها الاسم بالاسم فتقولك النار لعمرو ، وأما وصلها الفعل بالاسم فتقولك : مررت بزهد ، الأصول

٤٠٨/١ .

(٧) الجزولية اب .

يريد في نحو : قام زيد وخرج عمرو | وإن قام زيد خرج عمرو^(١) | لأنك لو أسقطت الواو من قولك : قام زيد وخرج عمرو ، فقلت : (قام زيد خرج عمرو) لم ترتبط الجملة الثانية مع الجملة الأولى في الإخبار | بها^(٢) | كما أخبرت بالأولى ، ولكن يمكن [أن يكون^(٣)] ذلك على أنهما خبران مثلهما^(٤) مع الواو ، وأن يكون ذلك على أن الخبر إنما هو بالجملة الثانية وذكرت الأولى غلطاً على جهة سبق اللسان ثم رجعت عما سبق اللسان إليه ، وهذا^(٥) أظهر الوجهين فيه ، وإذا كان الأمر على هذا فلم ترتبط الجملة الثانية مع الأولى في الإخبار بها مع الأولى ، ولا في كون الثانية شريكة الأولى في الإخبار بها ، بل الإخبار إنما هو بالثانية دون الأولى ، وكذلك إن أسقطت (إن) من قوله^(٦) : إن قام زيد خرج عمرو . وقلت : قام زيد خرج عمرو ، احتصل ذلك هذين الوجهين اللذين ذكرناهما في المسألة المتقدمة ، فإذا أدخلت (إن) ارتبطت الجملتان في أن الأولى شرط في الثانية ، والجملتان [حيثئذ^(٧)] كأنهما^(٨) جملة واحدة وليس في الكلام بأن إلا هذا المعنى وحده .

وقوله : أو داخلاً على جملة تامة^(٨) .

إنما / ١٣ وصف الجملة في ذلك باتمام لأنه يوجد من الجمل ما ليس بتام نحو : الجملة الأولى من جهتي الشرط وجوابه ، ومن جهتي القسم وجوابه ، وإن كان أصل الجمل كلها أن تكون تامة ، وإنما يكون عدم التمام فيها بطاريء يطرأ عليها ، يخرجها عن وضعها ألا ترى أن قولنا : قام زيد من قولنا : إن قام زيد كان كلاماً تاماً ،

(١) تكملة من : ب . وانظر في عطف الجملتين : الأصول ٤٣/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : مثلها .

(٤) ب : وهو .

(٥) ب : قولك .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) أ : كأنها .

(٨) الجزئية أ ب - أ٢ . يعني الحرف .

ثم دخلت عليه إن فصار ناقصاً ، ولذلك بُوِّب عليه صاحب الخصائص ^(١) : « باب التام يزداد عليه فيصير ناقصاً » ^(٢) ، وكذلك جملة القسم في قولك : أحلف بالله أو أقسم بالله ، إنما كانت في الأصل تامة خيراً عن أنه يحلف أو يقسم لا يميناً تضمنت بذلك معنى ^(٣) الحلف بما تضمنه والإقسام به ، فاقضى الحلف بما تضمنه والإقسام به محلوفاً عليه ، فصارت الجملة ناقصة مفتقرة إلى المحلوف عليه بعد أن كانت تامة ^(٤) ، فالجمل أصلها التمام حتى يطرأ عليها ما يصيرها إلى النقصان كما أن أصل المفردات النقصان ، إلا أن المفردات لم تنتقل عن أصلها ، والجمل انتقلت عن أصلها وصيرت إلى حكم المفردات من حيث كانت المفردات أصولاً للجمل ، فكأنها بذلك أجريت مجرى أصولها التي هي المفردات ، ولذلك فصل ^(٥) بين «أما» وجوابها بجملة ^(٦) الشرط ^(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ^(٨) ﴾ وإن كانت أما لا يفصل بينها وبين جوابها إلا بمفرد فإنما كان ذلك لأن جملة الشرط [لما ^(٩)] كانت ناقصة كالمفرد حكم لها بحكم المفرد ^(١٠) .

(١) هو ابن جنى (... - ٣٩٢ هـ) .

أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى النحوي اللغوي ، كان والده مملوكاً لسليمان بن فهد الأزدي ، أخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه مدة طويلة .
له : اللع ، والنصف والخصائص وسر الصناعة والمبج والتمام ، وقد طبعت ، وله مصنفات أخرى مخطوطة .

معجم الأدباء ٨١/١٢ - ١١٥ ، إنباه الرواة ٢/٣٣٥ - ٣٤٠ ، البنية ٢/١٣٢ هـ .

(٢) الخصائص ٢/٢٧٢ - ٢٧٣ . فيه (فيرد) مكان (فيصير) .

(٣) ب : ومعنى .

(٤) انظر : الخصائص ٢/٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٥) ب : قبل .

(٦) ب : فجملة .

(٧) انظر : الجنى الثاني ٤٨٣ .

(٨) الواقعة ٩٠ - ٩١ .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) قال ابن يعيش : « فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر

الجزء » ، شرح المفصل ١/٨٩ .

(١٤ - شرح المقدمة الجوزية الكبر)

وقوله : قالبا لمعناها (١) .

يريد في نحو : ما قام زيد (٢) وما قائم زيد (٣) .

وقوله : أو مغيرا له (٤) .

يعني به مثل قولك : هل زيد قائم ؟ ، وجعل هذا تغييراً ولم يجعله قلباً ، لأن القلب عند قوم يستعملونه في تغيير الشيء إلى ضده (٥) ، وليس تغيير الخبر إلى الاستفهام تغييراً للشيء (٥) إلى ضده إنما هو تغيير الشيء إلى خلافه ، وهذا أعني الفرق بين القلب / ١٣ ب والتغيير إنما هو اصطلاح قوم وإلا فالتغيير والقلب كل واحد منهما صحيح (٦) في النوعين ، فقد كان يمكنه أن يستغنى بالتغيير (٧) عن القلب أو بالقلب عن التغيير (٨) ، إلا أنه استعمل اصطلاح أولئك لأن « ما » في قولك : ما قام زيد قلبت قام زيد بدخولها عليه من الإيجاب إلى النفي وغيرته أيضاً من الإيجاب إلى النفي وه « ليت » في [قولك (٩)] : ليت زيدا قائم ، قلبت زيد قائم بدخولها عليه من الخبر إلى التمني وغيرته من الخبر إلى التمني .

وقوله : أو مؤكدا له (١٠) .

[يريد في نحو : إن زيدا قائم]

وقوله : أو زائدا لمجرد التوكيد (١١) .

(١) الجزولية ٢٢ .

(٢) انظر : الأصول ٤٣/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٣) ب : وما زيد بقائم .

(٤) في اللغة : « قلب الشيء وقلبه : حوله ظهرا ليطر » ، المحكم ٢٥٨/٦ .

(٥) ب : تغيير الشيء .

(٦) ب : فالتغيير والقلب وجوبهما صحيح .

(٧) ب : بالنفي .

(٨) ب : المنفي .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) الجزولية ٢٢ بتقدمها على قوله : أو مغيرا له .

(١١) تكملة من : ب . وانظر : شرح المفصل ٥/٨ .

يريد في نحو : ﴿ فِيمَا نَقُضِيهِمْ ﴾ ^(١) ، وفي نحو : ما إن قام زيد ، ولا ينبغي أن يكون قوله ^(٢) : أو زائداً بمجرد التوكيد معطوفاً على قوله : أو مؤكداً له ، وإنما ينبغي أن يكون معطوفاً على قوله : أو داخلاً على جملة تامة ، لأنه إن عطف على قوله : أو مؤكداً له كان المعطوف شريك المعطوف عليه ، والمعطوف عليه هنا صفة للدخول على الجملة التامة ، وليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة بل قد يكون كذلك كما ذكرنا من نحو : (ما إن زيد قائم) وقد لا يكون ^(٣) كقولك ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ^(٤) ، و﴿ فِيمَا نَقُضِيهِمْ ﴾ ^(١) ، وهذه المعاني التي ذكر هي جل معاني الحروف ، وإلا فقد ترك معنى الحرف في قولك : (قدني) إذا كنت متذكراً ^(٥) ، وحرف الإنكار في قولك : (أزيدنيهِ) ^(٦) وما أشبه ذلك .

(١) ﴿ ... بِكُفْرِهِمْ وَكَفَرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَلِمَاتِ الْأَنْبِيَاءِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٥٥] .

(٢) ب : قولنا .

(٣) قال ابن هشام عن قد إنها « مختصة بالفعل المتصرف الخيري المتيب ... » المعنى ١٨٦/١ ، فاستعمال الشارح لها هنا مع المنفي خلاف للصحيح .

(٤) ﴿ قَالَ : عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] .

(٥) انظر : رصف المياني : ١١٧٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، الجنى الداني : ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ .

(٦) انظر : الخصائص ١٥٤/٣ ، رصف المياني : ١٢٢ ، ٥١١ ، الجنى الداني : ١٩٨ ، ٢٠١ .

[الفاعل]

وقوله : الفاعل كل اسم ^(١) إلى آخره ^(٢) .

الفصل غرضه بشرح الفاعل والمفعول في هذا الباب شرح قول أبي القاسم :
 « فالاسم مجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً » ^(٣) . وإذا كان غرضه بذكر ما شرحه من
 حقيقة الفاعل وحقيقة المفعول ما ذكرناه ، ولا بد أن يكون غرضه ذلك ، وإلا فليس
 هذا باب الفاعل والمفعول به ، إنما بابهما بعد هذا الباب بأبواب ^(٤) ، فقد كان حقه
 أن لا يأخذ في شرح حقيقة الفاعل والمفعول .

[فلا بد للمؤلف أن يحذف ^(٥) الاسم : في قوله : كل / ١٤ اسم أسند إليه
 فعل ، وفي قوله [أو ^(٦)] اسم في معنى الفعل ، وأن يضع في موضعهما ^(٧) ما أو ما
 أشبه ذلك فيقول : كل ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل ، وإلا فكيف
 يشرح ما هو شرح للاسم وهو قول أبي القاسم : « فالاسم مجاز أن يكون فاعلاً أو
 مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ^(٨) » بما هو محال على معرفة الاسم
 وهو قوله : الفاعل كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل ، لكن له أن يقول :
 ليس الاعتاد في هذا على اللفظ إنما الاعتاد على المعنى ، والمعنى إنما هو كل ما أسند إليه
 فعل أو ما هو في معنى الفعل لأن بإسناد ما المسند إلى المسند إليه يسمى ^(٩) المسند
 إليه فاعلاً فلا يبالي به ما كان اسماً كان أو غيره ، فلا التفتات إلى الاسم في الحد كما لم
 يلتفت إليه ^(١٠) في المعنى إلا أن العرب لما لم تسند إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ

(١) الجزولية : ٢٢ .

(٢) ب : آخر .

(٣) الجمل ١ .

(٤) انظر ص : ٥٧٣ .

(٥) تكملة بلعم بها الكلام .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) ب : موضعه .

(٨) ب : فسي .

(٩) ب : لهت .

لذلك ما خصصه وجعله مكان (ما) وكذلك وضع الاسم في قوله أو اسم في معنى
الفعل في مكان (ما) كما وضع الاسم في قوله كل اسم أسند إليه فعل مكان (ما)
اتباعاً له في ذلك ، فهذا [للمؤلف ^(١)] أن يقوله .

فإن قال - وقد قاله مجنون من مجانين الوقت - : إن صحة هذا الحد إنما
تبنى ^(٢) على أن اسماً أو كل اسم في الحد موضوعان موضع ما ، و « ما » من الألفاظ
المبهمة والألفاظ المبهمة تتجنب في الحدود ^(٣) فكيف يتناولون الحد على أمر يجنب في
الحدود وهو اللفظ المبهم ^(٤) ؟

فالجواب : أن هذا كلام ^(٥) غير متعمد في العلم ولا متمرس فيه ، بل كلام من
لم يتعد ^(٦) بشيء منه [و ^(٧)] الحدود التي يجنب فيها ذلك حدود قوم ليسوا النحويين ،
إنما هم المتكلمون ^(٨) ، فسمع هذا المجنون قوماً يقولون شيئاً فظن أن كل الناس يقول
ذلك وليس الأمر كذلك ، إنما الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع ^(٩) كائناً
ما كان / ٤ اب وبأي لفظ كان ، ولا يضيق ^(١٠) القوم في حدودهم أعني النحويين هذا
التضييق الذي ضيقه هؤلاء المتكلمون ، بل يتسامحون في حدودهم بأكثر من هذا ،

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : تبنى .

(٣) ب : بالحدود .

(٤) هذا الاعتراض اعترض به عدد من الحقة على الزجاجي ، منهم ابن عصفور . انظر : شرح الجمل

٩٢/١ .

(٥) ب : الكلام .

(٦) بعد : إذا وقع بعدته . انظر : التهذيب ١٣٥/٣ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) الحد عند المتكلمين : « الجامع المانع أرادوا بقولهم : جامع أنه يجمع الحدود حتى لا يشذ منه شيء ،
وأرادوا بقولهم : مانع أنه يمنع أن يدخل في الحدود شيء ليس منه ويخرج عنه شيء هو منه » ، إصلاح الخلل ٧ .

٨ .

(٩) قال النحويون إن الحد : « إنما هو قول وجيز يستغرق الحدود ويحيط به » ، إصلاح الخلل ٧ . وقال

بقول الثعلوبين السابق ابن أبي الربيع . انظر : السيطر في شرح الجمل ٦/١ .

(١٠) ب : يضيقون .

فيحذون الشيء بالأكثر من أمره (١) ، ويقولون : حد الإعراب : « أن تختلف أواخر
الكلم باختلاف العوامل » (٢) ، وليس كل معرب يختلف باختلاف العوامل وإنما ذلك
الأكثر من أمره ألا ترى أن سبحان الله وما أشبهه من المصادر غير المتمكنة معربة (٣)
وهي لا تختلف باختلاف العوامل (٤)

وقوله : كل اسم أسند إليه فعل (٥)

يريد في نحو : قام زيد .

وقوله : أو اسم في معنى الفعل (٥)

يريد [في (٦)] نحو : مررت برجل قائم أبوه (٧)

وقوله : وقدم عليه (٥)

يريد أنه إذا تأخر الفعل أو الاسم اللذان يرفعان الفاعل عن الاسم الذي كان
مع تقدميهما عليه فاعلا لم يرتفع بأنه فاعل عندهم (٨) ، ولكن (٩) بأنه مبتدأ (١٠)
نحو : زيد قام ومررت برجل أبوه قائم ، ومن أقرب دليل في ذلك أنه لا يقول أحد مررت

(١) كقول ابن أبي الربيع عن بعض حدود الزجاجي : « وهذا الذي ذكره أبو القاسم مطرد وجامع
ومانع في الأكثر وليس مانعاً على الإطلاق » السيط ١٣/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١١ .

(٣) ب : غير منفصل بمعربة ، ولو قال غير المتصرفه لكان أولى .

(٤) قال سيويه : « هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنها مصادر
وضعت موضعاً واحداً لا تصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر وذلك قولك : سبحان الله
ومعاذ الله وربحانه وعمرك الله » . الكتاب ١٦٢/١ . وانظر : المقتضب ٢١٧/٣ .

(٥) الجزولية ٢٣ .

(٦) تكلمة من : أ .

(٧) أغفل الشلوين مما هو اسم في معنى الفعل : كصيغ المبالغة والصيغة المشبهة والمصادر وأفعال
التفضيل ، والاسم الذي في تأويل المشتق واسم الفعل ، انظر : التبصرة والندكرة ٢١٨/١ - ٢٤٥ ، المشكاة
والنيراس ٨/١ (ف) .

(٨) عند البصريين . أما الكوفيون فيعربونه فاعلا بالفعل المؤخر . انظر : شرح الجمل ١٥٩/١ ،
الارتشاف ٣٠٧/١ ب ، أوضح المسالك ٢٣٦ .

(٩) ب : ولكنه .

(١٠) انظر : المقتضب ١٢٨/٤ .

برجل أبوه قائم] يخفض قائم ^(١) .

وقوله : على طريقة (فعل أو فاعل ^(٢)) .

يريد بقوله على طريقة (فعل) في الفعل أن يكون الفعل فعل فاعل نحو : قام زيد ، أو على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة ^(٣) نحو : هلك زيد ^(٤) ، ويريد ^(٥) بذلك في الاسم ^(٦) الذي هو بمعنى الفعل [أن ^(٧)] يتقدر بفعل فاعل حقيقة نحو : عجبت من قيام زيد ، ولأنه يتقدر : عجبتُ من أن قام زيد ، أو بفعل على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة نحو : عجبت من هلاك زيد لأنه يتقدر من أن هلك زيد .

ويريد بقوله : على طريقة فاعل أن يكون الاسم الذي في معنى الفعل صفة لفاعل نحو : مررت برجل قائم أبوه ، فقائم صفة لفاعل ، أو على وزن صفة الفاعل وإن لم يكن الاسم المرفوع به فاعلاً في الحقيقة نحو مررت برجل هالك أبوه / ١٥٠ .
وقد يكون الرفع للفاعل ما هو ^(٧) اسم فعل ليس فعل فاعل ولا صفة فاعل ولكن اسماً مقدراً بفعل الفاعل نحو : عجبت من ضرب زيد عمراً أو من قيام زيد ^(٨) [بتقدير من أن ضرب زيد عمراً أو ^(٩)] من أن قام زيد ونحو عجبت من هلاك زيد بتقدير من أن هلك [زيد ^(٩)] وقد كنا قدمنا هذا ، وهذا الكلام مستعمل فيه اللف :

(١) تكلمة من : ب .

(٢) الجزولية أ .

(٣) انظر : الأصول ٧٢/١ - ٧٣ ، الإيضاح العنصري ٦٣ - ٦٤ .

(٤) لأن : ه الأخبار في الفاعل أن يكون الفعل مسنداً إليه مقبلاً عليه ، كان أحدث شيئاً أو لم يحدثه ،

المقصد ٣٢٧/١ . ومثله مات زيد وسقط الحائط ، فهذه الأفعال وما أشبهها جعلت حديثاً عن غير فاعلها في

الحقيقة لأن الله عز وجل يميت زيدا ويسقط الحائط ، التبصرة والندكرة ١٠٧/١ .

(٥) أ : يريد .

(٦) أ : ما لاسم .

(٧) ب : مما هو .

(٨) ب : من قيام زيد عمراً .

(٩) تكلمة من : أ .

وهو جنس من الكلام يعتمد اتكالا على فهم السامع^(١) وتقديره على أصله قبل اللف : الفاعل كل اسم أسند إليه فعل وقدم عليه على طريقة فعل خاصة ، أو كل اسم أسند إليه اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فاعل أو فعل .

وأراد بقوله على طريقة فعل أو فاعل^(٢) : الاستظهار على الفعل المسند إلى المفعول وليس على وزن فعل الفاعل نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ وَقَتَلَ عَمْرُو ، فإن هذا اسم أسند إليه فعل وقدم عليه ، ولكن ليس فعله على وزن فعل الفاعل فلم يُلْحَقْ بالفاعل ، وإنما يُلْحَقْ من المفعول الذي أسند إليه الفعل قبله ، فالفاعل ما أسند إليه الفعل وهو على طريقة فعل الفاعل نحو : انكسر الحجر وانهدم الخائط ومات زيد وما أشبه ذلك ، لأنه على وزن انطلق من قولك : انطلق زيد وعلى وزن قام من قولك : قام زيد ، فإن قيل : فإن المفعول في قولك ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا قد أسند إليه الفعل قبله ، لأنه محدث به عنه على معنى أنه فعل به وهو على وزن فعل الفاعل وليس بفاعل عند أحد من النحويين ، فهذا إذن يدخل على هذا الحد الذي حده هذا الحد في الفاعل ويفسده .

فالجواب : أن الفعل في قولنا : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ليس مسنداً إلى المفعول وإنما هو مسند إلى الفاعل خاصة ألا ترى أنك إذا قلت : إن (ضَرَبَ) مسند إلى المفعول إنما تقول : إنه مسند إليه على معنى أنه فعل به لاعلى معنى أنه فعل ، فمعنى ذلك أنه مسند إليه على معنى أنه / ب ضَرَبَ [لاعلى معنى أنه ضَرَبَ^(٣)] فالذي أسند إليه إذن إنما هو ضَرَبَ لا ضَرَبَ ، فإذا كان كذلك فضَرَبَ من قولك : ضَرَبَ زيد عمرا ، لم يسند قط إلى عمرو وإنما أسند إليه (ضَرَبَ) الذي يدل عليه ضَرَبَ ويقتضيه ، وإنما ضَرَبَ حديث زيد لا حديث عمرو ، وعمرو في قولك : ضَرَبَ زيد عمرا ، داخل في حديث زيد لا في حديثه نفسه وإنما حديثه نفسه ضَرَبَ^(٤) . / ألا ترى أنك إذا أفردت ضَرَبَ بالمفعول لم يسغ ، وإذا أفردت ضَرَبَ بالمفعول ساغ فهذا

(١) قال القزويني مرفقا اللف والنشر : ... هو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه ، الإيضاح في علوم البلاغة ٥٠٣/٢ .

(٢) ب : طريقة فاعل أو فعل .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) من هنا تبدأ : ج .

يدل ذلك على أن ضُرب هو فعل المفعول لا ضُرب وأن ضُرب هو فعل الفاعل لا ضُرب
 فإذا كان الأمر كذلك فقولنا : ضرب زيدٌ عمراً لم يستند فيه قط ضُرب إلى المفعول إنما
 هو مستند إلى الفاعل ، والمفعول داخل في حديث غيره ، وبذلك وجب له الانتصاب
 لأنه من حيث كان داخلاً في حديث غيره كان فضلة فيه ، والفضلات يجب لها
 الانتصاب ^(١) ، وبذلك ارتفع الفاعل فيه لأن (ضُرب) حديثه ، فكان فيه عمدة ،
 والعمدة يجب لها الرفع ^(٢) ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضُرب) ؛ لأن (ضُرب)
 حديث المفعول كما كان (ضُرب) حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضُرب)
 عمدة ، كما كان الفاعل في (ضُرب) عمدة ، فلذلك وجب له من الرفع أعني
 للمفعول في (ضُرب) ما وجب للفاعل في ضُرب ، وإذا تقرر ذلك تبين لك أن الموجب
 للرفع في الفاعل ليس كونه فاعلاً ؛ إنما وجب له الرفع بكون الحديث حديثه ^(٣)
 لا حديث المفعول من حيث كان وزنه إنما هو وزن يطلب الفاعل لا المفعول فلذلك قال
 المؤلف : على طريقة فَعَل أو فاعل يريد على وزن فَعَل أو وزن فاعل ، وعض من قوله :
 وزن طريقة ؛ لأنه قد يكون الوزن غير وزن فَعَل وغير وزن فاعل كأنطلق في قولك : انطلق
 زيدٌ ومُنْطَلِقٌ في قولك مررت ^(٤) / برجلٍ مُنْطَلِقٍ أبوه ، لكنهما وإن كانا على غير وزني فَعَل
 وفاعل فإنهما / ١٦ في معنى فَعَل وفاعل ألا ترى أن قولك : (انطلق) في معنى : فَعَل
 انطلاقاً ، ومنطلق ^(٥) في معنى : فاعِل انطلاقاً ؛ فإلى هذا المعنى أشار المؤلف بأن جعل
 مكان : وزن طريقةً فيهما وإذا كان هذا المعنى هو الرفع للفاعل ^(٦) فمتى وُجِدَ وُجِدَ
 الرفع ، ومتى عُدِمَ عُدِمَ الرفع ، وهو يوجد في الفعل موجباً ومنقياً ونخبراً به ومستفهماً عنه
 ومأموراً به ومنهياً عنه ، لأن بناء الفاعل في ذلك كله مستند إلى الاسم في ذلك كله إسناداً
 واحداً أي مضافاً إليه إضافة واحدة من حيث الإضافة ، وإنما يختلف باختلاف المضاف

(١) انظر : شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح الكافية ٢٠/١ - ٢١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٤/١ ، شرح الكافية ٢٠/١ .

(٣) أي الإسناد إليه وهو مذهب هشام الضيرير : انظر التعليق - ١١ ، مع المراجع ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ .

هشام الضيرير ١٩٤ .

(٤) سقط في ج ، مقداره ورقة ينتهي في ص : ٢٣٥ .

(٥) ب : ينطلق .

(٦) ب : للفصل .

إليه من كونه قد أوجب إضافته إليه أو نفي عنه إضافته إليه [أو أخبر عنه بإضافته إليه ^(١)] أو استفهم عن إضافته إليه أو أمر به مضافاً إليه ، والمعنى من الإضافة والإسناد في ذلك كله من حيث الإسناد والإضافة موجود ^(٢) لم يزل فلا يزول الرفع الذي كان سببه الإسناد والإضافة أصلاً ، وفي هذا المعنى غلط من جعل العلة الراضعة للاسم في ذلك كونه فاعلاً ^(٣) حتى احتاج في قولهم : ما قام زيد ^(٤) أن يقول : إنه ارتفع بكونه فاعلاً من حيث ترك القيام فكأنه إنما ارتفع في قولنا : ما قام زيد من حيث كان معنى قولك : ما قام زيد ترك زيد القيام ، وهذا لا يستتب لهذا القائل في قولك : هل قام زيد ؟ وما أشبه ذلك . اللهم إلا أن يقول قائل : إن العلة الراضعة في قولك قام زيد كونه فاعلاً ثم يقول في قولك : ما قام زيد : إنه ارتفع لأنه نفي عنه كونه فاعلاً فجاء [الثاني ^(٥)] بلفظ الفاعل وإذا ذاك يوجه عليه النفي ليتبين ^(٦) بذلك ما نفي ، وكذلك يقول في قولك : هل قام زيد ؟ إنما استفهم هل يكون زيد فاعلاً للقيام فجاء بلفظ كونه فاعلاً ثم استفهم عنه كذلك ليتبين المعنى الذي استفهم عنه ، وكذلك الأمر في : (ليقم زيد) وما أشبه ذلك ، إنما أمر بأن يكون فاعلاً للقيام فجاء بلفظ / ١٦٦ ب كونه فاعلاً ، ثم دخلت عليه لام الأمر ، فهذا يمكن أن يقوله قائل ، إلا أنه تنكسر له هذه العلة في انكسر الحجر ، ومات زيد وضرب زيد ولا ينكسر على القول الأول ، فلذلك اختار النحويون القول الأول على هذا لأطراد معنى الأول وانكسار معنى هذا الثاني ، ولذلك قال المؤلف على طريقة فعل أو فاعل ولم يقل على معنى فعل أو فاعل لقصد ذلك عنده لعدم اطراده .

(١) تكلمة من : ب .

(٢) ب : موجوداً ، ولا وجه لها .

(٣) هو عطف الأجر حيث قال : إن العمل في الفاعل معنى الفاعلية ، الصليحة ٩ ب .

(٤) انظر : للفضب ١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٦٥/١ .

(٥) تكلمة من : ب .

(٦) ب : خبرين .

[العامل في الفاعل]

فصل: وتحقيق القول في العلة الرافعة للاسم إذا ارتفع بالفعل : أنها اشتغال الفعل بالاسم^(١) الذي يرتفع بالفعل وتفرغه له وبناءؤه له ، وإن كان الناس في تنقيح مناط الحكم في هذا المعنى مختلفين ، فمنهم من يرى أن العلة الرافعة في ذلك إسناد الفعل إلى الاسم^(٢) لا الاشتغال ولا التفريغ .

ومنهم من يقول : إن العلة الرافعة في ذلك الاشتغال والتفريغ كما قلنا^(٣) .
ومنهم من^(٤) / يجعل العلة الرافعة في ذلك أمراً آخر سوى هذين الأمرين ، وهو بناء الفعل للاسم المرفوع بالفعل^(٥) .

والصحيح من ذلك ما قلناه من أن العلة الرافعة له إنما هي الاشتغال والتفريغ والبناء لا الإسناد فإنما نجد الاسم يرفعه الفعل في قولك : كان زيد قائماً وليس مسنداً إليه لكنه مشغول به ومفرغ له ومبني له ، وقد كان أبو الحسين بن الباذش^(٦) يرى أن العلة

(١) أي أن الفعل هو العامل لاشتغاله بالفاعل وطلبه إليه : انظر : المقتضب ١/٦٤٧ ، الأصول ١/٥٤ .

(٢) منسوب مشام : التلوية ١٠ ، هشام الضرير ١٩٤ ، وانظر : الفصح ١١٥ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٤ ، أسرار العربية ٧٩ .

(٣) قال سيويه عن عمل الفعل في الفاعل وارتفاعه به : « لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له » ، الكتاب ١/١٤٤ .

(٤) هنا يتبي سقط جـ .

(٥) قال ابن أبي الربيع متحدثاً عن العامل في الفاعل : « فما ذكرته من الإسناد إليه وتفريغ الفعل له وبناء الفعل للإسناد إليه ، وهذه الألفاظ كلها مترادفة لمعنى واحد » ، البسيط ١/١١٠ .

وكلام الشلوطين صريح في أن البناء غير اشتغال الفعل وغير الإسناد ، وما يؤيده اختلاف النحاة على هذه الأحوال إذ لو كان المدلول واحداً لما أدى الأمر إلى خلاف واحتجاج ، وإن كان هناك تقارب بين الاشتغال والتفريغ والبناء في الدلالة .

(٦) ابن الباذش (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ) .

علي بن أحمد بن خلف الأنصاري النحوي الأندلسي الغرناطي ، حدث عن القاضي عياض وغيره ، كان عالماً باللمعة والأدب والقراءات .

الرافعة إنما هي الاشتغال^(١) والتفريغ خاصة ، وأن من قال : [إن^(٢)] العلة الرافعة لذلك بناء الفعل للاسم^(٣) ليس بمصيب . قال : لأننا إذا قلنا : أعطني زيدا درهما فإن هذا [البناء^(٤)] صالح لكل واحد من الاسمين فإذا كان الأمر كذلك فالفعل في ذلك مبني للدرهم وهو لم يرفعه فدل ذلك على أن بناء الفعل للاسم ليس رافعا له وإنما الرفع له الاشتغال والتفريغ / ١٧٧ أ لا البناء .

ولكن هذا الذي قاله أبو الحسن ليس بصحيح لأنه ليس صلاحية الاسم أن يكون الفعل مبنيًا له هو بناء الفعل له بل بناء الفعل للاسم^(٥) أمر آخر غير صلاحيته لأن يبنى الفعل له ، فإذا قلنا أعطني زيدا درهما وإن كان كل واحد من الاسمين صالحا أن يبنى له أعطي ، فإنه لم يبن منهما إلا لزيد والدرهم داخل في حديثه كما [أنا^(٦)] إذا قلنا : أعطني زيدا درهم فإنه لم يبن منهما إلا للدرهم ، وزيد داخل في حديثه فبطل بذلك قوله : إن الفعل مبني لكل واحد منهما ، ولم يرفع إلا أحدهما ، وإنما غلطه في ذلك صلاحية كل واحد منهما لبناء الفعل له .

فصل : قال بعض الناس^(٧) : « وقصد^(٨) المؤلف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم : « ... الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا »^(٩) ،

= له شرح الكتاب ، وشرح المقضب وشرح الأصول وشرح الإيضاح وشرح الجمل وشرح الكافي للنحاس .

د إنباء الرواة ٢٢٧/٢ ، البنية ١٤٢/٢ - ١٤٣ .

(١) ج : للاشتغال .

(٢) ب : تكلمة من : ب .

(٣) قال ابن السراج : « الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي يبنى على الفعل الذي يبنى للفاعل » ،

الأصول ٧٢/١ .

(٤) ب : ساقط من : أ .

(٥) ب : إلى الاسم .

(٦) ب : ساقط من : ب .

(٧) هو الشلوبين نفسه في الشرح الصغير ١٦ .

(٨) ب : قصد .

(٩) ب : الجمل ١ .

وإلا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب [قال هذا القائل ^(١)] : وبس ما فعل المؤلف في هذا فإنه شرح الفاعل الذي جعل بياناً للاسم بحد لم يتبين إلا بالاسم فإنه قال : الفاعل كل اسم أسند إليه كذا ، فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، وقد أدى هذا [إلى ^(٢)] ألا يتبين واحد منهما ^(٣) ، ^(٤) . قال هذا القائل ^(٥) : ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة بحال على هذا الذي إذا قيل له وهو مبتدئ لم يعقل له معنى أصلاً ، فهذا [أيضاً ^(٦)] فاسد ^(٧) ، ^(٨) [هذه الجهة الأخرى ^(٩)] .

والجواب عن الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرهما هذا الآخذ قد تقدم ^(١٠) ، وأما الجواب عن الوجه الثاني فلا جواب عنه بل [هو ^(١١)] لازم إذا شرح الفاعل بما ذكره من ذلك ، وأما إذا شرح الفاعل بأنه الفاعل اللغوي لا الصناعي وهو الذي يسند إليه الفعل على [معنى ^(١٢)] أنه فعله فإنه لا يشرح [له ^(١٣)] إذ ذاك إلا بما يعقل معناه لا بما [لا ^(١٤)] يعقله فيه ، ^(١٥) ب فيبغى ^(١٦) أن يشرح كلام أبي القاسم لا بما شرحه به المؤلف ولا بد .

(١) ساقط من : ب .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) قال ابن عصفور : « فهذا الحد - يعني حد الزجاجي للاسم - منتفد من ثلاثة أوجه : - ... والثالث : أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً ، قيل أن بين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين ، فيؤدى ذلك إلى جهل الاسم » شرح الجمل ١/٩٢ .

(٤) الشرح الصغير ١٦ .

(٥) هذا القول في الشرح الصغير أيضاً ١٦ .

(٦) تكلمة من : ب .

(٧) ج : فاسد أيضاً .

(٨) ساقط من : ج .

(٩) انظر ما سبق ص : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) أ ، ج : ينهى .

[المفعولات]

وقوله : المفعول ما تضمنه الفعل ^(١) إلى آخره .

استعمل المؤلف هنا دلالات ثلاثا ^(٢) : إحداهما : دلالة التضمن : وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له كدلالة البيت على السقف .

والثانية : دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم له ^(٣) كدلالة السقف على الحائط :

وهاتان الدلالتان معلومتان عند المتكلمين مشهورتان عندهم ^(٤) .

والثالثة : دلالة الاستدعاء وهي أن يستدعي الفعل معنى لا يلزم جنسه استدعاؤه كدلالة الفعل على المفعول به ^(٥) .

وهذه الدلالة ليست بزايدة على الدلالتين المتقدمتين فإنها راجعة إلى دلالة الالتزام ، وظن المؤلف أنها دلالة ثالثة ، وليست كذلك إلا أن يكون قصد إلى تنويع دلالة اللزوم .

وقوله : ما تضمنه الفعل من الحدث ^(٦) .

يريد بالفعل الفعل العامل ^(٧) فيه ، ويريد بما تضمنه الفعل من الحدث :

(١) الجزولية ١٢ .

(٢) ب و ج : ثلاث . وهي قوله : « المفعول ما تضمنه الفعل ... والتزمه الحدث ... واستدعاه من محل ... إلى آخره ، الجزولية ١٢ .

(٣) ب : لمعنه .

(٤) انظر : مقاصد الفلاسفة ٣٩ ، معيار العلم ٧٣ ، شرح السلم ٢٥ ، إيضاح الميم ٦ ، وتحدث عنها الأبندي أيضا . انظر : شرح الجزولية ٣٥/١ - ٣٦ .

(٥) لم يذكرها المتكلمون ، وإنما ذكروا دلالة المطابقة ، انظر المراجع السابقة .

(٦) الجزولية ١٢ .

(٧) ب : الفاعل .

المفعول المطلق ^(١) نحو قام زيد قياماً ونحو : ضربت ^(٢) زيدا ضرباً ، فإذا لم يكن المصدر كذلك نحو : يعجبني ضرب زيد أو ضربت زيد عمراً حسن ^(٣) لم يكن مفعولاً مطلقاً ، [وإنما يكون مفعولاً مطلقاً ^(٤)] إذا كان على ما ذكره من تضمن معنى الفعل العامل فيه له لفظاً نحو : ضربت [زيدا] ضرباً ^(٥) [أو معنى نحو : ضربت ^(٦)] زيدا عشرين ضربة لأن معناه ضربات معلودة بهذا العدد ^(٧) .

وقوله : والزمان ^(٨) .

يريد : الزمان المفعول فيه الفعل نحو : قام زيد يوم الجمعة ؛ وتضمن الفعل العامل لهذا إنما هو من جهة المعنى ^(٩) لا من جهة اللفظ لأنه إنما يتضمن ^(١٠) من جهة اللفظ زماناً ماضياً لكن الزمان الماضي في ذلك كان يوم الجمعة .

وقوله : والتزمه الحدث من مكان ^(١١) .

يريد المفعول فيه من ظروف المكان نحو : قام زيد أمامك ، وجعل / ١٨ استدعاه للمكان التزاماً ، وفرق بينه وبين استدعائه للزمان ، لأن الزمان يدل عليه الفعل دلالة

(١) مطموسة في : ب .

(٢) ب : ضرب .

(٣) ب : أحسن .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تكملة يقتضها السياق .

(٦) تكملة من : ج .

(٧) ينقسم المصدر إلى ما هو من لفظ الفعل وما ليس من لفظه فالذي من لفظه نحو : ضربته ضرباً

وضربة ، والذي ليس من لفظه كقولك : ضربته أنواعاً من الضرب ، فأنواعاً نصبت لكونها مصدراً في المعنى ،

المقتصد ٥٨٥/١ ، وانظر : كشف المشكل ٤٣٣/١ ٤٣٤ .

(٨) الجزولية ١٢ .

(٩) أي صيغة الفعل . انظر : الكتاب ١٦/١ ، المقتضب ١٧٦/٣ ، الأصول ١٩٠/١ ، الإيضاح

العضدي ١٧٧ ، شرح المقدمة الخسبية ٣٠٧/٢ ، المقتصد ٦٣٢/١ .

(١٠) ب : يمكن .

(١١) الجزولية ١٢ .

تضمن (١) من حيث كان الزمان بعض ما يدل عليه لفظ الفعل بلفظه أو بمعناه (٢) ، ولم تكن دلالة الفعل على المكان دلالة تضمن ، لأن المكان ليس بعض ما دل عليه لفظ الفعل ، لا بلفظه (٣) ولا بمعناه (٤) ، ففرق بين الدالتين ، وجعل دلالة على المكان دلالة التزام ، لأن كل فعل لابد له من مكان (٥) وإن لم يكن في لفظه دلالة عليه بواحد من الوجهين وكذلك دلالة الالتزام .

وقوله : واستدعاه من محل (٥) .

يريد المفعول به الذي هو محل فعل الفاعل وكأنه يقول من محل له سوى محل الفاعل ، ولكنه حذف له ، وسوى محل الفاعل لفهم المعنى ، فإن قلت : قد يدخل في هذا المكان المضروب فيه زيد لأنه محل استدعائه الحدث سوى محل الفاعل فيكون في هذه القسمة عيب التداخل (٦) .

فالجواب : أن المكان المضروب فيه زيد ليس محل الضرب في الحقيقة ، وإنما هو محل الضارب والمضروب ، والضارب والمضروب هما محل الضرب في الحقيقة ، وأيضاً فإنه جعل هذا المحل (٧) من جملة ما استدعاه الفعل وقد تقدم لنا : أنه إنما يريد بما يدل عليه الفعل دلالة الاستدعاء ما لا تستوي الأفعال كلها في طلبه (٨) ، وإنما يطلبه بعض الأفعال دون بعض ، والذي هو كذلك إنما هو المفعول به لا المكان المفعول فيه (٩) .

(١) دلالة الفعل على الزمن دلالة الشيء على جزء معناه ، فالزمن جزء من الفعل ، وليس المكان كذلك لكن الفعل قد يقتضيه بالاستدعاء أو الالتزام .

(٢) ب : ومعناه .

(٣) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٤) قال سيويه : إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهباً ، الكتاب ١/١٥ ، وانظر : المقتضب ٤/٣٣٦ ، المقدمة المحسبة ٢/٣٠٧ ، كشف المشكل ١/٤٦٥ .

(٥) الجزولية ٢٢ .

(٦) هنا الاعتراض والرد عليه في الشرح الصغير ١٧ ، والمباحث الكاملة ١/٢٢ - ٢٣ .

(٧) ب : المحل .

(٨) انظر تعريفه لدلالة الاستدعاء ص ٢٣٨ .

(٩) لأن المكان لازم لكل فعل . انظر : هـ . وليس كذلك المفعول به ، لأن بعض الأفعال لازم

وقوله : وباعث ^(١) ^(٢) .

يريد ^(١) : المفعول له الذي بعث على الفعل ، ووقع الفعل لأجله ^(٢) نحو : قام زيد إجلالا لك .

وقوله : ومصاحب ^(٢) .

يريد المفعول معه الذي صاحب الفاعل نحو : جاء البرد والطلياسة ^(٤) .

ولم يجعل استدعاءه للمفعول به التزاما ، وإن كان استدعاء الضرب للمضروب لازماً والقتل للمقتول لازماً ، وكل حدث متعد / ١٨ ب فعله فإن استدعاءه للمفعول به لازم ، ولكنه لم يجعل استدعاءه له لازماً ، وذلك أنه ^(٥) أخذ الحدث في ذلك جنساً وليس استدعاءؤه ^(٦) جنس الحدث للمفعول به لازماً بل قد يكون منه ما يستدعيه ومنه ما لا يستدعيه ، والذي يستدعيه منه دلالة التزام ولكنه لم يجعلها تحت الالتزام لما قصده من معنى الجنس الذي بيناه . وأما المفعول معه فهو كالمفعول به من وجه ، ومفارق له من وجه . وكونه ^(٧) مثله من جهة أن من الأفعال ما يستدعي المفعول معه ^(٨) ، أو ما هو بمعناه ^(٩) كاستوى ^(١٠) ونعني بما هو في معناه المعطوف في قولك : استوى الماء والخشبة ، وفيها مالا يستدعيه كقيام وقعد ومفارقة له من جهة

(١) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٢) الجزولية أ٢ .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي ١٩٧ ، الملح ١٤٠ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٥٠/١ ، الأصول ٢١٠/١ ، الإيضاح العضدي ١٩٥ .

(٥) ب : لأنه .

(٦) أ : استدعاء .

(٧) ب : وكذلك .

(٨) قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله والمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولاً فيحتاج الفعل إلى

مفعول معه ، شرح الجمل ٣٢٤/١ .

(٩) ب : في معناه .

(١٠) لأن استوى يقتضي فاعلين فلو لم يكن في الكلام معنى المعطوف لم يجر اليقظة ، المقصد ٦٦١/١ .

(١٥) - شرح القصة المبررة للكلام ،

[أن ^(١)] الذي [لا ^(١)] يستدعي المفعول به لا يتعدى إليه منصوباً إلا بأن تراد فيه الهمزة أو التضعيف ^(٢) في أكثر الأمر ^(٣) ، والذي [لا ^(٤)] يستدعي المفعول معه قد يتعدى إليه منصوباً [من غير ذلك ^(٥)] نحو : قام زيد وعمرا ^(٦) ، وأما المفعول له فليس الفعل مستدعياً له بوجه ، إنما يستدعيه أمر يقترن بالفاعل وهو كونه عاقلاً ^(٧) غير مؤوف ^(٨) ولكنه قد يتعلق بالفعل لفظاً من جهة عمله فيه ، ومن جهة علم ^(٩) المخاطب بكونه عاقلاً وإن لم يلزم تعلقه به ألا ترى أنه قد يكون الفاعل ^(١٠) [مؤوفاً ^(١١)] ناسياً أو مجنوناً فتجوز فيه [هذا ^(١٢)] المؤلف من حيث كان الفعل في بعض وجوهه قد يتعلق به ، فجعله لذلك ^(١٣) كأنه مستدع له مجازاً وعلى نحو ذلك يجري تجوزه فيما لا يستدعي المفعول معه نحو : قام زيد وعمرا .

(١) ساقط من : ج .

(٢) ب : التصريف .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٣٣ - ٢٣٤ ، الإيضاح المصدي ٧٠ .

(٤) نكلمة يقتضها السياق .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : وعمرو .

(٧) لأنه قد يكون فاعل الفعل ساعياً أو مجنوناً فلا يقع عمله لاسب ، فلا يكون للفعل إذ ذلك مفعول

من أجله ، شرح الجمل ١/٣٢٤ .

(٨) أي : به آفة . انظر : تهذيب اللغة ١٥/٥٨٧ - ٥٨٨ ، الصحاح ١/١٣٣٣ ، اللسان ٩/١٦٠ ،

مادة (أوف) .

(٩) ج : علة .

(١٠) ب : العاقل .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) ب : بذلك .

[دلالة الفعل]

وقوله : الفعل يدل على المصدر بنفسه (١) .

يريد أن دلالة عليه بحروفه (٢) ، وبأن المعنى الذي يدل عليه [المصدر (٣)] من الحدث هو المعنى الذي يدل عليه الفعل منه وإن (٤) كان المصدر يدل عليه مطلقاً ، والفعل يدل عليه موصوفاً بالمضي (٥) أو / أو الاستقبال أو الحضور (٦) .

وقوله : ويدل على الزمان بصيغته (٧) .

أي بينته وشكله (٧) ، وأصله من صوغ (٨) الإناء (٩) وما أشبه لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه وسمي الصائغ صائفاً - وإن كان كل عامل شكلاً من الأشكال صائفاً [له (٣)] - من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائفاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة .

وقوله : ولذلك قد لا تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغته (١٠) .

أي إذا لم يكن هناك حروف تقوم مقام الصيغ في الدلالة على الزمان نحو : قام

(١) الجزولية ٢ ب .

(٢) انظر : دلالة الفعل على المصدر بحروفه في : الإيضاح في علل النحو ٥٦ ، الخصائص ٩٨/٣ ،

البيان ١٤٦ ، البسيط ١٤/١ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : فان .

(٥) ب : بالمعنى .

(٦) قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أُنحِت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع

وما هو كائن لم يقطع » ، الكتاب ٢/١ .

(٧) قال الزجاجي : « واستعمل بحروف قام على الحدث وبناته على المصدر » الإيضاح في علل

النحو ٥٦ ، وانظر : الخصائص ٩٨/٣ .

(٨) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٩) طلعت في : ب .

(١٠) الجزولية ٢ أ وفيها : ولذلك لا تختلف عند تغير صيغته .

زيد ويقوم زيد. احتيج إلى تغيير الصيغ للدلالة على الزمان ، فإن كان هناك حروف تعطي الزمان لم يحتج إلى تغير الصيغ نحو : إن قام زيد ولم يقم زيد ، فقد كان ينبغي أن يكون هذا إن يقم زيد ولم قام زيد لولا الحرف الذي قام مقام هاتين الصيغتين .

قال بعض الناس ^(١) : وقد كان ينبغي أن يكون هذا الكلام : ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف ^(٢) ، ويريد بقوله : وقد لا تختلف إذا كان هناك ما يقوم مقام اختلاف الصيغ على ما قلناه [فتناهي هذا القائل في الاختصار بأن قدم (قد ولا ^(٣)) واختصر الكلام فقال ولذلك قد [لا ^(٤)] تختلف [دلالة عليه عند اختلاف ^(٥)] صيغه ، ورأى أن هذا إصلاح لكلام المؤلف وأنه أجود من قول المؤلف ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه ^(٦) ، قال : لأن كلام المؤلف يوجب ^(٧) أن تختلف دلالة الفعل أبداً على الزمان عند اختلاف صيغه وليس كذلك ، فإنه قد تختلف صيغ الفعل ولا تختلف دلالة على الزمان في مثل قولنا : إن قام زيد وإن يقم ؛ ألا ترى أن الصيغتين هنا مختلفتان والدلالة على الزمان لم تختلف ^(٨) .

قال هذا القائل : فينبغي أن يكون الكلام هنا ولذلك قد تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف ، إلا أن هذا طويل فاختصاره بقولنا : ولذلك قد تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه ، الذي هو بمعناه / ٩١ ب وأقل منه في اللفظ

(١) هذا القول قال به الشلوبين نفسه في الشرح الصغير ١٨ ، ونسبه إليه اللورقي في المباحث الكاملة ٢٤/١ .

(٢) زعم الأبيدي أن هذه العبارة في بعض نسخ الجزولية وقال : هي التي عليها أكثر النسخ وهي الصحيحة ، شرح الجزولية ٣٧/١ .

(٣) ساقط من : ج . وفي : ب : قدم قد .

(٤) تكلمة من : ب .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ذكر الشلوبين أنه في بعض نسخ الجزولية وعلق عليه بقوله : وهذا أقرب إلى الصواب ، ويكون الكلام إذ ذلك مبنياً على الأصل من غير نظر إلى الطارئ على عادة الأئمة ، الشرح الصغير ١٨ .

(٧) ب : وجب .

(٨) لأن أدوات الشرط لبعض الأفعال التي بعدها للاستقبال . انظر : المقضب ٤٩/٢ ، الأصول ١٥٨/٢ ، المصبرة والمذكورة ٤١٣/١ .

أولى ، فأحل هذا القائل بالكلام وأوهم أن دلالة الفعل على الزمان بصيغته هي السبب في قلة اختلاف صيغة الفعل لاختلاف الزمان ، فإن (قد) إذا دخلت (١) على الفعل المضارع يقتضي التقليل (٢) ، وليس المعنى على التقليل لأن اختلاف الصيغ لاختلاف الزمان هو الكثير لا القليل ، والتقليل إنما هو اختلاف الصيغ و [أن (٣)] لا يختلف الزمان فأوهم بهذا الإصلاح معنى فاسداً فلذلك ينبغي ألا يلتفت إليه ، وأن يكون الكلام بإسقاط (قد (٤)) ، فإن قلت : فإنه إذا كان بإسقاط (قد) اقتضى ذلك (٥) أنه متى اختلفت الصيغ اختلف الزمان ، ونحن نجد الصيغ تختلف ولا يختلف الزمان في مثل : إن قام زيد وإن يقم زيد وذلك فاسد المعنى فلذلك ينبغي أن يصلح (٦) بزيادة (قد) لأن زيادتها اختصار قولنا ، وكذلك تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغته ، وقد لا تختلف وهذا الكلام هو الذي يصحح من جهة المعنى .

فالجواب : أنه ليس قولنا ولذلك تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغته فاسد المعنى كما قلت أيها المصحح في زعمك (٧) فإنه قد يكون هذا الكلام صحيح المعنى إذا كان المراد ولذلك تختلف دلالاته عند اختلاف صيغته ما لم يكن هناك [مع تغير الصيغة (٨)] ما يعطي المعنى الذي (٩) كانت تعطيه الصيغة الذاهبة وهو (إن)

(١) أ و ج : أدخله .

(٢) انظر : المقدمة المحسبة ٢١٢/١ ، الفصل ٣١٧ ، شرح الجزولية ٣٨ .

قال الطلح عن قد في هذا الموضع . وقال بعض العلماء قد هنا للتكثير ، يريد أن تكثيراً ما تختلف ،

المشكلة والنيراس ١٦/١ (ف) .

وهل عن التكثير في دلالة قد : إنه بمعنى غريب ، الجنى الثاني ٢٧٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر هنا القول في : الشرح الصغير ١٨ ، المشكلة والنيراس ١٦/١ (ف) . منسوبا إلى الشلوين

نفسه .

(٥) أي النص السابق .

(٦) ب : جعل .

(٧) ب : زعمه .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ج : هي .

في مثل قولنا : إن قام زيد وإن يقيم فإن صيغة (يقيم) لما ذهبت في إن قام بقي ما يقوم مقامها في الدلالة على الاستقبال وهي (إن) ، لأنها شرط في الاستقبال ^(١) وحذف من الكلام ما لم يكن هناك مع تغير الصيغة ما يعطي المعنى الذي كانت تعطيه الصيغة البداهية لأن ذلك أمر عارض في الكلام ، وأصل الكلام أن يتغير الزمان لتغير الصيغ / ٢٠. والأمر عارض فيه فأجرى الكلام على الأصل فيه ، ولم يحتد بالأمر العارض فيه فأنسقط لذلك ^(٢) .

وقوله : الفعل ^(٣) يقع على المعنى الصادر عن الفاعل ^(٤) .

يريد أنه يقع على المعنى الذي يدل عليه ^(٥) المصدر ، وأتم من هذا أن يقول : إنه يقع عليه وعلى اسمه ، ألا ترى إلى ^(٦) قول صاحب الفصيح ^(٧) : « ورجل زور وفطر وصوم [وعدل ^(٨)] لا يثنى ولا يجمع لأنه فعل ^(٩) » معناه لأنه مصدر في

(١) انظر ص : ٢٤٤ هـ .

(٢) فقام تدل على الماضي ، ويقوم تدل على الحاضر والمستقبل ، فغيرت الصيغة لتغير الزمن ، أما دلالة قام على المستقبل مع أدلة الشرط (إن) فأمر عارض ، والأمر العارض لا يحتد به بل يجري الكلام على الأصل : انظر : الشرح الصغير ١٨ ، للمشكاة والنبراس ١٦/١ (ف) ، شرح الجزولية ٢٨/١ .

(٣) طلعت في : ب .

(٤) الجزولية ٢٢ .

(٥) ب : على .

(٦) ب : أن .

(٧) هو تطلب : (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) .

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زبد سائر ، مولى بني شيخان ، أخذ عن سلمة بن عاصم ، ومحمد بن سلام الجمحي ، والزمير بن بكار . وأخذ عنه علي بن سليمان الأخطش ، وابن الأثيري ، وأبو عمر الزاهد ، والحامض ، وإبراهيم الحرلي وغيرهم .

صنف الفصيح وكتاب فعلت وأضلت والمصون في النحو وغيرها .

« طبقات النحويين والفنويين ١٥٥ - ١٦٧ ، تاريخ العلماء النحويين ١٨١ - ١٨٢ ، نزهة الألباء ١٧٣

- ١٧٧ هـ .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) الفصيح ٢٨٨ . وفيه : « وكفلك رجل ... وعدل ورضى لا يثنى ... » إلى آخره .

الأصل والمعنى رجل ذو زور أي ذو زيارة^(١) ، وكذلك [في^(٢)] التثنية والجمع رجالان زور أي ذوا^(٣) زيارة ، ورجال زور^(٤) أي ذور^(٥) زيارة ، فأوقع^(٦) الفعل هنا على المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر عن الفعل^(٧) لا على المعنى الصادر عن الفاعل لأنه لم يمنع إلا التثنية والجمع اللذين توصف بهما الألفاظ .

وقوله : ويقع على اللفظ الذي هو أحد الكلم [الثلاث^(٨)] .

[يريد بالكلم : الكلم الثلاث^(٩)] الاسم والفعل والحرف .

والكلم : إما هو جمع كلمة^(١٠) ، ويريد باللفظ الذي هو أحد الكلم الكلمة التي تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، وهي التي^(١١) يسميها النحويون فعلاً .

وقوله : فالفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه^(١٢) .

(١) التعت بالمصدر عند البصريين مؤول بتقدير مضاف كما لونه الشلوين ، وعند الكوفيين مؤول بالمشق تلميزه زائر وعادل ، وقيل : لا تأويل ولا حلف بل جعل العين تفسر المعنى مبالغة . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١ ، شرح المفصل ٥٠/٣ - ٥١ ، أوضح المسالك ٤٧٢ ، شرح الصريح ١١٢/٢ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ب : ذو .

(٤) ب : ذوا زور .

(٥) ب : ذور .

(٦) ب : بما وقع .

(٧) قال الميزد : واعلم أن المصدر كسائر الأسماء إلا أنه اسم للفعل . المنتصب ٢٢٦/٣ .

(٨) ساقط من : ج . وانظر الجزولية ٢٢ .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ليس جمعاً في الحقيقة وإنما هو اسم جنس جمعي فرق بينه وبين واحده بالهاء : انظر شرح المشافة ١٩٣/١ ، شرح الكافية ٢/١ . وعثر الشفويين - رحمه الله - في هذا أن الأكمة الأوائل قالوا عنه جمع . انظر : الكتاب ١٨٣/٢ ، المنتصب ٢٠٥/٢ ، الأصول ٤٤٢/٢ - ٤٤٣ .

(١١) ذهب بعض حرولها إلى : ب .

(١٢) الجزولية ٢٢ - ب .

يريد بذلك أن أيا القاسم لم يرد بقوله : « وهو اسم الفعل ^(١) » إلا أن المصدر اسم المعنى ^(٢) الذي صدر عن الفاعل ، ولم يرد أن المصدر اسم للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، لأن المصدر ليس اسماً لها إنما هو اسم للمعنى الصادر عن الفاعل ، وغرضه بذلك أن يشرح [به ^(٣)] كلام أبي القاسم شرحاً صحيح المعنى رافعاً للاعتراض ، إذ المحرضون عليه شارحون لكلامه ^(٤) / شرحاً فاسد المعنى ، وذلك أنهم قالوا : إن قول أبي القاسم في المصدر إنه : « اسم الفعل والفعل مشتق منه ^(٥) » متناقض / ٢٠ ب من حيث كان اسم الشيء بعده في الرتبة ، ألا ترى أن المسمى يوجد وليس له اسم ثم يسمى بعد ذلك ^(٦) .

فإذا قال : إن المصدر اسم للفعل . فقد قال : إنه بعد الفعل من حيث كان اسم الشيء بعده ، وهذا يناقض قوله بعد : إن الفعل مشتق من المصدر ^(٧) .

فهؤلاء المحرضون قد أخذوا الفعل في قوله : وهو اسم الفعل على أنه الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، كما أن الفعل في قوله : والفعل مشتق منه يريد من المصدر وهو الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها أيضاً ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ^(٨) [فلما أخذوا الفعل في الموضعين بهذا المعنى لزم التناقض ولا بد ، فإن القول الأول يقتضي أن الفعل أول للمصدر ^(٩) . والقول الثاني يقتضي أنه ثان للمصدر . وهذا الشرح الذي شرحوا به

(١) الجمل ١ - وفيه « والحديث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه » .

(٢) ج : الفعل .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) سقط لي : ب ، مقننره اثنا عشرة ورقة من ٢٠ ب - ١٣٣ من نسخة أ .

(٥) الجمل ١ .

(٦) انظر هنا الاعتراض من أن المسمى متقدم على المسمى في : إصلاح الخلل ٢٥ ، شرح

الجمل ١/٩٢ ، المباحث الكلامية ١/٢٦ ، المشكاة والنور ١/١٧ (ف) ، شرح الجزولية ١/٣٨ .

(٧) الجمل ١ .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) أ : للمصدر .

كلام أبي القاسم شرح فاسد المعنى ، فإن المصدر ليس اسماً للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، ألا ترى أن القيام ليس اسماً لقيام ولا القعود اسماً لقعود ولا الخروج اسماً لخروج ، وأن هذا فاسد المعنى مع ما فيه من التناقض الذي ذكره (١) ، وهذا الشرح الذي شرح به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع للاعتراض .

وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي (٢) فقال : ليس بشيء لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسماً للمعنى الصادر عن الفاعل وهو قوله : في باب ما يتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية (٣) : واه أعلم أن أقوى تعدي الفعل (٤) إلى المصدر ، لأنه اسمه ومشتق منه (٥) . قال فقوله : لأنه اسمه مضاف إلى ضمير الفعل الذي تقدم ذكره ، والفعل الذي تقدم ذكره ليس المعنى الصادر عن / ٢١ الفاعل إنما هو اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدية منه (٦) .

وهذا الذي قاله هذا الأستاذ ظاهر ، لكن ليس بلام لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف ويكون معناه : لأنه اسم معناه أو اسم حدثه أي اسم الحدث

(١) التناقض هو أنه قال عن المصدر أنه اسم الفعل ، فيكون الفعل على هذا قبله ، لم يقل : والفعل مشتق من المصدر ، والمشتق منه وهو المصدر قبل المشتق وهو الفعل ، فحدث التناقض الذي ذكره .
(٢) الرندي (٤٣ - ٩١٦ هـ) .

أبو علي عمر بن عبد الجيد الأزدي الملقب بالأستاذ النحوي ، أخذ عن السهلي وأحكم العربية عنه ، وصار إماماً في العربية والقراءات ، أقرأ كتاب سيبويه . له : شرح الجمل ، رد على ابن خروف متصراً لشبهه السهلي .
• غاية النهاية في طبقات القراء ١/٥٩٤ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢/١٩٨ ، إشارة التنوين ٢٤٠ ، بغية الوعاة ٢/٢٢٠ .

(٣) الجمل ٣٢ .

(٤) في الجمل : الأفعال .

(٥) الجمل : ٣٤ - ٣٥ .

(٦) النظر : قول الرندي في المشكاة والنوادر ١/١٩١ .

الذي يدل عليه ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ^(١) أو يكون الضمير في قوله لأنه اسمه - وإن كان عائداً على الفعل الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدي منه - لا يراد به ما يعود عليه ، ولكن المعنى الصادر عن الفاعل ويكون ذلك كما حكوا من قولهم : عندي درهم ونصفه ^(٢) ، فإذا تقرر هذا لم تكن تخطيطه إياه لازمة لكن الذي قال لعمرى أظهر ويكون التفسير في هذا الموضع الذي فسره هذا المؤلف على هذا المعنى الذي قاله الأستاذ أبو علي أن يكون قوله وهو اسم الفعل أي الاسم الذي أخذ منه الفعل كما تقول هذا تراب هذا الإناء ، أي : التراب الذي أخذ منه هذا الإناء ^(٣) ، إلا أن هذا التفسير أيضاً فيه أن قوله بعد : والفعل مشتق منه يعني عنه لأنه في معناه إلا أن أبا القاسم يمكن أن يكون رأى التوكيد أعني بالمعنى فكره فلا يعد والتفسيران بعد مقاربان .

(١) استعده العطر إذ قال : « وقد تقول كلامه هنا بأشياء بعيدة » وذكر منها هذا الوجه ثم قال : « وهو حذف بغير دليل مع أنه يناقض ما فسره به المؤلف أولاً ولا يصح أن يكون الضمير في اسمه للمصدر ، للشككة والنيراس ١٧/١ (ف) .

(٢) قال العطر عن هذا الوجه أيضاً « وهذا الغلز والباس وليس بمنزلة عندي درهم ونصفه ، فإنه يفهم من قوله ونصفه كون الضمير يعود على غيره بخلاف ما نحن فيه » ، الشككة والنيراس ١٨/١ (ف) .

(٣) واستعده العطر هنا أيضاً « من وجهين : أحدهما : أن العبارة بكونه اسم له عن الاشتغال لا تصرف ، والثاني : أنه يكون قوله : ومشتق منه حسوا لا يحتاج إليه » ، الشككة والنيراس ١٨/١ (ف) .
والوجه الثاني من هذين الوجهين يرده كلام أبي علي بعد .

باب الإعراب

قوله : الإعراب تغيير ^(١) أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ^(٢) .
 قد اعترض الناس هذا القول في الإعراب بالمصادر اللازمة للنصب ^(٣) ،
 والظروف اللازمة له ^(٤) ، ولا ينبغي أن يعترض بذلك لأن تلك الأسماء أصلها أن تختلف
 لاختلاف العوامل لأنها غير مشبهة للحروف ، ولكن منع من ذلك قلة تمكنها . فشرط
 النحويون فيه تغيير لتغير العوامل ، وإن لم يكن لازماً لأنه الأصل ، وقوانينهم إنما
 يعقدونها أبداً على الأصول لا على العوارض ، وكأن / ٢١ ب هذه الأسماء وإن لم تتغير
 أواخرها لاختلاف العوامل فهي في حكم ما يتغير آخره لاختلافها لكون الأصل فيها أن
 تتغير لكن منع من ذلك المانع المذكور .

ويحتمل أن يكون النحويون أرادوا بقولهم الإعراب تغير أواخر الكلم ^(٥) /
 لاختلاف العوامل أنه المحكم الذي يكون في الأواخر لأجل العوامل أو بسبب
 العامل ^(٦) ، وذكروا اختلاف الآخر لاختلاف العوامل وإن كان من المعربات ما ليس
 كذلك نحو ما ذكرناه ، لأن الأكثر من العرب يختلف الآخر لاختلاف العوامل فبنوا
 ذلك على ما الأكثر عليه ، وإن لم يكن المقصود [إليه إنما المقصود ^(٧)] ما ذكرناه آنفاً

(١) أ ، ب : تغير .

(٢) الجزولية ٢ ب .

(٣) قال سيويه : « هذا باب أيضاً من المصادر يتنصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر
 وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام ... وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله وربحمانه وعمرك الله » ،
 الكتاب ١/ ١٦٢ .

(٤) مثل : ذات مرة وذات ليلة وذات يوم ... فهي لا تستعمل إلا ظرفاً منصوباً . انظر : شرح المفصل

. ٤٢/٢

(٥) تقدمت ورقة في ب وصار رقمها ١٥ ، ١٦ وموضعها الصحيح بعد صفحة ٣٢ .

(٦) ب : العوامل .

(٧) ساقط من : ج .

[من (١)] أن الإعراب هو الحكم الذي يكون في الآخر بسبب العامل (٢) .

وقوله : وفائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل (٣) .

يريد أن هذه الفائدة هي الأصل في الجيء بالإعراب ، وإلا فله فائدة أخرى في الفعل وهي الدلالة على شبهه بالاسم وقد ذكر المؤلف ذلك (٤) بعد (٥) ، ولكن ليس الأصل في مجيء الإعراب إلا الدلالة (٦) على المعنى الذي يحدث بالعامل خاصة (٧) ، فإذا دخل في الفعل فكأنه إنما دخل فيه للدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، لأنه إذا كان إنما دخل فيه لشبهه بالاسم فكأنه داخل في الاسم (٨) ، وكأن شبه الاسم معنى حدث بالعامل وإن لم يكن لأنه معنى يوجد مع الإعراب كالمعنى الذي يحدث بالعامل في أنه معنى يوجد مع الإعراب (٩) ، فلذلك اقتصر المؤلف [على المعنى (١٠)] بفائدة (١١) الإعراب على المعنى الذي يحدث بالعامل دون الدلالة على شبه الفعل بالاسم .

واختلف النحويون في المعنى الذي يحدث بالعامل في الاسم الذي يجيء الإعراب لبيانه ما هو ؟ .

فمنهم من يقول : هو كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه (١٢) . قالوا :

-
- (١) ساقط من : أ .
 (٢) انظر هذا الاعتراض ورده في : شرح الجمل ١٠٢/١ - ١٠٤ ، شرح الجزئية ٥٣/١ ، ٥٦ - ٥٧ .
 (٣) الجزئية ٢ ب .
 (٤) ب : ذكر ذلك المؤلف .
 (٥) إذ يقول عن الفعل : ه وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعه الاسم ، الجزئية ٣ .
 (٦) ب : فالدلالة .
 (٧) انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، نتائج الفكر ٨٢ .
 (٨) قيل : إن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلاً كإعراب الأسماء ، العين ١٥٤ . وهو مذموب كوفي . وانظر : الإيضاح ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ .
 (٩) ب : بالإعراب .
 (١٠) تكملة من : ب .
 (١١) ج : لفائدة .
 (١٢) الإيضاح في علل النحو ٦٩ ، المقصد ١٠١/١ ، ١٠٨ ، نتائج الفكر ٨٢ ، الفصل ١٨ ، العين ١٥٦ ، المنتهى ١١٩/١ ، شرح الوافية ١٢٩/١ .

فكل مرفوع من الأسماء فاعل أو مشبه بالفاعل في كونه عمدة لا يستغنى / ٢٢٢
عنه ، وكل منصوب من الأسماء مفعول أو مشبه به في كونه فضلة مستغنى عنه ، وكل
مخفوض من الأسماء مضاف إليه بواسطة نحو : مررت بزيد وخطرت على عمرو ، أو
يغير (١) واسطة نحو : غلام زيد .

ومنهم من يقول : إن المعاني التي تحدث في الاسم بالعامل من (٢) كونه عمدة
وفضلة ومضافاً إليه (٣) .

والقول الأول أولى من جهة الاحتياج إلى [ما يتفاهم به ، والثاني أطرد منه وأولى
من جهة عدم الاحتياج إلى (٤)] الاعتذار ، والقولان على هذا متقاربان إلا أن سيويه
يظهر منه اعتياده على أطردهما ولعله اعتمده (٥) وإن كان الآخر هو الذي يحتاج إلى
التفاهم به من جهة تضمن هذا القول الأطرد (٦) لذلك القول الآخر الذي يحتاج إلى
التفاهم به فيكون في ذلك قد جمع الغرضين من إعمال الأطرد (٦) ، والذي التفاهم
إليه أحوج و [هذا (٧)] مقصد عالٍ جداً يشبه مقاصده فأخذ به لما كان النظر
الأسد ناصره وعاضده .

وقوله : والبناء مثل الإعراب في اللفظ وضده في المعنى (٨) .

(١) ج : ويغير .

(٢) ب : في .

(٣) قال الرضي : « وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وجعل النصب للفضلات ثم
أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر إلى آخره » ، شرح
الكتاب ٢٠/١ .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) قال سيويه : « وانجز يكون في كل اسم مضاف إليه » ، الكتاب ٢٠٩/١ ، وهذا القول يصلح
للقولين معاً ، ولم أجد في كتابه نصاً صريحاً يجمع فيه أي من القولين ... ولعل الشلوين وقف على قول سيويه في
نسخة أخرى .

(٦) أ : الاطراد .

(٧) طمست في : ب .

(٨) الجرولية : ب٢ .

هذا الكلام يحتمل وجهين أحدهما : أن يريد به ما بينه بعد بقوله : والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء واحتاج إلى هذا البيان لما لم يفصح^(١) قوله : وضده في المعنى بالمراد .

والثاني : أن يريد بمضادته إياه في المعنى أن الإعراب فائدته في الأصل . الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، والبناء لا يدل في الأصل على معنى^(٢) ، فيكون معنى قوله : وضده في المعنى وضده في الدلالة على المعنى ، لأن الإعراب دل على المعنى في الأصل والبناء ليس [في الأصل^(٣)] دالا على المعنى على حسب ما ذكرناه .
وقوله : والفرق^(٤) بينهما : انتقال الإعراب ولزوم البناء^(٥) .

على هذا معناه والفرق بينهما من جهة اللفظ . إذ كان قوله وضده في المعنى متضمنا للفرق بينهما من جهة المعنى حيث كان / ٢٢ ب الإعراب^(٦) دالا على معنى والبناء غير دال عليه .

وقوله : وأصل الإعراب للأسماء لأنها [لا^(٧)] تتغير صيغها لتغير المعاني عليها وليس كذلك الأفعال . لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها^(٨) .
قال بعض الناس^(٩) : هذه العلة معترضة ، فإن الأسماء أيضاً تتغير صيغها لتغير

(١) ب : صح .

(٢) لأن البناء لا يختلف باختلاف العوامل قال الفارسي : البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل ، الإيضاح ١٥ ، والنظر : اللع ٩٢ ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، كشف المشكل ٢٣٨/١ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ج : الفرق .

(٥) الجزولية ٢ ب .

(٦) أ : المعنى .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) الجزولية ٢ ب .

(٩) هذا القول قال به الثالوثين في الشرح الصغير ٢٢ ، ونسبه له اللورقي : المباحث الكاملة ٣٥/١ .

وقال به الأبنسي : شرح الجزولية ٦٧/١ .

المعاني عليها ، ألا ترى أن قولنا : زَيْدٌ يدل على معنى ، وزَيْدٌ يدل على (١) / معنى آخر ، وزَيْدٌ على آخر ، فكما تتغير صيغ الأفعال لتغير المعاني عليها تتغير أيضاً صيغ الأسماء لتغير المعاني عليها .

ويعترض هذا الكلام أيضاً بأن الإعراب إنما يجيء للمعاني التي نظراً بالتركيب لا لغيره من معاني الكلم في أنفسها ، فلا معنى لذكر تغير صيغ الأفعال لتغير المعاني عليها إذا لم تكن تلك المعاني معاني الإعراب (٢) وإنما ينبغي أن يذكر هنا المعاني التي جيء بالإعراب لها [لا غيرها (٣)] ، وإنما الصواب أن يقول : لأن الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معان لولا الإعراب لم تبيّن فجيء (٤) بالإعراب من أجلها في الأصل ثم حمل على ذلك ما تبين في المعاني الطارئة مع التركيب ، وكل واحد من الضريين مشروط فيه ألا يشبه الحرف فأما الأفعال فليست كالأسماء في ذلك ، لأن كل معنى يطرأ عليها مع التركيب كالاستفهام والنفي والأمر والتحضيض ، فمعها ما يبينه (٥) فلم يحتاج مع ذلك إلى الإعراب (٦) .

وقوله : وأصل البناء للأفعال لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها (٧) .

ليس بشيء ، والصواب : لأن المعاني التي تتغير عليها معها ما يبينها ، وأما المعاني التي تتغير صيغها لتغيرها (٨) فليست موجبة للإعراب ، لأنها لم يحدثها التركيب ، والإعراب إنما توجه المعاني التي أحدثها التركيب .

(١) انتهت من ١٥ ، ١٦ من : ب .

(٢) وهذا الاعتراض أيضاً قال ابن الشلوين في الشرح الصغير ٢٢ ، ونسب له اللورق في المباحث الكاملة ٣٥/١ - ٣٦ .

(٣) تكملة من : ج .

(٤) أ : ضجج .

(٥) قال المكبري : « أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصة

به ، العين ١٥٤ .

(٦) انظر : الشرح الصغير ٢٢ ، المباحث الكاملة ٣٦/١ .

(٧) الجزولية ٢١ - ٢٣ .

(٨) المعاني هنا هي الأزمنة : شرح الجزولية ٦٧/١ .

أقول : قد يمكن أن يكون مراد المؤلف وأصل الإعراب / ٢٣ للأسماء ، لأنه [لا ^(١)] يلزم فيها تغير صيغها لتغير المعاني عليها ، بل قد يكون فيها معان تتغير عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولا تتغير صيغها لها فيحتاج إلى الإعراب فيها لبيان تلك المعاني ، وليس كذلك الأفعال لأن كل معنى يتغير على الفعل فله صيغة تبينه ، ولا يريد بالصيغة البنية خاصة بل كل ما بين المعنى عنده ^(٢) ، فكأنه صيغة صيغت له ، وبيان تلك المعاني تكون بالصيغ وبالحروف ، فقلت ^(٣) الصيغ في ذلك إذا ^(٤) كانت الحروف كأنها صيغ [له ^(٥)] [اتساعاً ^(٦) وتجاوزاً ، فإذا كان مراد المؤلف هذا الذي ذكرناه آخراً لم يلزمه شيء من الاعتراضين المتقدمين ^(٧) .

وكان تعليقه لإعراب الأسماء في معنى تعليل المعترض بعينه إلا أن لفظه على هذا يكون بعيداً من المعنى الذي أراد جداً ، لأنه إنما ذكر تغير الصيغ لتغير المعاني فتجاوز ^(٨) وتسامح ، وكان أحسن من ذلك أن يقول وأصل الإعراب للأسماء لأن

(١) تكلمة من : ج .

(٢) بعض شراح الجزولية قصر المعنى على الزمان فقط وهو ما تقيده الصيغة وحدها ، ورد ذلك العطار من جهتين :

- ١ - أنها معان مفردة في الصيغة كما أن في الأسماء معان مفردة من مثل زَيْدٌ زَيْدٌ زَيْدٌ .
- ٢ - أن المعاني المفردة لا تشاكل المعاني المتقدمة في الأسماء والتي أحدثها التركيب فأدى ذلك إلى اختلاف العلة .

انظر : المشكاة والبراس ٢٣/١ (ف) .

(٣) أ : وقلب .

(٤) أ : إذ .

(٥) تكلمة من : ج .

(٦) ج : تساعها .

(٧) هما :

(أ) أن الأسماء تتغير بتغير المعاني كزيد وزيد .

(ب) أن الإعراب إنما يأتي للمعاني الطارئة بالتركيب ، فلا معنى لذكر تغير صيغ الأفعال لأنها ليست

للمعاني الطارئة : انظر ما سبق من ٢٥٢ - ٢٥٥ .

(٨) ج : فسجور .

الإعراب جيء به لبيان معانٍ هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وتلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء ، فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل [إلا ^(١)] للأسماء ، لأن تلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء ، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها ، إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة ^(٢) .

فإن قلت : فهذا يقتضي أن الأفعال ليس فيها معانٍ يحتاج معها إلى بيانها بالإعراب ، وكيف هذا ونحن نجد فيها معاني تحتاج إلى الإعراب في بيانها ، وذلك كمعاني الرفع والنصب والجزم في : ما تأتينا فحدثنا ، وفي : لا تأكل السمك وتشرب اللبن وما [كان ^(٣)] مثلهما ^(٤) .

قلنا : هذا اعتراض يعترض به النحويون في قولهم : إن الإعراب في الأفعال ليس لتبين المعاني ، إنما هو للتشبيه بالاسم ^(٥) .

والجواب / ٢٣ ب عن هذا الاعتراض ، أنه ليس يلزم للمؤلف وحده بل يلزمه من ذلك ما يلزم النحويين القائلين بهذا وهم الجمهور . والاتصال عن هذا الاعتراض الذي يعترض به هنا من يعترض أن يقال : إن أصل النصب في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن : لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، ثم أضمرت (أن) وبقي عملها ^(٦) . وأصل الجزم في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا تأكل السمك

(١) تكملة من : أ .

(٢) أنى بهذا اللورقي : المباحث الكاملة ١/ ٣٥ - ٣٦ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) هذه هي حجة الكوفيين في أن إعراب المضارع يفرق بين المعاني .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٨٠ ، التبيين ١٥٤ ، مسائل خلافية ٨٤ ، شرح الجزولية ٦٥ ، التذيل

والتكميل ١/ ٣٧ ب .

(٥) هذه هي حجة البصريين في إعراب الفعل المضارع ، لأنه أشبه الاسم .

انظر : الأصول ٢/ ١٤٧ ، الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، شرح المفصل ٧/ ٦ ، شرح الجزولية ١/ ٦٦ ،

التذيل والتكميل ١/ ٣٧ ب .

(٦) انظر : في إضمار أن هنا : الكتاب ١/ ٤٢٥ ، المقطع ٢/ ٢٤ ، الأصول ٢/ ١٥٤ ، المرجل ٧/ ٢٠٧ .

(١٦ - شرح لقصة الجزولية الكبر)

ولا تشرب اللبن^(١) فأغنى عن إعادة (لا) حرف العطف الذي ينوب مناب العامل^(٢) . وأصل الرفع في قولك^(٣) : [لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(٤)] لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ، لا بد من إضمار أنت هنا ، لأن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال^(٥) كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذي هو حال فاقضى مجيء الواو أن يجاء معها بأنت ثم أضمرت ، فإذا كان الأمر على هذا فهذه إذن ثلاثة ألقاظ في الأصل ، وهي مختلفة لاختلاف المعاني كل معنى منها له لفظ يتفرد به دون المعنى الآخر ، فتلک الألقاظ إذن مختلفة^(٦) على هذه المعاني ومن أجل اختلاف المعاني اختلفت ، فتلک الألقاظ المختلفة هي المعبرة^(٧) عن المعاني المختلفة والإعراب . [والإعراب^(٨)] من العبارة عن تلك المعاني (فالج بن خلاوة^(٩)) فإذا كان الإعراب من تلك المعاني خالياً^(١٠) عن العبارة عنها لم يكن

(١) انظر : في جزم الفعل الثاني هنا : الكتاب ٤٢٥/١ ، المقضب ٢٤/٢ ، المقصد ١٠٧٣/٢ .

(٢) هذا معنى قول النحاة : إنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في إعراب ما قبله .

انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٥ ، رصف المياني ٤٧٥ .

(٣) ج : قوله .

(٤) تكملة من : ج .

(٥) قال ابن جنى عن واو الحال : « ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، لو قلت : كلت محمداً وقام أخوه وأنت تريد معنى الحال لم يجوز إلا أن تريد معنى قد وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد » ، سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ .

أما المضارع المثبت فنص المألوف على قلته انظر : رصف المياني ٤٨٢ ، والصحيح أنه ان اقترن بقدر صح مجيء واو الحال معه وإن لم يقترن بها فالصحيح خلوه من الواو « لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه كما لا تدخل على الاسم » ، توضيح المقاصد ١٦٥/٢ ، وانظر : الجنى الثاني ١٩٢ - ١٩٣ .

(٦) ج : تختلف .

(٧) ج : المغيرة .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) مثل يضرب في البراءة من الشيء ، وأصله أن فالج بن خلاوة الأشعبي قيل له يوم الرقم لما قتل أنس الأسيدي : أتصبر أنيساً ؟ قال : إني منه بريء .

انظر : تهذيب اللغة ٨٨/١١ ، الصحاح ٣٣٦/١ ، مجمل اللغة ٧٠٥/٢ ، معجم مقاييس اللغة ٤٤٨/٤ ، جهرة الأمثال ١٠٢/٢ ، مجمع الأمثال ٤٦/١ ، اللسان ٣٤٧/٢ (طبع) .

(١٠) ج : خالياً .

للمعني، به في هذه الأفعال معني، وإنما هو فيها لشبهها بالأسماء لا للعبارة عن تلك المعاني، وإذا لم يكن للعبارة عن تلك المعاني بان لك بذلك خطأ من قال: إن الإعراب في هذه الأفعال لإيانة المعاني، كذا تقرر أمر^(١) الإعراب في الأصل في هذه الأفعال، وإذا تقرر أنه كذلك في الأصل في هذه الأفعال فكذلك هو في الفرع الذي هو اللفظ الذي يحذف فيه (أنّ ولا وأنت) لاستحالة كون الفرع ميبنا^(٢) / ٢٤ أ آخر غير الأصل فتبين بذلك أن الإعراب في الفرع غير معبر^(٣) عن المعاني كما كان في الأصل غير معبر^(٤) عن المعاني ولا بد، وهذا في غاية البيان إن شاء الله.

وقوله: وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعة الاسم، ومضارعة له من ثلاثة أوجه: الإيهام والتخصيص ودخول لام الابتداء^(٥).

ظاهرة أن هذه المضارعة هي الموجبة للإعراب، وليست اللام بأن توجب إعراب المضارع أولى من أن يكون الإعراب يوجبها، لأن كل واحد منهما - أعني الإعراب ولام الابتداء - تختص بالأسماء في أصل وضعه ولعله لم يأخذ المضارعة إلا مطلقاً، وكأنه يريد ومضارعة له من ثلاثة أوجه سوى الإعراب، ولم يرد المضارعة الموجبة للإعراب خاصة دون غيرها.

وقد أخذ بعض الناس على المؤلف والصيغري^(٥) ذكرهما اللام في وجوه

(١) ج: كذا تقرأ من .

(٢) ج: منها .

(٣) ج: معبر .

(٤) الجزئية ١٣ .

(٥) الصيغري (...) .

أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق النحوي - سكن مصر مدة وأخذ بها شيئاً من النحو واللغة، أخذ عن السرياني والرماني والهمري، له كتاب التبصرة عني به المغاربة عناية فائقة، لم تعرف سنة ميلاده ولا وفاته، ورجح محقق التبصرة أنه من نخلة القرن الرابع، ورد على بروكلمان الذي زعم أنه توفي سنة ٥٤١ هـ .

انظر: إنباه الرواة ١٢٣/٢، إشارة الصين ١٦٨ - ١٦٩، الباقية ١١٢، الباقية ٢٩/٢ - مقدمة محقق

التبصرة ص ٩ وما بعدها .

المضارعة^(١) ، ولهما أن يقولوا ما قلناه من أنهما يريدان المضارعة مطلقاً ، لا المضارعة الموجبة للإعراب . والعجب أن سيويه قال ما قاله^(٢) ، والرادون لكلامهما لا يردون كلام سيويه^(٣) ، وربما قال بعضهم - إذا قيل له : إن سيويه فعل ذلك : [ذلك^(٤)] الإمام ، وهذا كلام لا يعقل .

وقوله : ويشترك الاسم المتمكن والفعل المضارع في الرفع والنصب وينفرد الاسم المتمكن بالجر ، وينفرد الفعل المضارع بالجزم^(٥) .

اعترضه بعض الناس في هذا فقال : قيد الاسم بالمتمكن احترازاً من المبني ، لأنه لا يدخله الرفع ولا النصب ولا الجر أصلاً ، إنما يكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جر ، لا مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً ، وقيد الفعل بالمضارع احترازاً من الماضي وبنية الأمر ، فإن واحداً منهما لا ٢٤ ب يدخله رفع ولا نصب أيضاً . قال هذا المعترض : وقد ترك أن يحترز بما هو أحق بالاحتراز من هذا الذي احترز منه ، فإنه معلوم أن الرفع والنصب والجر كل واحد منهما إعراب ، ومعلوم أيضاً أن الإعراب لا يكون إلا في معرب ، ولا يكون في مبني ، فاحترازه من المبني من الأسماء ومن الماضي وبنية الأمر اللذين ليسا مضارعين لا يحتاج إليه ، ولكن الذي يحتاج إليه أعني أن يحترز منه ولا بد هو ما لم يكن من الفعل المضارع معرباً ، وهو الفعل المضارع الذي اتصل به ما يوجب بناءه وهو نون التوكيد الثقيلة والخفيفة أو نون جماعة النسوة فقد كان ينبغي

(١) التبصرة والذكرة ٧٦/١ .

(٢) قال سيويه عن المضارع : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فبوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام » الكتاب ٣/١ .

(٣) قال أبو حيان : « واضطرب في هذه اللام قول أبي علي فجعلها في الإغفال وجهاً من وجهه الشبه وبه قال الصيرفي ثم قال عن الفارسي - ولم يذكرها في الإيضاح » ورد ذلك بقوله : « لأن لام الابتداء خاصة بالإعراب فيمكن أن تكون معلولة بالإعراب لا علة فيه وهذه العلة والتي قيلها .. يعني دخول السين وسوف إذا حقت لا يصح منهما شيء » ، التذليل والتكميل ٣٨/١ ب ، وانظر : توضيح المقاصد ٥٥/١ .

(٤) تكلمة من : أ .

(٥) الجزولية ١٣ .

له ألا يطلق القول في الفعل المضارع لأن ذلك يوهم أنه معرب كله ، ومنه ولا بد غير معرب وهو ما ذكرناه ، فالذي تركه إذن أحق بالذكر مما ذكره .

وكذلك أيضاً نقد عليه هذا الناقد أن ذكر الاسم المتمكن فأحال على التمكن ، وهو لم يتقدم^(١) له بيان كما تقدم له بيان ما أحال عليه في المضارع من المضارعة . قال هذا الناقد : فقد كان ذكر هذين اللذين ترك أحق بالذكر مما ذكره .

قال هذا الناقد : والمعجب أنه قد ذكر كل واحد من هذين الأمرين اللذين تركهما بعد فذكر المبني من الأفعال المضارعة في ذكره الضمة من علامات الرفع^(٢) ، وذكر بيان المتمكن من الأسماء في ذكره الكسرة من علامات الجر^(٣) ، قال وذكرهما في هذا الموضع أولى من ذكرهما في الموضعين اللذين ذكرهما فيهما ، لأن هذا الموضع أسبق من ذينك الموضعين فهو أولى بالذكر منهما .

والذي عندي : أن هذا الفصل أعني قوله : ويشترك الاسم المتمكن إلى قوله فالجزم ليس من أصل هذا الموضوع وإنما / ٢٥ أ هو إلحاق الحقه فيه من لم يحسن . ولا مشي على طريقة الموضوع ، فإن الفصل كله مذكور في الجمل^(٤) وليس فيه فائدة زائدة على ما في الجمل إلا الاحتراز بالتمكن وبالمضارع وهو احتراز لا يحتاج إليه كما ذكر الناقد ، وليس من عادة هذا الموضوع أن يكون فيه مثل هذا ، فواضع هذا الموضوع مبرأ والله أعلم من هذا الفصل وما اعترض عليه به فيه .

إلا أن ما اعترض به هذا المعترض المؤلف من [الاحتراز من^(٥)] التوئين^(٦)

(١) أ : يتمكن .

(٢) قال : الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتكئة والأفعال المضارعة إذا سلمت بما يوجب بناءها ، الجزولية ٥٦ (التيمورية) .

(٣) قال رحمه الله : الكسرة تكون علامة الخفض في الاسم المتمكن وهو الذي لم يشابه الحرف كالذي وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه ألف ولام أو توئين ظاهر أو أضيف إلى غير متكلم ، الجزولية ٥٩ (التيمورية) .

(٤) ص ٢ .

(٥) تكلمة من : ج .

(٦) أ : التوئن .

الخفيفة والثقيلة^(١) ونون جماعة النسوة في إعراب الفعل^(٢) إنما يلزمه إذا قيد الأفعال بالمضارع كما فعل ، ولو قيد بقوله المعرب فقال : والفعل المعرب لم يلزمه لأن ما فيه هذه النونات الثلاث النون الثقيلة والخفيفة ونون جماعة النسوة من الأفعال ليس معرباً ، فلذلك يلزم هذا الاعتراض المؤلف ، ولا يلزم أبا القاسم ، لأن أبا القاسم لم يقيد الأفعال بشيء في اللفظ وإن كان مقيداً في المعنى بقوله : المعربة^(٣) ، فإنه لا يلزم على هذا التقييد الاعتراض بالنونات الثلاث كما قدمنا ، ولزوم هذا الاعتراض لمن ألزمه إنما هو على قول من يقول : إن الفعل المضارع مع هذه النونات الثلاث مبني^(٤) ، وهو لعمرى قول أكثر النحويين . وإن كان بعضهم^(٥) قد قال : إن الفعل مع هذه النونات [الثلاث^(٦)] معرب ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب فيها مانع سيذكر بعد فكان منعها لظهور الإعراب في الفعل كمنع ياء المتكلم للمعرب من الأسماء ظهور الإعراب فيه ، في قولك : جاء غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي^(٧) ، فكما لا يقول أحد في هذا الاسم : إنه مبني كذلك لا ينبغي أن يقال في الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النونات : إنه مبني ، إنما يقال في كل واحد منهما : إنه معرب عرض للإعراب فيه مانع / ٢٥ ب منع من ظهور الإعراب فيه ، وينبغي أن نيسط كلام هذين الخصمين في هذه المسألة ونذكر حجة كل واحد منهما حتى يتبين أين الحق من قوليهما ؟

(١) ج : الثقيلة والخفيفة .

(٢) ج : الأفعال .

(٣) يظهر أن الشلوين يريد قول الزجاجي : « إعراب الأفعال ... لل آخره » الجمل ٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١٩/٣ ، الأصول ١٩٩/٢ ، الجمل ٣٥٦ ، اللع ٢٧٢ ، الفصل ٢٤٤ ، الأمالي

الشجرية ١٩٨/٢ .

(٥) يخالف في بناء المضارع مع نون التوكيد الزجاج والسراقي . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٦/١ ،

الغرة ٢١٣/٢ ب .

وفي بناءه مع نون النسوة الأنفوس وابن درمتويه والسهلي وابن طلحة . انظر : وصف المياني ٣٩٨ ،

نتائج الفكر ١١٠ ، البحر المحيط ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ، التدبير والتكميل ٣٩/١ ب .

(٦) تكلمة من : ج .

(٧) قال السهلي : « وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر

قبل الياء في غلامي » ، نتائج الفكر ١١٠ .

ولنفرد الكلام أولاً بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة ، وبعد ذلك نحمل عليه النونين الثقيلة والخفيفة ، إذ ذاك أحسن في الإيراد من خلطهما على ما يتبين إن شاء الله .

فنعول : احتج من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال : إن علة الإعراب في المضارع من الاشتراك في أصل الوضع ، والاختصاص^(١) الطارئ بالحرف اللاحق موجودة في الأفعال التي اتصلت بها هذه النون ، فينبغي أن تكون معربة كسائر الأفعال المضارعة^(٢) إذ ينبغي أن يوجد المعلول حيث وجدت العلة ولا بد ، وقال : فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون فعلته تشبيه الفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة بالفعل الماضي الذي اتصلت به نون جماعة النسوة^(٣) ، فلما كان الفعل الماضي الذي اتصل به نون جماعة النسوة يسكن منه آخر الفعل وتزول بسبب النون حركة البناء حمل المضارع على الماضي في ذلك ، فسكن آخر الفعل المضارع ، وزالت بسبب النون حركة الإعراب كما زالت بسبب النون حركة البناء ، قال : وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا عند اتصال النون بهما يبعد من التشبيه الذي بين الفعل المضارع والاسم الموجب الإعراب للفعل المضارع^(٤) إذ التشبيه هناك إنما هو في الاشتراك الذي في أصل الوضع في المضارع الذي أشبه به العموم الذي في أسماء الأجناس في أصل وضعها^(٥) ، والاختصاص الطارئ في المضارع / ٢٦٦ في الحرف اللاحق

(١) أ : اختصاص .

(٢) قال السهيلي عن جماعة منحه وأنه موافق لأصله وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب وهو موجود في يفعلن وتفعلن فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب ، نتائج الفكر ١١١ .

(٣) انظر : التذليل والتكميل ٣٩١/٦ ب - ٤٠ .

(٤) قال أبو حيان : لأن شبه المضارع بالماضي شبه قوي حتى أنه هو ، وشبهه بالاسم ليس كذلك إذ الفعل ليس باسم ، ولا شك أن استحكام حكم المشبه به في المشبه يكون على قدر قوة الشبه ، التذليل والتكميل ٤٠/١ .

(٥) قال الصيرفي : والوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم : أن الحرف يتفقه من احتمال زمانين --

كالإختصاص الطارئ في أسماء الأجناس بالحرف اللاحق هناك ^(١) ، إذ التشبيه هنا بين شيئين من جنسين والتشبيه هناك أعني بين [الماضي ^(٢)] المتصل به النون والمضارع المتصل به بين شيئين من جنس واحد . والشيطان المشبه بينهما قبل النون ليس بينهما اجتماع في معنى واحد ، والشيطان المشبه بينهما بعد لحاق النون مجتمعان في أن الحدث الذي يدل عليه كل واحد منهما واحد ، قال : فإذا حكم للشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيطان من جنس واحد ، وغير مجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في الإعراب ، كان الحكم له في الموضع الأقرب حيث يكون الشيطان من جنس واحد ومجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في تسكين الآخر المتحرك أولى ولا بد ، قال ^(٣) : ويكون هذا الشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع ، ولا ينبغي أن يخرج بذلك الفعل المضارع مما وجب له من الإعراب إلى البناء ، كما أوجب أيضاً ما اتصل بـ غلام وغيره من الأسماء من ياء الإضافة الكسر لآخره ، ولم يخرج ذلك عن الإعراب إلى البناء لأن هذا عارض عرض له ، كما ذلك ^(٤) عارض عرض للفعل المضارع فهو جوب للعارض ما أوجبه ، ولا يوجب ذلك الخروج عما استقر لواحد منهما من الإعراب .

قال هذا القائل : وإن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً لئلازم لمن يقول إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرج عن الإعراب ، وهذا قول قد ذهب إليه بعض

= إلى إختصاص بواحد بعينه ، كما أن الحرف يتقل الاسم من احتمال الجنس إلى إختصاص واحد بعينه تقول : يهلي فيحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيهلي وسوف يهلي ، إختص بالمستقبل دون الحال كما تقول : رجل فيحتمل كل واحد من هذا الجنس ، فإذا قلت : الرجل إختص بواحد بعينه ، ، البصرة والتذكرة ٧٧/١ .
(١) قيل : « ألا ترى أنك تقول « رجل » فيكون مشتركاً بين الأشخاص ، فإذا أردت إخلاصه ألحقت الألف واللام فقلت الرجل ، وكذلك قلت « يضرب » ففصلح لزمانين الحال والاستقبال ، فإذا أردت إخلاصه من الاشتراك قلت سيضرب أو سوف يضرب ففصلح للمستقبل وحده » ، شرح اللع ٨/١ .

(٢) تكلمة من : ج .

(٣) ج : معادة .

(٤) ج : ذاك .

المتقدمين ، إلا أن الذين ذهب إليه قليل منهم ، حكاه أبو بكر بن السراج ^(١) لكن صاحبنا الأستاذ أبو بكر بن طلحة كان يرى أنه الذي ينبغي أن يذهب إليه لا غيره ، وإن كان أكثر / ٢٦٦ ب المتقدمين لم يذهب إليه ، وكان يرى أن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ ، ومذهب الأقل عنده هو الحق ^(٢) .

وحجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني : أنه لما أوجبت هذه النون ذهاب الإعراب من الفعل وكان أصل الفعل البناء ، ولم يكن للفعل إلا حالان إما الإعراب وإما البناء . وقد ذهب الإعراب ، وليس ثم إلا هو أو البناء والأصل البناء فينبغي أن يرجع إلى أصله من البناء ^(٣) ، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب قال هؤلاء ، وهذا فرق بين الفعل المضارع الذي اتصل به النون وبين الاسم المعرب الذي اتصلت به ياء المتكلم ، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينقل ^(٤) عن الأصل ما وجدنا إليه السبيل بوجه ، وقد وجدنا السبيل بأن تقول إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

قال هؤلاء : ومع ما ذكرناه من الفرق بينهما بأن أصل الفعل البناء ، فإن هنا أمراً آخر يوجب أن يكون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنيًا ،

(١) ابن السراج (... - ٣١٦ هـ) .

أبو بكر محمد بن السري النحوي ، أخذ عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والرماني والسراقي ، مات شاباً رحمه الله .

له من مصنفات : الأصول ، الموجز ، شرح سيويه ، الاشتقاق وغيرها .

• نزعة الألباء ١٨٦ - ١٨٧ ، إنباء الرواة ١٤٥ / ٣ - ١٤٩ ، إشارة التعيين ٣١٣ ، البغية ١٠٩ / ١ - ١١٠ هـ .

(٢) رأي ابن السراج في : ابن السراج النحوي ٧٧ - ٧٨ . وانظر : الأشياء والنظائر ٢٥١ / ١ . وفيه قول ابن طلحة السابق .

(٣) لأن البناء أصل الفعل ، فأدلى شيء برده إليه والإعراب فيه خروج عن الأصل ، التذليل والتكميل ٣٩ / ١ ب .

(٤) ج : ينقل .

وهو أن الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون قد حصل بينه وبين الفعل الماضي الذي اتصلت به النون شبه ، وبينه وبين الاسم الشبه الذي بين كل فعل مضارع وبين الاسم ، والشبه الذي بين الفعل هو الذي ذكرنا من أنه فعل متحرك الآخر في الأصل اتصلت به نون سكتة كما كان الماضي كذلك ، وقد ذكرنا أن هذا الشبه الذي بين هذين الفعلين أقوى من الشبه الذي بين الاسم على ما تقدم بيانه (١) ، فيما (٢) اجتمع فيه شبهان ، وكان الشبه الواحد الذي هو شبهه بالماضي يوجب البناء والشبه الآخر الذي هو شبهه بالاسم يوجب /أ٢٧ الإعراب لم يكن أحدهما أولى بالحكم له من الآخر ، إلا ما كانت له مزية منهما ، والذي له المزية من الشبهين هنا هو الشبه الذي بين الفعلين ولا بد ، لأنه الشبه الأقوى (٣) ، ولأنه لو تعارض الشبهان واستويا ولم يكن أحدهما أقوى من الآخر لا ينبغي أن يكون الذي يرد الفعل إلى أصله منهما له مزية على الذي لا يرده إلى أصله ، والذي يرده إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين لأنه يوجب له البناء ، والشبه الآخر إنما يوجب له الإعراب ، والبناء هو الأصل في الفعل ، فكان الحكم الذي يرد إلى الأصل أولى .

قال الحاكّم بين الخصمين قد أدل هذا الآخر بحجة قطعت حجة الأول ، وقررت بين ما وقع الكلام فيه وبين ما شبه به الأول ، وانضاف إلى ذلك أن الظاهر أن الإعراب في هذا الفعل قد عُلم ، فمن ادعى أن فيه إعراباً يلزمه الدليل لو لم يكن إلا هذا وحده ، فما ظنك به إذا انضاف إليه تقوية (٤) أحد الشبهين على الآخر ، فخرج من هذا كله أنه لا ينبغي أن يكون العدول عن قول هذا الآخر معه إلا علواً عن الحق وخروجاً عن سواء السبيل ولا بد .

فإن قال قائل هذا الكلام كله إنما هو في اتصال النون التي هي نون جماعة

(١) انظر ص : ٢٠٧ .

(٢) ج : فلما .

(٣) انظر قول أبي حيان ص ٢٦٢ هـ . وأيضاً انظر : التثنية والتكميل ١٣٥/٥ .

(٤) ج : بقوله .

النسوة بالفعل المضارع فما قولكم في التونين الثقيلة والخفيفة ؟ أي ما الذي أوجب ذهاب الإعراب معهما إذ الذي أوجب ذهاب الإعراب مع نون جماعة النسوة الحمل على تسكين آخر الماضي في ضربين .

فالجواب : إن الذي أوجب ذهاب الإعراب مع التونين ^(١) الثقيلة والخفيفة أنه لو أعربنا الفعل المضارع معهما وقتنا ^(٢) مثل : يَضْرِبُنَّ بضم الباء في الواحد ، ولم يَضْرِبُنَّ فيه بكسر الباء لأدى ذلك إلى التباس فعل الواحد بفعل /٢٧ب الجماعة وفعل الواحد بفعل الواحدة ^(٣) ، فلما كان الحكم لشبه الفعل المضارع بالاسم إعراباً ^(٤) يؤدي إلى اختلاط المعاني والتباس بعضها ببعض لم يعمل عليه ، وهنا اختلف الخصمان الأولان فقال أحدهما : لم يلتفت إلى الإعراب لفظاً لما أدى من الالتباس وبقي معرباً في التقدير كما كان قومي معرباً في التقدير على عدم الالتفات إلى العارض ^(٥) .

وقال الآخرون : عندما ذهب الإعراب رجع الفعل إلى أصله من البناء ، وقد كان في أصله غير معرب ^(٦) ، فانبغى أن يكون الآن غير معرب كما كان ذلك فيما اتصلت به نون جماعة النسوة ، فوجب أن يكون مبنيًا ، لأنه يشبه في أن فعل مضارع اتصلت به التون ، وأوجبت التون ذهاب الإعراب في اللفظ كما كان ذلك فعلاً مضارعاً اتصلت به التون وأوجبت ذهاب الإعراب في اللفظ ، فتصور بذلك هنا من القول ما تصور من القول فيما اتصلت به نون جماعة النسوة إلا أنه يتصور هنا للقاتلين بأن

(١) أ : التون .

(٢) أ : قلنا .

(٣) قال الصيرفي : ه فلم يكن بد من الحركة ، لالتقاء الساكنين وكان الفتح أولى ، لأنهم لو ضموا لاكتسب فعل الواحد بفعل الجماعة إذا قلت لا تضربُنَّ في الجماعة ، ولو كسرت لاكتسب بفعل المؤنث إذا قلت : اضربنَّ ه البصرة والتذكرة ٤٢٧/١ .

(٤) ج : إعراب .

(٥) انظر : احتجاج السهلي لإعراب المضارع مع نون النسوة : نتائج الفكرة ١١٠ ، ١١١٠ ، والتدليل والتكميل ٣٩/١ .

(٦) انظر : التدليل والتكميل ٣٩/١ .

الفعل غير معرب أعني عند اتصاله بالنون الثقيلة والخفيفة قولان : أحدهما : أن هذه الفتحة فتحة كفتحة تركيب الحرف مع الاسم في طلحة وقائمة وقاعدة ، وأنه لما ذهب الإعراب من هذا الفعل لما ذكرناه وتركب (١) الفعل مع الحرف الذي لحق به آخراً وأشبه بذلك ما اتصل به هاء التانيث [فتح فيه الموضع الذي كان منه موضع الإعراب قبل لحاق النون كما فتح آخر ما اتصل به تاء التانيث (٢)] عند تركيبه مع التانيث وبهذا القول قال الفارسي (٣)

والثاني : أنه لما ذهب الإعراب من هذا الفعل لما ذكرناه ، وكان أصل الفعل البناء ، وأصل البناء السكون بني هذا الفعل على السكون ثم التضي / ٢٨٨ سكونه وسكون (٤) هذين النونين فوجب التحريك لالتقائهما ، وقد كان ينبغي أن يكون التحريك بالكسر ، إلا أنه يؤدي إلى التباس فعل الواحد المخاطب بالواحدة المخاطبة ، فعدل عنه ، وتحريكه بالضم يؤدي إلى التباسه أيضاً بفعل جماعة المذكورين وليس للحرف إلا أربعة أحوال : السكون والكسر والفتح والضم ، وقد تعذرت الثلاثة ، فتعين (٥) الفتح لالتقاء الساكنين كما يفتح لالتقاء الساكنين في : انطلق في من سكن اللام من (انطلق ، وفي أين وإن وليت وسوف) وما أشبه ذلك فهذه الفتحة على هذا [القول (٦)] فتحة التقاء الساكنين (٧) ، وعلى القول الأول فتحة تركيب ، وكل واحد من هذين القولين قد اندرجت حجته عند ذكره : إلا أن أولاهما قول من قال :

(١) ج : تركب .

(٢) تكلمه من : أ .

(٣) قال الفارسي : « ألا ترى أن ما ضم من الكلام بعضها إلى بعض لا يخلو من ضروب محصورة وهو أن يضم اسم إلى اسم أو اسم إلى فعل أو حرف إلى اسم أو اسم إلى صوت أو حرف إلى فعل أو صوت إلى صوت أو حرف إلى حرف ، يضم الاسم إلى الاسم نحو خمسة عشر والحرف مع الفعل نحو : ليضربن » الشوازيات ٥٦ أ .

(٤) ج : سكونه سكون .

(٥) ج : ضم .

(٦) تكلمة من : ج .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ، وفيه : « ثم ردوا الفعل إلى أصله في البناء ، ثم ضحوه

لالتقاء الساكنين » .

إنها فتحة تركيب ؛ لأنها لو كانت فتحة التقاء الساكنين لوجب أن لا ترجع الواو والياء في قولن ويغنن وخافن وما أشبه ذلك ^(١) ، كما لم ترجع في - رمتا وبغتأ - وما أشبه ذلك ، وما الفرق بينهما إلا أن الكلمتين المتركبتين لما تركيبنا وصارتا كالكلمة الواحدة صارتا بذلك كأنهما لم يكونا مفترقتين قط ، ولا كانت فتحة التركيب قط أصلها السكون ، فلم تكن بذلك عارضة فلذلك رجع معها حرف المد واللين في قولن ويغنن ولم ترجع في رمتا وبغتأ لأنه لا تركيب هناك ومما يدل على أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة مبني لا معرب بحركات مقدرة في آخر الفعل أنا وجدنا العرب حين جاءت إلى الفعل المضارع الذي اتصل به ضمير التثنية أو ضمير جماعة نحو يضربان ويضربون جعلت الإعراب بالنون وقد كان يمكنها أن تجعل الإعراب مقدرا في الباء إلا أنها فرت / ٢٨ ب من ذلك ، لأن الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل ، حتى كأنه بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضربت لثلاثا تتوالى أربع ^(٢) متحركات في كلمة واحدة ^(٣) ، فلو جعلت الإعراب مقدرا في الباء لجاء الإعراب في وسط الكلمة فلم يمكن لذلك تقدير الإعراب في الباء ، ولا أيضاً أمكن تقدير الإعراب في الألف والواو لثلاثا يؤدي إلى حذف الفاعل لأن حرف العلة في الفعل إذا قدر فيه الإعراب ودخل الجازم حذف في الجزم فلما تعذر الإعراب بالحركة جلبت النون وجعلتها حرف إعراب ^(٤) ،

(١) انظر : الفرة ٢/٢٦٣ ب - ٢٦٤ . واستشهد على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

وقُتِرَ بِذَا اِنَّنِ لِحُمْسٍ وَعِشْرَةٍ . . . سَنَ لَهٗ قَالَتْ الْفَتَاتَانِ قَوْمًا

وقول الآخر :

فَلَا تَقْبَلَنَّ ضَيْقًا مُخْلَفًا مَبِيَّةً . . . وَمَوْثِقًا بِنَا بَحْرًا وَجِلْدًا اُنْسُ

فرد عين قم ومت .

وانظر أيضا : التذيل والتكميل ٥/١٣٦ .

(٢) ج : أربعة .

(٣) قال سيويه : « كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمس ليس فبين

ساكن » ، الكتاب ٢/٢٩٧ ، وانظر : الأصول ١/٤٩ - ٥٠ ، الإيضاح في علل النحو ٧٥ ، وشرح المقدمة

لحمية ١/١٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٥/١ .

فكذلك الفعل المضارع الذي يتصل به نون جماعة النسوة . لو قدرنا الإعراب في البناء من يضرين ل جاء الإعراب كأنه في وسط الكلمة لأن هذه النون شديدة الاتصال بالفعل بدليل تسكينهم لام الكلمة في الماضي مخافة أن تتوالى أربع متحركات نحو : ما تقدم فلو كان هذا عند العرب معرباً لجلبت [له ^(١)] حرف إعراب كما فعلت فيما تقدم من ضربا وضربوا مما يؤكد ^(٢) كون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنياً أنه إنما بني الفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة ، لأنه صار يختص بالحرف من آخره والاسم إذا اختص بالحرف إنما يختص [به ^(٣)] من أوله فقارق الأسماء فرجع إلى أصله من البناء ^(٤) .

وقوله : وانفراد الاسم المتمكن بالجر لكون عامله لا يفيد معنى إلا فيه ^(٥) .

هذا إنما يتم إذا بني على أن عامل الجر لا يكون إلا شيئاً غير مفيد معنى إلا في الاسم ، وإلا فقد ينتقل السؤال إلى عامل الجر : لِمَ كان كذلك ولم يكن شيئاً يفيد معنى في الاسم والفعل كعامل الرفع وعامل النصب ؟ فلا يوجد له / ٢٩٩ جواب إلا أن اللغة جاءت بذلك ، فإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر أولاً بما علقه به إذ كان ذلك يجر إلى ما لا جواب له ، فانيقضى أن يلحق الجر لذلك بما لا جواب له أيضا ^(٦) :-

(١) تكملة من : ج .

(٢) ج : فؤيد .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر : التثنية والتكميل ١٣٦/٥ .

(٥) الجزولية ١٣ .

(٦) القائل : هو محمود الوراق (... - ٢٢٥ هـ) .

محمود بن حسن الوراق شاعر عباسي ، أكثر شعره في الأمثال والحكم والمواعظ والزهد ، أخذ عنه أبو بكر بن أبي الدنيا ، وأبو العباس بن مسروق وغيرهما . وهو بعد عصر الاحتجاج فلا يستشهد بشعره .
طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٦ - ٣٦٧ ، تلويح بغداد ٨٧/١٣ - ٨٩ ، غوات الوفيات ٧٩/٤ -

رأى الأمر يُفضي إلى آخر . فصيّر آخِرُهُ أَوْلَا (١)

وإنما انبغى أن يلحق به لقلة الحاصل في الجواب بما أجاب أولاً به ، اللهم إلا أن [لا (٢)] يكون ذلك على وجه التعليل لامتناع الجر في الأسماء ولكن على وجه التوكيد ، لأنه لا يكون الجر إلا في الأسماء ويكون معنى ذلك أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ولا يمكن تصوره في غيرها ، وذلك أن الجر إنما هو حكم في الآخر من كسر أو فتح أو تعاقب ياء مع غيرها بعوامل معلومة ، وتلك العوامل لا يصح وجودها إلا في الأسماء فلا يصح [أن يكون (٣)] ما لا يوجد إلا بوجودها وهو الجر إلا في الأسماء ، وذلك أنه ليس كل كسر يكون في الآخر ، ولا كل فتح ، ولا كل ياء تعاقب غيرها يكون جرأ ، ولو كان كل شيء من ذلك يكون في الآخر يكون جرأ من غير نظر إلى العوامل لكان قولهم إن الجر لا يكون إلا في الأسماء غير صادق ، فإنه كان الجر يكون على ذلك في الأفعال في (٣) نحو قولهم : لم يَضْرِبِ الرجل ، فدل وجود ذلك في الأفعال على أنه ليس الجر كل كسر يكون في آخر الكلمة ، لكن الجر [الكسر (٤)] الذي يكون في آخر (٥) الكلمة [بعوامله المعلومة (٦)] خاصة .

وقوله : ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم (٧) .

(١) من البحر المضروب من قصيدة مطلعها :

يُحْتَلُّ ذُو الْحَزْمِ فِي تَقْيِهِ مَضَائِيهِ قَبْلَ أَنْ تُرْلَا

وروى : رأى الهم

وأورده الشلوبيين متمثلاً به لا مستشهداً على قاعدة .

• الخصائص ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ، ١٧٠ ، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧ ، العقد الفريد ٢/١٠٠ ،

نتائج الفكر ٩٨ ، المباحث الكاملة ١/٤٠ ، الأشباه والنظائر ٢/٢٧٠ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) يياض في : أ .

(٤) تكملة من : ج .

(٥) ج : معادة .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) الجزولية ١٣ .

هذا أيضاً مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه ، والاعتراض عليه كالأعتراض عليه ، والانفصال عن الاعتراض هنا كالانفصال عن الاعتراض هناك .

[التنوين]

وقوله : التنوين نون ساكنة (١) .

يريد بقوله : ساكنة ، ساكنة في الأصل وإلا فقد تتحرك لالتقاء الساكنين (٢)

٢٩/ ب .

وقوله : زائدة (٣) .

يريد لأنها تسقط من الاسم إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أو وقت

عليه (٣) .

وقوله : تلحق الاسم بعد كاله (١) .

فصل بينه وبين نون منطلق ونحوه ، لأن هذه أيضاً نون ساكنة زائدة ، ولكنها

لا تلحق الاسم بعد كاله .

وقوله : تفصله مما بعده (١) .

أي يؤذن ثباتها في الاسم بأنه ليس مع ما بعده بمنزلة كلمة واحدة ، ولذلك يجوز

في قولك : جاءني غلامٌ لزيد يوم الجمعة : جاءني غلام يوم الجمعة لزيد ، ولا يجوز في

قولك : جاءني غلامٌ زيد يوم الجمعة ، جاءني غلامٌ يوم الجمعة زيد إلا في الضرورة (٤) .

(١) الجزولية ٣ .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ، [الصمد - ١ - ٢] .

(٣) انظر : شرح القلعة المحيية ١٨٧/١ ، كشف المشكل ٢٠٤/٢ .

(٤) كقول أبي حنيفة النعمان :

كَمَا نَحَطُّ الْكَيْتَابُ بِكَفِّ نَوْمًا نَسُودِي تَحَابِثَ لَوْ نَهَلُ

انظر : الكتاب ٩٠/١ - ٩١ .

وقوله : وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه (١).

يعني أن التنوين إنما زيد في الاسم لما ذكر أي ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لافرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين : أصل وفرع . فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم (أصلاً) (٢) ، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف (٣) ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعية الفعل والحرف فيه . وأيضاً فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه (٤) فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .

فإن قيل : فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء / ٣٠ / المبنية وكالأسماء التي لا تنصرف (٥) فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء .

فالجواب : أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف أن الاسم أصل باق على أصالته ، والاسم المبني ليس باقياً على أصالته ، لأنه لم يبق حتى أشبه الحرف ، ولذلك قال بعد هذا : « وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب والتنوين » (٦) ، وفي بعض النسخ : « فعلامته عدم الإعراب ، والتنوين تابع

(١) الجزولية ١٣ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) قال سيويه : « ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن

الفعل تقول : الله معنا وعبد الله أخونا » ، الكتف ١/٦ .

(٤) انظر : الأصول ٣٧/١ ، الإيضاح العضدي ٦ - ٧ .

(٥) الأسماء المتنوعة من الصرف والمبنية لا يدخلها تنوين . انظر : المقضب ٣/٣٠٩ .

وهذا التنوين هو تنوين التثنية ، لأن المبنيات يدخلها تنوين التثنية . انظر . شرح المفصل ٩/٢٩٠ - ٣٠٠ .

(٦) الجزولية ٣ ب .

(٧) شرح المقدمة الجزولية للكم (١٧)

للإعراب^(١) ، وإذا عدم التنوين والفتحة . وكذلك الاسم غير المنصرف لأنه لم يمنع التنوين والفتحة حتى أشبهه الفعل^(٢) ، فلما أشبه كل واحد منهما الحرف والفعل ألحق بذلك الذي أشبهه فلم يبق على أصالته بذلك الإلحاق .

والتنوين إنما هو للدلالة على ما هو أصل من الألفاظ المفردة باق على أصالته^(٣) ، والمبني وغير المنصرف لم يبق واحد منهما على أصالته ، لأنه ألحق بما شبه به ، فلم يقدح إذن هذا الاعتراض الذي اعترضت به هذين النوعين من الأسماء فيما قلناه من أن التنوين إنما هو للدلالة على أصالة اللفظ المفرد ، وهذا الذي قاله هذا المؤلف في علة اختصاص التنوين بالأسماء^(٤) دون الأفعال والحروف إنما هو تعليل لاختصاص التنوين الذي هو تنوين التمكن بالأسماء ، وتنوين التمكن يعني به التنوين الدال على أصالة اللفظ المفرد .

فيقول هذا القائل : إنما كان يكون هذا علة لاختصاص التنوين بالأسماء لو لم يكن في الكلام إلا تنوين التمكن خاصة ، وأما وثم تنوينات أخر وهي :

تنوين التنكير : في نحو جاءني سيويه وسيويه آخر^(٥) ، وتنوين العوض ٣٠/ب في قوهم : فعلت ذلك حينئذ ، لأن المعنى حين إذ كان ما لم تعلم^(٦) ، فحذف المضاف إليه الذي هو الجملة وعوض فيه التنوين ، وتنوين المعادلة : وهو التنوين المعادل للنون التي^(٧) في جمع السلامة في المذكور من جمع المؤنث^(٨) نحو :

(١) ليس في نسخ الجزولية التي وقفت عليها .

(٢) انظر : الكتاب ٦/١ ، المقضب ٣/٢٠٩ ، الأصول ٧٩/٢ .

(٣) قال سيويه : « فالنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » ، الكتاب ٧/١ .

(٤) إذ قال : « التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم ... » ، الجزولية ١٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٣/٢ ، المقضب ٣/١٨١ ، الإيضاح في علل النحو ٩٩ ، شرح المقدمة المحسنة

١٨٥/١ .

(٦) قال ابن الخشاب : « تنوين يدخل عوضاً من جملة محذوفة كان الأصل أن تذكر ، وذلك في نحو إذ ،

إذا قلت : حينئذ ويومئذ ... والأصل أن تقول : كان كلما يوم إذ كان كلما ، ثم تحذف الجملة المضاف إليها (إذ)

علمياً بها » المرغبل ٩ ، وانظر : البسيط ٢٣/١ .

(٧) جمع : الذي .

(٨) انظر : الكتاب ١٨/٢ ، المقضب ٣/٣٣١ ، شرح المقدمة المحسنة ١٨٩/١ .

هندات^(١) ، وليس هذا النوع تنوين تمكن لأن العلتين لا تؤثران فيه ، ألا ترى أنك إذا سميت به لم يسقط تنوينه^(٢) ، فلو كان تنوين التمكن لسقط إذا سمي به ، وذلك لا يكون كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَنْفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾^(٣) وكقول عبدة^(٤) :

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا . يَثْرِبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالٍ^(٥)

وتنويم الترميم : وهو الذي يكون في القوافي في موضع جروف الإطلاق^(٦) نحو

(١) أ : الهندات .

(٢) قال سيوه : « وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مباركا فيها ... » الكتاب ١٨/٢ ، وانظر : المرتجل ١٠ .

(٣) ﴿ ... فَذَكَرُوا اللَّهَ عَبْدَ الْمَشْرِعِ الْحَرَامِ وَذَكَرُوا كَمَا عَقَدْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قِبَلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾

(٤) البقرة ١٩٨ .

(٤) عبدة (؟ . ؟) .

هو عبدة بن الطيب والطيب اسمه يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس ، من الشعراء المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم ، وجاهد في جيش الصناديق بن مقرن وشهد مع النبي بن حارثة قتال هرمز سنة ١٣ هـ .

الشعر والشعراء ٢٧٢ ، الأغانى ١٦٣/١٨ - ١٦٤ ، سبط اللآلي ٦٩/١ - ٧٠ ، الإصباة ٢٥٨/٧ - ٢٥٩ .

ونسبة البيت له وهم ، والصحيح أن قائله امرؤ القيس .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا يَمَّ حَتَّاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالُ . وَهَلْ يَمُنُّ مَنْ كَانَ فِي الضُّعْرِ الْخَالِ

أذرعات : مدينة بالبلقاء في أطراف الشام ، ويثرب : اسم من أسماء المدينة المنورة ألغاه الإسلام واستبدله بطيبة .

الشاهد فيه : عدم سقوط تنوين أذرعات مع التسمية بما دل على أنه ليس تنوين تمكن ، لأن تنوين التمكن يسقط مع عتني منع الصرف ، ولم يسقط هنا مع العطفية والثانيث ، وروى جرا بالكسرة مع حذف التنوين وفتح التاء ، وذهب بعض النحويين إلى أن تنوينه تنوين صرف . انظر : شرح الكافية ١٤/١ .

ديوان امرؤ القيس : ٣٦ ، الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٢٣/٢ ، ٣٨/٤ ، الأصول ١٠٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٤٩٧/٢ ، شرح أبيات سيوه ٢١٩/٢ ، شرح المفصل ٤٧/١ ، ٣٢/٩ ، معجم البلدان ١٣٠/١ - ١٣١ ، ٤٣٠/٥ - ٤٣١ ، في الحديث عن يثرب وتسميتها ، شرح الكافية ١٤/١ ، تعليق الفرائد ١٤٠/١ ، الخزانة ٥٦/١ - ٦٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٨/٢ ، الأصول ٣٨٤/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٨ ، المرتجل ١١ .

قوله (١) :-

قفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي خَبِيبٌ وَمَنْزِلُنْ (٢)

فِيمَنْ أَنْشَدَهُ مَنْوَانَا .

والتنوين الغالي : وهو التنوين الزائد على التقطيع (٣) نحو قوله (٤) :-

وقاتم الأعماق (٥) خاوي المخترفن (٦) .

(١) امرؤ القيس نحو (٢ - ٨٠ ق هـ = ٩ - ٥٤٥ م) .

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمر بن حجر آكل المرار ، من فحول شعراء الجاهلية كنيته أبو وهب ولقبه الملك الضليل وذو القزوح ، ديوانه مطبوع .

• طبقات فحول الشعراء ٥١ ، المؤلف والمختلف ٩ ، الأعناق ٦٠/٨ - ٧٣ .

(٢) من البحر الطويل وعجزه :-

بِسْفِطِ اللَّوَى تَيْنِ الدُّخُولِ فُخُونِمْ

الشاهد فيه بينه الشارح ، ويجوز فيه ومنزلي بللد بلون تنوين .

الديوان : ٨ ، الكتاب ٢٩٨/٢ ، مجالس تعلب ١٠٤ ، الأصول ٢٨٥/٢ ، الحجية ٥٤/١ ، سر الصناعة ٥٠١/٢ ، المحضب ٤٩/٢ ، المنصف ٢٢٤/١ ، الأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، الإنصاف ٦٥٦/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٢ ، ١٥/٢ ، ٢٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ ، الجنى الداني ١٢٢ - ١٢٣ ، المعنى ١٧٤/١ ، الخزانة ٥/١١ - ٢٥ .

(٣) القوافي ٣٦ ، سر الصناعة ٥٠٢/٢ ، شرح المفصل ٣٤/٩ .

وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترمم . انظر : شرح المفصل ٣٤/٩ ، إذ قال : « والصواب أنه ضرب منه .. من تنوين الترمم - ويجمعهما الترمم » .

وأنكره الزجاج والسيراقي . انظر المعنى ٣٧٨/١ .

(٤) هو رؤية (٢ - ١٤٥ هـ) .

ابن عبد الله العجاج بن رؤية الحمصي السعدي ، كنيته أبو الجحاف وقيل أبو محمد . اشتهر بالرجز كوالده ، كان مقرباً بالبصرة عالماً باللغة وغريباً وحواسبها ، خرج من البصرة لما نشبت الفتنة بين الحسن بن الحسين والمنصور . وتوفي في البادية .

• الشعر والشعراء ٢٩٧ - ٣٠٠ ، وقفات الأعيان ٣٠٣/٢ - ٣٠٥ ، الخزانة ٨٩/١ - ٩٣ .

(٥) ج : الأعناق .

(٦) من الرجز مطلع قصيدة بعده :

بمشيئة الأعلام لناج الخفق

ومن هذه التثوينات ما لا يكون إلا في الأسماء وهو تنوين التنكير والعوض
والمعادلة ، ومنها ما يكون في الأسماء والأفعال ^(١) ، وهو ما يكون في القوافي من أنواع
التنوين ، وهما [التثوينان ^(٢)] الباقيان فلا يصح قول أبي القاسم : إن الأسماء تنفرد
بالتثوين ^(٣) على الإطلاق ولا تعليل المؤلف لانفرادها بالتثوين ^(٤) لأن ذلك لا يتوجه
إلا في تنوين التثمين منها .

والجواب : عن ذلك أن يقال : إن تنوين التثمين هو الأصل من هذه التثوينات
كلها وهو الأكثر في الكلام ، وغيره لم يكثر كثرته ، وكأنه فرع عنه ^(٥) ، وذلك أن
تنوين التنكير إنما أصله تنوين التثمين ، وذلك أن كثيراً من الأسماء ينصرف في التنكير
ولا ينصرف في التعريف فلما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير

= وهي في وصف حفرة ، القائم من القنصة وهي النيرة إلى حمرة ، الأعماق جمع عمق وهو ما يعد من
أطراف المفلوز ، والمفلوز الغالي ، والمفروق مكان الاحتراق من الحرق ، وقد استعمل في قطع المفلوز .
الشاهد فيه : تنوين المفروق تنويماً زائداً على الضميمة لنا سمي الغالي ، وأتكره بعض النحويين لأنه يكسر
الوزن وخرجوا البيت بأن الشاعر كان يريد (إن) في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن
النون تنوين .

انظر : الديوان ١٠٤ ، الكتاب ٣٠١/٢ ، الأصول ٣٨٩/٢ ، تهذيب اللغة ٢٩٠/١ ، شرح أبيات
سيويه ٢٥٢/٢ - ٢٥٥ ، المصانف ٢٦٤/١ ، ٢٢٠/٢ ، سر الصناعة ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، المنصف ٣/٢ ،
شرح المفصل ٣٤/٩ ، شرح الكافية ١٥/١ ، مضي اللبيب ٣٧٨/١ - ٤٠٠ ، خزنة الأدب ٧٨/١ - ٩٣ .

(١) الأسماء كالشواهد السابقة والأفعال كقول جرير :-

قُلِّي اللَّوْمَ غَدَلٌ وَالْبَيْتَا وَقُولِي إِنَّ نُصَيْبَتٌ لَقَدْ أَصَابَا

فمن نون أصابن والطين - ديوانه ٦٤ .

(٢) تكلمة من : ج .

(٣) الجمل ٢ .

(٤) انظر الجزولية ٣٢ وفيها أن فائدة التنوين : الدلالة على ما هو أصل في نفسه باق على أصله والفعل

والحرف ليسا بأصلين فلا يدخلهما التنوين .

(٥) لى قريب من هنا ذهب أبو الحاج يوسف بن إبراهيم بن معروز (ت ٦٢٥ هـ) إذ زعم أن

التثوينات الأربعة كلها ترجع لتثوين التثمين . وأن التنوين ينقسم إلى قسمين : قسم يكون في الكلام ويسمى

تنوين التثمين وآخر يكون في قوافي الشعر .

وتابعه على هذا التلويين . خلافاً لما عليه جمهور النحاة . انظر التذليل والتكميل ٤٠/٥ ت وما بعدها .

في قولهم : جاءني ميبويه وسيبويه آخر ، كما تظرقوا من (أو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الواو (١) في قوله (٢) :

وَكَأَنَّ مَيْبَانَ أَلَّا يَسْرُحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرُحُوا بِهَا وَاعْتَبَرَتْ السُّوحُ (٣)

وأما تنوين العوض فكان أصله أيضا تنوين التمكن ، وذلك أن تنوين التمكن تعاقبه الإضافة ، وتكون عوضاً منه في نحو : جاءني غلام زيد فتظرقوا من ذلك إلى أن جعلوه

(١) انظر : الخصائص ١/٣٤٨ ، ٢/٤٦٥ ، وينسب إلى الكوفيين . انظر : الإنصاف ٢/٤٧٨ - ٤٨٤ ، البيان ١/٢٦٩ ، ٢/٣٠٨ ، ٤٨٥ ، الأمل الشجرية ٢/٣١٧ - ٣١٨ ، شرح الجزولية ٢/٦٣٧ ، الجنى الثاني ٢٤٦ - ٢٤٧ ، المنى ١/٦٥ .

(٢) أ : قولهم .

القاتل هو : أبو ذؤيب : (٢ - ٢٧ هـ) .

نحويلد بن خالد بن محرز بن يزيد بن مخزوم الهنلي ، أحد المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم وكان من الشعراء الفحول ، قدم المدينة حين وفاة الرسول ﷺ فأدرك الصلاة عليه ودفنه .

• الأمل ٦/٥٦ - ٦١ ، الخزانة ١/٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٣) ج : السرح .

والبيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

تَأَمَّ الْخَلِيْلُ وَبَيْتُ اللَّيْلِ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحٌ

ورواية السكري تفيد أنه ملفق من بيتين هما :-

وَقَالَ مَاشِيَهُمْ مَيْبَانَ سَرَّحْتُمْ أَوْ أَنَّ تَقِيمُوا بِهِ وَاعْتَبَرَتْ السُّوحُ
وَكَأَنَّ بَيْتَيْنِ أَلَّا يَسْرُحُوا نَعْمًا حَيْثُ امْتَرَاذَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

ورواه البغدادي كما سبق مع اختلاف يسير هو : وأن تقيموا ، ونص على أنه ملفق من بيتين وذكر البيتين

ثم قال : « وعلى هذا لا شاهد فيه » . على روايته .

والسوح جمع ساحة وهي القضاء بين دور الحي .

والشاهد فيه : استعمال أو بمعنى الواو .

انظر : شرح ديوان المثلثين ١/١٢٢ ، الإيضاح العضدي ٢٨٥ ، الخصائص ١/٣٤٨ ، ٢/٤٦٥ ، المقتصد ٢/٩٣٩ - ٩٤٠ ، الأمل الشجرية ١/٦١ ، شرح المفصل ٢/٨٦ ، ٨/٩١ ، شرح الجزولية ٢/٦٣٧ ، شرح الكافية ١/٣٢٧ ، المنى ١/٦٥ ، شرح شواهد المنى ١/١٩٨ - ١٩٩ ، خزنة الأدب ٥/١٣٤ .

عوضاً من الإضافة ، كما كانت الإضافة عوضاً منه على جهة المداولة في المبنيات نحو :
 حينئذٍ ويومئذٍ ، وأما تنوين المعادلة ، فهو عندي تنوين التمكن بعينه إلا أنه كما عادل النون
 من جمع المذكر ، وكانت النون في جمع المذكر لا تؤثر فيها علل منع الصرف حكموا له
 بحكم ما عادله ، [فلم تؤثر فيه علل منع الصرف كما لا تؤثر في النون ^(١)] ، فأما
 تنوين القوافي فإنما هو بدل من حروف الإطلاق لمناسبة حروف المد واللين للتنوين ،
 فلا ينبغي أن يعد مع التنوينات ، لأنه بدل من حروف المد واللين فيراعي فيه أصله ^(٢) ،
 ولكنهم عدوه مع التنوينات لما كان لفظه كلفظها مسامحة .

والتنوين الغالي : مأخوذ منه من حيث كان مزيداً في القوافي كما كان التنوين
 الذي هو عوض من حروف المد واللين مزيداً فيها .

وقوله : باق على أصالته ^(٣) .

أي غير مشبه للفعل والحرف لأنه إذا أشبههما ألحق بهما ، وهما فرعان فكانه
 باق على أصالته ما لم يشبههما .

وقوله : والفعل والحرف ليسا بأصلين فلا يدخلهما التنوين ^(٤) .

يريد ليسا بلازمين في كل كلام لزوم الاسم لأنه لا يوجد كلام مفيد بخلاف من
 الاسم كما يوجد خالياً من الفعل والحرف في مثل قولك : الله ربنا ، وعمد نبينا ^(٥) ،
 فكانا لذلك غير أصلين فيه ، وكان الاسم في كل كلام أصلاً فيه ، وليس كالاسم
 الذي يخبر / ٣١ ب به و [يخبر ^(٦)] عنه فيكونان أصلاً في الكلام بذلك ، وإنما هما

(١) تكسلة من : ج .

(٢) هذه هي حجة ابن معرّوز قال : « فظهر أن ذلك من باب إبدال حرف العلة نونا ... » التذيل
 والتكميل ٤١/٥ ، نقلاً عن كتاب التثنية على أغلاط الزمخشري لابن معرّوز . فعمل الشلوين أخذ عنه هنا لأن
 ابن معرّوز أحج له المسألة كما يذكر أبو حيان وقال : إنه « أطال في ذلك بما يوقف عليه من كلامه في ذلك
 الكتاب » ، التذيل والتكميل ٤١/٥ ب .

(٣) الجزولية ٣٢ .

(٤) قال سيويه : « ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن
 الفعل تقول : الله إلهاً وعبد الله أخونا » الكتاب ٦/١ ، وانظر : الأصول ٤١/١ .

إما ما يخبر به خاصة وهو الفعل ، وإما ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف (١) ، فكانا بذلك فرعين في الكلام أيضا .

وقوله : والألف واللام والنعته والتصغير احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار (٢) عنه (٣) .

[اتبنى هذا التعليل على أنه لا يختص إلا بالخبر عنه (٤) ، وأما الخبر به فلا يختص ، وهذا الذي بني عليه هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضا وإلا لم يتم ، وإنما لم يختص إلا بالخبر عنه ، لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء (٥) ، فلا يكون التخصيص إذن إلا في الأسماء فإذا كان الأمر على هذا ، فقد كان ينبغي أن يختص هذا ، ويجعل هذا التعليل أولاً لا ثانياً فيقال : الألف واللام والنعته . كلاهما تخصيص للاسم ، وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به ، فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلا فيما يخبر عنه والذي يخبر عنه إنما هو الاسم ، فلا يكون واحد منهما إلا في الاسم ، والتصغير يجري مجرى النعت لأنه تغيير في الاسم يقوم مقام وصفه بـ (صغير أو حقير أو قريب) (٦) ، أو ما أشبه ذلك ، وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر

(١) انظر عدم الإخبار بالحرف وعدم الإخبار عنه في : الأصول ٣٧/١ ، الإيضاح العضدي ٧ ، شرح المقدمة المحسبة ٩٢/١ .

(٢) ج : بالإخبار .

(٣) الجزولية ٣ ب .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) انظر : المسائل العسكرية ٨٦ .

(٦) قال الأبيدي : « وأما التصغير فلم يعد أحد من مسوغات الإخبار ... » ، شرح الجزولية ٨٥/١ ،

ثم اعترض عن ذلك بما هو قريب من كلام الشلوبين .

فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف ، والعرض لا يحمل العرض (١) .

وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح وذلك أن المصادر /٣٢ أتدل أيضاً على أحداث كما تدل الأفعال عليها فإن كانت الأفعال امتنعت من الوصف لما ذكر من دلالتها على الأعراض [فينبغي أن تمنع المصادر من التمتع أيضاً لذلك ، لأنها أيضاً دالة على الأعراض كدلالة الأفعال عليها (٢)] فهذا التعليل ليس بشيء (٣) ولكن الصواب فيه ما قدمناه .

وقوله : المتأدى مفعول في المعنى ، والفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون متأدى (٤) .

هذه علة اختصاص النداء بالاسم ، ومعناها أنا إذا قلنا : يا عبد الله فكأننا قلنا : [يا (٥)] أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله أو ما أشبه ذلك ، هكذا قدره سيبويه (٦) وجعله من المنصوب بالفعل اللازم لإضماره (٧) لأن العرب لم تظهر هذا الفعل أصلاً وإن كان المعنى عليه ، وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فإنك منه تريد (٨) ، وأنت إذا قلت : يا أدعو عبد الله ويا أنادي عبد الله فكأنك بدأت بيا التي هي حرف تنبيه ، ونحن قد ننطق بيا وحدها فيكون تنبيهاً لكل من سمعها .

(١) قال ابن باجة : « ومعنى مستغنياً بنفسه في الوجود عن الأعراض ليس معناه أن الجوهر خارج الذهن يكون موجوداً دون عرض ، بل إنما يريد بهذا القول أن الجوهر ليس قوامه بالعرض ، بل العرض قوامه بالجواهر » ، تعليقات ابن باجة على كتاب العبارة للفارابي ٤٣ . وانظر : كتاب الكندي في الفلسفة الأولى ١٣٢ .

(٢) تكلمة من : أ .

(٣) لأن المصدر يمتنع ومنه قوله تعالى : ﴿ وقل لما قولاً كريماً ﴾ [الإسراء ٢٣] . وشواهد كثيرة .

(٤) الجزولية ٣ ب .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) قال رحمه الله تعالى : « حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصاروا يا + بدلا من اللفظ » .

(٧) قال رحمه الله تعالى : « حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصاروا يا + بدلا من اللفظ » .

(٨) انظر : الكتاب ١٤٧ - ١٤٧ .

(٩) كذا في الأصل ، ولعل المراد فإنك منه لعبد الله .

فلما وجد سبويه قولك يا عبد الله منصوباً وكان المنصوب لا بد له من ناصب ولم يكن أن يكون ناصبه (يا) بما تضمنته من معنى أدعو وأنادي [وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فهو - ولا بد - متضمن معنى أدعو وأنادي ^(١)] لأنك إذا نهيته ^(٢) (يا) فأتت داع له ومناد ، لأن النداء والذعاء كل واحد منهما تنبيه للمنادي والمدعو ، وإنما لم يمكن أن يكون ^(٣) ناصبه « يا » لوجهين :

أحدهما : أن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها ، إذ ليس حرف معنى يتخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وليست تعمل كلها ، وإنما يعمل منها ما توافرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في (إن) وأخواتها ^(٤) وفي (ما) المجازية فيمن أعملها ^(٥) ، وتلك الأشباه ليست موجودة [في يا] ^(٦) ، فينبغي لها أن [لا] ^(٧) [تعمل فهذا / ٣٢ ب وجه .

والوجه الآخر : أن العرب قالت : يا إياك ^(٨) [ولم تقل : ياك ^(٩)] ، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المصول بعامله وأن تقول : ياك ، فلما لم تقل ذلك وقلنا : يا إياك دل ذلك على أن (يا) ليست عاملة ، وأن العامل إنما هو شيء مضمّر بعد (يا) لو ظهر لاتصل المصول به ، فلما أضمر لم يبق للمصول عامل يتصل به فانفصل ، فدل ذلك على أن (يا) كانت تنبيهاً لكل من سمعها ونحن إنما نريد أن تنبه بها زيدا خاصة ، فكأننا بعد أن نطقنا بيا وكانت تنبيهاً لكل من سمعها خصصنا التنبيه

(١) تكملة من : ج .

(٢) ج : انبه .

(٣) ج : تكون .

(٤) انظر : الكتاب ٤٦١/١ ، المقضب ١٠٨/٤ ، الأصول ٢٣٠/١ .

(٥) انظر : المقضب ١٩٠/٣ ، الأصول ٩٢/١ .

(٦) تكملة بعضها السيل .

(٧) انظر : الكتاب ١٤٧/١ .

(٨) تكملة من : أ .

يزيد ، وقلنا بعد قولنا ^(١) : (يا) التي كانت ^(٢) تنبيهاً عاماً لكل من سمعها أدعو زيداً أو أنادي زيداً أو أعني بهذا التنبيه زيداً على معنى تخصيص زيد بذلك التنبيه دون غيره ، ثم أضمرت هذه الأفعال بعد (يا) للدلالة معنى « يا » على ذلك لأن « يا » يتضمن معنى الدعاء والنداء ، فدلّت على (أدعو وأنادي وأعني) بهذا النداء زيداً ، لأن ذكر زيد مع (يا) يدل على أن هذا النداء مخصوص بزيد ^(٣) ، وهكذا ينبغي أن تفهم هذه المسألة لا كما فهمها بعضهم فقدّر قولك : يا عبد الله بقولك : أدعو عبد الله وأنادي عبد الله ^(٤) ، فطرق إلى الموضوع اعتراض من اعترض فيه فقال : قولك : يا عبد الله ليس بخبر ، ولا يقال فيه صدق ولا كذب [وقولك : أدعو عبد الله وأنادي عبد الله إنما هو خبر والخبر يقال فيه صدق وكذب ، ويا عبد الله ليس بخبر ولا يقال فيه صدق ولا كذب ^(٥)] فكيف يقدر أحدهما بالآخر . وكل واحد منهما مبين للآخر ليس في معناه أصلاً . فاحتاج من أراد أن يفصل عن هذا الاعتراض [إلى ^(٥)] أن يقول : إنما قدرنا يا عبد الله بأدعو عبد الله وأنادي عبد الله بعد أن قررنا أن أدعو عبد الله وأنادي عبد الله ليس على وضعه الذي [هو الخبر ^(٦)] / ٢٣٣/ ولكن على أن جعل لفظ الخبر

(١) ج : قولها .

(٢) أ : كان .

(٣) عاب هذا التقدير والتخرّج الأبندي وقال إن : « هذا باطل لأن النداء لا يحتمل الصدق والكذب ولا هو من قبيل الأخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيداً خبراً إذا وقع بعد « يا » مراداً بها التنبيه وأيضاً فإن الأمر لو كان على ما ذكر لم يكن لزيد في قولك : يا زيد ولا لأمثاله ما يوجب بناءه » ، شرح الجزولية ٩٢/١ .

وهذا الاعتراض ذو شقين : فالشق الأول يردّه قول الشلّوبين الآتي بعد ، أما الشق الثاني فيردّه تعليل المبرد لبناء المنادى المفرد بمخروجه عن الباب ومضارعه مالا يكون مبرأً ولأنه دخل في باب الغايات . انظر : المقتضب ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ . وتعليل الفارسي لمشايتها أحرف الخطاب . الإيضاح العسدي ٢٢٩ ، وانظر : البصرة والتذكرة ٣٣٨/١ .

(٤) كلّه من التحفة قدر هذا التقدير . انظر : المقتضب ٢٠٢/٤ ، اللمع ١٩٢ ، شرح المقدمة المحيية

٢٧٤/١ - ٢٧٥ ، البصرة والتذكرة ٣٤٠/١ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) تكملة من : ج .

بمعنى التنبية الذي هو قولك : اسمع أو تنبه أو ما أشبه ذلك . قال : وليس هذا بتكبير فإن العرب قد تجعل الخبر بمعنى الأمر ، والأمر بمعنى الخير فيكون هذا مما جعل فيه الخبر بمعنى الأمر ^(١) ، وهذا الأمر هنا إنما هو الأمر الذي معناه التنبية الذي هو اسمع وتنبه وما أشبه ذلك ، فكأن هذه القائل يقدر أن العرب كأنها أزلت هذا الخبر الذي هو أدعو وأنادي عن وضعه وجعلته بمعنى تنبه واسمّع ثم جعلت يا زيد نائباً منابه وهو بهذا المعنى ، ثم استخنت بيا زيد عن أدعو زيدا وأنادي زيدا الذي بهذا المعنى ، فهذا لعمرى قول لو احتجنا إليه لقلنا به ولكنه ^(٢) / لا يحتاج إليه والدعوى فيه تكسر ، فالقول الذي قدمناه ^(٣) [أولى لأنه لا ^(٤)] يلزم عليه الاعتراض الذي اعترض به المعترض ، وإذا لم يلزمه الاعتراض لم يحتج إلى الانفصال التي ترتكب [معه ^(٥)] هذه الدعوى العريضة ، فالقول به هو الذي لا ينبغي أن يعتمد سواه ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله .

وقوله : والفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى ^(٦) .

سيأتي [- إن شاء الله ^(٧) -] شرح هذا الفصل في قوله بعد : المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون [الفعل ^(٨)] مفعولا فانظره هناك ^(٩) .

وقوله : التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني ^(١٠) .

يريد بالمعاني هنا الأزمنة ، وإلا فليس اختلاف [كل ^(٧)] الصيغ لاختلاف

(١) ومنه قول العرب : اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يشب عليه إذ التقدير ليتق الله وليفعل . انظر : الكتاب

١٤٧/٢ ، ٤٥٢/١ .

(٢) انتهى سقط : ب .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) طلعت في : ب .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) الجزولية ٣ ب .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) تكلمة من : ب .

(٩) انظر ص ١٤١ .

المعاني تصرفاً تنفرد به الأفعال ألا ترى أن قولك : زَيْدٌ وَزَيْدٌ وَزَيْدٌ اختلاف صيغ
لاختلاف المعاني وليس تصرفاً تنفرد به الأفعال .

والتصرف الذي ^(١) تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه ، فكان ينبغي أن
يعبر عنه بعبارة تحصره ، لا بعبارة تعمه وغيره ، وذلك أن يقال التصرف هو اختلاف
٣٣/ب الأبنية للأزمنة .

والتصرف من عبارات النحويين التي تجرى عندهم على ثلاثة معان :- فمرة
يقال متصرف وغير متصرف ويعنى به ما ذكرناه ^(٢) .

ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويعنى به الظرف الذي يستعمل متصرفاً على
أنه مفعول فيه ، ويستعمل على غير هذا الوجه فيقال في هذا متصرف ، فإذا أرادوا
الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوباً على أنه مفعول فيه خاصة أو مخفوضاً مع ذلك
من خاصة قالوا فيه غير متصرف ^(٣) .

ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويعنى به ما تتصرف ذاته ومادته التي هو
منها على أبنية مختلفة ، [كضارب وقائم ، ومالاً تتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة ^(٤)]
كاسم الإشارة ^(٥) .

[إن ^(٦)] لم يذكر هنا لأي شيء انفردت الأفعال بهذا التصرف ، كما ذكر
لأي شيء انفردت الأسماء بالأمر المذكورة قبل ، إذ كان هذا الكلام إنما جاء في

(١) ج : النبي .

(٢) قال ابن السراج : « وقد ذكرت أن التصرف أن يقال فيه فعل بفعل ويدخله تعاريف الفعل ،
وغير المتصرف ما لم يكن كذلك » ، الأصول ٩٨/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٩١/١ ، المقضب ٣٢٨/٤ ، الأصول ١٩٠/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قال الصيمري عن تصغير الميم : « وترك أول الميم يعني اسم الإشارة على حاله لأنه

لا يستحق التصرف » ، النصرية والتذكرة ٧٠٧/٢ ، وانظر : شرح الشافية ٢٨٤/١ .

(٦) تكملة من : أ .

معرض الشرح لقوله | وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف كما جاء ما قبله في معرض الشرح لقوله (١) : | تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين إلى آخر الفصل وعلة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه : أن الذي هو من الكلم دال على معنى في نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم ولا الحرف ، والتصرف : هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبغى ألا يكون إلا في الأفعال لأن ذلك كما قلنا إنما هو معنى مختص بالأفعال .

وقوله : واتممكن يقابله (٢) .

يريد بذلك أن يتمكن في الأسماء الذي هو الإعراب مقابل للتصرف في الأفعال من حيث كان يتمكن موجباً للإعراب الذي هو مبين لمعانيها ، كما كان التصرف في الأفعال موجباً للبناء فيها عنده من حيث كان الإعراب عنده إنما أتى به لبيان المعاني المختلفة / ٣٤ في الأسماء كما كان التصرف في الأفعال أتى به لبيان المعاني المختلفة في الأفعال (٣) ، فأغني التصرف في الأفعال عن إعراب الأفعال [عنده (٤)] هذا قوله . وقد كنا قدمناه له إلا أنه خطأ إذا أخذ على ظاهره فإن المعاني التي [بينها (٥)] التصرف غير معاني الإعراب على ما قدمناه ، فكيف يعني مبين لمعان غير معاني الإعراب [عن معاني الإعراب (٦)] وهي غيرها ؟ فبنى كاتب هذا الكلام على [أن (٤)] أخذ ذلك الكلام على ظاهره وأخطأ فيه ، وإنما مأخذ (٧) ذلك الكلام على

(١) ساقط من : ج .

(٢) الجزولية ٣ ب .

(٣) قال الصيمري : ... الأسماء تكون على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلا بد من أن يفرق بينها ... وإما الأفعال فبدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فنستغني عن الإعراب كقولك : قام : إذا أردت الماضي وسيقوم إذا أردت المستقبل ويقوم إذا أردت الحال ، البصرة والذكرة ٧٦/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) يفاض في : ب .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) أ : فأخذ .

غير ظاهره وهو ما قد تأولناه عليه في موضعه^(١) والمقابلة لفظة يضعها هذا المؤلف في موضع المضادة^(٢) ، ومعنى المضادة التي بين التمكن والتصرف الذي هو اختلاف الأبنية : أن التمكن في الأسماء^(٣) يقتضي اختلاف آخرها لاختلاف العوامل فإنه متى كان الاسم متمكناً في المرتبة الأولى من مراتب الألفاظ وهو أن يكون اسماً غير مشبه للحرف مشبهاً للفعل [كان^(٤)] أو غير مشبه ، كان^(٥) مختلف الآخر لاختلاف العوامل ، فإن كان غير مشبه للفعل فهو متمكن في المرتبة الأولى ، وإن كان مشبهاً للفعل فكأنه متمكن ، لأنه لم ينحط انحطاطاً كثيراً لأن المرتبة الثانية قريبة من الأولى فكأنه في المرتبة الأولى ومتى كان غير متمكن وهو أن يشبه الحرف وينحط إلى المرتبة الثالثة [لكونها^(٦)] ليست الأولى ولا قريبة منها وجب له البناء فالتمكن إذن هو الذي إذا وُجد فيها وُجد الإعراب ، وإذا عُدِمَ عُدِمَ .

والتصرف في الأفعال هو الذي أوجب بناءها عنده ، لأنه بين معانيها فلم يحتاج إلى الإعراب فيها لتبين^(٧) معانيها ، وهذا على ما قدمه في تعليقه كون الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الأفعال ، وقد تقدم فساد ذلك فما انبنى عليه / ٢٤٤ ب فاسد كفساده .

وقوله : وتنوين أي^(٨) لالتقاء الساكنين^(٩) .

(١) انظر ص : ٢٥٥ - ٢٥٩ .

(٢) قال العطار : « ... وإنما كان يضاده لأن التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني ، والتمكن علمه وهو اتحاد الصيغة مع اختلاف المعاني » ، المشكاة والبراس ٢٩/١ (ف) .

(٣) ب : الأمر .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ب : فكان .

(٦) بياض في : ب .

(٧) ج : لتبين .

(٨) ب : أن .

(٩) الجزولية ٣ ب . وفيها ذهب منها حركة أي للحزم وتنوين أي لالتقاء الساكنين وهو شرح لقول

الزجاجي في الجمل : ٢ .

ليس بجيد ، لأن التنوين لا ي حذف لالتقاء الساكنين إلا قليلا [شاذ (١) أو ضرورة (٢)] (٣) ، وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع (٤) .

وقوله : وتختل أي : تنتقص (٥) من المعنى (٦) ما أفاده كل واحد من الحركة والتنوين بذهابه (٧) .

ليس بجيد ، لأنه لو دخل الجزم في الأسماء لم يدخل إلا للدلالة على معنى لأن الإعراب في الأسماء فائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل على ما تقدم ، فلو ذهب المعنى الذي أفادته الحركة لخلفه المعنى الذي أفاده الجزم ، وأيضاً فإن حذف (٨) الحركة والتنوين فيه إنما كان يكون عارضاً لدخول الجازم ، لأنه لو لم يدخل الجازم ثباتاً فكأن يكون حذف الحركة والتنوين مع الجازم كحذفها من الاسم في الوقف ،

(١) كقراءة ﴿ أَخَذَ اللَّهُ الصَّمَدَ ﴾ [الإخلاص ١ ، ٢] . ي حذف التنوين من أحد . وانظر : تفسير القرطبي ٢٠ / ٢٤٤ ، البحر المحيط ٨ / ٥٢٨ .

(٢) كقول حسان :

أَوْ فِي السَّرَّازَةِ مِنْ تَبِمْ رَضِيَتْ بِهِمْ أَوْ مِنْ يَنْبِي خَلْفَ الْخَضِرِ الْخَلَّاجِيدِ

ي حذف التنوين من خلف . ديوانه ١٩٠ ، وكان السيرافي - رحمه الله تعالى : لا يراه ضرورة بل هو جائز في سعة الكلام عنده . انظر : ضرورة الشعر : ١٠٠ ، ١٠٤ .

(٣) يخلص لي : ب .

(٤) اعترض ذلك الأبهدي وأبطله محججاً بأن الفعل والاسم الذي لا يتصرف يوجد فيهما حركة الإعراب ولا يوجد فيهما التنوين فإذا لم يتبع الحركة ... إلى آخره . شرح الجزولية ١ / ٩٥ - ٩٦ .

وعندي أن ما ذهب إليه الشلوبيين صحيح لأن الاسم الذي لا يتصرف ذهب تنوينه لعلته وهي مشابهة الفعل ، والفعل فرع في الإعراب عن الاسم ، والفرع ينحط عن درجة أصله .

ثم إن كلام الشلوبيين في المعرب أصلاً ، والمعرب أصلاً حقه أن يكون سالماً من العلة ، فيظل اعتراض الأبهدي - والله أعلم - .

(٥) أ : تنقص .

(٦) ج : من معانيها .

(٧) الجزولية ٣ ب .

(٨) ج : حذفت .

وكا^(١) لا يكون حذفها من الاسم في الوقف محلا^(٢) لعروضه كذلك لا يكون محلا
 عدمها مع الجازم لعروضه . والصواب أن يقول^(٣) : فكانت^(٤) تحذف أي : توالي
 الحذف فيها^(٥) ، أعني حذف التنوين بعد حذف الحركة [وهم يكرهون توالي
 الاعتلال^(٦) أو يكون معناه^(٧)] أن الأسماء^(٨) متمكنة عندهم لا يخلو كلام منها ،
 ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، ولم من كلام مفيد ليس فيه
 فعل ولا حرف^(٩) ، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم^(١٠) فلذلك
 تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، وتصرفهم فيه بزيادة حركات
 الإعراب^(١١) والتنوين مرافق لحفته عليهم غير متناقض له ، فإن الخفيف يزداد فيه ليثقل
 ويعدل الثقيل ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها فيما / ٣٥ أثقل عليهم فلما كان
 وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنها خفاف يتصرف فيها بزيادة حركات
 الإعراب^(١٢) والزيادة التي هي التنوين كان الجزم فيها ضد ذلك ، لأن الجزم حذف ،
 والحذف تخفيف ، والتخفيف^(١٣) لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقيل فلذلك جازمت

(١) ب : فكان .

(٢) ج : وكا لا يكون ذلك محلا .

(٣) أ : أن يقول وقوله :

(٤) ب : وكانت .

(٥) ب : عليها .

(٦) انظر : الكتاب ٣٨٩/٢ ، المتعصب ٢٨٦/١ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) ب : والأسماء .

(٩) قال سيويه : ألا ترى أن الفعل لا يد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن

الفعل نقول الله هنا وعبد الله أسرتنا ، الكتاب ٦/١ .

(١٠) انظر : الكتاب ٦/١ .

(١١) ب : الإعراب فيه .

(١٢) قال السمرقاني : وهي أشد تمكنا يعني الأسماء أشد تمكنا من الأفعال لحفتها وما عطف كان أشد

احتقالا للزوائد ، شرح الكتاب ٦/١ .

(١٣) أ و ج : والخفيف

الأفعال ^(١) ولم تجزم الأسماء ؛ إذ كان الجزم في الأسماء خلافاً لأي فساداً لمناقضته لوضعها ، [فهذا ^(٢)] معنى قوله فكانت تختل : أي فكانت تفسد لمجيئها على نقيض ما وضعها عليه عندهم .

وقوله : والهاء من قوله ^(٣) : « ولا تستحقه ^(٤) » إما للشيء وإما للملك ^(٥) . يقول يجوز أن يكون الضمير من تستحقه عائداً على شيء كأنه قال : لا تملك ^(٦) شيئاً ولا تستحق شيئاً . وقال بعض الناس ^(٧) : « يكون معنى هذا الكلام لا تملك شيئاً يصح إضافته إليها كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : الدار والغلام التي تملكها الأسماء ويصح إضافتها إليها فنقول : دار زيد وغلام زيد ، وكذلك يكون معنى ولا تستحق شيئاً [أي لا تستحق شيئاً ^(٨)] يصح إضافته إليها كما تستحق الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : السرج والحصير التي تستحقها الأسماء وتصح إضافتها إليها فنقول : سرج الفرس وحصير المسجد ^(٩) ، قال : « وإنما ^(١٠) احتيج في هذا التأويل إلى تقدير هذا الحذف الذي ذكرته ^(١١) لأنه لا يصح أن يطلق على الأفعال أنها لا تستحق شيئاً ، فإنها تستحق أن تكون متصرفة وتستحق أن تكون غير معربة إلى غير ذلك من الأحكام التي تستحقها ، وإذا صح فيها أن يقال : إنها تستحق

(١) قال سيويه : « فالأفعال أثقل من الأسماء ... فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » ، الكتاب ٦/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أي من قول الزجاجي .

(٤) الجمل : ٢ . وفيه « ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه » .

(٥) الجزولية ٣ ب . وفيها سقط مقداره ورقة واحدة مع تسلسل أوراقها لأن الترقيم حديث .

(٦) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٧) القائل هنا : هو الشلوبين نفسه ، وانظر كلامه هنا في الشرح الصغير ٢٧ - ٢٩ .

(٨) تكملة من : ج .

(٩) الشرح الصغير ٢٧ . مع اختلاف يسم .

(١٠) ب : ولما .

(١١) ب : ذكرته .

هذه الأشياء أمكن أن يقال فيها : إنها تملكها على المجاز لأنها إذا استحقت تلك الأشياء كانت تلك الأشياء حقوقاً لها ، وما هو حق للشيء أمكن أن يقال فيه : إنه ملك له فكان /٣٥ ب تقدير الحذف احترازاً من هذه الأشياء التي تستحقها وتملكها مجازاً ، (١)

قال : « فإن قلت : فإنك إذا قدرت هذا الحذف فسد الكلام لأنه يكون معناه ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا يضاف إليها فيأتي من ذلك تعليل الشيء بنفسه .

فالجواب : أنه يمكن أن يكون معنى الكلام لأنها لا تملك شيئاً يضاف إليها لفساد ذلك من جهة الوضع الذي وضعت الأفعال عليه ، وذلك أن الإضافة إلى الشيء إخبار عنه ألا ترى أنك إذا قلت : هذا غلام زيد فقد أخبرت عن زيد بأنه يملك الغلام ، وكذلك إذا قلت : هذا سرج الدابة فقد أخبرت عن الدابة أن السرج من حقوقها ، فالإضافة إلى الكلمة إخبار عنها في المعنى ، والفعل لا يخبر عنه فلم تصح الإضافة إليه ، فإذا كان معنى الكلام ذلك لم يكن في ذلك تعليل الشيء بنفسه ، (٢) ، ويكون هذا الذي قدرناه محذوفاً بمنزلة (٣) لو كان موجوداً ، ولو كان موجوداً لم يكن في ذلك تعليل الشيء بنفسه فكذلك إذا كان محذوفاً وهو مراد ، لأن المحذوف المراد بمنزلة الموجود .

قال : « فهنا تمام شرح كون الضمير من (تستحقه) للشيء ، (٤) ، ويكون معنى قوله : لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه على هذا لأنها لا يصح أن يخبر عنها بأنها تملك شيئاً أو تستحقه (٥) ، فأقام السبب الذي هو الملك والاستحقاق مقام المسبب

(١) الشرح الصغير ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ٢٨ .

(٣) ب : من أنه .

(٤) الشرح الصغير ٢٨ .

(٥) ب : ولا تستحقه .

عنه الذي هو الإخبار عنها ، لأن الإخبار عن الأفعال بالملك والاستحقاق مسبب عنهما ، وإقامة كل واحد من السبب والمسبب مقام صاحبه أكثر في الكلام ، وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، وقد ذكر أبو الفتح [له ^(١)] في الخصائص بابا مفردا ^(٢) .

قال : « وقد يجاب عن هذا الاعتراض بجواب آخر أحسن من هذا / ٢٣٦ وهو أن يقال : [إن ^(٣)] قوله : (لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه) ليس بتعليل لامتناع الإضافة إلى الأفعال على [معنى ^(٤)] ذكر السبب في امتناعها عنها ، ولكن على معنى ذكر الأمر المبين أنه لا تصح الإضافة إليها ، فيكون هذا من تعليل الوجود لا من تعليل السبب ^(٥) . كما تأولنا عليه ما تقدم من قول المؤلف وامتناع الجزم من الاسم [لكون ^(٦) عامله ^(٧)] لا يفيد معنى إلا فيه ، « فهذا الوجه أسهل مسلكا وأقرب مأخذا عما بدأنا به إن شاء الله ^(٨) » .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل كله ليس بصحيح ولا يحتاج في كلام أبي القاسم إلى تأويل حذف أصلا ، فإن الاعتراض لا يتوجه عليه بوجه وذلك أن الأفعال التي يتكلم فيها إنما ^(٩) هي الأفعال ما دامت على موضوعها ، وكان ^(١٠) المراد بها الدلالة على ما تدل عليه من الحدث [وحالة الحدث ^(١١)] من الماضي والحضور

(١) ساقط من أ . وفي ب : ذكر له أبو الفتح .

(٢) هو باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب ، الخصائص ١٧٢/٣ - ١٧٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) الشرح الصغير ٢٨ .

(٦) ج : من كون .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) الشرح الصغير ٢٨ .

(٩) ب : أما .

(١٠) ب : وما كان .

(١١) ساقط من : ج .

والاستقبال . وأيضاً من الجهة التي تدل عليها من كونها خيراً أو أمراً أو استنفاها ،
وإذا كانت كذلك لم يخبر عنها بشيء من الأشياء أصلاً (١) .

وإذا قلنا : إن [الأفعال (٢)] تستحق أن تكون متصرفة ، وتستحق أن تكون
غير معرفة وأخبرنا عنها بخبر من الأخبار كان ذلك الخبر ما (٣) ذكرناه من التصرف
وعدم الإعراب أو غير ذلك ، فإننا لم نبق الأفعال على موضوعها الذي قدمنا ذكره
أصلاً (٤) ، لأن تلك معان غير مخبر عنها أصلاً ، وألفاظها ليست بأسماء وهذه معان
مخبر عنها ، وألفاظها أسماء فقد اختلف الوضع ، وإذا اختلف الوضع اختلف
الموضوع بلا شك باختلافه .

وإذا كان الأمر كذلك فالفعل الذي اعترض به اسم ، وهو غير الفعل الذي تكلم
فيه أبو القاسم من هذا الوجه ، ذلك موضوع على ألا يخبر عنه بوجه ولكنه مخبر به أو
مأمور به أو مستفهم عنه ، وهذا موضوع على أن يخبر عنه وإذا ٣٦/ب كان أحدهما
غير الآخر لم يصح أن يعترض به عليه بوجه ، وإذا لم يصح الاعتراض لم يحتج إلى ذلك
الانفصال أصلاً ، بل يكون الانفصال فاسداً لأنه يقتضي أن المعترض به هو المعترض
عليه من كل وجه ، وقد بينا أنه غير لاختلافه معه بوضع كل واحد منهما على جهة
لم يوضع عليها الآخر .

ويجوز أن تكون الهاء من تستحقه عائدة على الملك الذي يدل عليه تملك ، كما
يعود الضمير من قولهم : من كذب كان شراً له (٥) على الكذب الذي يدل عليه
كذب ، كأنه قال : لا تملك شيئاً ولا تستحق أن تملك (٦) .

(١) الفعل لا يخبر عنه : انظر الأصول ٣٧/١ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) أ : بما .

(٤) ب : أيضاً .

(٥) انظر هنا القول في : الكذب ٣٩٥/١ الأصول ١٧٦/٢ ، الإنصاف ١٤٠/١ ، الفصول

المحمسون ٢٢٩ ، شرح الجردلية ٩٨/١ .

(٦) الفرج الصغير ٢٨ .

قال بعض الناس : كأنه إنما نفى عنها الملك مطلقاً لأنه لا ملك لها إلا مجازاً ،
ولم ينف عنها استحقاق شيء لأنها - كما قلنا - قد تستحق البناء والتصرف ، وإنما نفى
عنها استحقاق الملك على معنى التأكيد لأنها لا تملك .
وكان صاحب هذا القول إنما اعتمده لأنه لم تصح له إعادة الضمير على شيء
إلا بالتقدير الذي ذكرته (١) ، وهو دون ذلك التقدير يسبق إلى المخاطر فيه الاعتراض
الذي ذكرناه ، وإن كان يفصل عنه بما تقدم فلما لم يقدر ما قدرناه أو قلر ولم يفصل
عن الاعتراض بما انفصلنا عنه لم يقل به (٢) .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هنا أيضاً ليس بشيء ، لأنه مثل الكلام الأول في
أنه جعل الفعل الذي تكلم فيه أبو القاسم هو الفعل الذي في قوله : إن الفعل يستحق
البناء والتصرف من كل وجه ، وقد بينا أنه ليس به ، فقد بان إذن فساد هذا الكلام
كبيان فساد الأول ، وإنما معنى جواز الوجهين هنا أنه اقتصر على نفي هذا الوجه من
وجوه الإضافة عن الأفعال (٣) ، واكتفى به عن غيره من وجوه الإضافة إذ العلة في
انتفائه عن الأفعال هي العلة في انتفاء غيره من وجوه الإضافة ، وذلك وضعها على
عدم الإخبار عنها وفي الوجه الأول (٤) لم ٣٧/أ يقتصر عليه ، ولكنه ذكر الوجهين فيما
أن يكون مذهبه أن هذين الوجهين هما (٥) وجوه الإضافة كلها ، وإليها (٦) يرجع ، أو
يكون مذهبه أيضاً أنه اكتفى بهما عن غيرهما ، إذ (٧) العلة في انتفائهما عن الأفعال هي

(١) ب : ذكرناه .

(٢) الشرح الصغير ٢٩ .

(٣) وذلك إذا كان الضمير عائداً على الملك فإن الإضافة لا تكون إلا على وجه واحد . . . البسيط

٣٣/١ .

(٤) وهو عود الضمير على الشيء من قول الجزولي : . . . وإما للملك ،

ومراده قول الزجاجي : . . . لا تملك شيئاً ولا تستحقه . . . الجمل ٢ .

(٥) ج : هنا .

(٦) ب : وإليهما .

(٧) أ و ب : إذا .

العلة في انتفاء غيرهما ^(١) من وجوه الإضافة ، إذا قلنا بأن وجوه الإضافة أكثر من هذين الوجهين ^(٢) .

وقوله : وللأول مزية ^(٣) .

مزيتها عليه من ثلاثة أوجه ، وذلك أن فيه تعليل امتناع إضافة الملك والاستحقاق ، وإذا عاد الضمير على الملك لم يكن فيه إلا تعليل [امتناع ^(٤)] إضافة الملك خاصة ^(٥) ، وأيضاً فإن الضمير إذا عاد على شيء عاد على ملفوظ به ^(٦) ، وإذا عاد على الملك لم يعد على ملفوظ به ، ولكن على مفهوم من اللفظ ، وأيضاً فإنه إذا عاد على شيء عاد على أقرب مذكور وأن يعود الضمير على أقرب مذكور أولى من أن يعود على أبعد مذكور ^(٧) .

(١) ب : غيرها .

(٢) من النحاة من اقتصر على هذين النوعين ومنهم من فصلها فذكر إضافة الملك والاستحقاق والتخصيص والملابسة ، انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٣ ، ثمار الصناعة ٢٠٨ ، المشكاة والبراس ٣٦/١ ب .

(٣) الجزولية ٥٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) انظر : المباحث الكاملة ١/٥٤ ، البسيط ١/٣٣ .

(٦) انظر : المباحث الكاملة ١/٥٤ ، شرح الجزولية ١/٩٩ ، البسيط ١/٣٣ .

(٧) انظر : المراجع السابقة ، وزاد ابن أبي الربيع مزيتين آخرين هما :-

١ - أنك إذا أعدته على الشيء لفقد الكلام أن الإضافة تكون على وجهين .

٢ - أنك إذا أعدته على الملك يكون (ولا تستحقه) توكيداً وإذا أمكن أن يعمل الكلام على غير

التوكيد فهو أولى . انظر : البسيط ١/٣٣ .

[الشية]

وقوله : الشية ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين ^(١) .
 يريد : أو تقدير اتفاقهما ، وإلا فقد جاء العمران ^(٢) في أبي بكر ^(٣) وعمر ^(٤)
 ونحوه ، وإنما قلنا في قولهم : العمران : إنه على تقدير اتفاق اللفظين لأننا لم نثن أبا بكر
 وعمر في ذلك على لفظ عمر ، حتى كان كل واحد منهما مساوياً للآخر في أحكامه
 وسيره الدينية واعتماداته الربانية ^(٥) . فكأنهما عمران فتوهمنا التساوي على ذلك
 في اللفظ ، وإذ ذاك ثنيا وجعلناهما في هذا التوهم عمريين ولم نجعلهما أبوي بكر إما
 لحقة لفظ عمر بكونه ^(٦) مفرداً ، وكون لفظ أبي بكر مركباً ^(٧) ، وإما تغليبا للأشهر
 لأن فتوحات عمر في الإسلام أشهر وأيامه أكثر ^(٨) .

(١) الجزولية ٥٤ .

(٢) في قول جرير :

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ يَغْلِبُهُمَا وَالْعَمْرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ

في رواية النحاة له : انظر الكامل ١٣١/٢ ، شرح الجمل ١٣٥/١ ، شرح الجزولية ١٠٣/١ ، ورواية
 الديوان والطيان : ديوان جرير ٢٦٢ .

(٣) أبو بكر (٥٣ ق . هـ - ١٣ هـ) .

عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر بن كعب التيمي القرشي ، صاحب رسول الله ﷺ وهو معروف
 رضي الله عنه .

انظر : طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ - ٢١٣ ، الكامل في التاريخ ٤١٨/٢ - ٤٢٤ .

(٤) ابن الخطاب (٤٠ ق . هـ - ٢٣ هـ) .

أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل العلوي القرشي ثاني الخلفاء الراشدين وهو معروف رضي الله عنه .
 انظر : طبقات ابن سعد ٢٦٥/٣ - ٣٧٦ ، الكامل ٥٣/٣ - ٧٦ .

(٥) فحبت بعض حروفها في : ب .

(٦) ج : لكونه .

(٧) انظر : الكامل ١٣١/٢ ، المقضب ٣٢٣/٤ ، ٣٢٦ ، شرح الكتاب ٢١٠/٢ ، شرح الجزولية
 ١٠٣/١ .

(٨) انظر : شرح الكتاب ٢١٠/٢ .

ويظهر بديا ^(١) من قوله بشرط اتفاق اللفظين أنه لا يشترط في التشية إلا الاتفاق ^(٢) في ^(٣) اللفظين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر دون الاتفاق في المعنيين ، كل واحد من الأمرين مُشْتَرَطٌ أعني /٣٧ ب اتفاق اللفظين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، واتفاق معنيهما ، وسيبين ^(٤) بعد هذا في قوله : وفائدتها شفع المعنى المفرد ^(٥) أنه يشترط اتفاقهما في المعنى المفرد إذ تزويج المعنى المفرد إنما معناه أن يوتى منه باثنين ، ويزيده بيانا بعد بقوله : « ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس » ^(٦) على ما سيأتي بيانه ^(٧) .

وقد غلط بعض الناس [في هذا ^(٨)] فزعم أنه لا يشترط إلا اتفاق اللفظين خاصة دون اتفاق المعنيين ^(٩) ، واحتج لذلك بأنك تقول : جاءني الزيدان ، قال : وليس كل واحد من الزيدتين معناه معنى الآخر ، لأن كل واحد منهما غير الآخر في المعنى حتى أجاز على ذلك أن تقول : عينان وأنت تعني العين الذي هو عين الجارحة وعين الذهب ، وقد استعمله الحريري ^(١٠) في قوله :

(١) بياض في : ب .

(٢) ب : الا اتفاق ذا .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) ب و ج : سبين .

(٥) الجزولية ٥٤ . وفائدتها التكثير . فإن أبا علي الشلوبين رحمه الله فسره بشفع المعنى المفرد . انظر

ص : ٣٠٠ .

(٦) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

(٧) انظر ص : ٣٠١ وما بعدها .

(٨) ساقط من : ج .

(٩) هو مذهب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري وتابعه ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٦٣/١ ،

التذيل والتكميل ٦٧/١ ب - ٧٠ ب ، نوصيح المقاصد ٨٣/١ .

(١٠) الحريري (٤٤٦ - ٥١٦ هـ) .

أبو محمد القاسم بن علي بن محمد ، كان عزيز العلم واسع الاطلاع ، صاحب المقامات له مصنفات كثيرة

منها : درة الغواص في أوهام الخواص ، المقامات ، ملحمة الإعراب

انظر : « إنباه الرواة ٢٣/٣ - ٢٧ ، وفيات الأعيان ٦٣/٤ - ٦٨ » .

فانشى بلا عينين (١)

والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولايد ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه ،
وسبب ذلك أعني سبب اشتراط اتفاق المعين مع اتفاق اللفظين أنا إنما (١) شرطنا
اتفاق اللفظين لأنا إنما استغنينا بحرف التثنية عن أن يضم إلى الاسم مثله للاكتفاء
بلفظ الواحد عن لفظ الآخر ، فأقمنا مقام الآخر حرف التثنية اختصاراً ، واستغناء
بلفظ الأول عنه ألا ترى أنك لا تفعل ذلك في الاسمين المختلفين لأن الدلالة تضعف (٢)
جداً بل لا تكون أصلاً . فدل ذلك على أنه إنما دل على الثاني لفظ الآخر ، فلذلك
شرط (٤) اتفاق اللفظ ولم يكن ذلك في المختلفي اللفظ فلم نقل الزيدان وأنا أعني زيدا
وعمرأ ، لأنه لا دلالة على عمرو أصلاً ، وإذا كان اتفاق اللفظ مشروطاً لذلك فاتفاق
المعنى أولى بالاشتراط لأنه إذا كانا متفقى اللفظ وهما غيران (٥) في المعنى لم يكن الثاني

(١) من البحر الحفيف من قصيدة مطلعها :-

قل لَوَالِ غَلَقَتْكَ بَقْدَتِي سَلَامًا تَلِدُمَا تَهَضُّ الْيَدَيْنِ

وعلمه :-

جَادَ بِالْفَيْنِ جِينُ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْتُهُ

واللحن هنا أنه ثنى العين مع اختلاف معانها فأراد بإحدهما الذهب والفضة والأخرى العين الباصرة .

انظر : المقامات ٨٥ ، شرح الشريشي ٤٣٧/١ ، البسيط ٩٦/١ ، شرح المفرد النحوية ٢٨٥ .

(٢) ب : إنما أنا .

(٣) ب : تضعفه .

(٤) ج : شرطنا .

(٥) قال سيويه : « وغير أيضا ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها

الألف واللام » ، الكتاب ١٣٥/٢ ، وانظر : المخصص ١٠٩/١٤ ، وهي مفرد مذكر دائماً . انظر : البحر المحيط

. ٢٨/١

وعلى هذا فقول الشلوبين (غيران) لحن لأن التثنية والجمع حكمهما واحد .

وفي الصحاح ٧٧٦/٢ : « وغير بمعنى سوى والجمع أغيار » وانظر هذا النقص في اللسان ٣٩/٥ ، وقاج

العروس ٤٦٠/٣ ، وعلى هذا فاستعماله (غيران) صحيح .

وعندي أنه لحن بهذا الاستعمال لأمر :

١ - أن أهل اللغة لم يذكروا شاهداً على هذا الاستعمال .

٢ - أنهم توارحوا على النقل عن الجوهري ، ولم يذكروا أن أحداً غيره ذكر هذا .

في معنى الأول فكيف / ٢٨٨ تقع الدلالة عليه بالأول واتفاق اللفظ لا يعطي أن الآخر مثل الأول فيدل عليه ، إنما يدل على ذلك اتفاق المعنى .

فأما ما احتج به هذا المجوز لهذا من قولهم : قام الزيدان فإن زيدا في كل واحد منهما غير الآخر فلا حجة له فيه . من جهة أن كل واحد منهما وإن كان غير الآخر فهما مشتركان في معنى ما ، وهو أن كل واحد منهما شخص ملقب بزید فلما اجتمعا في هذا المعنى أقيم اجتماعهما في هذا المعنى مقام اجتماعهما في وصف واحد إذا قلت : العاقلان أو الظريفان وما أشبه ذلك .

هذا الذي قلناه هو الذي يقتضيه النظر والاستقراء ، أعني أنه يشترط في التثنية اتفاق المعنيين كما يشترط اتفاق اللفظين .

فأما النظر فقد بيناه وهو ما ذكرناه من الدلالة على اللفظ الثاني بالأول .
وأما الاستقراء فإننا لم نجد في اللغة ما اتفق لفظاها واختلف معناها قد عبر عنهما بلفظ مشي أصلا ، وما أتى به الخصم من قولهم الزيدان قد أرينا ^(١) وجه اتفاقهما في المعنى واللفظ فهذا نقول ولا نتقل عنه ، إلا أن ينقل كثيراً مجيء التثنية فيما ^(٢) اتفق لفظه واختلف معناه غير ممكن أن يتأول فيه اتفاقهما في المعنى كما أمكن في قولهم الزيدان ، وإن لم يجيء من ذلك إلا لفظ أو لفظان لم يكن ذلك ناقلاً لنا عن هذا المرتكب بوجه لأن الشنوذ في كلامهم موجود . فيمكن أن يكون هذا إذا جاء قليلاً منه ، فإن وجد كثيراً لزمنا ، وما أظنك يا خصم تجده .

ولم يذكر المؤلف ^(٣) من شروط التثنية في هذا الموضع إلا اتفاق اللفظين ، لكنه قد ذكر بعد هذا شرط اتفاق المعنيين ، بما يقتضيه قوله بعد « وفائدتها التكثير » ^(٤) .

٣ - أن قواعد اللغة مبنية على استقراء معظم لغة العرب ، ولم يذكروا أنها استعملت جمعا ، بل نصوا

كما سبق على أنها لا تجمع .

٤ - أنه قد يستثنى عن (غير أن) غيرها مما يقوم مقامها مثل : متغايران ومختلفان . وقد يعتذر عن

الموهري أنه أراد بيان الجمع القياسي لا السماعي .

(١) ب : أريناه .

(٢) ب : فما

(٣) ب : الواجب .

(٤) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

وبما يقتضيه قوله « بعد » : ولا يصح التكرير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس « (١) على ما سيأتي (٢) ٣٨/ب .

وقوله : وفائدتها التكرير (١) .

يريد : وفائدتها : شفع المعنى المفرد ، ولكنه وضع التكرير موضع هذا المعنى ، لأنه يريد التكرير بضم الشيء إلى مثله ، وحذف « بضم الشيء إلى مثله » لدلالة ما قدم في أول الكلام عليه (٣) .

وقد اقتضى قوله : إن فائدة (٤) التثنية التكرير (٥) : أنه إنما احتيج إلى التثنية في اللفظ ، لما قصد فيه من تكرير المعنى المفرد بضمه إلى مثله . هذا مفهومه أن لا تثني التثنية ولا تجمع (٦) ، لأن التثنية إنما هي تكرير المعنى المفرد بأن يضم إليه (٧) مثله . وكذلك أيضاً لا ينبغي أن يثنى الجمع ولا يجمع (٦) من حيث كان الجمع إنما هو تكرير المعنى المفرد بأن يضم إليه أكثر منه .

وكما أنه يفهم منه هذا يفهم منه أيضاً أنه لولا التثنية لما استفيد ذلك المعنى أصلاً ، فاقضى ذلك أنه إذا كان اللفظ يدل على القليل والكثير من جنسه لم يثن ولم يجمع ، ولذلك لم يثن المصادر ولم يجمع (٨) . وكذلك أسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها نحو القمح والبسر والزيت (٩) وما أشبه [ذلك] (١٠) .

(١) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

(٢) انظر ص : ٣٠١ وما بعدها .

(٣) في قول الجزولي : « التثنية ضم واحد إلى مثله » الجزولية ٥٤ .

(٤) أ : وفائدة .

(٥) أ : التذكير .

(٦) انظر في عدم كثرة المثنى والجمع :- الكتاب ٩٥/٢ ، المقضب ٣٨/٤ .

(٧) ب : إلى .

(٨) انظر : الكتاب ٢٠٠/٢ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ ، الدير ٢٢١/٢ .

(٩) انظر : الكتاب ٢٠٠/٢ ، ٢٠٢ ، الدير ٢٢١/٢ .

(١٠) سابقاً من : أ .

فأما (١) [ما (٢)] ثنى (٣) من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإن تشيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سيويه (٤) .

ومثل جمع (٥) ما اختلفت أنواعه من هذا النوع في أن جمعه وتشيته على غير قياس (٦) جمع الجمع فإنه على غير قياس أيضا (٧) ، ولذلك لا يطرد وإنما يحفظ ولا يقاس عليه .

ولذلك لم تشن الأفعال ولم تجمع لأن مدلولاتها مدلولات الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ، وإلى هذا أشار بقوله بعد : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص يريد لأن أسماء الأشخاص لا تقع على القليل والكثير [من جنسها (٨)] أي أن الأسماء التي يراد بها الأشخاص ولا يراد بها الأجناس لا تقع على القليل / ٢٩ وأكثير من جنسها فلما لم تقع على القليل والكثير من جنسها لم يكن لفظها مغنياً عن التثنية والجمع (٩) . فاحتجج فيها إلى أن تشنى وتجمع وجاء اللفظ المفرد فيها مع ما أريد أن يثنى معه بشرط التثنية ، وهو اتفاق اللفظ والمعنى فلذلك يثنى .

(١) ب : وأما .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب و ج : يثنى .

(٤) قال : ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والأكياب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو حجر ، الكتاب ٢٠٠/٢ ، وقال فيما لا يثنى ولا يجمع : وكذلك الحلم واليسر والتمر إلا أن تقول : عقلائن وبسران وتمران أي ضربان مختلفان ، الكتاب ٢٠٢/٢ ، وانظر : ٩٩/٢ .

(٥) ج : ما جمع .

(٦) قال ابن عقيل : وظاهر كلام سيويه أن ذلك لا يقاس وهو اختيار الشلوبين ، المساعد

٤٦٦/١ . وانظر : الكتاب ٢٠٠/٢ .

(٧) قال ابن الأثير : قد جمعوا بعض الجموع وهو مسموع لا يقاس عليه ، السابع ٢٧٠/٢ ،

وانظر : الكتاب ٢٠٠/٢ ، البصرة والذاكرة ٦٨١/٢ ، شرح المفصل ٧٤/٥ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) لأن العلم الشخصي ليس فيه اشتراك فهو : المختص مطلقاً غلبة أو تعليقاً بمسمى غير مفرد

الشياع ، التسهيل ٣٠ .

وكذلك أسماء الأنواع فإن معنى المفرد من ذلك غير معنى المفرد الذي يثنى معه فلم يكن بمعناه ^(١) يقع على ما يراد من المعنى في التثنية والجمع ، وإنما يقع على ذلك المعنى المقصود خاصة ، فكان بذلك كاسم الشخص الذي لا يقع على ما يراد من التثنية والجمع . فاحتيج فيه إلى لفظ التثنية والجمع ^(٢) . وجزاز أن يثنى مع الآخر الذي أضيف إليه ، وإن لم يكن بمعناه ^(٣) ، لما اتفق اللفظان في المعنى من جهة الحقيقة ، [ولم ينفصلا إلا بأمر عرضي ، فكان فيه مع ما ثني معه شرط التثنية ، وهو اتفاق لفظهما ومعناهما من جهة الحقيقة ^(٤)] ، فلذلك ثنيا ، واقتضى ذلك ولا بد ألا يثنى إلا ما يراد به الشخص ، أو ما يراد به النوع لتوفر معاني التثنية فيهما ^(٥) من إفادة التثنية التكثير فيهما ، ومن أن يوجد فيهما اتفاق اللفظ والمعنى .

وأما الأجناس التي ليست بأنواع فلا يصح فيها التكثير بضم الشيء إلى مثله ، لأنك إنما تضم أبداً إلى الجنس ما ليس مثله لفظاً ^(٦) ولا معنى ، لأنك لا تجد جنسين متساويين في اللفظ ^(٧) والمعنى أصلاً ^(٨) ، إن كانا كذلك فهما جنس واحد ، والنوع يضم إلى النوع وهما مثالان في اللفظ وفي المعنى [من جهة الحقيقة ، والشخص يضم إلى الشخص وهما مثالان في اللفظ وفي المعنى ^(٩)] ، كقولك رجلان إذا أردت تثنية

(١) ب : معناه .

(٢) من كثرة الأنواع : الناس رجلان رجل أهته ورجل أكرمه وقول العجر السلوي :-

إذا مت كان الناس صنفان ثابت وأعر مثن بالذي كُنت أصنع

انظر : المشكلة والبراس ٣٢/١ - ٣٣ (ف) .

(٣) ب : معناه .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ب : فيها .

(٦) ب : لا لفظاً .

(٧) أ : القائلين .

(٨) أخذ السلويين الجنس هنا مأخذ المنطقين وهو الأعم من الذاتيات وهو كلي يحمل على أشياء مختلفة

الذوات والحقائق (مثل حيوان) . انظر : معيار العلم ١٠٠ ، ١٠٦ ، التقريب لحد المنطق ٢٠ .

(٩) ساقط من : ج .

رجل الذي تريد به الشخص لأنه مع ما تضمنه إليه وهو رجل آخر متفق في اللفظ والمعنى ، وإذا قلت الزيدان فهما متفقان في أن كل واحد منهما شخص لقيه زيد ، وليس تحت العلم من المعاني إلا اللقب (١) ٣٩/ب خاصة فلذلك إذن هو بمعناه (٢) وقد تقدم هذا مبسوطاً (٣) .

وقوله : ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيها التثنية كما لا تصح في مدلولاتها (٤) .

أي إن الأفعال إنما تعطي مصادر تقع على القليل والكثير من جنسها (٥) ، فمدلولاتها كمدلولات أسماء الأجناس (٦) لا كمدلولات أسماء الأنواع فلما كانت كذلك والأسماء التي يراد بها الأجناس لا تثني ولا تجمع لكونها تقع على القليل والكثير من جنسها (٧) فكذلك الأفعال لا تثني ولا تجمع لكون مدلولاتها تقع على القليل والكثير من جنسها .

وربما قال بعضهم : إن هذا لا يصح إلا إذا كان المراد بالفعل الجنس كله فحيث لا تصح تثنيته لأنه لا يوجد له ما يثنى به ، وليس المراد به الجنس فلا يصح هذا .

والجواب أنه وإن كان كذلك فإنه لم يخص من الحدث الذي يدل عليه شيئاً

(١) أ : اللقب . معادة .

(٢) ب : معناه .

(٣) انظر : ص ٢٩٩ .

(٤) الجزولية ٥٥ .

(٥) انظر في ذلك : المباحث الكاملة ٥٨/١ ، المشكاة والبراس ٣٣/١ (ف) ، شرح الجزولية ١٠٨/١

(٦) قال المبرد : المصدر يقع للواحد والجمع ، المقترض ١٧١/٢ ، قال الفارسي : إن قال قائل في

الفعل ، لِمَ تُثَنَّى ويجمع ؟ قلنا : لم يفعل ذلك لأنه جنس وتثنية الجنس محال لأنه مفرد لا ثاني له ، البصريان

٢٧٨٥/٢ قال المعطّر : ... إن الفعل مدلوله جنس وهو المصدر فإنه يدل على القليل والكثير من جنسه

فلا تصح تثنيته ، فكذلك اللفظ الذي يدل عليه وهو الفعل المشكاة والبراس ٣٣/١ (ف) .

(٧) انظر ص : ٣٠٠ - ٣٠١ .

دون شيء أعني قليلاً دون كثير ، ولا سريعاً دون بطيء ، ولا مستقيماً دون معوج ،
فلفظ قام إذن من قام عام لهذه الأنواع كلها ، والأنواع التي يعنها هذا اللفظ كلها
هي (١) الجنس كله ، واسم الجنس يقع على القليل والكثير من جنسه (٢) ، فلذلك كان
حكم الفعل حكم المصدر وأسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ،
لأن الفعل يقع على القليل والكثير من جنسه كوقوعها ، والمصادر والأجناس (٣) التي
ذكرنا لا تثني ولا تجمع فلم تكن الأفعال ولم تجمع . وينقصه في الأسبق على هذا أن يزيد
وتثنية أسماء الأجناس وجمعها إذا اختلفت الأنواع ليس بقياس (٤) فيفعل في الأفعال ،
ولا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن وضع الأفعال على عدم الاختصاص لشيء دون شيء ،
وإذا أردت أن الأنواع مختلفة فقد خصصت ذلك المعنى ، وذلك خلاف وضع
الأفعال .

قاعدة إذن مفيدة بالوضع وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف
الوضع / ٤٠ أ وعلى ذلك أكثر عليهم .

وكما لا تثني الأفعال ولا تجمع لهذا المعنى فكذلك [لا تثني (٥)] الحروف
ولا تجمع (٦) ، لأن معانيها أيضاً كمعاني (٧) الأفعال ، ألا ترى أن النحويين يقولون إن
حروف المعاني إنما هي مختص بها الأفعال ، فهي نائية مناب [الأفعال (٥)] تعطي من
المعنى ما تعطيه الأفعال (٨) إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف [على (٥)] الوجه الذي

(١) ج : من .

(٢) انظر ما سبق ص : ٣٠٠ .

(٣) ج : والأجناس .

(٤) انظر ص : ٣٠١ .

(٥) ياء في : أ .

(٦) الملك جعلت التثنية من العلامات التي ينفرد بها الاسم . انظر : لباب الإعراب ١٢٤ - ١٢٩ .

(٧) ج : كسبان .

(٨) قال السهلي : لأن المعاني التي تخصها لو لفظ بها نصبت نحو : التوكيد والجرمي والمعنى لأنها

سكان في نفس التكلم فلهذا : لو كذا والمعنى ، ، نالج الفكر ٣٤٢

ذكره النحويون (١).

فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً مفعولة وفاعلين ومحالا لأفعالهم وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر [ذلك كله بأن (٢)] جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئاً من ذلك ، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد (٣) ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال لأن ذلك في الحروف نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

ولذلك لم يكن كون الحروف (٤) عندهم زائداً وجه الكلام (٥) فلم يكن مما يقاس عليه (٦) ، لأنه على خلاف هذا الوضع الذي وضعت عليه من الاختصار .

(١) ذكر ابن حيدرة أن سبب أعمال هذه الحروف هو مشابهتها الأفعال من أربعة أوجه :

- ١ - اتصال الضمير المنصوب بها كاتصاله بالفعل .
- ٢ - دلالة إن وأن وكان ولكن وليت ولعل على الأحداث كما أن الأفعال تدل عليها فإن وأن يدلان على التأكيد ... إلى آخره .
- ٣ - أنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي .
- ٤ - إنها مركبة من ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف أصول والفعل لا يكون إلا ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً . انظر : كشف المشكل ٣٤٨/١ - ٣٤٩ .

ثم قال : « فلما أشبهت هذه الحروف الأفعال هذه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى عملت عملها » ، كشف المشكل ٣٤٩/١ .

(٢) بيض في : أ .

(٣) قال الفارسي : « وليس توالي الحرفين بمستقيم كما لا يستقيم توالي الإعلالين » . الشيرازيات

٢٦ ب ، وانظر : المقتضب ٣٤٢/٢ ، الإنصاف ٢١٧/١ - ٢١٨ .

(٤) ب : الحروف .

(٥) الحرف يزداد في الكلام لغرض من أغراض كثيرة منها : التأكيد ، والإلحاق أو زيادة معنى والإمكان وللغرض وللوقف ... إلى آخره . انظر : الديدع ٦٤٤/٢ ، المعتصم ٢٠٤/١ - ٢٠٦ .

(٦) إن كان يعني زيادة حرفين لمعنى واحد ، كإن ولام الابتداء . فهذا مطرد عند النحاة ، انظر :

الكتاب ٤٧٣/١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ ، الأصول ٢٣١/١ ، المعنى ٢٥١/١ - ٢٥٢ .

وإن عني بكلامه هذا جميع أنواع زيادة الحروف فهذا مخالف لما عليه النحاة في كتب النحو والصرف إذ طردوا زيادة أحرف (سائمتونها) في مواضع معينة حددوها .

وكلامه هنا مبهم محتمل للأمرين ، وكلاهما مردود .

وكما لم تكن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه ، فكذلك لم يشن ولم يجمع ما
 عومل معاملة واحد منهما ، فلم تكن الأسماء المبنيات ^(١) نحو : من وما ومتى والأسماء
 غير المتمكنة نحو : عندك وما أشبه ذلك ، لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء
 وعدم التمكن ، فكذلك عوملت معاملة ما في أن لم تكن ولم يجمع .

ولم تكن أسماء الأفعال ^(٢) نحو : حَذَارٍ وَتَزَالُ ، لأنها نائية مناب أفعال ^(٣) الأمر .
 ولم تكن الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهراً ^(٤) نحو : كان الزيدان منطلقاً أبواهما ،
 [ولا تقول منطلقين أبواهما ^(٥)] ، لأن منطلقاً قد عومل معاملة الفعل برفعه للظاهر ،
 فكذلك عومل معاملة ما في أن لم يشن ولم يجمع .

ولم يشن « أفعال من » ^(٦) لأنه أشبه الفعل في أمرين :-

أحدهما : افتقاره إلى من بعده كافتقار الفعل إلى الفاعل بعده .

والثاني : كونه يدل على الحدث ، وعلى زيادته في الموصوف به كما يدل الفعل
 على الحدث ^(٧) وعلى / ٤٠ ب مضيه أو حضوره أو انتظاره .

ومما يفهم أيضاً من قوله : إن فائدة التثنية التكثير وكذلك الجمع لأن التكثير
 معناه أن يضم إلى المعنى المفرد مثله أو أكثر منه ^(٨) لأن ^(٩) التثنية والجمع لا تصح إلا

(١) لأن التثنية تخص الأسماء المعربة . انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ أ ، ثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) انظر : شرح المقدمة المحيية ٣٩٢/٢ ، البديع ٢٢١/٢ .

(٣) أ : الأفعال .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحيية ٣٨٩/٢ ، البديع ١٥٧/١ ب ، ٢٢١/٢ .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) يريد أفضل التفضيل المقرون بمن فإنه لا يشي . انظر : المقضب ٣٠٤/١ ، البصيرة والتذكرة

٢٣٧/١ ، كشف المشكل ٤٢٨/١ ، البديع ٢٢١/٢ .

(٧) انظر الأمر الثاني في البصيرة والتذكرة ٢٣٧/١ ، كشف المشكل ٤٢٨/١ ، شرح الجمل لابن

بابشاذ ١١٢ .

(٨) انظر : شرح الجمل ١١٢ أ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، البديع ٢٢٥/٢

(٩) ب : أن .

في النكرات ^(١) ، ولا يصح في المعارف ، وأن المعارف لا يثنى منها ولا يجمع إلا ما يتنكر ، لأنه إذا كان الاسم نكرة صح ضم المعنى إلى مثله أو إلى أكثر منه ، وإذا كان معرفة فهو معنى خاص فكيف يضم إليه مثله وأن يضم إليه مثله يناقض كونه خاصا ، فلا يصح أن يضم إليه مثله حتى ينكر ولذلك نص سيويه على أن المعرفة لا تثنى . وقال في قولك الضاريان : إنه ليس تثنية الضارب ، وإنما ثني ضارب ^(٢) نكرة فقيل : ضاريان ^(٣) ثم أدخلت عليه الألف [واللام ^(٤)] . ولذلك قال النحويون في قولهم : هذان واللذان إنها ليست تثنية ^(٥) لأن أسماء الاشارة والموصولات معارف لا تتنكر ^(٦) .

وأيضاً فلأنهما قد عوملا معاملة الحروف بالبناء ، وقد تقدم أن ما عومل معاملة الحروف بالبناء يعامل معاملتها في ألا يثنى ولا يجمع فقد انتظم هذا الكلام بمفهومه ، وما انبنى على مفهومه ما يثنى من الأسماء وما يجمع منهما ، وما لا يثنى منها ولا ^(٧) [يجمع ^(٨)] ، ولم يخرج من ذلك إلا ما هو على غير قياس ، كجمع ما اختلفت

(١) قال ابن بابشاذ : لأن حد المثنى عندهم ما تنكرت معرفته وتعرفت نكرته ، شرح المقدمة

١٣١/١ .

وانظر : شرح الجمل له ١١٢ ، ثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) ب : يثنى الضارب .

(٣) ب : ضاربا .

(٤) ساقط من : ب .

وما ذكره الشلوين هو مفهوم كلام سيويه من قوله : « وأما قولهم : أعطيتكم سنة العمرين فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام » وكأنهما جملا من أمة كل واحد منهم عمر ثم عرفا بالألف واللام ، الكتاب ٢٦٨/١ .

(٥) هذا عند كثير من النحاة . انظر : البصريات ٨٥٢/٢ - ٨٥٣ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ ،

شرح المقدمة المحببة ١٣١/١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، المقصد ١٩١/١ .

أما سيويه فقد عدّها مشاة وعقد لها بابا هو « ... باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة » . قال

فيه : « وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي فإذا ثبت ذا قلت : ذان وإذا ثبت تا ، قلت : تان وإن ثبت الذي .

قلت : اللذان » ، الكتاب ١٠٤/٢ ، وانظر : المقضب ٢٧٨/٤ ، الأصول ١٢٧/٢ .

(٦) ب : لا تنكر .

(٧) ب : وما .

(٨) يياض في : ب .

أنواعه من أسماء الأجناس ، أو كجمع الجمع أو ما استغنى عن تثنيته وجمعه بغيره
 كاستغنائهم [عن تثنية أجمع وأكعب وأيصع في باب التوكيد بكليهما ^(١)] أو
 كاستغنائهم ^(٢) [عن جمع امرئ بقولهم قوم ^(٣)] .

وقوله : وأصلها العطف ^(٤) .

يعني أن قولك : جاءني الزيدان أصله جاءني زيد وزيد ^(٥) ؛ لأن هذين المعنيين
 اللذين إسناد ^(٦) الفعل إليهما إنما عبارة كل واحد منهما زيد فينبغي أن نعبر عن الأول
 بعبارة ثم نأتي بالثاني ونعبر عنه بعبارة ، ونضم أحدهما إلى الآخر بحرف العطف
 ليرتبط ^(٧) أحدهما بالآخر على ما تقدم في المعنى الذي أسند إلى الأول منهما / ٤١ أ
 هذا هو الأصل في العبارة عنهما ، وأما قولك جاءني الزيدان فليس عبارة [عنهما ^(٨)]
 في الأصل إنما العبارة عنهما في الأصل ما ذكرناه ، فلذلك قال : إن أصل التثنية
 [العطف ^(٨)] ، والدليل على ذلك أن الشيعين المتفقين في اللفظ والمعنى على ما
 ذكرناه كالشيعين المختلفين في اللفظ والمعنى . والشيعان المختلفان في اللفظ والمعنى إنما
 العبارة عنهما بالعطف لا بغيره نحو قولك : قام زيد وعمرو ، فكذلك كان ينبغي أن
 يكون الشيعان المتفقان في اللفظ والمعنى العبارة ^(٩) عنهما بالعطف أيضا .

وقوله : وعدل عن العطف إيجازا ^(١٠) .

(١) انظر : نتائج الفكر ٢٨٧ .

(٢) سقط من : ب .

(٣) ومثله استغنائهم ؛ بنسوة عن أن يحسموا المرأة على لفظها ، الكتاب ٢٥١/٢ .

(٤) الجزولية ٥٤ .

(٥) انظر في ذلك : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦ ب ، المقصد ١٨٣/١ ، ثمر الصناعة ٨٢ ، كشف

المشكل ٢٥٦/١ .

(٦) كنا في النسخ الخطية . ولو قال : أسند الفعل ... لكان أفضل .

(٧) أ : ليربط .

(٨) يفاض في : أ ، وفي ب : عنهما .

(٩) أ : والعبارة .

(١٠) الجزولية : ٥٤ ، وفيها : إيجازا واتصارا .

يعني أن العرب عدلت في الشئيين المتفقين اللفظ والمعنى عن العطف ، ولم تستعمله ، وإنما استعملت فيه لفظ التثنية ، فلم يقل أحد : جاءني زيد وزيد ، إنما يقولون جاءني الزيدان ، فيضمون إلى الاسم المفرد حرفاً يقيمونه مقام تكرير الاسم الأول وحرف العطف .

وكان الكلام بذلك لوجز أي أخصر منه وأخف لما فيه من استئصال التكرير ، فهذا معنى قوله وعدل إلى العطف إيجازاً ، ويقوم الحرف في ذلك مقام التكرار (١) وحرف العطف .

ولم تكن التثنية إلا في الاسمين المتفقين ، ولا تكون في الاسمين المختلفين ، لأن الحرف إنما أقاموه مقام التكرير لا مقام اسم آخر غير الأول ، لأنه لا مناسبة بين ذلك الحرف وبين ذلك الاسم الذي يقوم مقامه ، وإنما هو حرف أقيم مقام التكرير ، وذلك أن حرف العطف في الأصل إنما هو ليقوم مقام تكرار العامل (٢) ، فلما كان حرف العطف يقوم مقام تكرير العامل في الأصل أقاموا مقامه حرف التثنية الذي هو مثله في أن يقام مقام تكرير الاسم وحرف العطف للمناسبة التي بينهما ، من أجل أن كل واحد منهما حرف أقيم مقام التكرير ، وإن كان التكرير الذي أقيم مقامه حرف العطف تكرير العامل ، والتكرير الذي أقيم مقامه حرف التثنية تكرير / ٤١ ب [الاسم (٣)] المفرد (٤) بحرف العطف ، وكان ذلك - نعتي (٥) حرف التثنية - أخصر من تكرير [الاسم (٣)] بحرف (٤) العطف ، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير أخصر مهما وجدوا السبيل (٦) إلى الأخصر ، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى

(١) ب : التكرير .

(٢) وعلى هذا بنى بعض النحويين رأيه في أن العامل في المعطوف مضمع يدل عليه حرف العطف فإذا قلت : قام زيد وعمرو كأنك قلت : قام زيد وقام عمرو ، وأغنت الولا عن إعادة الفعل .

انظر : نتائج الفكر ٢٤٩ - ٢٥٠ ، الروض الأنف ٣٨/١ ، رصف المباني ٤٧٥ - ٤٧٧ .

(٣) ياض في : أ .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٥) ب : أعني ، ج : يعني .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : أ .

الضمير المتصل ، فلم يقولوا : قام أنا في قمت ، ولا ضربت إياك في : ضربتك (١) ،
فكذلك لم يقولوا : قام زيد وزيد ، حيث أمكنهم : قام الزيدان الذي هو أحصر منه ،
فأما قول القائل (٢) :

كَأَنَّ يَسَرَ فِكْهًا وَالْفِكَّ فَارَةً مَسْلُكٌ دُبِحَتْ فِي مَسْكَ (٣)

فإنما استعمل فيه التكرير والتثنية أحصر منه لما (٤) لم يمكن الأحصر بسبب
الوزن ، والوزن مطلوب به ، فعندما ضمت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أحصر

(١) قال المبرد : إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل ، المقضب ١١٩/٣ .
(٢) اختلف في فائله على ثلاثة أقوال :-

أ - نسبة ابن دريد وابن بري والبيهقي إلى : منظور بن مرثد بن فروة بن نوح بن نضلة الفهمي
الأسدي ويقال له ابن حبة وهي أمه ، راجز إسلامي ترجمته في : المؤلف والمختلف ١٠٤ ،
معجم الشعراء ٤٣٧٤ .

ب - ذكر ابن دريد أنه ينسب إلى أبي نغيلة : وأبو نغيلة اسمه لا كنيته ابن عدان بن زائدة بن لفيظ بن
هرم التميمي ، من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية مات مقتولا : انظر : الأغاني
١٣٩/١٨ - ١٥٢ ، الخزانة ١٦٥/١ .

ج - هذا البيت في زيادات ديوان رؤبة بن العجاج .

(٣) من الرجز وقوله :-

بَا حَبْلًا جَارِيَةً مِنْ عَكِّ
تَعْقِدُ الْمَرْطَ عَلَيَّ مِنْكَ
شَيْهَ كَتَيْبِ الرَّمْلِ غَيْرُوكَ

وفارة المسك : نواقحه التي يكون فيها ، المسك : نوع من الطيب .

والشاهد فيه قوله : بين فكها والفك إذ القياس أن يقول بين فكها ، وأن بالمعاطفين للضرورة .
انظر : زيادات ديوان رؤبة ١٩١ ، إصلاح المنطق ٧ ، الجمهرة ٩٥/١ ، تهذيب اللغة ٤٧٣/٤ ،
٤٥٩/٩ ، الصحاح ٣٦٢/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، التخصيص ٢٠٠/١١ .
٣٩/١٣ ، المقصد ١٨٤/١ ، الأمالي الشجرية ١٠/١ ، أسرار العربية ٤٨ ، التبيين والإيضاح ٢٣٤/١ ،
المشرف المعلم ٢٩٦/١ ، شرح المفصل ١٣٨/٤ ، شرح الكافية ١٧٣/٢ ، شرح الجمل ١٣٧/١ ، ضرائر
الشعر ٢٥٧ ، الميسر ٤٨/١ ، ٩٦ ، اللسان ٢٦٣/٣ (ذبح) ، ٤٦٣/١٠ (زكك) ، خزنة الأدب
٤٦٢/٧ ، (٤٦٨ - ٤٧٦) .

(٤) ب : ما .

استعمل ضرورة كما يستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضمت إليه ضرورة
الوزن في نحو قولك (١) :

إِلَيْكَ حَتَّى يَلْفَتْ إِيَّاكَ (٢)

(١) القائل : حميد الأرقط .

وهو حميد بن مالك بن ربيعي بن مخاش التميمي ، شاعر إسلامي مجيد ، من شعراء الدولة الأموية لقب
بالأرقط لأنار كانت يوجهه ، وكان من بخلاء العرب العلويين .

، الأغاني ٤٤/٢ ، سبط اللآلي ٦٤٩/٢ - ٦٥٠ ، معجم الأدباء ١٣/١٦ - ١٥ ، الخزانة ٣٩٥/٥ .

(٢) من الرجز وقبله :

أَتَاكَ غَسْرٌ تَقْطَعُ الْآرَاكَ

والغرس : الناقة الشديدة ، الآراكا : الأرض التي ينبت فيها الآراك .

الشاهد : انفصال الضمير (إِيَّاكَ) للضرورة وقد أمكن اتصاله .

الكتاب ٣٨٣/١ ، الأصول ١٢٠/٢ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، أسرار العربية ١٦٩ ، الإنصاف

٦٩٩/٢ ، المفصل ١٢٧ ، الأمالي الشجرية ٤٠/١ ، المرتجل ٢٨١ ، التخمير ١٥٨/٢ ، حواشي المفصل

٤٢٠ - ٤٢١ ، شرح المفصل ١٠٢/٣ ، شرح الجمل ١٩/٢ ، ضرائر الشعر ٢٦١ ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ ،

الخزانة ٢٨٠/٥ - ٢٨١ .

[الجمع]

وقوله : في حد الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ ^(١) .

يريد أو تقدير اتفاهه كما تقدم في التثنية ^(٢) .

وقوله : وفائدته التكثير ^(٣) .

الكلام فيه أيضا كالكلام في التثنية ^(٤) وكذلك قوله فيه وأصله العطف ^(٥) .

وقوله : وعدل عن العطف إيجازا ^(٦) .

وقوله : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى أكثر منه إلى آخره ^(٧) .

وقوله : ومدلولات الأفعال أجناس فلا تجمع الأفعال كما لا تجمع مدلولاتها ^(٨) .

الكلام في ذلك كله [أيضا ^(٩)] كالكلام في التثنية ^(١٠) .

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) انظر ص : ٢٩٦ وما بعدها .

(٣) انظر ص : ٣٠٠ .

(٤) انظر ص : ٣٠٨ .

(٥) الجزولية ٥٥ وفي بعض النسخ ولا يصح ذلك إلى آخره .

(٦) ماقط ص : ج .

(٧) انظر ص : ٣٣٣ .

[التذكير والتأنيث]

وقوله : وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق ما هو ثان عنها ^(١) .

يعني به المؤنث منها أي من [أسماء ^(٢)] الأشخاص ، لأنها إما مذكر وإما مؤنث ، والمذكر هو الأصل والأول ^(٣) ، والمؤنث فرع وثان ، فهذا معنى قوله : فيلحق ما هو ثان عنها أي أن التأنيث إنما هو لاحق ^(٤) للفرع الذي هو ثان [لا ^(٥)] للأصل الذي هو أول / ٤٢٢ أ .

وقوله : دون الأجناس ... إلى آخره ^(٦) .

هذا الكلام لا يصبح فإن العرب تقول : للرحمة والظلمة والغرفة والنعمة والشدة إنها أجناس وهي مؤنثة ولابد ، فلا يصح ما قاله : من أن التأنيث إنما هو للأشخاص [دون الأجناس ^(٦)] ، وقد قال بعضهم ^(٧) : وقد يتأول هذا الكلام تأويلاً يصح عليه ، وذلك أن يقال : إن قوله : التأنيث وضعه في الأشخاص : أي أصله أن يكون في الأشخاص .

لأن التأنيث على ضربين : تأنيث حقيقي وتأنيث مجازي .

فالحقيقي : هو تأنيث الأشخاص لأن القبل والدبر اللذين بهما يكون التأنيث الحقيقي والتذكير الحقيقي إنما هما داخلان في حقائق الأشخاص ^(٨) ، وليساً بداخلين

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) انظر : الكتاب ٧/١ ، التكملة ٨٦ ، المخصص ٧٩/١٦ ، البديع ١٨٩/٢ ، شرح الصغار

٢٧/١ ب - ٢٨ أ .

(٤) ج : أصل لاحق .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) القائل هو الشلوبين انظر الشرح الصغير ٣١ .

(٨) لذا عرفهما النحويون بأن المذكر الحقيقي ما كان له فرج الذكر ، والمؤنث الحقيقي ما كان له فرج

الأنثى . انظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ ، البديع ١٨٩/٢ .

وعرف أيضا بأنه ما كان بارزاً ذكر . انظر : التكملة ٨٦ ، المخصص ٧٩/١٦ ، الفصل ١٩٨ .

في حقائق الأجناس وإحكام هذا إنما هو من صناعة أخرى (١).

والمجازي : هو تأنيث الأشخاص التي لا قبل لها ولا دبر وتأنيث غير الأشخاص (٢).

وإذا كان التأنيث الحقيقي إنما هو في الأشخاص فإنما جاز التأنيث في الأجناس على تأويل أن الاسم لم يؤنث ، والمراد به الجنس . وإنما أنث والمراد به الشخص ثم استعمل ذلك الاسم في غيره على جهة البديل كان الثاني بدلاً من الأول ، والاسم في الأول إنما هو للشخص الأول لا للجنس كله . قال : هذا ممكن أن يكون هذا هو المراد بهذا الفصل .

وهذا مبني على أن التأنيث ينبغي ألا يكون في الأجناس ، وإنما ينبغي أن يكون في الأشخاص ، فإذا وجد في الأجناس في الظاهر وأمكن صرفه إلى أنه في الأشخاص صرف إلى ذلك الوجه ، من وضع الاسم أولاً على الشخص واستعماله في غيره على جهة البديل ، لا على أنه أريد بالاسم أولاً الجنس .

قلت : وهذا (٣) التأويل الذي تأوله هذا المتأول حكيم [لي (٤)] عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه (٥) الكراسة إنما يصلح بكلام (٦) نحوي غلط / ٤٢ ب

(١) هي صناعة المنطق .

وخلاصة الأمر في المنطق أن التذكير والتأنيث لا يتصوران في الأجناس ، وقد يتصوران في الأشخاص والأنواع .

فالحيوان جنس لا يدخله القسمة إلى مذكر ومؤنث حتى تعرف أنواعه ثم أشخاصه ، فيقسم إلى نوعين مثلاً : إنسان وبيهمة ، والنوعان ينقسمان إلى أشخاصهما فأشخاص الإنسان زيد وعمرو وهند ودعد ، وأشخاص البهيمة حبل وبقال وحمير .

(٢) ويسميه النحويون التأنيث غير الحقيقي . انظر : التكملة ٨٦ ، المخصص ١٩٨ ، اليلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ ، البديع ١٨٩/٢ .

(٣) ب : ومن .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : بها .

(٦) ب : كلام .

صناعة النحو بصناعة المنطق ، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى ، حتى يتكلف هذا التكلف^(١) البعيد إلا وضعه^(٢) أن التأنيث إنما ينبغي أن يكون في الأشخاص دون الأجناس ، ليني عليه أن التأنيث ينبغي أن يكون مختصاً بالأسماء^(٣) ، وهذا لا يحتاج إليه حتى يرتكب لأجله^(٤) هذا المرتكب البعيد الخوج إلى معرفة الجنس المنطقي .

وقد تقدم لنا أنه لا سبيل إلى معرفته ما لم يعرف أموراً كثيرة قبله هي من غير هذا العلم ولا شيء أبعد من هذا ، وتخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه . والصواب عندي في تأويل هذا الموضوع أن يكون كما بعده من التذكير الشخصي والإفراد الشخصي والتذكير الشخصي ، وإنما معناه على هذا وضع التأنيث في الأشخاص أي أصله في الأشخاص لأن التأنيث على ضربين : حقيقي ومجازي والحقيقي منه إنما هو في الأشخاص دون غيرها .

وقوله : فيلحق ما هو ثان عنها^(٥) .

أي عن المذكور منها ، أي يلحق ما هو ثان عن الأشخاص من الأشخاص وهو المؤنث منها .

[وقوله^(٦)] : دون الأجناس^(٥) .

أي يلحق التأنيث الذي هو تأنيث الأشخاص الشخص الذي هو ثان عن الأشخاص ولا يلحق الأجناس .

(١) ب : التكليف .

(٢) ب : ومن .

(٣) قال الزجاجي : وإنما المقصود بالتذكير والتأنيث الأسماء ، فأصل الأسماء التذكير ، والتأنيث دخل

عليها ، الجملة : ٢٩١ .

(٤) ج : إليه .

(٥) الجزولية ٥٥ .

(٦) ساقط من : ج .

ثم قال : ومدلولات الأفعال أجناس فلا يلحقها تأنيث شخصي ^(١) .
 أي لا يلحق الأفعال تأنيث شخصي أصلاً كما لا يلحق الأجناس تأنيث
 شخصي ، وإن لحقها تأنيث فإنما يكون تأنيثاً جنسياً ، إذ الأفعال إنما يقال فيها مؤنثة
 ومذكورة إذا قيل : بتأنيث مصادرها أو بتذكيرها .

فإذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصادرها ^(٢) ،
 وإذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصادرها ^(٣) .
 فهذا وجه من يقول : إن الأفعال تؤنث وتذكر / ٤٣ أ بحسب تذكير مصادرها
 وتأنيثها وهو قول بعض النحويين ^(٤) .

وأما من يقول منهم : إن الأفعال مذكورة كلها ^(٥) فإنه لا ينظر في ذلك إلى
 مصادرها ، ويقول التأنيث إنما هو حقيقي أو مجازي ، والحقيقي ما له فرج بإزائه ذكر ،
 ولا يصح وجود هذا في الأفعال أصلاً .

والمجازي : هو التأنيث اللفظي الذي ليس له ^(٦) فرج مقابله ذكر من جنسه ،
 وهذا أيضاً ^(٧) معدوم في الأفعال ؛ لأن التأنيث اللفظي : هو علامات التأنيث ^(٨) ،

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) كذا في النسخ كلها والأفضل أن يقول : بتذكير مصادرها .

(٣) المصادر تذكر وتؤنث ، ولكن تأنيثها ليس تأنيثاً حقيقياً .

انظر : الجمل في النحر المنسوب للخليل ٢٧٦ ، المذكر والمؤنث ٦١٩ ، الأمالي الشعرية ٢٩٤/٢ .

(٤) لم أقف على من قال بهذا صراحة . وإن كان في كلام أبي بكر بن الأنباري ما يشير إلى هذا إذ قال :

« ومن أتت الفعل قال : هو للمحبة ، والمحبة فيها علامة التأنيث ، ومن ذكر الفعل قال : المحبة مصدر والمصادر

ليس تأنيثها تأنيثاً حقيقياً » ، المذكر والمؤنث ٦١٩ .

(٥) قال الزجاجي : « فأما الأفعال فمذكورة كلها ، وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل

في قولك : قامت هند وخرجت فاطمة » ، الجمل : ٢٩٠ .

(٦) أ ، ب : بإزائه .

(٧) ب : لفظ .

(٨) الثلاث وهي : التاء وألفا التأنيث : المقصورة والممدودة .

وما يكون في الأخبار عن الكلمة من تأنيث خبرها أو وصفها أو ضميرها أو عددها أو جمعها أو الإشارة إليها ^(١) ، وهذا كله معلوم في الأفعال .

فقد انعدم فيها التأنيث المجازي كما انعدم التأنيث الحقيقي فهي إذن مذكرة كلها . [وكلا القولين في الأفعال من أنها مذكرة كلها ^(٢)] أو بعضها مذكرة وبعضها مؤنث له وجه وهو ما قدمنا ذكره في كل واحد منها .

وقوله : التذكير الشخصي ^(٣) .

يريد تذكير المعارف أو تذكير الأسماء المراد بها الآحاد نكرات كانت أو معارف .

وقوله : التنكير الذي تنفرد به الأسماء هو تنكير الآحاد ^(٤) .

يمكن أن يريد به تنكير الأعلام نحو : عثمان وعثمان آخر ، لأن الأعلام في الأجناس المألوفة إنما هي لفصل الآحاد بعضها من بعض ^(٥) . فهي إذن ^(٥) أسماء الآحاد فلذلك عبر عن الأعلام بالآحاد ويمكن أن يراد به تنكير ما يدل على الجنس في أصل وضعه ، ويكون المراد به واحداً منه نحو رجل من قولك : قام رجل ، أو امرأة ^(٦) [من قولك : لقيت امرأة ^(٧)] .

وقيل في هذا : إنه تنكير الآحاد لأن رجلاً وامرأة فيه لم يرد بهما إلا الواحد من كل واحد من الجنسين إلا أنه غير معين .

وتم تنكير آخر هو تنكير الأجناس [وعليه استظهر بتقييده هنا التنكير بالآحاد

(١) أشار إلى هذا ابن عصفور عدا العدد . انظر : شرح الجمل ٢/٣٧٣ ، وذكر ثلاثاً منها الصيغري وزاد أنه يعرف بفعله ، التبصرة والتذكرة ٢/٦١٧ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) الجزولية ٥٥ .

(٤) لأن العلم ما يخص الواحد من جنسه فجعل علماً له . انظر : اللمع ١٨٩ ، المرتجل ٢٨٧ ، البديع

٢/١٦٧ .

(٥) ج : أيضا .

(٦) أ : وامرأة .

(٧) ساقط من : أ .

وتنكير الأجناس^(١) | في قولك : (رجل خير من امرأة) ونحوه / ٤٣ ب لأنك لم ترد بواحد منهما واحداً من الجنس ، ولكنك إنما أردت هذا الجنس خير من هذا الجنس . فلهذا لا يقال في هذا النوع تنكير الآحاد ، لما كان نكرة ، وكان المراد به الجنس كما قيل في النوع الأول تنكير الآحاد لما كان نكرة ولم يرد به الجنس وإنما أريد به آحاد الأجناس^(٢) .
وقد قال بعضهم في قوله : ومدلولات الأفعال أجناس^(٣) : أنه لا يصح لأن الفعل لا يراد به الجنس ، وإنما يراد به بعضه . وهذا ليس بصحيح لما قدمناه من أن مراده أن الفعل لما لم يختص من الحدث شيئاً قليلاً دون شيء كثير ، ولا شيئاً سريعاً دون شيء بطيء^(٤) كان حكمه حكم اسم الجنس^(٥) الذي لا يختص به شيء دون شيء .

وقوله : الأفراد الذي تنفرد به الأسماء^(٥) ... إلى آخره .

الكلام في أفراد الأشخاص والأجناس كالكلام في تذكير الأشخاص والأجناس ، وفي تذكير الأشخاص والأجناس فأغني ذلك عن إعادته .

وقوله : الفاعل مخبر عنه بفعله^(٥) ... إلى آخره .

وقوله : المبتدأ مخبر عنه^(٥) ... إلى آخره .

ليس في [شيء من^(٦)] ذلك [كله^(٧)] ما يحتاج إلى الكلام [عليه^(٨)] .

وقوله : المفعولية لا يصح معناها في الفعل^(٥) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) انظر : شرح الجزولية ١٢٠/١ .

(٣) لم يتعرض الشلوبين لهذا فيما سبق .

(٤) انظر هنا الاعتراض والرد عليه في : الشرح الصغير ٢٢ .

(٥) الجزولية ٥٥ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) تكلمة من : أ .

(٨) ساقط من : ب .

ولم يتعرض لشرح هذين في الشرح الصغير . انظر ص : ٢٢ .

يريد أن كون الكلمة مفعولاً بها أو فيها أو من أجلها أو معها أو مفعولاً مطلقاً لا يصح شيء من ذلك [كـله ^(١)] في الفعل ، والعلّة فيه أن كل واحد من المفعولات يخبر عنه من جهة المعنى بأنه قُتل أو فُعِلَ به أو فُعِلَ فيه أو فُعِلَ له أو فُعِلَ معه .
فإن قلت : فإذا كان مراده ذلك فلمَ لم يجعل العلة في المفعولية ^(٢) أن المفعول يخبر عنه ، كما أن المبتدأ والفاعل كل واحد منهما يخبر عنه .

فالجواب : أنه إنما لم يقل ذلك لأن النحويين لا يطلقون الإخبار عن الكلمة إلا إذا كانت عندهم مبتدأة أو فاعلة أو مفعولاً لم يسم فاعله ^(٣) ولا يطلقون / ٤٤ أ الإخبار عن الكلمة في الفضلات ، فلذلك لم يقل : إن المفعول يخبر عنه من حيث كان فضلة وعدل عنه إلى قوله : إن المفعولية لا تصح في الفعل . يريد أن معناها الإخبار عن المفعول ، وإن لم يكن المفعول مخبراً عنه في الإطلاق الصناعي ^(٤) .

(١) ساقط من : أ .

(٢) ج : المفعول .

(٣) قال النوراني : « والنحلة لا يحملون الخبر عنه إلا المعتد عليه في الجملة » ، المباحث الكاملة ١/٦٤ .

(٤) الفرض مما سبق بيان علامات الاسم قال العطار عما سبق شرحه : « جميع ما تحصل من كلام

أبي القاسم وأبي موسى في هذا الباب أن العلامات التي تنفرد بها الأسماء خمس عشرة علامة ذكر منها أبو القاسم

ست علامات في قوله تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام عليها والنعث والتصغير والنداء ،

وذكر أبو موسى تسع علامات وهي : التثنية والجمع والتأنيث والتذكير الشخصي والتذكير الشخصي والإفراد

الشخصي والفاعل والمبتدأ والمفعولية . « المشكاة والبراهين ١/٢٨٨ ب .

باب [معرفة علامات الاعراب (١)]

قوله : الضمة تكون علامة الرفع في أنواع الأسماء المتمكنة (٢) .

يعني ما ذكره بعد من المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، وهذا الفصل غرض المؤلف به إصلاح قول أبي القاسم : « فأما الضمة فمشارك فيها الأسماء والأفعال » (٣) ، إذ كان هذا القول من أبي القاسم فاسداً عنده .

[لأنه (٤)] قد ذكر في بقية الفصل أسماء لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، وهي الأسماء الخمسة المعتلة المضافة ، والثنائية وجمع المذكر السالم ، وأفعالاً لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، وهي الخمسة الأمثلة من الفعل .

وتم أيضاً أسماء لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، ولم يذكرها أبو القاسم ، وأفعال كذلك وهي الأسماء المبنية [والأفعال المبنية (٥)] ، فأصلح هذا المؤلف لفساده عنده كلام أبي القاسم بهذا التقييد الذي قيد به مواضع كون الضمة علامة الرفع ، وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب : الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال (٦) ما يدفع الاعتراض بهذا كله عن أبي القاسم ، ويرفع عنه الفساد الذي زعمه (٧) هذا المؤلف فيه ، فلا يحتاج إلى هذا الإصلاح الذي أصلحه به إذا فهم على ما ذكرناه هناك .

وقوله : وفي الأفعال المضارعة بشرط أن تسلم من نوني التوكيد (٨) .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٥٥ .

(٣) الجمل : ٣ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) لم يذكر هذا الكتاب كثير ممن ترجموا لأبي علي الشلوبي رحمه الله

(٧) ج : زعموا .

(٨) الجزولية : ٥٦ .

يريد في مثل : هل تضررتَ ؟ وهل تضررتَ ؟

وقوله : ٤٤/ ب ونون جماعة المؤنث (١) .

يريد في مثل هل تضررتَ ياهندات ؟

وقوله في هذا الفصل : إن نوني التوكيد ونون جماعة المؤنث توجب بناء المضارعة

من الأفعال . بناء على مذهب جمهور النحويين (١) .

وقد قال قوم (٢) منهم : إن المضارعة مع هذه النونات باقية على أصلها في إيجاب الإعراب لها ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب في فعل جماعة النسوة تشبيهاً بالفعل الماضي المتصل به نون جماعة النسوة في تسكين آخره لنون جماعة النسوة كما سكن آخر الماضي لها (٣) ، ومنع من ظهور الإعراب في الفعل المؤكد بالنونين ما يؤدي إليه إعرابه من الالتباس بغيره ، أو من الجمع بين النونات الزوائد في آخر الفعل وهو ثقيل (٤) ، فسقوط علامة الإعراب في مثل هل تضررتون إذا وكذا بالنونين [لما يؤدي إليه من الجمع بين النونين أو النونات ، وسقوطه في مثل يضرب إذا وكذا بالنون لما (٥)] يؤدي إليه الإعراب في هل تضرب ؟ المؤكد بالنون من الالتباس بفعل جماعة المذكور ، وفي إما (٦) تضرب المؤكد بالنون بفعل المخاطب المؤنث (٧) ، والاحتجاج لهذا القول وعليه قد تقدم مُستوفى قبل هذا (٨) .

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) عالف في بناء المضارع مع نون النسوة الأعمش وابن درستويه والسهيلي وابن طلحة . وفي بناءه مع

نوني التوكيد الزجاج والسراي ، وانظر ما سبق من ٢٦٢ هـ .

(٣) قال أبو حيان : ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتجه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من

النحويين واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجه ، وبقاء موجه دليل على أنه

معرب كما كان قبل النون ، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ،

قالوا : وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من التشبه بالمضارع للنون التي لحقت كما عرض للأسماء المضافة لياه

التكلم فالتزم كسر أو آخرها لأجل ذلك وجعل الإعراب فيها مقدرأ ، التنزيل والتكميل ٤٠/١ ب .

وأشتر السهيلي إلى إعرابه المقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل لياه في غلامى : نتائج الفكر ١١٠ .

(٤) أ : تنبيه .

(٥) ساقط من : ج . (٦) ج : لا .

(٧) ولعل : إن حركته حركة الظاهر ساكنين . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٦/١ ، النرة ٢١٣/٢ ب .

(٨) انظر من : ٢٠٦ وما بعدها .

وقوله : وضمير التثنية (١) .

يريد في مثل : الزيدان يقومان .

وقوله : أو علامتهما (١) .

يريد في مثل : يقومان الزيدان ، وتفريقه بين الألفين المتصلتين بالفعل في قولك :
الزيدان يقومان وقولك : يقومان الزيدان ، بأن الألف في الأول ضمير وفي الثاني علامة دالة
على أن فاعل الفعل مثنى مبني على ما يأتي بيانه بعد (٢) في باب الفاعل من أن الفعل
إذا رفع مثنى أو مجموعاً قد يُلحق حرفاً دالاً على أن الفاعل مثنى أو مجموع ، وعلى أن
الألف المتصلة بالفعل في قولك : الزيدان يقومان ضمير ، فأما أن الألف في : يقومان
/٤٥ أ الزيدان علامة دالة على أن الفاعل مثنى فسيأتي الكلام فيه وأنه قد قيل : إن
الألف في ذلك ضمير كما هي في قولك الزيدان يقومان ، والصحيح من ذلك يجيء في
باب الفاعل إن شاء الله (٣) .

وأما أن الألف في قولك : الزيدان يقومان ضمير فهو قول جمهور النحاة (٤) ،
أعني أن الضمير الراجع من المبتدأ إلى الخبر هو الألف (٥) .

وقال المازني (٦) : إن الضمير الراجع في ذلك مستتر (٧) والتقدير : الزيدان

(١) الجزولية : ٥٦ . (٢) انظر ص : ٥٨٧ .

(٣) انظر ص : ٥٨٧ - ٥٨٨ . (٤) ج : النحوين .

(٥) انظر : الكتاب ٢٣٥/١ ، المتعصب ١٢٨/٤ ، الأصول ٦٤/١ ، سر الصناعة ٧١٨/٢ .

(٦) المازني : (... - ٢٤٧ هـ) .

أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان التحوي البصري ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري
وعنه المراد واليزيدي وغيرهما ، كان يقول بالإرجاء .

له كتاب في القرآن ، وتفسير كتاب سيويه ، والتصريف والعروض وغيرها .

انظر : إنباه الرواة ٢٤٦/١ - ٢٥٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٨١/١ - ٢٨٤ ، إشارة التعمين ٦١ -

٦٢ ، البنية ٤٦٣/١ - ٤٦٦ .

(٧) انظر : أي المازني في شرح السيرافي ١٧٨٠١ ، إصلاح الخلل ٤٠ ، شرح المفصل ٨٨/٢ ، شرح

الكافية ٩١٢ ، شرح الجزولية ١٢٢ ، السهول ٢٣ ، نفى ٤١٢/١ .

يقومان هما كما كان الضمير الراجع في قولك : الزيدان قائمان مستترا ، والتقدير :
 الزيدان قائمان هما ، وكذلك الزيدون قائمون الرابطة فيه أيضا مستتر والتقدير قائمون
 هم ، ولا خلاف في ذلك في اسم الفاعل ، فقال المازني في الفعل مثل قولهم في اسم
 الفاعل فإذا كان كذلك فالألف في يقومان من قولك : الزيدان يقومان [عنده ^(١)]
 ليست ضميراً ، وإنما هي علامة كالألف في يقومان الزيدان فكلام المؤلف إنما هو
 مبني في ذلك على كلام الجمهور لا على كلام المازني وهو الصحيح .

وأما قياس المازني الألف في (يقومان) على الألف في (قائمان) ، وعلى الياء في
 (قائمين وقائمتين) فليس بصحيح ، لأن الألف دالة في ذلك كله على التثنية ،
 وكذلك الياء والواو في التثنية والجمع ، فكان ينبغي أن تكون هذه الحروف في الجمع
 ضمائر ، وألا يقدر معها ضمائر غيرها تدل على التثنية والجمع ، لأن ذلك دعوى ،
 والدعوى لا ينبغي أن ترتكب إلا بدليل ، فقام الدليل في أسماء الفاعلين على أن هذه
 الحروف ليست بضمائر باختلافها باختلاف العوامل ^(٢) ، والضمائر لا تختلف
 باختلاف العوامل ^(٣) ، وأيضاً فإنها لو كانت ضمائر لم تكن إلا ضمائر رفع مرتفعة
 بأسماء الفاعلين ولم يكن للنصب والجر فيها مدخل فدل ذلك / ٤٥ ب على أن هذه
 الحروف ليست ضمائر ، وإنما هي حروف تثنية وجمع للأسماء التي اتصلت بها
 كالحروف ^(٤) التي في قولك : الزيدان والزيدون ، والزيدون ، والزيدون ، وعلى أن
 الضمائر التي في أسماء الفاعلين غير هذه الحروف ، فلما قام الدليل على هذا في أسماء
 الفاعلين قلنا بما اقتضاه الدليل فيها ، وبقي الباقي على الأصل الذي قلنا أولاً من أنه
 لا ينبغي أن تكون الضمائر غيرها إذ القول بأن ثم ضمائر غيرها دعوى لا يقترن بها
 دليل وما هذه سبيله سقط القول به .

(١) ساقط من : أ .

(٢) تقول : الزيدان قائمان ، وكان الزيدان قائمين ، فاختلف باختلاف العوامل .

(٣) لأن الضمائر لها ألفاظ مخصوصة حسب مقتضى العامل قال الرضي : « والمضمرات مستغنية
 باختلاف صيغها لا بخلاف المعاني عن الإعراب ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير
 خلاص » ، شرح الكافية ٣/٢ .

(٤) ب : للحروف .

وقوله : وضمير جماعة المذكورين العاقلين (١) .

يريد في مثل : الزيدون يقومون .

وقوله : في الوضع (١) .

أى إنها لذلك وضعت أولاً ، أى لتكون ضمير جماعة المذكورين العاقلين خاصة ، وقد توسع فيها فجعلت لغير العاقلين إجراء لهم مجرى العقلاء (٢) كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (٣) فهي إذن إنما هي مختصة بالمذكورين العاقلين في وضعها الأول ، وأما في الاتساع فيها فليست مختصة بهم ، لأنها تكون هناك في غير العقلاء إذا حكم لهم بحكم العقلاء وأخبر عنهم بأخبار لا يصلح باقياً على أصله إلا للعقلاء .

وقوله : أو علامتهم وهو الواو (٤) .

يريد في مثل : يفعلون الزيدون (٥) .

وكذلك قوله : وضمير الواحدة المخاطبة (٤) .

يريد في مثل : أنت تفعلين يا هند .

وقوله هنا أيضاً في ياء تفعلين إنها ضمير بناء على مذهب الجمهور (٦) ، وقد خالف الأعمش (٧) فيها فجعلها علامة ، وجعل الفاعل مضمراً مستتراً في الفعل كأنه قال :

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٦٠ ب ، معاني القرآن للنحاس ٢/٣٧٢ ، في تعليقها على آية الأنبياء : ٣٣ [... كل في فلك يسبحون] .

(٣) [يس : ٤٠] وأولها ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون ﴾ .

(٤) الجزولية : ٥٦ .

(٥) الولو هنا علامة الجمع فقط عند جمهور النحاة . انظر : الكتاب ٥/١ ، سر الصناعة ٢/٦٢٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٥/١ ، المقضب ٤/٢٤٧ ، سر الصناعة ٢/٧٦٩ .

(٧) الأعمش (... ٢١٥ هـ) .

سعيد بن مسعدة أبو الحسن مولى بني مجاشع ، وهو الأعمش الأوسط ، كان مغربياً ، أخذ عن سيويه .

تفعلين أنت (١) .

ووجه قول الأخص : أنه قام فعل المخاطب على فعل الغائب ، فكما أن فعل الغائب يستتر فيه ضمير الغائب إذا كان مفرداً ولا يبرز / ٤٦ أو وإنما يبرز في التثنية والجمع ، فكذلك ينبغي أن يكون فعل المخاطب يستتر فيه ضمير المفرد وإنما يبرز ضميره في التثنية والجمع ، وكما استوى في فعل الغائب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز ، كذلك ينبغي أن يستوى في فعل المخاطب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز ، فلذلك قلنا في تفعلين : إن ضمير المخاطب فيه إنما هو مستتر لأنه مفرد ، والياء فيه علامة تأنيث (٢) .

وهذا الذي قاله الأخص لا يلزم أعني حمل فعل المخاطب [في ذلك (٣)] على فعل الغائب بل لكل [فعل (٣)] في ذلك حكمه ، كما أن فعل المتكلم مخالف لهما في استتار الضمير فيه في الإفراد والتثنية والجمع ، والدليل على صحة ما نقوله : أنه لو كان كما قال وكانت الياء في تفعلين علامة تأنيث لانبغي أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت : أنتما تفعلان مخاطباً لمؤنثين .

وقوله : وموقعها في الاسم المتضمن المفرد انصرف أو لم ينصرف وكذا وكذا إلى آخره (٤) .

جرت عادة الناس في هذا الموضوع أن يقرؤوه بخفض المفرد وما عطف عليه ، وهو

والكلبي والنخعي وهشام بن عمرو ، وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني . له : معاني القرآن ، المسائل الكبير ، العروض والقوافي .

أخبار النحويين البصريين ٦٦ - ٦٧ ، طبقات الزبيدي ٧٤ - ٧٦ ، البلغة ٨٦ ، البنية ٥٩٠/١ -

٥٩١ .

(١) انظر : شرح الكافية ٩١٢ ، شرح الجمل ٢٠/٢ ، التسهيل ٢٣ ، التنزيل والتكميل ١٣٩/١ ،

١٤٠ ب .

(٢) انظر هنا الاحجاج في : شرح الجمل ٢٠/٢ ، والتنزيل والتكميل ١٤٠/١ ب .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) الجرولية : ٥٦ .

بادي الرأي مختل لأنه يقتضي أن وقوع الضمة في هذه المواضع التي هي المفرد بنوعيه وجمع التكسير بنوعيه وجمع المؤنث السالم ، وقد قدم قبل أن لها وقوعاً في غير هذه المواضع الثلاثة ، وذلك ما قدم من الفعل المضارع إذا سلم مما يوجب بناءه أو رفعه بالنون ^(١) . فيختل هذا الكلام لذلك ، إلا أن يقدر حذف وكأنه قال : وموقعها من الاسم المتمكن [في ^(٢)] الاسم المفرد ، ولذلك إن قرئ هذا الموضع برفع المفرد وما عطف عليه لم يحتاج إلى هذا الحذف وصح ذلك على أحد وجهين : إما أن يكون من وضع الواحد موضع الجمع كما قال ^(٣) ٤٦/ب .

... فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ ^(٤)

(١) يريد قول الجزولي قيل هذا إذ قال : الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إذا سلمت مما يوجب بناءها ... إلى آخره .

الجزولية : ٥٦ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) علقمة الفحل (٠٠٠ - ٢٠ ق . هـ) .

هو علقمة بن عتبة بن النعمان بن ناشرة القيسي ، من شعراء الجاهلية لم يدرك الإسلام ، سمي الفحل في خبره مع امرئ القيس وتمكيم أم جندب ، وكانت تحت امرئ القيس ، فلما غلبت عليه علقمة ، طلقها امرؤ القيس ، وخلفه عليها علقمة ، فسمي علقمة الفحل ، وقيل : سمي الفحل من أجل رجل آخر يقال له علقمة الحصي .

انظر : طبقات فحول الشعراء ١٣٦/١ - ١٣٩ ، الأغاني ١١١/٢١ - ١١٣ ، المؤلفات والمختلف

١٥٢ ، سخط الآلي ٤٣٣/١ .

(٤) من البحر الطويل مطلعها :-

طغنا بك قلب في الجستان طرورثُ يُعيد الشباب عصر خان مشيب

وأول البيت المستشهد به :-

بها جيف الحسرى فأما عظامها

الحسرى : المعيبة من الإبل يتركها أصحابها فتموت ، الصليب : الجلد اليابس .

الشاهد فيه : وضع الجلد وهو واحد موضع الجلود وهو جمع للضرورة .

الكتاب ١٠٧/١ ، الفضليات ٣٩٤ ، معاني القرآن للأخفش ٢٢٦/١ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، معاني

القرآن وإعرابه ٤٧/١ ، اشتقاق أسماء الله الحسنى ٧٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٩ ، شرح ابن

السراي ١٣٣/١ ، ١٣٤ ، شرح الأعلام ١٠٧/١ ، التبيان ٢٢/١ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٢/١ ،

٥٥ ، شرح الجمل ٤٨٦/١ ، ٤٤٤/٢ ، الضرائر ٢٥٢ ، الخزانة ٥٥٩/٧ .

وكقولہ (١) :-

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا (٢)

إلا أن هذا الوجه خصه سيويه بالشعر فيضعف (٣) ، فأولى منه أن يُقدَّر مضاف قبله كأنه قال : ومواضع موقعها في الاسم المتمكن [المفرد (٤)] [انصرف (٥)] وكذا وكذا ، ويكون الموقع في ذلك مصدرا ، ويكون المفرد وما بعده خبراً عن المواضع المحذوفة في الأصل ثم حذفت وأقيم الموقع مقامها فصار المفرد وما بعده خبراً عنه مجازاً (٦) .
وقوله : انصرف (٧) .

(١) اختلف في قائله :

أ - المسيب بن زيد بن مثة الضوي ، نسب له في : شرح الأعلام ١٠٧/١ ، اللسان ٤٢٣/١٤ (شجا) .

ب - طفيل بن عوف الضوي ، وهو طفيل الخليل الشاعر المشهور ، نسب له في : المختص ٨٧/٢ .

(٢) من الرجز قبله :

لا تنكر القتل وقد شجينا

قال الأعلام في شرحه : « وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ، فيقول : لا تنكروا قتلنا لكم وقد سببنا ، ففي حلوقكم عظم بقتلنا لكم ، وقد شجينا نحن أيضا ، أي غصصنا بسببكم لمن سبب منا » ، شرح الأعلام ١٠٧/١ .

الشاهد فيه : وضع الخلق وهو مفرد موضع الخلق وهذا ضرورة .

الكتاب ١٠٧/١ ، مجاز القرآن ٧٩/١ ، ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المنتخب ١٧٠/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ ، اشتقاق أسماء الله ٧٧ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ١٠١ ، المختص ٢٤٦/١ ، ٨٧/٢ ، شرح الأعلام ١٠٧/١ ، المختص ٣١/١ ، ٣٠/١٠ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٥/١ ، ٨٤٨/٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢/١ ، ٤٤٧/٢ ، أساس البلاغة ٣٢٢ ، شرح المفصل ٢٢/٦ ، شرح الجمل ٨٨/١ ، ٤٨٦ ، ٤٤٤/٢ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، الخزائن ٥٥٩/٧ .

(٣) قال سيويه : « وليس يستكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » ثم أورد البيتين : الكتاب ١٠٧/١ .

(٤) ساقط من أ .

(٥) تكلمة من أ .

(٦) هذا هو الوجه الثاني .

(٧) الجزولية : ٥٦ .

يريد به مثل : جاء زيد .

وقوله : أو لم ينصرف ^(١) .

يريد به مثل : جاءني أحمد ، وإنما قال ذلك لأن من علامات الإعراب [ما هو ^(٢)] مختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض ، فأراد أن يبين أن الضمة ليست كالفتحة في ذلك ، وأنها لا تختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض ، بل يشترك النوعان فيها ، ويمكن أن يريد (إلا أخوك وأخواته الخمس) فإن رفعها بالواو ولكنه حذف الاستثناء لأنه قد دل عليه ما ذكره بعد ذلك في فصل أخوك وأخواته الخمس ، ويمكن أن يريد أن (أخوك) وأخواته الخمس رفعها بضممة مقدرة على حروف العلة ، هذا أجرى على قوله لأنه الأظهر ^(٣) فيه ، وهو أيضا أجرى على القياس لأنه ليس في الأسماء المفردة شيء أعرب بالحروف ، وإنما تعرب كلها بالحركات ^(٤) ، فإذا أمكن في الموضع أمران أحدهما لا يكسر فيه ما اطرده كان أولى ، وثم أيضا ما يدل على ذلك غير ما ذكرناه وهو مذهب الفارسي ^(٥) وهو الذي يعضده النظر [والقياس ^(٦)] وسيأتي ^(٧) .

وقوله : وجمع التكسير انصرف ^(١) .

يريد في نحو : جاءني رجال .

وقوله : أو لم ينصرف ^(١) .

يريد في مثل : هذه مساجد ، والأمر في ذكر الانصراف هنا وفي غير

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) تكملة يلتم بها السياق .

(٣) ج : أظهر .

(٤) سيأتي الخلاف في ذلك انظر ص : ٣٤٥ وما بعدها .

(٥) البصريات ٨٩٦/٢ ، البغداديات ٥٢٩ ، الشوازيات ٨٦ أ ، وانظر : الارتشاف ٤١٥/١ ،

التذيل والتكميل ٥٣/١ ب ، مع المواع ١٢٤/١ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) انظر ص : ٣٤٧ وما بعدها .

الانصراف / ٤٧ أ كما تقدم في المفرد .

وقوله : وجمع المؤنث السالم ^(١) .

يريد في مثل : جاءتني الهديات ، ولم يقل في هذا النوع انصرف أو لم ينصرف كما قال في النوعين قبله أعني [في] ^(٢) المفرد وجمع التكسير ، لأن هذا الجمع لا يكون إلا منوناً ، ولا يكون كالنوعين قبله في أن كل واحد منهما يكون منوناً وغير منون ، فلما كان هذا النوع كله منوناً كان كأنه كله منصرف ^(٣) ، وإن كان تنوينه ليس للصرف ، إنما تنوينه لمقابلة [نون الجمع من] ^(٤) المذكور ^(٥) فليس هذا النوع مما يدخله التنوين للصرف [أيضاً] ^(٦) فيكون منه منصرف ^(٧) وغير منصرف كالمفرد وجمع التكسير ، فلذلك [لم] ^(٨) يقل المؤلف فيه انصرف أو لم ينصرف .

ووصف هذا النوع بالانصراف - إن قاله قائل ^(٩) - ، مجاز لا حقيقة على القول بأن التنوين ليس تنوين صرف ، إنما هو تنوين مقابلة على ما أحكمه النحويون ، ولكنه يمكن أن يقال فيه : إنه منصرف لكون لفظه كلفظ المنصرف على التجوز . ويمكن غير هذا [وهو] ^(١٠) [أن يكون هذا التنوين في هندات ونحوه تنوين صرف ، إلا أن العلل لم تؤثر فيه أعني العلل المؤثرة في التنوين في كل موضع لكونه

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) تكملة من : ج .

(٣) ج : منصرفاً .

(٤) مطبوس في : ب .

(٥) انظر : الكتاب ١٨/٢ ، المتضبط ٣٣١/٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٩/١ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) أ ، ب ، ج : منصرفاً . والصواب ما أثبت .

(٨) ساقط من : ج .

(٩) هو سيويه - رحمه الله تعالى - إذ يقول : « وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى إلى عرفات مصروفة

في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مبار كأفيا . . . » ، الكتاب ١٨/٢ .

وقد احتذر عنه الشالويين كما ترى .

(١٠) ساقط من : أ .

مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم ، فيكون معنى قول النحويين فيه : [إنه تنوين مقابلة وليس تنوين ^(١) صرف] ^(٢) إنه تنوين مقابلة أي ^(٣) انضامت المقابلة فيه لتنوين الصرف وليس بتنوين ^(٤) صرف مجرد ، فيكون على هذا وصفتنا لهذا التنوين أعني تنوين هندات بأنه تنوين صرف حقيقة لا مجازاً .

فصل :-

واعلم أن الضمة هي الأصل ^(٥) في باب الرفع ^(٦) ، فكل ما أعرب بها فهو جاء على الأصل ، وما أعرب بغيرها فليس بجاء على أصله فينبغي أن يسأل فيه ما الذي أخرجه عن أصله ؟ ، وقد انقدح هنا سؤالان :-

أحدهما : ما ٤٧/ ب الدليل على أن الأصل في باب الرفع الضمة ؟ .

والجواب : أنا وجدنا الأصول من المعربات وبعض الفروع معرباً بها ^(٧) وغيرها مما جعل علامة للرفع لم يعرب به إلا ما كان فرعاً . وبيان ذلك أن الأسماء المعربة : إما مفردة وإما مثناة وإما مجموعة ، والمفردة هي الأصل وهي كلها معربة بالضمة ، والمثناة فرع وهي معربة بغير الضمة ، والمجموعة إما جمع سلامة في المذكر وإما جمع سلامة في المؤنث وإما جمع تكسير وكلها فروع ، واثنان فيها مرفوعان بالضمة وهما جمع السلامة في المؤنث وجمع التكسير ، وواحد منهما وهو جمع السلامة في المذكر معرب بغير الضمة .

(١) ج : تنوين .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) أ : وليس أي .

(٤) ب : تنوين .

(٥) أ : في الأصل .

(٦) والفتحة أصل في باب النصب والكسرة أصل في باب الجر ، قال ابن الخشاب : « إنما جعلت

الحروف نائية عن الحركات في الإعراب ، لأن الحركات هي الأصل فيه » المرتجل : ٥٤ .

(٧) ب : يعربان فيها ، ج : معربين بها .

فقد تبينت بهذا ما ذكرناه من أن الضمة أعرب بها الأصول كلها وبعض
الفروع ، وغير الضمة لم يعرب بها إلا فرع ، فإن بذلك أن الضمة هي الأصل لكونها
في الأصول والفروع ^(١) . وكذا ينبغي للأصل أن يتصرف تصرفاً لا يتصرفه الفرع ،
فيكون في الأصول والفروع ، وينبغي للفرع أن ينقص عنه ، فيكون فيما هو فرع ^(٢)
مثله ولا يستمر في الفروع كلها لنقصه عن الأصل .

هذا بيان ذلك في الأسماء المعربة .

وأما بيانه في الأفعال المعربة ؛ فإن الفعل المعرب ؛ إما متصل بصور الضمائر
الثلاثة المتقدمة التي هي ألف الاثنين التي تقدم ذكرها ، وواو الجمع التي تقدم
ذكرها ، وياء المخاطب ^(٣) المؤنث - وإن كان بعض هذه قد يكون غير ضمير ^(٤) -
فإن الضمير هو الأصل فيها ، وكونه حرفاً إخراج له عن أصله فلذلك أطلقت عليها
ما هو الأصل فيها .

وإما غير متصل بتلك الضمائر ، وكونها غير متصلة بتلك الضمائر هو الأصل
فيها لأن اتصالها بما هو تركيب لها معها والتركيب فرع [عن ضده ^(٥)] / ٤٨ أ
[وضده ^(٦)] هو الأصل ، وكله معرب بالضمة ، وغير الضمة من إعراب الأفعال
الذي هو النون لم [يوجد ^(٦)] إلا في [فرع ^(٦)] فإن بذلك أيضاً في الأفعال أن
الضمة هي الأصل لكونها في [الأصول فيها ^(٦)] ، وأن غيرها من إعرابها الذي هو
النون فرع لكونها في [الفروع ^(٦)] منها .

فكون الضمة إذن في أنواع الأسماء الثلاثة التي هي المفرد ^(٧) وجمع التكسير

(١) أ و ج : الفرع .

(٢) أ : مرفوع .

(٣) ب : مخاطب .

(٤) كما في : أكلوني البراغيث وقاما أخواك ، وقد سبق إيضاحه : ٣٢٣ : ٣٢٤ .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) ياء في : أ .

(٧) ج : المفردة .

وجمع المؤنث السالم جاء على الأصل فلا سؤال فيه ، وكون التثنية وجمع المذكر ^(١) [السالم غير معربين بالضممة هما اللذان يسأل فيهما لِمَ خرجا عن أصلهما و [لِمَ ^(٢)] لم يعربا بالضممة وأعربا بالحروف ؟ ، وذلك بين فيهما ، وذلك أن حروف التثنية وجمع السلامة حروف علة وحروف العلة تستقل فيها حركات الإعراب إذا لم يسكن ما قبلها ، وإذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح في تحركها بحركات الإعراب وحروف التثنية والجمع ليس ما قبلها ساكن إنما قبلها متحرك ، فلذلك لم تعرب حروف التثنية والجمع بالحركات الظاهرة .

فإن قيل : فكان ينبغي إذا تعذر ظهور الحركات فيها أن تعرب بالحركات المقدرة وقد فعل ذلك بعض العرب في التثنية فقالوا : قام الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان فأعربوها بالحركات المقدرة وهم بنو الحارث بن كعب ^(٣) إلا أن جمهور العرب لم تقل بذلك . وإنما قال به بعضهم ^(٤) ، فلمَ نَمَ يفعلوا ذلك وهو الذي كان ينبغي أن يكون ^(٥) لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات .

فالجواب : أنهم لو أعربوا التثنية والجمع بالحركات المقدرة لكان هذان النوعان من الأسماء لا يوجد فيهما الإعراب ظاهراً أبداً ، وليس كذلك الأسماء التي أعربت بالحركات المقدرة نحو : الفتى والعصا والرحى والقاضي والغازي وما أشبه ذلك لأن هذه الأسماء / ٤٨ ب [وإن لم ^(٦)] يظهر فيها الإعراب ^(٧) فإن من نوعها ما ظهر فيها

(١) ساقط من : ج .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) هم بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن حعد بن مالك بن أدد ، يرجعون إلى بني مذحج

وينتهي نسبهم في كهلان بن سبأ . انظر : جمهرة أنساب العرب (٤٠٥ - ٤١٧) .

(٤) تكلم بهذه اللفظة عدد من القبائل هم : بنو الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وبنو العنبر وبنو الهجيم

ومراد وعذرة وكنانة ويطلون من دبيعة ومكبر بن وائل وهمدان .

انظر : معاني القرآن ١٨٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٠٠/٤ ب ، إعراب القرآن ٣٤٥/٢ ، البيان

٨٩٥/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٣ ، البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٥) أن يكون معادة في : أ .

(٦) يياض في : ب .

(٧) أ : أعراب .

الإعراب فلم يعدم^(١) [ظهور^(٢)] الإعراب فيها بالجملة ، ولو أعربت التثنية والجمع السالم^(٣) بالحركات المقدرة لعدم ظهور الإعراب منها بالجملة فكرهوا أن يعدم ظهور الإعراب في النوع كله ، فلذلك اجتنبوه ، ولم يمكنهم أيضا ظهوره لما قلناه ، فأقاموا مقام ظهوره اختلافه باختلاف العوامل وجعلوا كونه مع العوامل المختلفة مختلف الأحوال قائماً مقام كونه مختلف الحركات^(٤) ، وكذلك كون الضمة علامة للرفع في الأفعال التي لم يتصل بها ما يوجب بناءها ولا رفعها بالنون جاء على الأصل أيضاً فلا سؤال فيه ، وإنما السؤال فيما لم يجيء على أصله مما اتصل به ما يوجب بناءه وهو نونا التوكيد ونون جماعة النسوة ، وبين أنه لا يمكن أن يكون مرفوعاً لأنه إذا كان فيه ما يوجب بناءه لم يمكن أن تدخل فيه الضمة لأن الضمة إعراب والمبني لا يكون محلاً للإعراب أصلاً .

وأما إيجاب نوني التوكيد ونون جماعة النسوة في الفعل المضارع البناء فقد تقدم^(٥) الكلام فيه وكذلك أيضاً إذا اتصل بالفعل المضارع ما يوجب رفعه بالنون لا يمكن أن يكون رفعه بالضمة لأنه قد اتصل به ما يوجب أن يكون رفعه بغير الضمة فلا يمكن أن يكون رفعه بعلامتين ، لأن إعرابين لا يجتمعان في كلمة واحدة^(٦) .
لكن بقي أن يقال : لِمَ أوجب اتصال الضمائر الثلاث بهذه الأفعال^(٧) أن يكون رفعها بالنون ؟

والجواب : أنهم أرادوا أن يدلوا في هذه الأفعال على أن الفعل والفاعل كالشيء

(١) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : وجمع السلامة .

(٤) هذا هو مذهب أبي عمر الجرمي الذي يرى أن المتى وجمع المذكر السالم معربان بالتصغير والانتقال . انظر : المنتصب ١٥١/٢ ، الخصائص ٧٣/٣ ، الإنصاف ٣٣/١ ، الأرنشاف ٢٦٤/١ .

(٥) انظر ص : ٢٦٣ وما بعدها .

(٦) قال الأنباري : لو جاز أن يجمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجمع فيه إعرابان مختلفان فكما يجمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك أن يجمع فيه إعرابان متفقان لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة ، الإنصاف ٢١/١ .

(٧) ج : الأفعال الثلاث .

الواحد (١) فلم يجعلوا حرف الإعراب منها الحرف الذي قبل الضمائر ، فيكون إعرابه بالحركات المقدره قبل هذه الضمائر ، كما كان إعراب (غلامي) [ونحوه (٢)] بالحركات المقدره قبل ياء المتكلم / ٤٩ لأنه يمنع من ذلك اتصال الضمائر بهذه الأفعال على هذا الوجه لتلا يكون الإعراب في ذلك كأنه قبل الآخر من جهة أنهم أرادوا أن يجعلوا هذه الأفعال وفعاليتها كالشيء الواحد فدلوا على ذلك بأن جعلوا الإعراب بعد الفاعل (٣) ليكون ذلك دليلاً على أن الفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد فعندما (٤) جعلوا الإعراب بعد الفاعل لم يجعلوه حركة مقدره في الفاعل ، لأنه كأن يكون الفاعل في ذلك معاقباً للحركة ، وحرف الإعراب إذا عاقب الحركة حكم له بحكم الحركة ، فحذف للجزم كما تحذف الحركة على مذهبيهم من أن يحكموا للمعاقب بحكم ما عاقبه (٥) ، فكان يؤدي ذلك إلى حذف الفاعل ، وحذف الفاعل لا يجوز ، فضمت الضرورة إلى ألا يكون الإعراب في ذلك حركة إذ لو كان حركة لكان في الضمائر كما قلنا أو بعدها (٦) .

وباطل أن يكون في الضمائر لما قلنا ، وباطل أن يكون بعدها لأن حركة لا يحملها حرف محال فضمت الضرورة أن يكون الإعراب بالحروف ، وتعذرت هنا حروف المد واللين لكون حروف المد واللين قبلها ، فكان يؤدي ذلك إلى الاعتلال (٧) والاستشقال .

(١) قال الصيرفي : « وإنما كانت علامة الرفع ، لأن هذه الضمائر صارت مع الفعل كالشيء الواحد ، وحالت بين الإعراب وبين آخر الفعل فلم يكن بد من زيادة حرف علامة الرفع » ، النبطية والتذكرة ٩٢/١ .

(٢) مناقب من : ج .

(٣) انظر : البصريات ٨٣٧/٢ .

(٤) ج : وعندما .

(٥) ولذا عوملت النون معاملة الحركة وحذفت في الجزم ، قال سيويه : « وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد » ، الكتاب ٥/١ .

(٦) ذهب الأخفش وتابعه السهيلي إلى أن الإعراب مقدر قبل الضمير في لام الفعل كما هو كذلك في غلامي ، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب .

انظر : نتائج الفكر ١١٠ ، ارتشاف الضرب ٤٢٠/١ .

(٧) ج : الاعتلال .

فنظرنا في الحروف الباقية ما هو أشبه بحروف المد واللين فلم يكن إلا النون (١) ،
وقد ذكر المؤلف بعد شبه النون بحرف المد واللين ولم استحقها الرفع دون غيره وهو تمام
ما نحن بسبيله فتممه من هناك إن شاء الله .

وقوله : فإن عرض في آخر الاسم ياء مكسور ما قبلها (٢) .

يريد في مثل : جاءني القاضي ونحوه بهذا من الياء الساكن ما قبلها نحو :
[هذا (٣)] ظني ولم يقل في الاسم أو واو مضموم ما قبلها كما قال ذلك في الفعل لأنه
إذا عرض في آخر الاسم واو مضموم ما قبلها أعلنت هي والضممة التي قبلها حتى
يكون في آخره ياء مكسور ما قبلها نحو أدل وأحق جمع جفؤ ودلؤ (٤)

وقوله : ٤٩/ ب أو ألف (٥) .

يريد في نحو جاء موسى .

وقوله : وفي (٥) آخر الفعل ياء (٦) .

يريد في مثل : يرمى .

وقوله : أو واو .

يريد في مثل : يغزو .

وقوله : أو ألف (٧) .

يريد في نحو : زيد يسمى .

وقوله : في الولو والياء من الفعل وحركة ما قبلهما من جنسهما (٨) .

(١) انظر : البصرة والتذكرة ٩٣/١ ، قال : ، لأنها غنة تخرج من الحشوم .

(٢) الجزولية : ٥٦ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) جمع دلؤ وجفؤ وأصلهما أدلؤ وأحقؤ على أفضل فقليت الواو ياء وأبدلت الضمة كسرة ثم أعلنت

إعلال قلض وغاز . انظر : سر الصناعة ٦١٦/٢ ، ٨٠٣ ، النصف ١١٨/٢ .

(٥) ب : ي .

يمكن أن يكون هذا وصفاً لهما لا تقييداً^(١) ، لأنهما لا يكونان في الفعل إلا كذلك فوصفاً بالصفة التي يكونان عليها في الفعل ، ويمكن أن يكون تقييداً لأنهما إذا كانا كذلك لم يعتلا بأكثر من تقدير الضمة فيهما ، فإن كانت حركة ما قبلهما من غير جنسهما كان اعتلاهما بوجه آخر ، ومثال ذلك أن قولك : يُلْهِي وَيُدْعِي أصلها : يُلْهِو وَيُدْعُو ففي آخر هذا الفعل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها فإذا أعلنتناها أعلنتناها بقلبها ياء ، ثم قلبناها ألفاً بعد^(٢) ، وليس كذلك مثل قولك يدعو ويغزو^(٣) ، لأننا إذا أعلنتناهما أعني يغزو ويدعو أعلنتناهما بتقدير الضمة فيهما خاصة^(٤) ، فهذا إعلال^(٥) بخلاف إعلال ما في آخره من الأفعال في الأصل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها^(٦) .

وقوله : قدرت الضمة في الياء والواو استقلاً^(٧) .

يريد أن الياء في : قام القاضي ، وفي : زيد يرعى . والواو في مثل : زيد يغزو وإنما ينبغي أن يكونا في الرفع مضمومين ، ولكنهم لم يضموا الضمة فيهما مقدرة لا ملفوظاً بها لا مستقلاً لها فنصب (استقلاً) على المفعول من أجله ، وإنما استقلت الضمة في هذا النحو لأحد أمرين :-

إما لأن الضمة مستقلة في نفسها بدليل تسكينها لها في عَضُد حيث تقول عَضُد ، ولا تفعل ذلك في الفتحة في نحو جَمَل ، وإنما تفعل ذلك في الضمة نحو

(١) أ : لا تقييد .

(٢) قال سيويه : « وأنت إذا قلت : يَقْعَلُ منهما كان بمنزلة يَقْعَلُ من غزوت ، قال : الألف بدل من الياء

هنا التي أبدلت مكان الواو » ، الكتاب ٢/٢٨٦ .

(٣) ب : يغزو ويدعو .

(٤) انظر : المتع ٢/٥٣٥ .

(٥) هو إعلال بحذف الحركة فقط ويسمى بالتسكين .

(٦) هو إعلال بالقلب : بقلب الواو ياء أولاً وقلب الياء ألفاً ثانياً .

(٧) الجزولية : ٥٦ .

عَضُدٌ أو في الكسرة نحو كَيْفٌ ^(١) ، فدل ذلك على ثقلهما في أنفسهما ^(٢) أعني الضمة والكسرة ، وانضاف إلى ثقلهما / ٥٠ . [اجتماع ^(٣)] الأمثال ^(٤) وهم يستقلون اجتماع الأمثال ، والأمثال [التي ^(٣)] اجتمعت [هنا هي ^(٣)] الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلهما ، والياء [والواو ^(٣)] مضارعتان ^(٤) للحركات لأنها من جنسها ^(٥) ، ألا ترى أنهما ينشآن ^(٤) عن [إشباع الحركات ^(٣)] ، فلما اجتمعت الأمثال ^(٦) خففوا بأن أسقطوا [الحركة ^(٧)] المستقلة ^(٨) ، [الدليل ^(٧)] على صحة هذه العلة : أنهم إذا أسكنوا ^(٩) ما قبل [الواو والياء ^(٧)] في نحو [عَزَّوْ ^(٧)] وظبي لم يستقلوا الضمة ^(١٠) لأنه قد قلت الأمثال [هناك لكون ^(٧)] ما [قبل [الواو ^(٨)] والياء ساكناً لا متحركاً فاحتملوا ما بقي من الثقل ^(٨) [لقلته ^(٧)] .

وبما [يدل ^(٧)] أنهم حذفوا الضمة في ذلك لثقلها في نفسها ^(٨) [أنهم ^(٧)] يستقلون الضمة والكسرة ^(٨) ، ولا يستقلون الفتحة فيقولون جاءني القاضي ومررت بالقاضي ، ولا يظهرون ^(٨) الضمة ولا الكسرة لثقلهما فإذا قالوا رأيت القاضي أظهروا [الفتحة ^(١١)] [لثقة ^(٨)] الفتحة فهذا وجه ^(١٢) .

(١) سكن مثل عَضُدٌ فقل عَضُدٌ وكَيْفٌ فقل كَيْفٌ استخفافاً ، ولم يسكن مثل جَمَلٌ وذَقَبٌ . انظر : الكتاب ٢٥٧/٢ - ٢٥٨ ، المتضبط ٢٥٥/١ ، ٢٩٥ ، الكامل ٩٤/٧ .

(٢) طست في : ب .

(٣) يياض في : أ .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٥) قال سيويه : ٥ وإنما الضمتان من الواوين ، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة

من الواو ٥ ، الكتاب ٢٥٨/٢ .

(٦) أ : الحركات .

(٧) يياض في : أ .

(٨) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٩) ج : سكوناً .

(١٠) قال سيويه : ٥ وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المحتل ، وذلك نحو ظبي

وذلك لأنه لم يجمع ياء وكسرة ولا واو وضمة ، ، الكتاب ٣٨١/٢ .

(١١) سقط من : أ .

(١٢) انظر : الكتاب ٣٨٠/٢ - ٣٨١ ، المتضبط ٢٧٥/١ .

والوجه الثاني (١) : أن هذه الياء والواو حرفا علة ما قبلهما من جنسهما ،
فضارعا بذلك الألف لأن الألف حرف علة ما قبله من جنسه (٢) فلما ضارعا الألف
يكون ما قبلهما من جنسهما أعطيا بذلك حكما من أحكام [الألف (٣)] وهو
سكونهما في الموضع الذي يقتضي لهما الحركة كما أن الألف تكون ساكنة في الموضع (٤)
الذي يقتضي لها الحركة نحو : هذه العصا وكسرت العصا [ومررت بالعصا (٥)] إلا أن
المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به ، الألف لا تتحرك أصلا لأنه لا يمكن ذلك
فيها (٦) ، بأن الله لم يخلق لنا قدرة على تحريكها ، إلا بأن نبدلها إلى حرف آخر ، والياء
والواو نقلتا على تحريكهما ، فلذلك لم تمنع الياء والواو من الحركات عند شبههما بالألف
كل الحركات ، وإنما منعناهما بعضها وانبنى أن يكون ذلك البعض (٧) / ٥٠ ب

(١) ج : الوجه الثاني .

(٢) يعني أنهما حروف مد ، لأن حرف المد حركة ما قبله من جنسه . انظر : الكشف عن وجوه
القرائات السبع ٤٥/١ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) في الموضع معانة في : أ .

(٥) ساقط من : ج ، وفي ب : عجبت من العصا .

(٦) قال ابن السراج : ولأن الألف لا يمكن تحريكها . . . ، الأصول ٤٨/١ ، وانظر المقنن ١٦٠/١ .

(٧) يرى الأصمعي أن الألف واللام لا تدخل على كل وبعض ، لفا لحن ابن المقفع حين قال : العلم

أكثر من أن يحاط بكلمة ضلوا البعض .

انظر : التهذيب ٤٩٠/١ - ٤٩١ ، عبت الوليد ١٩٦ - ١٩٧ ، اللسان ١١٩/٧ . وتابعه الرضي في

شرح الكافية ٣٩٣/١ ، وابن مالك في التسهيل ١٥٨ ، وابن عقيل في المساعد ٣٤٨/٢ .

ويرى آخرون جواز دخول الألف واللام عليهما واستشهدوا بقول عبد بنى الحساس :

رَأَيْتُ النَّبِيَّ وَالْفَقِيرَ كَلَيْهِمَا إِلَى النَّوْتِ تَأْتِي النَّوْتُ لِلْكُلِّ مُعِينَا

وقول الجنون :-

لَا يَشْرَفُ النَّبِيُّ بَيْنَ دِينِي فَمَنْكُرُهُ وَلَا يُعَدُّنِي أَنْ سَرَفَ بِقَضِيئِي

انظر : عبت الوليد ١٩٧ ، منشور الفوائد ٧١ ، اللسان ١١٩/٧ ، وبيت الجنون في الأخطار ١٧٦/٨ .

وعندي أنه لا يجوز دخول الألف واللام عليهما لأنها عند حذف المضاف إليه بالبيان على إضائتهما ، لأن

الإضافة متوهمه حكى سيويه : مررت بكل قائما وبعض جالسا ، الكتاب ٣٧٤/١ ، أعاد ما ورد من الشعر فهو يادر

لا يصح القياس عليه . وانظر : الخصص ١٣١/١٧ ، التسهيل ١٥٨ ، المساعد ٣٤٨/٢ ، المقنن ٢٤٣/٣ هـ ١

الذي يمنع منها ثقيلًا وهو الضمة والكسرة^(١) ، وبقي الخفيف من الحركات^(٢) وهي^(٣) الفتحة^(٤) على أصلها غير ممنوع ، فلذلك نقول : رأيت القاضي فنظهر الفتحة لثقلها ، ونقول : جاءني القاضي ومررت بالقاضي ، فلا تظهر الضمة ولا الكسرة^(٥) فيهما لثقلهما ، ولما كان سبب منع هاتين الحركتين أعني الضمة والكسرة من هذا النوع ، إنما هو شبههما بالألف من حيث كانت حركة ما قبلهما من^(٦) جنسهما ، كانت الواو والياء إذا سكن ما قبلهما تظهر فيهما الحركات كلها نحو هذا غزوا ورأيت غزوا وعجبت من غزوا ، وكذلك ظني لأن ما قبل الياء والواو^(٧) في ذلك ساكن^(٨) . والألف لا يكون ما قبلها ساكناً^(٩) فلا مضارعة بين هذين الحرفين إذا سكن ما قبلهما وبين الألف فبقيا على أصلهما من تحريكهما في الموضع الذي يقتضيهما الحركة بالحركة التي يقتضيهما .

وقوله : وفي الألف تعذراً^(١٠) .

يعني أن الضمة تقدر في الألف مثل : جاءني موسى ، وزيد يخشى ، ولا تظهر فيه تعذراً أي لتعذرهما هناك ، أي لامتناعها علينا في النطق ، لأن الله لم يخلق لنا القدرة على النطق بالألف متحركة إلا بأن نصيرها غير ألف فيتعذر تحريك الألف ولا بد ، ويكون تقدير الضمة في الألف غير المنقلبة نحو (حيلي) تقديراً حكماً لا غير ، وفي الحرف الذي انقلبت عنه الألف فيما الألف فيه منقلبة^(١١) نحو عصا ورحي^(١٢) إذا كان التقدير لفظياً فإن كان حكماً كان التقدير في الألف كالأول فقيماً

(١) قال المبرد : ... الضمة والكسرة مستقلتان في الحروف المحلة ، المقضب ٢٧٢/١ .

(٢) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٣) ج : الواو والياء .

(٤) قال سيويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جزئياً مجزئاً غير المحل وذلك نحو : ظني

وذئو » ، الكتاب ٣٨١/٢ . وانظر : الإيضاح العضدي ١٧ ، اللع ١٠١ ، المقصد ١٥٦/١ - ١٥٧ .

(٥) أ ، ج : ساكن .

(٦) الجزولية : ٥٦ .

(٧) ج : منقلبة فيه .

(٨) أصلهما : عصا ورحي ، فالواو والياء : « متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً » ، سر الصناعة

الألف فيه منقلبة وجهان وفي الأول ^(١) وجه واحد .

فصل

وقد ذكر المؤلف في هذا الفصل مما كان ينبغي أن يكون رفعه بالضممة ، وهي غير موجودة فيه ما ذكره من الأسماء المعتلة الآخر والأفعال المعتلة / ٥١ أ الآخر أيضا وترك من ذلك ما هو مثلها في أنه ينبغي أن يكون رفعه بالضممة وهي [غير ^(٢)] موجودة فيه ، وذلك نحو قولك : جاء غلامي وصاحبي وما أشبه ذلك مما حقه أن يكون مرفوعا ولكنه أضاقه ^(٣) المتكلم ^(٤) [إلى ^(٤)] نفسه فإن قلت : ليس هذا مثل ما ذكره لأنه لا يمكن [في هذا ^(٤)] تقدير الضمة لأن ياء المتكلم لا تكون بعد ضمة أبدا ^(٥) .

فالجواب : أن التقدير يكون كما قلنا لفظياً وحكماً ، فإن تعذر هنا التقدير اللفظي فليس يمتنع التقدير الحكمي ، وذلك أن يقدر في هذا الاسم أن يكون المضاف إليه غير الياء حكماً فمتى قدر كذلك أمكن تقدير الضمة ولا بد .

فلا فرق إذن بين هذا الذي لم يذكره ^(٦) وبين ما ذكره ^(٧) إلا أن يكون قد فرق بينهما بأن الإعراب لما تعذر في قومي وصاحبي وما أشبه ذلك خلقه لفظ آخر الذي هو الكسر الذي يجب لياء المتكلم ، ولا يمكن وجود الإعراب معه لأن الحرف لا يحمل حركتين فتقدر فيه ضمة الإعراب مع حركة ياء المتكلم ، وما ذكره لم يخلف الإعراب فيه حركة بل بقي حرف الإعراب في ذلك ساكناً فأمكن تقدير الإعراب فيه .

(١) يقصد (حيل) لأن ألفها للتأنيث فهي غير منقلبة .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٤) يفاض في : أ .

(٥) بل يجب أن يكون مكسوراً قال سيويه : ... إنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك

مكسور ، الكتاب ١/ ٣٨٧ .

وانظر : المنتضب ٤/ ٢٤٨ ، والنصرة والتذكرة ١/ ٥٠٠ .

(٦) الذي لم يذكره هو المضاف إلى ياء المتكلم .

(٧) هو ما حرف الإعراب فيه ألف أو ياء أو ولو .

فلا يستب له ذلك ! لأنه يقال له : ذلك الذي قلته ممكن فيما حرف | الإعراب (١) | فيه ياء أو واو من ذلك ، وما حرف الإعراب فيه ألف لا يمكن ذلك فيه فيمكن أن يقول إن لم يمكن تقدير الإعراب فيه فإنه يمكن تقديره فيما انقلب عنه والمنقلب عنه الشيء والمنقلب كأنهما شيء واحد ، فكان تقدير الإعراب في أحدهما كأنه تقديره في الآخر . فإذا قال ذلك قيل له : قد يكون مما آخره ألف ما ليس بمنقلب نحو حبل فلا يصح لك ما ادعيت في هذا . فقد يقول في / ٥١ ب جواب هذا : إن هذه الألف وإن لم تكن منقلبة فالعرب قد حكمت لها بحكم الألف المنقلبة في موضعين في التثنية حيث قالت : حُليان (٢) وفي الإمالة (٣) .

فإذا كان الأمر كذلك جاز لي أن أحكم لها بحكم المنقلبة عند تقدير الإعراب فيه فاقبلها ياء عند ذلك ، وإن لم يكن لها أصل في الياء ، وأحكم لها بحكم ما انقلبت ألفه عن الياء ، لما أردته من تقدير الإعراب كما قبلتها العرب ياء في التثنية وإن لم يكن لها أصل في الياء . فإذا قال ذلك كان مذهبه أن تقدير الإعراب إنما هو في لفظ المعرب الذي لا يظهر فيه الإعراب لا في لفظ آخر محكوم به تقديراً ، فعلى هذا لا يمكن تقدير الإعراب في قومي وغلامي ، وإذا لم يمكن تقدير الإعراب في لفظه كان تقدير الإعراب فيه إنما هو بالحكم على الموضع ، وما يقدر فيه الإعراب بالحكم على الموضع شبيه بالمبني الذي الإعراب فيه مقدر بالحكم على موضعه ، فكأن هذا النوع بهذا لاحق بالمبني وخارج عن المعرب ، وإن لم يخرج على المعرب كل الخروج لأنه (٤) ليس فيه علة توجب بناءه (٥) فكأنه بذلك واقف بين الحكمين أعني حكم الإعراب والبناء ،

(١) ياء في : أ .

(٢) قال سيبويه : ٥ وأما ما كانت ألفه زائدة نحو حُليان ومعزى ودفلى وذفرى لا تكون تشبه إلا بالياء ، ، الكتاب ٩٤/١ . وانظر : المقضب ٤٠/٣ ، ٨٧ .

(٣) انظر في إمالة حبل وما كانت ألفه رابعة : الكتاب ٢٦٠/٢ ، ٢٦١ ، المقضب ٤٥/٣ ، الأصول ١٦٥/٣ .

(٤) ج : لأن .

(٥) قال السهلي : ٥ محال أن يكون مبنياً لأنه لا علة فيه توجب البناء ، نتائج الفكر ٢٤٣ .

وما ذكرناه من المعتل الآخر في يرمي ويفرز والقاضي وعصا وما أشبه ذلك ليس مثله
فلذلك لم أذكره معه .

فإذا انتهى الأمر إلى هذا أمكن أن يكون ذلك عذراً مقبولاً وقولاً مقبولاً ، ويمكن
أن يكون أبو الفتح قد نحا نحو ما نحا بقوله - في هذا النوع أعني المضاف إلى ياء
التكلم : انه واقف بين الحكمين ^(١) .

ورأيت بعضهم ^(٢) قد استترك على المؤلف فيما كان ينبغي أن يكون مرفوعاً
بالضمة والضمة غير موجودة في المحكي بمن في مثل قولك : مَنْ زيدا ؟ في حكاية
قولك : /٥٢ رأيت زيدا ، ومن زيد ؟ في حكاية من قال : مررت بزيد .

فقال هذا : كان ينبغي أن يكون (من) مرفوعاً بالضمة ، إلا أن الضمة غير
موجودة فيه فهو مثل ما ذكره وكان ينبغي أن يذكره مع ما ذكره مما لم توجد فيه الضمة
مما كان ينبغي أن يكون مرفوعاً إلا أن للمؤلف أن يعتذر ^(٣) عن نفسه في هذا بمثل
ما اعتذر به في قومي لأن الضمة لا يمكن تقديرها لفظاً في هذا المحكي الآخر أصلاً ،
لأن الآخر هناك مشغول بحركة الحكاية ^(٤) ولا يجتمع في الحرف حركتان إلى آخر ما
ذكر في قومي سواء سواء ، إلا أن أبا الفتح لم يقل بالوقف بين الحكمين في هذا المحكي
الآخر وإنما قاله في المضاف إلى ياء التكلم والأمر فيهما ينبغي أن يكون متساويين .

(١) قال أبو الفتح بن جني : ه باب في الحكم يقف بين الحكمين ، هذا فصل موجود في العربية لفظاً ،
وقد أعطته مقادراً عليه ومقاساً وذلك نحو كسرة ما قبل ياء التكلم في نحو غلامي وصاحبي فهذه الحركة
لا إعراب ولا بناء ه ، الخصائص ٣٥٦/٢ .

(٢) قال الأبيدي : ه وكذلك نقصه من الموضع التي تقتل فيها الضمة في آخر الاسم أن يكون محكي
الآخر بمن ، نحو قولك لمن قال : رأيت زيدا : من زيدا ؟ إذا استبته بالضمة مقدرة في آخر زيد لتعذر ظهورها
بسبب الحكاية ه ، شرح الجزولية ١٢٠/١ .

(٣) أ : أن المؤلف إن اعتذر .

(٤) وهي لغة أهل الحجاز قال سيويه : ه أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيدا ؟
وإذا قال : مررت بزيد . قالوا : من زيد ؟ وإذا قال : هذا زيد . قالوا : من زيدا ؟ . وأما بنو نعيم فوقفون على كل
حال وهو أقيس القولين ه ، الكتاب ٤٠٣/١ ، وانظر : المفتضب ٣٠٨/٢ ، الجمل ٣٣١ .

الأسماء الستة |

وقوله : [أخوك] ^(١) وأخواته الخمس ستمها ^(٢) .

السادس هنوك استدركه على أبي القاسم ^(٣) ، والأشهر ألا يكون منها وأن يكون من باب (يد ^(٤)) ، فلا ينبغي أن يستدرك عليه لأن بناءهم إنما هو على الأشهر .
ولذلك قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول هنوك ^(٥) رفعا فجعلها لغة لبعض العرب ، وذكر الفراء ^(٦) اختلاف اللغات في هذه الأسماء واحتفل فيها احتفالا كليا ^(٧) ، ولم يذكر في هن إلا لغة واحدة ^(٨) وهي لغة من يجعلها كيد ، وإذا كان الأمر على هذا ، كان في هذا الذي فعله المؤلف من حمل اللغة القليلة على الكثيرة

(١) ساقط من : ج .

(٢) الجوزية : ٥٦ .

(٣) إذ عملها خمسة فقال : « والواو علامة الرفع في خمسة أسماء محلة مضافة وهي : أخوك وأبوك وحموك وحموك وحمو مال ، الجمل : ٣ ، وانظر من : ٤ ، ٥ .

(٤) وعليه جاء الحديث « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بين أبيه ولا تكنوا » المسند ١٣٦/٥ ، كشف الخفاء ٢٤٠/٢ . وانظر : الألفية ١١ ، التسهيل ٨ - ٩ ، شرح الكافية الشافية ١٨٣/١ ، الملخص ١٠٨ ، الارتشاف ٤١٥/١ ، التذيل والتكميل ١٥٠/١ .

(٥) نصه : « واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ورأيت هنك ومررت بهيك » ، الكتاب ٨٠/٢ .

(٦) الفراء (... - ٢٠٧ هـ) .

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي من أئمة الكوفيين أخذ عن الكاشي ويونس ، وعنه سلمة بن عاصم والطوال وابن قادم ، له معاني القرآن ، المقصور والمسنود ، والمذكر والمؤنث ، والحدود غيرها .

انظر : تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ - ١٥٥ ، الليفة - ٢٨ ، اليفة ٣٣٣/٢ .

(٧) لذلك نقل عنه النحويون ذلك في كتبهم ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة .

انظر : التوطئة ١٢٣ - ١٢٤ ، الارتشاف ٤١٨/١ ، توضيح المقاصد ٧٤/١ - ٧٨ ، تعليق الفرائد ١٤٢/١ . ١٤٨ .

(٨) وعليه من رأيه في إنكار أن يكون (هن) مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويمر بالياء .

ورأيه في : الارتشاف ٤١٥/١ ، التذيل والتكميل ١٥٠/١ .

وإجرائها مجراها فساد وهم إنما يعتقدون^(١) كلامهم على المشهور ولا يلتفتون إلى القليل ولا إلى النادر^(٢).

وقوله : ستها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم^(٣).

قيدها بهذا القيد لأنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم حذف أحرف علتها على الإطلاق^(٤) إلا عين فوك^(٥) فإنها تكون مع ياء المتكلم ياء على كل حال أو يبدل منها ميم^(٦).

وقد قال بعضهم^(٧) : « كان ينبغي له أن يتم تقييدها فيقول / ٥٢ ب وكانت^(٨) مفردة مكبرة ! ولكن لا يلزمه ذلك لأنه جعل ما يستفاد بهذين القيدين للعلم به من جملة ما يستغنى عنه بذلك^(٩) ».

وقوله : كانت بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا^(١٠).

ظاهر هذا الكلام أن هذه الحروف هي علامات الإعراب ، وهو الذي يسبق بدنيا^(١١) إلى الخاطر ، وذلك أن هذه الحروف تختلف باختلاف العوامل في الظاهر ، وما يختلف باختلاف العوامل من الأواخر هو الإعراب .

(١) أ ، ج : يفتنون .

(٢) قال اللورق : « والعمل على الغالب لا على النادر » ، المباحث الكاملة ١/٧٣ .

(٣) الجزولية : ٥٦ .

(٤) قال الفارسي : « فإن أضيفت إلى المتكلم قلت : هذا أي ورأيت أي ومررت بأي ، ولا تقول بأبوي لأنك لو فعلت ذلك لزم أن تبدل من الواو الياء لوقعها ساكنة قبل الياء ، والواو في هذا النحو إذا وقعت بهذه الصورة أبدلت منها الياء ومن الضمة التي قبلها الكسرة فكان يلزم أن يقال : أي » ، الشيرازيات ٨٥ - ٨٦ . ثم قال بعد ذلك : « لو لم تحذف ياء الواو - لكانت تقع على صورة مرغوبة » ، الشيرازيات ٨٦ ب .

(٥) ب : فوك عين .

(٦) فيقال في ونسي ، ولولا بقي اسم ممتكنا على حرف واحد . الشيرازيات ٨٧ ب .

(٧) لعله أشلووين نفسه .

(٨) ج : كانت .

(٩) الشرح الصغير : ٤٠ .

(١٠) أي : أولا . انظر اللسان ٦٧/١٤ (بدا) .

فينبغي أن تكون هذه الحروف إعراباً لاختلافهما بالعوامل ، ولكن لا ينبغي أن يوثق بهذا في أنها علامات إعراب ، فقد يختلف الآخر باختلاف العوامل ولا يكون إعراباً ، وذلك أن الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلاً كذا ورأيت اللذين فعلاً كذا ومررت باللذين فعلاً كذا جاءت على طريقة التثنية ^(١) ، والآخر فيها يختلف باختلاف ^(٢) العوامل ، ولا يمكن أن يقال في هذا الاختلاف : إنه إعراب أصلاً ، فإن الموصولات لا تكون معربة إلا أياً ^(٣) .

فإن قلنا : إن هذا الاختلاف إعراب أدى ذلك إلى إعراب ما سوى (أي) من الموصلات فدل على أن الاختلاف الذي في الأواخر باختلاف العوامل في الظاهر قد لا يكون إعراباً ، وإذا كان الأمر كذلك لم تكن ثقة باختلاف الآخر باختلاف العوامل في الظاهر لمن يقول : إن هذه الحروف [في هذه الأسماء الستة إعراب أصلاً ، فإن قيل فإنهم يقولون - إذن - إن اختلاف هذه الحروف ^(٤)] باختلاف العوامل في الظاهر ، وليس كذلك في الباطن ، وإنما هو اختلاف لأمر آخر لا لاختلاف / ^(٥) العوامل ولو كان لاختلاف العوامل لكان إعراباً .

فما ^(٦) ذلك ^(٧) الأمر الآخر الذي اختلفت له أواخر [هذه ^(٨)] الأسماء الستة ؟ ، وما الأمر الآخر الذي اختلفت له أواخر الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلاً ، ورأيت اللذين فعلاً ومررت باللذين فعلاً ؟ .

(١) قال ابن بابشاذ : « هذه صيغة صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية لأن حد المثني عندهم ما تنكرت معرفته .. » ، شرح المقدمة ١/١٣١ ، وانظر : شرح الجمل له ١١٢ ، وثمرا الصناعة ٨٣ .

(٢) ج : باختلاف .

(٣) انظر في إعراب (أي) وبناء الموصولات : الكتاب ١/٣٩٧ - ٣٩٨ ، ما يتصرف وملا يتصرف ٨٥ ، التبصرة والتذكرة ١/٥٣٢ ، شرح المقدمة ١/١٧٧ - ١٧٩ ، شرح الفصل ٣/١٣٩ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تأخرت ورقة من : ب ذات الرقم (٣٢٧ - ٣٢٨) وموضحها هنا بعد ص ٦٦ وقيل ص ٦٧ ، وبإعادتها إلى هنا يرتبط الكلام السابق واللاحق .

(٦) ج : فجاء .

(٧) ب ، ج : ذلك .

(٨) ساقط من : ب .

ف نقول : أما الأمر / ٥٣ أ الآخر الذي اختلفت له الأواخر من هذه الأسماء الستة فهو ما اقتضاه الاعتلال الذي يجب للموضع ، فذلك هو الذي اقتضى أن يكون الآخر واواً في الموضع الذي هو فيه واو ، وياء في الموضع الذي هو فيه ياء ، وألفاً في الموضع الذي هو فيه ألف وهو أن هذه الأسماء يمكن أن تكون معرفة بالحركات على ما الأسماء المفردة كلها عليه (١) .

وبذلك ينبغي أن يقال : ولا ينبغي أن يخرج عنه متى أمكن هو ، ولا يتأق لنا ذلك في هذه الأسماء مع قول العرب : جاءني أخوك في الرفع ، ورأيت أخاك في النصب ، ومررت بأخيك في الخفض .

وكون الأصل فيها فعل (٢) إلا بأن يتبع فيها ما قبل الآخر كما فعلنا ذلك في (ابنم وامرؤ) (٣) فيكون الأصل في الرفع اذن : جاءني أخوك بواو مضمومة في الرفع وتتبع الحاء حركة الإعراب فتضمها ، وفي النصب رأيت أخوك بواو مفتوحة للنصب وتتبع الحاء حركة الإعراب فتفتحها ، وفي الخفض مررت بأخوك بواو مكسورة للخفض وتتبع الحاء حركة الإعراب فتكسرهما ثم إن الإعلال (٤) الذي يقتضيه استتقال تحرك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فتقول في جاءني أخوك ، جاءني أخوك ، وتتحرك في النصب ويفتح ما قبلها إتباعاً فيقال (٥) في - رأيت أخوك - : التي الفتحة [في الحاء (٦)] منها حركة الأصل رأيت أخوك ونعوض من فتحة الأصل في الحاء فتحة إتباع ثم تحرك الواو ويفتح ما قبلها فتقلب ألفا فتقول : رأيت أخاك وتقول

(١) قال الفارسي : ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيه حرف الإعراب ينبغي أن يتحرك الحرف بحسب الحركة التي تجب لحرف العلة ، ألا ترى أن الحاء في قولك : هذا أخوك تحركت بالضم لأن الحركة التي تجب للام الفعل ضمة ، الشعرانيات ١٨٦ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٤١٣/١ ، المحكم ٣١٣/٤ ، تعليق الفرائد ١٤١/١ - ١٤٢ .

(٣) قال سيويه : يضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف وينكسر قبل الحرف المجرور الذي يضم قبل المرفوع ، ويفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم وامرؤ ، الكتاب ٣١٣/١ .

(٤) ج : الاعتلال .

(٥) ب : فيقول .

(٦) ساقط من : أ .

في الخفض : مررت بأخوك [مررت بأخوك ^(١)] بإتباع الحاء حركة الواو ، ثم تستقل الكسرة في الواو وتسكن ^(٢) ، لكن الواو الساكنة إذا جاءت بعد كسرة لم تصح أصلاً ، ولكنها تنقلب ياء ، فقلبنا هذه الواو الساكنة في مررت بأخوك ^(٣) / ٥٣ ب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألف التي تظهر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا للعوامل .

والعوامل إنما اقتضت الحركات التي كانت في حروف العلة في هذه الأسماء في الأصل خاصة .

وهذا هو الذي نرتضيه في هذه الأسماء من الأقوال التي قالها النحويون فيها وهي ثمانية ^(٤) ستأتي ، وتأتي احتجاجاتهم فيها ، ورد ما سوى هذا القول منها ، وهو عندي قول سيويه بالمفهوم منه ^(٥) ، وهو نص أبي علي الفارسي ^(٦) رحمه الله .

وأما الأمر الآخر الذي اختلفت له الأواخر ^(٧) من هذه الأسماء الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلاً ورأيت اللذين فعلاً ومررت باللذين فعلاً ، ومن الأسماء المبهمات في نحو : جاءني هذان ورأيت هذين ومررت بهذين فهو أن هذه الأسماء كان مذهبهم فيها أن تجيء على طريقة الثنية ، فلما كان « مذهبهم في ذلك [جراؤها ^(٨)]

(١) ساقط من : أ .

(٢) ب ، ج : سكن .

(٣) ب : بأخيك .

(٤) بلغت آراء العلماء في هذه المسألة اثني عشر رأياً . انظر : التبيين ١٩٣ - ٢٠٢ . الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ - ١٢٠ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٣٨/١ - ٣٩ ، الدرر النضية ٢٥١/١ - ٢٥٢ ، الارتشاف ٤١٥/١ - ٤١٦ ، التعليل والتكميل ٥٤/١ وما بعدها ، مع الفواعل ٢١٣/١ - ١٢٧ .

(٥) أشار سيويه إلى هذه الأسماء في موضحين : الكتاب ١٠٤، ٨٠/٢ ، لا أنهم منها رأياً صريحاً في اتباع أي من المذهب .

(٦) انظر : البصرات ٨٩٦/٢ ، البغداديات ٥٣٩ - ٥٤٢ ، الشيرازيات ٨٥ - ٨٨ ب .

ونسب له العكبري رأياً آخر هو أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب وليس فيها إعراب مقدر ، التبيين ١٩٤ . وهو مخالف لما نص عليه أبو علي في كنه .

(٧) ج : لو لا آخر .

(٨) ساقط من : ب .

على طريقة التثنية كانت مع عامل الرفع بالألف ، كما تكون التثنية معه بالألف ، وكانت مع عامل النصب والخفض بالياء كما تكون التثنية معهما ^(١) بالياء ، فإذا اقتضى هذا الاختلاف ما أرادوه في هذه الأسماء من إجرائها على طريقة التثنية لا أن العوامل لها تأثير في المبنيات ، إذ المبنيات لا أثر للعوامل فيها ^(٢) وإنما الذي عمل هذا في هذه الأسماء ما قصد فيها من إجرائها على طريقة التثنية ، فالذي أوجب هذا الاختلاف إذن إنما هو هذه الإرادة لا العوامل .

فقد تقرر بهذا إذن أنه لا ثقة في اختلاف الآخر لاختلاف ^(٣) العوامل في الظاهر في أن ذلك الاختلاف إعراب .

فإن قلت : هذا الذي قلتم به في هذه الأسماء الخمسة المعتلة من أنه كان الأصل فيها : جاءني أخوك ورأيت أخوك / ٥٤ أ ومررت بأخوك ممكن ، ولكنه ممكن فيه دعوى كثيرة ^(٤) ، وذلكم أنكم تقولون : إن الأصل أن تكون هذه الأسماء في هذه الأحوال كلها (فَعَل) ثم أتبعتم ما قبل الآخر ، ثم أعلنتم بما ذكرتم ، وذلك كله دعوى ، فما الذي حملكم على هذه الدعوى ، وهنا ^(٥) أقوال للنحويين غير هذا القول ، فمن أين اخترتم هذا القول على تلك الأقوال كلها ، وما الذي آثره عندكم عليها ؟ .

فالجواب : أن ^(٦) الأقوال التي قالها النحويون في هذا الموضوع كلها لم نجد فيها شيئاً يجري على الأصول جريان هذا القول الذي أحكمناه ^(٧) فيها ، فلذلك قلنا به دون

(١) أ : معها .

(٢) أ : البناء خلاف الإعراب وهو ألا يتخلف الآخر باختلاف العامل ، الإيضاح ١٥ .

(٣) ب : باختلاف .

(٤) ج : كبيرة ، وكان الأصل أن يقال : دعوى كثيرة بالجمع .

(٥) هنا تنتهي ص ٣٢٨ ويندأ بعدها ص ٦٧ .

(٦) أ : والأقوال

(٧) أ : ارتكناه .

غيره من تلك الأقوال فأما قول من قال : إن هذه الحروف علامات إعراب^(١) واحتج بأنها تختلف باختلاف العوامل فتكون مع عامل الرفع وإوا ومع عامل النصب ألفاً ومع عامل الخفض ياء فقد تقدم أنه لاثقة بهذا الدليل أعني بما يختلف آخره باختلاف العوامل في الظاهر بما بيناه^(٢) .

ثم نقول له : وأنت ها هنا إن قلت : إن كل ما يختلف آخره باختلاف العوامل إعراب فقل : إن علامة الرفع في قولك جاءني أخوك الضمة والواو ، وعلامة النصب في قولك رأيت أختك الفتحة والألف ، وفي قولك : مررت بأخيت الكسرة والياء ، وأنت لا تقول بذلك لما يؤدي إليه من أن يكون الإعراب غير آخر ، ولما مستقوله في رد هذا القول بعد^(٣) ، فدل ذلك على أنه ليس اختلاف الآخر باختلاف العوامل دليلاً يوثق به في أن ما يختلف باختلاف العوامل إعراب وأنه إنما يقال بذلك فيما لم يعم دليل على أن اختلافه لغير العوامل ، وقد قام الدليل هنا على أن هذه الحروف ليست بإعراب لوجهين :-

أحدهما :- أن القول بأن هذه الحروف إعراب يؤدي إلى ما لا نظير له ، وهو أننا إذا قلنا بذلك في : (فوك وذو مال) كان كل واحد منهما اسماً معرباً على حرف واحد / ٥٤ ب وهذا لا نظير له^(٤) لأنه لا يوجد ذلك في الأسماء المبنية إلا في الضمائر المتصلة بما قبلها فما ظنك به في الأسماء المعربة .

وإيضاً : فإن هذه الأسماء غير مشاة ولا مجموعة والأسماء غير المشاة والمجموعة إنما هي كلها معربة بالحركات لا بالحروف .

فإن قلنا : إن هذه الأسماء معربة بالحروف كسرنا ما اطرده في الأسماء غير المشاة والمجموعة وكسر ما اطرده إذا أمكن ألا يكسر لا ينبغي أن يقال به .

(١) هو من ذهب هشام وقطرب والزيادي . انظر : الارتشاف ٤١٥/١ . التبديل والتكميل ٥٤/١ ب .

منهج السالك ٧ .

(٢) من أن التغير إنما حدث من إرادة التكلم .

(٣) انظر : ص ٣٥٨ .

(٤) اصحح بهذا أيضا المكري في السيف ١٩٧ . وانظر : شرح الفصل ٥٢/١ .

وأما قول من قال : إن هذه الأسماء معربة بالحركات في حال إضافتها كإعرابها
إيها (١) في حال إفرادها ، وأن حروف المد واللين التي بعدها ناشئة عن إشباعها (٢)
فإنه احتج بأمرين :-

أحدهما : أن العرب قد قالت : جاعني أنحك ورأيت أنحك ومررت بأنحك
فأعربت بالحركات مع إضافتها (٣) ، فكذلك ينبغي أن تكون إذا كانت حروف المد
واللين مع هذه الحركات ، وتكون تلك الحروف إشباعا .

والآخر : أنا لم نجد شيئا يعرب في حال إضافته إلا بالذي يعرب به في حال
إفراده ، وقد كانت هذه الأسماء في حال إفرادها تعرب بالحركات فكذلك ينبغي أن
تكون في حال إضافتها . فيقال لقائل هذا القول : هذا الذي قلته خطأ من ثلاثة أوجه :-

أحدها : أن الإشباع للحركات إنما هو من قبيح ضرورات الشعر كقوله (٤) :
وإني (٥) حَيْثَمَا بَشِي الهوى بصري مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْتُو فَأَنْظُرُ (٦)

(١) ساقط من : ب .

(٢) هو منع الملزني والزجاج . انظر : الإنصاف ١٧/١ ، التبيين ١٩٨ ، شرح المفصل ٥٢/١ ،
شرح الكافية ٢٧/١ ، الأرنشاف ٤١٥/١ - ٤١٦ .

(٣) انظر هذه الحجة لهم في الإنصاف ٢٣،١٨/١ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣١/١ ، التبيين ١٩٩ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ .

(٥) القائل : ابن هرمة : (..... - ١٧٦ هـ) .

إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الفهري المدني ، من مخصري الدولتين الأموية والعباسية ، وهو
آخر من يتبع بشعره .

• الأغاني ١٠١/٤ - ١١٣ ، تاريخ بغداد ١٢٧/٦ - ١٣١ ، البداية والنهاية ١٦٩/١٠ - ١٧٠ .

(٦) ج : واني .

(٧) من البحر البسيط من بيتين أولهما :-

الله يعلم أنا في ثلثينا
يَوْمَ الفراق إلى أحبنا صَوْر

وروي البيت بروايات عدة قال ابن جنبي : رواه أبو علي يسري من سريت ، ورواه ابن الأعرابي يسري
بالتين المعجمة أي يخلق ويحرك الهوى بصري ، وما أحسن هذه الرواية ، أنظر فيها : المختار ٢٥٩ ، وروى
حوثما ، وأثني مكان أدنو .

أراد : أَنْظُرْ ولاشك في قبح قولك أَنْظُرْ في معنى (أنظر) ، وهو كقولك :
 (اضرب) في اضرب واقتول في اقتل ، وهذا لا خفاء بقبحه ، ومجيء هذه الأسماء
 بحروف المد واللين في الإضافة هو الفصيح ومجيئها دونه قليل ^(١) ، فحملنا هذه ^(٢)
 الأسماء على ما قلته بحملنا إلى أن نجعل أفصح الكلام أقبح الكلام ^(٣) وأهجنه ، وهذا
 لا ينبغي أن يقال به .

والثاني : أنك تحمل اللغة الفصيحة الكثيرة على اللغة القليلة / ١٥٥ أ] وتجعل
 اللغة القليلة ^(٤) [التي يقل وجودها إلا في الشعر نحو قوله ^(٥) :
 سِيَوَى أَبِكَ الْأَدْنَى فَإِنَّ مُحَمَّدًا عَلَى كُلِّ خَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ ^(٦)
 أصلاً للغة الكثيرة وذلك عكس ما ينبغي أن يكون .

= الشاهد : فأظنور حيث أشع الضمة فأنشأ عنها ولوأ وهو ضرورة .

ديوان ابن هرمة ١١٧ - ١١٨ ، الحجة ٥٩/١ ، القام ١٦١ ، الخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، سر
 الصناعة ٢٦/١ ، ٣٣٨ ، ٦٣٠/٢ ، الميهج ٦٤ ، المختب ٢٥٩/١ ، الصاحي ٣٠ ، المخصص ١١٥/١٠ ،
 ١٩٦ ، ١٠٣/١٢ ، شرح اللمع ٢٩٩/١ ، الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ، الإنصاف ٢٣/١ - ٢٤ ، شرح
 الكافية ٢٧/١ ، المعنى ٤٠٧/١ ، الخزانة ١٢١/١ - ١٢٢ .

(١) انظر : شرح المفصل ٥٢/١ . ومنه قول الشاعر :-

بَابِي أَقْنَى عَيْتِي فِي الْكَرْمِ وَمَنْ يُثَابِتُهُ أَنَّهُ فَمَا ظَنَّمْ

وانظر : تعليق الفرائد ١٢٨/١ .

(٢) أ : هذه .

(٣) ب ، ج : كلام .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قائله غير معروف .

(٦) من البحر الطويل .

وروى غير الشلوبيين الشطر الثاني على النحو الآتي :

عَلَى كُلِّ خَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ

الشاهد فيه : قصر أب وإعرابه بالمر كالت وهذا قليل .

انظر : مجالس ثعلب ٢/٤٠٠ ، الخصائص ٣٣٩/١ ، حواشي المفصل ٢٠ ، ٣٠٧ ، الدررة الخفية

٢٥٨/١ ، اللسان ٧/١٤ ، مادة (أبى) ، التذييل والتكميل ٥١/١ ب .

والثالث : أنك إذا فعلت ذلك حملك هذا القول [إلى (١)] أن تقول في (فوك
 وذو مال) (٢) : إن هذه الحروف إشباع وقد تقدم ما فيه وما ذكره من حمل الإضافة
 على الأفراد قياس غير صحيح فإن حرف العلة في الأفراد متطرف ، وفي الإضافة غير
 متطرف من جهة أن المضاف والمضاف إليه كالأشياء الواحد والأطراف مواضع
 الحذف (٣) ، والذي ينبغي أن يفرق [به (١)] بين ما حرف العلة فيه متطرف ، وما
 هو فيه غير متطرف ، فيحذف فيما هو فيه متطرف ، ولا يحذف فيما هو فيه غير
 متطرف ، وما فعلوه في يد ودم من حذفه في الحالين هو الذين جاء على غير القياس (٤) .
 وأما قول من قال : إن هذه الأسماء معرفة بإعرابين بالحركات وبحروف المد واللين
 بعدها (٥) فإنه احتج في ذلك بشيئين :-

أحدهما : أن الشيئين اختلفا باختلاف العوامل ، وما يختلف باختلاف العوامل
 هو الإعراب والمختلف هنا باختلافها شيان فالإعراب شيان (٦) ، وإذا كان الإعراب
 شيئين كان المتطرف منهما على القياس ، وكان غير المتطرف منهما خارجاً عن القياس ،
 لأن الإعراب لا يكون إلا متطرفاً .

والثاني : أن نظريها في ذلك امرؤ وأبنتم (٧) ، فإن كل واحد منهما معرب بشيئين .

(١) تكلمة من : أ .

(٢) ج : وذو مال أن تقول : إن .

(٣) قال الرضي : لأن الآخر محل التصير ، شرح الشافية ١٦١/٣ .

(٤) قال عنه الرضي : حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعلة قياسية ، بل لجرذ التخفيف ، فلهذا دار

الإعراب على آخر ما بقي ، شرح الشافية ١٨٦/٣ .

(٥) هو منعب الكوفيين الكسائي والقراء .

انظر : المقتضب ١٥٢/٢ ، الأمل الشجرية ٤٠/٢ ، الإنصاف ١٧/١ ، التبيين ١٩٤ ، شرح المفصل

٥٢/١ .

(٦) ذكر ذلك الأنباري حجة للكوفيين وهي أن هذه الحروف تتغير في حال الرفع والنصب والجر ،

فدل على أن الضمة والوَلُو علامة للرفع ، والفَتْحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر فدل على

أنه معرب من مكانين ، الإنصاف ١٩/١ ، وانظر التبيين : ٢٠٠ .

(٧) وزاد ابن الشجري ، وإذا كانوا قد استحسنوا ذلك في الحرف الصحيح فاستحسنوا إياه في المفعل

أجلد ، الأمل الشجرية ٤٠/٢ .

(٢٢ - شرح القاموس المحيطة الكبير)

فيقال لهذا الآخر : هذا أفسد من الأول . فإن ^(١) العرب لا تجمع بين حرفين
لمعنى واحد أصلاً ، فإذا كان ذلك لا يوجد في الحروف ، فإن لا يوجد في الحروف
والحركة أخرى وأحق بأن لا يكون ، لأن الحركة أضيق من الحرف ، وإنما كره أن يكون
في الحروف / ٥٥ ب شيطان لمضى ^(٢) واحد ، لأنها موضوعة على نهاية الاختصار ^(٣) ،
وكونها يجمع فيها شيطان لمضى واحد تقيض لوضعها فلا ينبغي أن يقال به ، ثم في هذا
القول من جملة إلى أن في الأسماء اسماً معرباً على حرف واحد في فوك وذنو مال ^(٤) ما في
القول الأول بل [هو ^(٥)] أشد فساداً منه ، فإنه يكون المعرب - على هذا القول -
شيئاً واحداً ^(٦) والإعراب شيطان ، فيكون المحمول أكثر من الحامل ^(٧) .

وما بنى عليه هذا القائل من أن ابنهم وامرؤ بإعرايين خطأ لما قلناه من أنه
لا يكون إعرايان لمعرب واحد ، والحركة الأولى في الاسم ليست إعراياً وإنما الإعراب
الحركة الأخيرة ، والتي قبلها إتباع لها ، فإن الإتيان في كلام العرب قد يكون إتباع أول
لثان ^(٨) كما يكون إتباع ثان لأول ^(٩) ثم يقال هؤلاء القائلين المتقدمين هذه الحروف التي
في أواخر هذه الأسماء لو لم يكن في إبطال ما قلتموه فيها إلا أنه يمكن أن يكون على

(١) ج : لأن .

(٢) ج : أمضى .

(٣) فلا يجمع إعرايان ولا تعريخان ولا تثيرتان . انظر : الأمالي الشجرية ٤٠/٢ .

(٤) انظر : التصيف ١٩٧ ، شرح للفصل ٥٢/١ في ردّها على بعض هذه الأقوال فاحتجنا بهذه الحجة .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) أ ، ب ، ج : شيء واحد .

(٧) قريب منه ما ذكره المكبري في قوله : إنه ينبغي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات إعراب ،

فتبين : ٢٠٠ .

(٨) كامرؤ واهم وأبوك وأبوك عند من يرى أن ما قبل الآخر أتبع الآخر .

(٩) في الحركات فكتورية الكسائي :

• من بطون أمهاتكم • التحل ٧٨ بكسر المعزة لبطورة النون - قراءة حمزة بكسر اللام لكسرة المعزة
للكسورة لأجل النون . فكشف في نكت المعلق والإعراب ١٢٧ . وقد أتبع اللحن الأول ومنه ما ذكره سيده :

اضرب السلقين إيلك هليل

فكسر حمزة ثم لكسرة النون . انظر : الكتاب ٢٧٢/٢ .

ما قلتم من أنها زائدة للإشباع كما قال أحدكم^(١) أو للإعراب كما قال الآخران^(٢) ، ويمكن أن تكون من أصل الكلمة أو منقلبة عن أصل من أصول الكلم فالولو منها تكون أصلاً والألف والياء تكون منقلبة عنها^(٣) ، وإذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها أو غير أصلي ينبغي ولا بد ألا يعدل عن كونه أصلياً إلى كونه غير أصلي ، وإلى كونه منقلباً عن الأصلي من^(٤) كونه أصلياً . فلا ينبغي أن يعدل في هذه الحروف عن كونها لامات [في^(٥)] الكلمة إما أصلاً أو منقلبة عن أصل إلى أنها زائدة للإشباع كما قال أحدكم أو للإعراب كما قال الآخران ، لأنه قد أمكن أن نقول فيها بما^(٦) تقدم من أن الأصل جاءني أَعْوَك ورأيت أَعْوَك ومررت / أ٥٦ بأعوك بالإتباع ثم تعل^(٧) على ما تقدم^(٨) ، فتكون الولو أصلية ، وتكون الألف والياء منقلبة فلا ينبغي أن يعدل عن هذا القول إلى غيره مما تكون الألف فيه غير أصلية إشباعاً أو زائدة للإعراب أصلاً ، فإن قال : ينبغي أن تكون لامات الكلم في هذه الأسماء محذوفة في حال الإضافة كما هي في حال الإفراد فقد تقدم إفسادنا لهذا القول .

وأما قول من قال : إن^(٩) هذه الحروف حروف إعراب هذه الكلم واختلافها لاختلاف العوامل الذي هو إعرابها حركات مقدرة فيها ، - وليست هذه الحروف حروفاً أعربت الكلمة بها كحروف التثنية والجمع - ثم بعد ذلك أتبع في كل حال من الأحوال

(١) القول الثاني من الأحوال السابقة وهو مذهب الملازمي .

(٢) القولان الأول : إن هذه الحروف حروف إعراب وهو مذهب هشام ومن وافقه ، والقول الثالث :

الذي يرى أنها معربة من مكانين وعليه الكوفيون .

(٣) انظر : الشوازيات : ١٨٥ .

(٤) أ : عن .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) ب ، ج ، ما .

(٧) ب ، ج : تعل .

(٨) انظر : ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٩) ان معلة في : أ .

الثلاثة ما قبل الآخر للآخر^(١) ، فهو الصحيح من هذه الأقوال كلها لأنه أجرى على الأصول ، وذلك أن الأسماء غير المثناة والمجموعة كلها معرفة بالحركات فتكون هذه الأسماء على قول من قال : إن هذه الحروف كحروف التثنية والجمع إعراب وليست بحروف إعراب وحركات الإعراب مقدرة فيها أو معرفة^(٢) بالحروف بخلاف الأسماء [المفردة^(٣)] كلها ، والإجراء على ما اطرد بأن تجعل هذه الحروف حروف إعراب ، والحركات المقدرة فيها هي علامات الإعراب ، وما قبلها من الحركات تابع لها أولى لأن بذلك تجرى هذه الأسماء مجرى الأسماء المفردة كلها ، ولأنه لا يكون معنى لتكون هذه الأسماء معرفة باختلاف هذه الحروف على قول من قال : إن الحروف فيها كحروف التثنية والجمع [والتثنية والجمع^(٤)] معرفة باختلافها على حالين فيكون ذلك أمراً لا سبب له ، وكون الشيء بسبب أولى من أن يكون بغير سبب^(٥) .

فإن عدل صاحب هذا القول [عنه^(٦)] إلى غيره وقال قولاً آخر يكون فيه سبب ذلك ، وهذا^(٧) [أن يقول^(٨)] : إن هذه الأسماء كانت معرفة بالحركات في الحروف التي قبل أواخرها إذ كانت مفردة فلما ردت حروف العلة فيها عند الإضافة ألقيت حركات الإعراب في الموضع الذي كانت فيه وتبعها حروف العلة ، وقد قال

(١) هذا هو القول المنسوب إلى سيويه وبه قال الفارسي : انظر المتعصب ٢٣١/٤ .

والبصريين ٨٩٥/٢ - ٨٩٦ ، البغداديين ٥٣٩ - ٥٤٢ ، الشيرازيين ١٨٥ وما بعدها ، التبيين ١٩٣ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ - ٢٨ ، الارتشاف ٤١٥/١ .

(٢) ب ، ج : ومعرفة .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) من قوله : ولأنه ... إلى قوله بغير سبب ، فيها تقديم وتأخير في : ب والعبارة فيها : إلا على قول من قال : إن الحروف فيها كحروف التثنية والجمع ، ولأنه لا يكون معنى لتكون هذه الأسماء معرفة باختلاف هذه الحروف على ثلاثة أحوال ، والتثنية والجمع معرفة باختلافها على حالين ، فيكون ذلك أمراً لا سبباً له ، وكون الشيء بسبب أولى من أن يكون بغير سبب ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) ج : وهو .

بذلك بعض المتأخرين (١) أحسبه (٢) الأعلام (٣) وابن أبي العافية (٤).

فالجواب : أن هذا القول خطأ ، لأنه يكون إثبات الإعراب بعد رد حروف العلة فيما قبل الآخر لا في الآخر ، - والإعراب إنما يكون في الآخر لا فيما قبل [الآخر لكنه يكون فيما قبل الآخر أن يتبع حركة الإعراب لا أن يكون حرف الإعراب دون الآخر (٥)] .

وأما قول من قال : إن هذه الحروف دلالات / ٥٦ ب إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب (٦) فينبغي أن يكون قولاً ضعيفاً لأنه يمكن أن تكون هذه الأسماء جارية على الأصل من أن تكون لها حروف إعراب وإعراب بما قلناه ، فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى سواه ، ولأننا إذا جعلنا هذه الحروف دلالات إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب أدى ذلك أيضاً إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في (فوك و ذو مال) (٧) وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب وذلك خروج عن

(١) نسبة أبو حيان إليهما في : الارتشاف ٤١٦/١ ، التذيل والتكميل ٥٢/١ ، وفي معجم المراجع

١٢٥/١ .

(٢) ج : وأحسبه .

(٣) الأعلام : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ) .

يوسف بن سليمان بن عيسى النعمري الكنتري ، كنية أبو الحجاج ويعرف بالأعلم أخذ عن الأظلي وأبي سهل الخزاز ومسلم بن أحمد الأديب ، وأخذ عنه أبو علي الفسافي وغيره .

له : شرح الجمل ، وشرح أبيات الجمل ، وشرح الحماسة .

انظر : معجم الأديباء ٦٠/٢٠ - ٦١ ، إنباه الرواة ٥٩/٤ - ٦١ ، البنية ٣٥٦/٢ .

(٤) ابن أبي العافية (... - ٥٠٩ هـ) .

محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة الأزدي الكندي كنية أبو بكر ، أخذ عن ابن العربي وأبي الوليد بن الدهان وأبي الحجاج الأعلام ، وأخذ عنه ابن حوط الله وغيرهم .

ذكر السيوطي أنه ولد سنة ٥٥٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٨٣ هـ ، وهذا بعيد (لأخذه عن الشنتمري) المتوفى ٤٧٦ هـ . إنباه الرواة ٧٣/٣ ، ١٨٩/٤ ، البنية ١٥٤/٢ - ١٥٥ .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) هو مذهب الأخفش في أحد أقواله . انظر : الإنصاف ١٧/١ ، الارتشاف ٤١٦/١ ، التذيل

والتكميل ١٥٤/١ ، معجم المراجع ١٢٦/١ .

(٧) انظر : التبيين : ١٩٧ .

النظائر فلا ينبغي أن يقال به (١) .

وأما قول من قال : إنا إذا قلنا : جاءني أخوك فإن الضمة التي في الخاء هي ضمة الرفع ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب الذي هو الواو إلى ما قبله (٢) ، وإذا قلنا : مررت بأخيك فإن الكسرة التي في الخاء هي كسرة الخفض وهي منقولة عن حرف الإعراب الذي هو الواو إلى ما قبله ، ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وإذا قلنا : رأيت أخاك فعلامة الإعراب الحركة التي كانت في الأصل في الواو إذ كان الأصل رأيت أخوك ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا .

فهذا القول أفسد من كل قول تقدمه وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، و [ما (٣)] قبل الآخر هنا متحرك لا ساكن وهو هناك في الوقف ، والوقف عارض [والعارض (٤)] لا يعتد به ، وهذا في الوصل ، والوصل ليس عارضا بل هو الأصل ثم فيه أنه لا نظير لهذه الأسماء في عدم اطراد الإعراب على حالة واحدة (٤) .

(١) ذكر العكبري وجهين آخرين في الرد على الأخفش هما :-

١ - أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل ، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضا قائما بنفسه والعرض لا يقوم بنفسه .

٢ - أن الدليل يفتقر إلى مدلول ، والمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر ، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها وهي نفس هذه الحروف أضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محل يقوم به ويحود الكلام الأول .

انظر : التبيين ١٩٧ .

(٢) هو مذهب الربيعي .

انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ - ١١٧ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، الارتشاف ٤١٦/١ ، التذيل والتكميل ٥٣/١ ب ، مع المواضع ١٢٥/١ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) ذكر أبو حيان في تضعيف هذا الرأي : « أن النقل لا يكون إلا في الوقف بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً والنقول منه صحيحاً وهذه الأسماء ينطق بها هكذا في الوصل والوقف ، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضا » ، التذيل والتكميل ٥٥/١ ب .

وأما قول من قال : إن هذه الحروف في هذه الأسماء ما عدا فوك وذو مال إشباع وهي في فوك وذو مال / ٥٧ أ حرف إعراب^(١) ، فإنه احتج على ذلك بسقوط هذه الحروف منها في إضافتها إلى المتكلم إذا قلت : أخي وأبي وهني وحمي^(٢) وذلك أنه لما أوجبت ياء المتكلم إزالة الحركات التي أشبعت وهي حركات الإعراب زال إشباعها وكانت^(٣) الحركة التي مع ياء المتكلم ليست تلك الحركات المشبعة^(٤) ، لأن الحركات المشبعة هي حركات الإعراب ، وهذه ليست بإعراب أعني حركة ياء المتكلم لم تشبع فإذا قلت : فوك وذو مال فليس هنا أفراد تدل على أن هذه الحروف إشباع كما كان في تلك الأسماء من الأفراد ما يدل على ذلك^(٥) .

وأيضاً فإنه لا يمكن أن يقال فيها : إنها إشباع لما يؤدي إليه ذلك من القول بمعرب على حرف واحد^(٦) ، فوجب أن تكون الحروف فيهما أعني في فوك وذو مال إما على قول من يقول : إنها معربة بالحركات والحركات التي قبل حركات الإعراب تابعة لحركات الإعراب ، وإما على قول من يقول : إنها معربة بالاختلاف الذي في هذه الحروف ، وما قبل الآخر من الحركات تابع لتلك الأحوال المختلفة لا على قول من يقول : إن الإعراب في هذه الأسماء بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف إشباع لما يؤدي

(١) أراد اللطويين هنا بيان رأي شيخه السهلي - إذ ذكر اسمه بعد ذلك - ولم يكن دقيقاً في ذلك ، إذ إن السهلي يرى أن (أبوك وأخوك وحموك) معربة بالحروف كما قال هشام ومن وافقه ، ولا يرى أن هذه الحروف إشباع ، أما (فوك وذو مال) فعزى أنها معربة بحركات مقدرة قالوا فيها حرف إعراب .
انظر : نتائج الفكر ٩٩ ، ١٠٣ ، وانظر أيضاً : الارتشاف ٤١٦/١ ، التذليل والتكميل ١٥٤/١ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٩٩ .

(٣) أ : كانت .

(٤) كلامه هنا غير دقيق في ذكر حجة السهلي ، فالسهلي احتج بحذف هذه الحروف مع ياء المتكلم كما تحذف الحركات مع هذه الياء فقول : أخي يحذف كما تقول : يدي ودمي وغلامي .

وانظر : نتائج الفكر : ٩٩ .

(٥) السهلي استدلل على أن الواو في (فوك وذو مال) حرف الإعراب بإثباتها مع ياء المتكلم .

نتائج الفكر : ١٠٣ .

(٦) نعمه : ٥ والفرق بينهما - يعني فوك وذو مال - وبين آخراتها أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب

لافرادها ، نتائج الفكر : ١٠٣ .

إليه ذلك القول من أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد [كما ذكرنا ^(١)] .
وهذا الذي استدل به السهيلي [في هذه الأسماء ^(٢)] من سقوطها عند
الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند
الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم ، وإذا كانت هذه
الحروف تحذف من هذه الكلم لتطرفها خاصة في حال الأفراد فإن تحذف لثقلها مع
ياء المتكلم أخرى وأولى ^(٣) ، ثم يلزمه ما لزم ^(٤) القائلين ^(٥) بالإشباع من الوجهين
الذين هما الإشباع في الكلام الفصيح [وحمل الكلام الفصيح ^(٦)] ٥٧/ ب على ما
يقال ^(٧) من الكلام .

ومن الوجه الآخر : الذي هو أنه إذا أمكن أن يقال في الحرف إنه أصل
لا ينبغي أن يقال فيه : إنه زائد فهذه الأقوال التي ذكرناها كلها كما ترى ليس شيء
منها يقف مع النظر إلا القول الذي قلناه ^(٨) ، وذلك أنه ليس فيما سوى الأسماء المثناة
والمجموعة من معربات الأسماء معرب إلا وهو معرب بالحركات ، وإذا قلنا بقولنا جرى
على هذا الأصل ، ولم يخالفه وجرت حروف العلة على الأصل فيها من أن يقال : إنها من
أصول الكلم لا زوائد عليها وذلك هو الأصل فيها وجرت به فوك وذو مال على الأصل
المطرد في الأسماء من أن يكون المعرب على أكثر من حرف ولم يعترضه شيء مما اعترض
تلك الأقوال التي اعترضناها ، فهذا هو الذي أثر هذا القول عندنا على غيره من
الأقوال ، وحملنا على اختياره دونها وبالله التوفيق .

(١) ساقط من : ج .

(٢) هذا مرهود بأن جمع المذكر السالم نقي ولوه مع ياء المتكلم ولكنها تقلب ياء فقول في : « مسلمون »

مسلمين : انظر : الكتاب ١٠٥/٢ ، المنتضب ٢٧٣/٤ .

(٣) أ ، ج : أنزم .

(٤) ج : القائلون .

(٥) ب : ما لم يقل .

(٦) هذا عند الشاويين ، وإن كان قول من قال إن الحروف علامات إعراب أوجه لبعده عن التكلف
والضد والسلامة من الإعلال . وقول السهيلي أدق أيضاً لما فيه من البعد عن محور بقاء كلمة معربة على حرف
واحد .

وقوله : فإذا أفردت حذفت لاماتها وجرت العينات بالحركات (١) .

يريد أنك تقول : جاءني أحم والأحم ورأيت أحم والأحم ومررت بأحم والأحم ، ولو زاد هنا أو أضيفت إلى ياء المتكلم لكان أحسن لأن الحكم في الإضافة إلى ياء المتكلم مسلو (٢) للحكم في الأفراد من حيث يجب في الموضعين حذف اللام وإجراء العين بالحركات ، إما بالحركات (٣) المطلوبة للعوامل وإما الحركة المطلوبة لياء المتكلم (٤) .

وقوله : وكلها تفرد إلا (ذو) لما يلزم إن أفردت من بقاء (٥) الاسم على حرف واحد (١) .

ظاهر هذا الكلام أنها إن أفردت قيل : جاءني ذو ، وليس كذلك ولكن الصواب أنها لو أفردت لكانت غير متبعة ما قبل الآخر للآخر ومعربة بالحركات على قياس أخواتها ، ومنونة لأنه ليس منها ما يمنع الصرف ، فكان ينبغي أن تكون في الرفع هذا ذُو وفي النصب (٦) / ٥٨ أ رأيت ذواً وفي الخفض مررت بذو فتحرك الواو في كل ذلك وما قبلها مفتوح فتقلب ألفا (٧) فتلحق الألف ساكنة والتنوين ساكن (٨) فتحذف الألف لالتقاء الساكنين على القياس ويقال ذا على كل حال ، فيؤدي ذلك إلى بقاء الاسم على حرف واحد ، وذلك لا يكون في الأسماء المعربة (٩) .

(١) الجزولية : ٤٤ .

(٢) ج : مينا وكفا .

(٣) ب ، ج : أما الحركات .

(٤) انظر : في إعراب هذه الأسماء مفردة أو مضافة إلى ياء المتكلم : نتائج الفكر : ١٠٠ ، شرح المفصل

٥١/١ ، المساعد ٢٥/١ .

(٥) ج : بقائها .

(٦) أ : وفي النصب معادة .

(٧) إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبتا ألفا . انظر : الكتاب ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ ، سر الصناعة

٦٦٧/٦ .

(٨) أ ، ب : ساكناً .

(٩) قال الفارسي : لا يجوز أن يكون عندهم في المنسكة أن يبقى على حرف واحد أو يصير إلى

ذلك ، البغداديات ٥٤١ ، وانظر ص : ١٥٤ من الكتاب نفسه .

وقول المؤلف لما يؤدي إليه ذلك من بقاء الاسم على حرف واحد والتنوين ، يريد أن الأسماء [لا ^(١)] يكون الحذف فيها أبداً على هذا الوصف أي لا ينتهي حذفها إلى أن يبقى من الاسم حرف واحد والتنوين كما لا ينتهي إلى أن يبقى على حرف واحد دون تنوين في الأكثر ، وإن كان قد جاء شاذاً في الكلام بقاؤه على حرف واحد ، دون تنوين ^(٢) وذلك نحو : م الله في أيمن ^(٣) فإنه لا يلتفت إليه ولا يعتد به ، إذ كان وجود هذا [النوع ^(١)] في الأسماء عزيزاً جداً ، ولكن [ماله ^(٤)] مع عزته وقلة وجود مثله فله وجه يحسنه ، وهو أنه ملازم للإضافة ، فلما لزمته الإضافة وكونه لا يتكلم به وحده لكن بالإضافة والمضاف والمضاف إليه كأنهما شيء واحد كان الاسم بذلك كأنه ليس على حرف واحد .

وقوله : ولا تفرد (فوك) إلا معوضاً من واوها ميم ^(٥) .

العلة في ألا يفرد إلا كذلك هي العلة في ألا تفرد (ذو) سواء ، إلا أن فوك أفرد بأن عوض من واوه ميم ، ولم يفعل ذلك في ذو ! لأن ذل الواو ميماً ليس بقياس ^(٦) ، وكأن العلة في قلب الواو ميماً في فوك إرادتهم إفرادها وإن لم ^(٧) يمكن إفرادها لما يلزم في إفرادها من بقائها على حرف واحد والتنوين على ما تقدم ولذلك لا تجد الميم مبدلة منها إلا في حال الإفراد ^(٨) .

(١) ساقط من : ج .

(٢) ج : واحد وتنوين .

(٣) قال الفارسي : ذهب قوم في قولهم : م الله لأفضل ، إلى أنه محذوف من أيمن ، البغداديات

١٦١ ، وانظر من : ٥٤١ . والمكتاب ٣٠٩/٢ .

(٤) تكلمة من : ب .

(٥) الجزولية : أ .

(٦) قال الصيمري : وتبدل الميم من الواو في فم وهو شاذ ، التبصرة والتذكرة ٨٦٠/٢ .

(٧) ج : إن ولم .

(٨) أي إفرادها عن الإضافة فلا يصح (فمه) إلا في الضرورة عند بعضهم ، وهذا الإبدال إنما هو في

الإفراد دون الإضافة ، البغداديات : ١٥٦ .

[قال بعضهم ابن بابشاذ ^(١) وغيره ^(٢)] ^(٣) ٥٨/ب ولا توجد مبدلة من
واوها ميم في حال الإضافة ^(٤) لأن إضافتها تؤمنها من بقائها على حرف واحد ،
إذ الإضافة تحذف التنوين وإذا لم يكن تنوين لم يحذف حرف المد واللين ^(٥) لأنه لا علة
تحذفه إذ ذاك فأما قوله ^(٦) :

يُصْبِحُ عَطَشَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَّةٌ ^(٧)

فإنه من قبيل الضرورة .

قلت : وليس كما قال هذا القائل من أنه لا يكون الفم بالميم إلا مفردا ، ولا يوجد

(١) ابن بابشاذ : (... - ٤٦٩ هـ) .

أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن بلود النحوي الجوهري المصري ، أخذ عن والده والواسطي وأبي
الحسن الحوفي والخطوب التبريزي ، وأخذ عنه ابن الفحاح وابن الحصار والسعيدي وغيرهم .

له : ثلاثة شروح على الجمل ، والمقدمة المحية وشرحها ، والمفيد في النحو .

■ انظر : إنباء الرواة ٢/٩٥ - ٩٦ ، إشارة التعيين ١٥٦ ، البلغة ١٠٠ ، البلغة ٢/١٧٢ .

(٢) ممن قال بهذا الفارسي . انظر : البغداديات ١٥٦ ، البصريات ٢/٨٩٣ ، والصيري : التنصرة
والتذكرة ٢/٨٦١ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) قال ابن بابشاذ « ومن هنا لم يحسن في الكلام (فمه) إلا في الشعر » ، شرح الجمل ٨ ب ، وقال :

« ولم يجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر » ، شرح المقدمة المحية ١/١٢٤ .

(٥) انظر : المقتضب ٣/١٥٨ .

(٦) القائل هو رؤية بن العجاج .

(٧) البيت من الرجز من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح مطلقها :-

قُلْتُ لِرَجْمٍ لَمْ تُصِبْهُ تَرْبُتَةٌ

والبيت يتضح معناه بما قبله إذ يقول :-

كَالْحُوتِ لَا تَوْرِيهِ شَيْءٌ بَلَقَهُ

ورواية الديوان : ظمآن مكان عطشان ، وهو من قصيدة طويلة بلغت أبياتها أكثر من أربعمئة بيت .

الشاهد فيه : إبدال الواو ميماً في حال الإضافة .

الديوان ١٤٩ - ١٥٩ ، الحيوان ٣/٢٦٥ ، المعاني الكبير ٢/٦٤١ ، البصريات ٢/٨٩٣ ، البغداديات

١٥٦ ، الشيرازيات ٨٧ ب ، المعشديات ١٨٦ ، المفصص ١/١٣٦ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ٨ ب ، شرح

المقدمة ١/١٢٤ ، نثر الصناعة ٧٧ ، المقرب ١/٢١٦ ، شرح الجزولية ١/١٥٠ ، الخزانة ٤/٤٥١ - ٤٥٩ .

مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر ، بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنشور ^(١) وفي غير الضرورة ، حكى ذلك النحويون ^(٢) وغيرهم . وهو موجود أيضاً في كتاب سيبويه ^(٣) .

ووجه ذلك - وإن ^(٤) لم يكن في حال الإضافة ما يوجب قلب حرف العلة ميماً - أن إضافة الاسم إنما هي [أمر ^(٥)] طارئ عليه ، والأصل في الاسم أن يكون مفرداً ، فلما كان الأصل إفراده وإضافة طارئة عليه كانت عارضة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالعارض ، وأبدل حرف العلة معها ميماً ، كما أبدل مع الأصل الذي هو الإفراد إذ عملهم إنما هو على الأصل لا على الطارئ .

وقوله : وليس بقياس ففعله في ذو ^(٦) .

أي ليس بدل الواو ميماً قياساً فيطرده في ذو فإن إبدال الواو ميماً شاذ ^(٧) لأنه ليس كل واو تبدل ميماً . وإنما يجيء ذلك شاذاً والشذوذ ليس من حكمه أن يطرده ^(٨) .

وقوله : ووزن هذه الأسماء كلها قتل ^(٩) .

(١) منه حديث الرسول ﷺ : « خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

(٢) انظر : التسهيل ٩ ، الارتشاف ١/٢١٨ ، التذيل والتكميل ١/٥٦٦ ب ، توضيح المقاصد ٨٠ ، المساعد ١/٢٩٠ .

(٣) قال - رحمه الله تعالى : « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المتردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم ، ثبت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتنثية ، فمن ترك (دم) على حاله إذا أضف ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى دم اللام رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في (فم) ، الكتاب ٢/٨٢ .

وقال عن فم « فانتك إذا أضفته قلت : فمك » ، الكتاب ٢/١٠٢ .

(٤) أ : بأن .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) الجزولية : ٤ ب .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٢/٨٦٠ .

(٨) قال سيبويه : « لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ » ، الكتاب ١/٣٩٨ .

(٩) الجزولية : ٤ ب .

يقول : ووزن هذه الأسماء كلها في أصل وضعها (فَعَل) فادعى في هذا الكلام ثلاث دعاو :-

أحدها : أن هذه الأسماء الآن أعني في إضافتها و [في ^(١)] إفرادها على غير أصلها ، وكذلك هو ادعى مع ذلك أن أصلها أن يكون لها لام لكن نقصت اللام ^(٢) منها ^(٣) ، وادعى مع ذلك أن عينها /هـ/ كانت في الأصل قبل أن تتحرك بحركات الإعراب [في الإفراد أو بالحركات التابعة لحركات الإعراب ^(٤)] في الإضافة متحركة ولم ^(٥) تكن ساكنة ، وأن الحركة التي كانت العين بها متحركة هي حركة الفتح ^(٦) لا الضم ولا الكسر ^(٧) .

فأما الدعوى الأولى ^(٨) : وهي أن هذه الأسماء في إضافتها على غير أصلها فيبينة وذلك أن تصريف أخ مثلا على أن يكون من ثلاثة أحرف والحرف الذي هو منها الفاء هو الهمزة ، والحرف الذي هو منها العين هو الخاء ، والحرف الذي [هو منها اللام ^(٩)] هو الواو ^(١٠) وذلك في قولهم إخوة وأخوان وإخوان ^(١١) .

ومتى كان ذلك طلبت هذه الأصول في التصاريف كلها كذلك اطردت في

(١) ساقط من : أ .

(٢) اللام : معادة في : ج .

(٣) هذه هي الدعوى الثانية .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) ولم : معادة في : أ .

(٦) ج : الفتح .

(٧) هذه هي الدعوى الثالثة .

(٨) ب : الأول .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ذكر سيويه أخوة وأبوة مما يدل على أن لهما واو . انظر : الكتاب ٢/٣٠٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨٢ .

(١١) قال الأزهرى : « يقال : الأخ ، الواحد . والاثان : أخوان . والجميع : إخوان وإخوة » .

الكلام في لسان العرب^(١) ، على أن يكون ما هو في تصريف واحد منهما أصلاً^(٢) فيها^(٣) يوجد في التصاريف كلها فطلبنا ذلك في (أخ) فلم نجد إلا الفاء^(٤) والعين ، ولم نجد اللام فلذلك قلنا : إنها نقصت اللام وكذلك القول في (أب) مع الأبوته^(٥) وفي قولهم : أَيْوْتُ الرجل^(٦) قال^(٧) :-

اطْلُبْ أَبَا نَحْلَةَ مَنْ يَأْيُوكَا إِنَّا سَأَلْنَا عَنْكَ مَنْ يَحْزُوكَا

إِلَى أَبٍ وَكُلُّهُمْ يَنْفِيكََا^(٨)

وكذلك القول في (حم) مع قولهم : حموان^(٩) وفي من مع قولك في جمع هنة

(١) ج : في اللسان العربي .

(٢) ب : أصله .

(٣) ج : فيما .

(٤) ج : ألقا .

(٥) انظر : التهذيب ٦٠٦/١٥ .

(٦) حكاه ابن السكيت قال : « وتقول - أَيْوْتُ الرجل أبوه إذا كنت له أباً ، ويقال : ما له أب

بأبوه ، إصلاح المنطق ١٨٧

(٧) انحط في قوله على قولين :-

١ - شريك بن حبان العنبري يهجو أبا نَحْلَةَ السعدي . انظر : التهذيب ١٠٦/١٥ ، اللسان

٨/١٤ ، تاج العروس ٥/١٠ .

٢ - بخدج ولم ألف على نسيه ، ولما ذكر ابن منظور مادة : بخدج علق عليها بقوله : اسم شاعر

قط .

في اللسان ٢١١/٢ ، ونسبت هذه الأبيات له في : اللسان ٨/١٤ ، تاج العروس ٤/١٠ .

(٨) من البحر الرجز من أبيات مطلعها :-

يا أَيُّهَا الْمُنْذِعِي شَرِيكََا

يَأْيُوكَا : أي يكون لك أبا ، يحزوك : ينسك .

القواعد في (يَأْيُوكَا) إذ دلت على أن النقص اللام .

الشعرية ١٩ ، سر الصناعة ٦٠٦/٢ ، القام ١٩٨ ، التهذيب ٦٠٦/١٥ ، اللسان ٨/١٤ ، تاج

٥٠٤/١٠ .

(٩) انظر : الأمل الشعرية ٣٦/٢ - ٣٧

وأما الدعوى الثانية : وهي أن عينها كتبت في الأصل قبل أن تتحرك بحركات الإعراب في الأفراد وبالحرركات التابعة لحرركات الإعراب وفي الإضافة متحركة وأنها لم تكن ساكنة فدليل ذلك في غير (قو) شيخنا :

التثنية والجمع على أفعال ؟ وأفعال في الصحيح العين يلبه قتل والجمع أقطع من التثنية (٢) لأنه قد يكون التحريك مع رد المنفوخة فيما لا أصل له في الحركة نحو يَدَوِي ودمَوِي وعليه جاء (٣) :-

يَدَيَانِ يَهْمَلَوَانِ عِنْدَ مُنْطَوِي قَدْ يَسْتَلِيكَ أَنْ تُعْتَمَ وَتُضَهَذَا (٤)

(١) قال الفارسي : هنة من الفعل فطنة ، واللام منها ولو يدل على ذلك قول الشاعر :-

لَرَى أَيْنَ يَزَارُ قَدْ جَفَلِي وَنَفِي عَلَى حَتَوِيَةِ شَكِيَا يَتَلَبَّحُ

فرد اللام التي هي ولو ، الضميمة ٣٠ .

(٢) لذا حوّل عليه الفارسي قال : ه وأما قصة العين فمما لا يخفى على من يقرأها بل يفتح قولهم في جملة آباء ،

فأفعال في الأمر العلم الشائع جمع (قتل) إنا صحت العين مع كسرها وأصلها ووزن وأزمنة ووزن وأرسان ، الشوازيات ١٨٥ .

(٣) غير معروف القائل .

(٤) من البحر الكامل .

روى بروايات عدة : (عند عرق) رواها الصيرفي في البصرة والفكرية ٥٩٩/٢ . و (قد تطل وتقر)

رواها الجوهري في الصحاح ٢٥٤٠/٦ ، و (قد تحسنت منها أن تقرأ) رواها ابن التبريزي في أماليه ٢٥/٢ .

علم : قيل إنه ملك من ملوك اليمن ، عرق : عمرو بن عبد الملك الحميري لقب بذلك لإحوايه مائة من بني

نهم ، أو الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جنتة لأنه قول من حرق العرب في حروبهم . نظر : الخزانة

٤٨١/٧ - ٤٨٢ . الضم : الظلم ، الضمه : الضم .

الشاهد : ه يدان ، إذ رد المنفوخ ، وحرك اللام وليس أصلها التحريك فيوزن يَدَوِي قتل ، بدليل جمعه

على أفضل يد وأهد ككلب وأكلب .

للمصنف ٦٤١/١ ، ١٤٨/٢ ، شرح السمرقاني ٥٦٢/٢ ، البصرة والفكرية ٥٩٩/٢ ، التمام ٥٢/١٧ .

الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، الدير ٢٣٥/٢ ، شرح القليل ٦٥٩/٢ ، ٨٣/٥ ، ٥٦/١ ، ٥٦/١٠ ، شرح الكافية

١٧٥/٢ ، شرح الشافية ٦٥/٢ ، شرح القليل ١٤٠/١ ، ٣١٤/٢ ، القرب ٢٤/٢ ، شرح الجزولية ٤٠١/١ ،

شرح شواهد الشافية ١١٣ ١١٤ ، الخزانة ٤٧٦/٧ ٤٨٢ .

لأن يد / ٥٩ ب أصله فَعَلَ ساكن العين بدليل قولهم الأيدي (١) ، وهذا رد من رد على سيبويه استدلاله في أخ وأخواته | على (١) | أنها (٣) فَعَلَ (٤) ، بالثنية (٥) في قولهم : أَخَوَانٌ (٦) .

ولكن هذا الرد لا يلزم لوجهين :-

أحدهما : أن الثنية ينبغي أن تكون دليلاً في هذا المعنى حتى يقوم دليل على أن الحركة ليست بأصلية كما قام ذلك في يَدَيَانِ بقولهم أيد (١) .

والثاني : أن استدلاله بأفعال إنما يقوم بأن العين ليست ساكنة خاصة ، وأما بأنها فَعَلَ دون فَعِلَ أو فَعُلَ فلا ، فتكون الثنية في ذلك دليلاً على تغيير الحركة التي هي الفتح ، ودليل ذلك في (ذُو) أنه قد جاء على فَعَلَ في ثنية المؤنث (٧) في قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْتَانٍ ﴾ (٨) .

ووجه الدليل من ذلك أن المفرد ينبغي أن يكون بناؤه كبناء المثني ، لأن الثنية لا يتغير فيها بناء الواحد عن (٩) ما هو عليه ، فإذا وجد بناء المثني على شيء انبغى أن

(١) قال ابن الشجري : « ويدل على سكون عينها جمعها على أيد لأن قياس (فَعَلَ) في جمع القلة أَفْعُلُ كقولهم : أَكَلَبُ وَأَكْتَمِبُ وَأَجْرُ وَأَنْسَرُ » ، الأملال الشجرية ٣٥/٢ .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) أ : أنه .

(٤) قال سيبويه : « وإن كان فَعُلًا كسر من أدنى العدد على أفعال كما فعل ذلك بما لم يمحذوف منه شيء وذلك أب وآباء ، وزعم يونس أنهم يقولون : أخ وأخاء وقالوا : إخوان » ، الكتاب ١٩٠/٢ .

(٥) ب : في الثنية .

(٦) انظر في ثنية أخ وأخواته : الأملال الشجرية ٣٦/٢ - ٣٧ .

(٧) قال سيبويه : « ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال ، فهذا دليل على أن ذُو فَعَلَ ، كما أن (أيوان) دليل على أن (أيها) فَعَلَ » ، الكتاب ٣٣/٢ .

وقال : أيضا : « وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذُو مال فإِنَّكَ تقول : ذُووِي كَأَنَّكَ أضفت إلى ذُو ، وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسماً رداً إلى أصله لأن أصله (فَعَلَ) يدل على ذلك قولهم ذواتا » ، الكتاب ٨٣/٢ .

(٨) الرحمن : ٤٨ .

(٩) ب : على .

يكون بناء المفرد عليه ، فثبت بقوله : ذواتنا أن الواحد في الأصل ذواته وذواته فَعَلَةٌ (١) ، ثم حذف اللام في المفرد على غير قياس ، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا (٢) فقيل : ذات ثم إن المذكر ينبغي أن يكون على [وزن (٣)] ففعل فيكون بناؤه وبناء المؤنث واحداً ، وهو أولى [من أن يكون على غير بنائه (٤)] لأن (ذو) بمعنى صاحب [والمؤنث من صاحب (٤)] على بنائه (٥) ، فكذلك ينبغي أن يكون المؤنث من (٦) ذو على بنائه في الأصل فلذلك قلنا في ذو : إن أصله ذَوِي (٧) ثم حذفت اللام على غير قياس .

وأما الدعوى الثالثة : في أن الحركة التي كانت العين بها متحركة في هذه الأسماء في الأصل هي الفتحة لا الضمة ولا الكسرة فدليلها أحد شيئين : أنا قد وجدناها مفتوحة في هذه الأسماء في التثنية في قولهم : أخوان وأبوان وهنوان وحموان ، والتثنية لا يخالف بناؤها بناء المفرد (٨) فلذلك قلنا : إن بناء المفرد على فَعَلٍ / أ مفتوح العين كالتثنية .

(١) وأصل ذواته : ذَوِيَّةٌ فَعَلَةٌ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار ذواته .

انظر : الأمالي الشجرية ٤٣/٢ .

(٢) الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين . انظر : سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٣) تكملة من : ج .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قال ابن الأثيري : ... أن يكون التثنية مبنياً على الفعل ، والمذكر والأنثى فيه مشتركين فدخله

الماء كقولك : رجل قائم وكريم وامرأة قائمة وكريمة ، المذكر والمؤنث ١٣١ .

ومن عبارات من تكلم عن المذكر والأنثى قولهم : المرأة أنثى المرء فتكون حينئذ مبنية على لفظ

مذكرها ، المذكر والمؤنث ٩٠ .

فقولهم مبنية على لفظ مذكرها أي مطابقة له مع زيادة ماء التثنية كالمؤنث وامرأة وصاحب وصاحبة .

وانظر : مثل ذلك في : المذكر والمؤنث ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٢ .

(٦) ب : في .

(٧) قال ابن الشجري : « وأما ذو مال فالمنزوف منه ياء وأصله ذَوِي فقل بوزن علم » ، الأمالي

الشجرية ٤٢/٢ .

(٨) قال الفارسي عن المذكر السالم : « وسمى جمعاً على حد التثنية لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في

التثنية ولا يهر نظمه عما كان عليه في الإفراد » ، الإيضاح المضدي ٢١ .

والثاني : أنه إذا أمكن حملها على فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ كان المفتوح العين أولها لأنه
[أخف ^(١)] وأكثر في الكلام منهما ^(٢) والحمل على الأكثر أولى ولا سيما إذا كان
الأكثر أخف ^(٣) .

وقوله : إلا (فوك) فوزنه فَعَلَ ^(٤) .

لأنه لا دليل فيه على حركة الوسط والأصل في الجروف ^(٥) السكون فلا يعدل
عنه إلا بدليل ولا دليل في أفواه على أن المفرد منه فَعَلَ لأن المعتل العين يابه أفعال ^(٦)
وسواء في ذلك الساكن الوسط والمتحركة ^(٧) ، فالساكنه نحو أحواض وأسطاط
وأثبات والمتحركة نحو : أبواب وأموال ^(٨) .

وقوله : ولأما كلها واوات إلا فوك فلامه هاء لقولهم : في الجمع أفواه وفي
التصغير قُوَيْه ^(٩) .

يقول ^(١٠) يستدل على [أن ^(١١)] المحذوف من (فوك) هاء بظهورها ^(١٢) في
الموضع الذي ظهر فيه المحذوف ونقي على أصله وهو جمع الاسم جمع التكسير في

(١) سقط من : ج .

(٢) قال سيويه : ... الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، الكتاب ٢٥٨/٢ .

(٣) انظر في ذلك أيضا : شرح الجزولية ١٥٤/١ .

(٤) الجزولية ٤٤ .

(٥) أ : الحرف .

(٦) انظر : في جمع فَعَلَ معتل العين على أفعال : الكتاب ١٨٤/٢ - ١٨٥ ، المقنضب ١٦٧/١ .

١٦٩ ، الأصول ٤٣٦/٢ - ٤٣٧ .

(٧) ج : المتحرك .

(٨) أصلهما : بَوْبٌ ومَوَالٌ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا .

وانظر : التكملة ٢٥٩ ، البدیع ٦٦٢/٢ .

(٩) الجزولية : ٤٤ .

(١٠) ب : فيقول .

(١١) سقط من : أ .

(١٢) أ : لظهورها .

قولهم : أقواه فإن اللام لم يحذف من جمعه (١) كما حذف من واحده ، وتصغيره إذ (٢)
قالوا : (فويه) لأن اللام أيضاً لم تحذف من تصغيره (٣) كما حذفت من تكسيبه (٤) .
وقوله : وإلا (ذو) فلامها ياء لتوسط الواو فيها (٥) .

يقول لكون العين ولو اللام محذوفة ، والغالب على الاسم الثاني (٦) المحذوف
منه لانه أن تكون اللام المحذوفة منه واواً أو ياء والأغلب فيها الواو (٧) وإن كان المحذوف
قد يكون غيرهما فقد يكون المحذوف الهاء لمضارعتها لهما في الضعف في فوك (٨) ،
والهاء لمضارعتها في قولهم : (حر) بدليل قولهم : أحراج (٩) ، لكن الأصل ما
ذكرناه أولاً من كون المحذوف ياء أو واواً والأغلب الواو ، فينبغي على هذا أن يحكم على
ذو بأن المحذوف منه ياء أو ولو لا غيرهما لأنهما أكثر من غيرهما [كان (١٠)] ينبغي
أن يتعين من هذين الواو لأنها التي غلب حذفها لكنه / ٦٠ ب لم يعين إلا الياء دون
الواو ، لأن ما عينه واو مما لانه حرف علة [أكثر (١١)] ما تكون اللام (١٢) منه ياء ،

(١) ج : جميعه .

(٢) أ ، ج : إذا .

(٣) انظر رد لام (فويه) في الجمع والتصغير : المقتضب ٣٦٢/١ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، شرح
الشافعية ٢١٥/٢ ، المتع ٣٩١/١ ، شرح الجزولية ١٥٥/١ .(٤) ج : تكسيبه ، واللام لم تحذف من التكسير ، فعمل الصواب : كما حذفت من مقرده ، أو : كما لم
تحذف من نكسره .

(٥) الجزولية : ٤٤ وفيها و ذو ...

(٦) ج : الشا .

(٧) هذا مخالف لما عليه جمهور الصرفيين ، قال المبرد : « واعلم أنه ما كان على حرفين ولا يدري ما
أصله الذي حذف منه ؟ فإن حكمه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء ، لأن أكثر ما يحذف من هذا الياء
والواو ، والياء أغلب على الواو عليها ، فإنما القياس على الأكثر » ، المقتضب ٣٦٨/١ .

وانظر رأي المازني في ذلك : في المنصف ٢٠٩/٢ ، وتابعه ابن جنى : المنصف ٢١٠/٢ .

(٨) مر سابقاً أن أصله (فويه) .

(٩) حر أصله أحراج . انظر : الكتاب ٨٠/٢ ، ١٢٢ ، المقتضب ٣٦٨/١ ، الأمالي الشهرية ٣٨/٢ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) ساقط من : ج .

(١٢) ب : الكلام .

ويقل من ذلك ما يكون اللام منه واوياً ألا ترى أن باب شويت وعويت أكثر من باب قوة وصوة^(١) إذ الأول كثير شائع^(٢) والثاني لم يجيء منه إلا ألفاظ قليلة^(٣) فيمكن أن يكون مراد المؤلف بقوله قلامه ياء لتوسط الواو . هذا الذي فسرناه هنا وكنتي بتوسط^(٤) الواو (عن كون الواو)^(٥) عيناً ، ويحتمل أن يكون مراده . لكون العين واوياً واللام حرف علة بدليل قولهم (ذواتا) فلا بد أن يكون حرف العلة الذي هو لام واوياً أو ياءً إذ لا يكون ألفاً لأن الألف [لا^(٦)] تكون أصلاً في الأسماء المعربة^(٧) ، ولا يصحح أن يكون واوياً لكون العين واوياً ، وما عينه واو فلا يكون لامه واوياً في الأكثر فلم يبق^(٨) إلا أن يكون ياءً والأول [من هذين الوجهين^(٩)] أظهر^(١٠) لأنه لم يجز للذواتا في كلامه ذكر .

وقوله : فأصلها إذن أن تكون مقصورة إلا فوك^(١١) .

يعني أن أصل ما لامه حرف علة منها أن يكون آخره ألفاً ، لأنه في الأصل حرف علة كما قدمنا وحقه أن يتحرك بحركة الإعراب والعين مما لامه حرف علة في

(١) الصوة : جماعة السباع . والصوة أيضاً : حمر يكون علامة في الطريق . اللسان ٤٧١/١٤ مادة (صوي) .

(٢) انظر في كثرة باب شويت وعويت وقلة باب قوة وصوة .

• الكتاب ٣٨٩/٢ ، المقتضب ٣٨٧/١ ، سر الصناعة ٥٧٨/٢ ، المنصف ٢٠٩/٢ .

(٣) عقد ابن الشجري بابا لبيان أن باب لويت أكثر من باب قوة ، الأمالي الشجرية ٤٢/٢ - ٤٨ .

(٤) ج : كي بتوسط .

(٥) عن كون الواو : معلة في أ .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) قال ابن الأثير : « ولا تكون الألف أصلاً إلا في الحروف وفيما أوغل من الأسماء في شبه

الحروف » ، البديع ٦٥٩/٢ .

(٨) ج : عين .

(٩) ساقط من : ج .

(١٠) الوجه الأول هو أن العين ولو واللام محذوفة ، والغالب أن يكون المحذوف ولو أو ياء ، وغلبت الياء لأن ما عينه ولو أكثر مما تكون لامه ياء .

(١١) المبرولة : أ .

الأصل متحركة بالفتح كما قدمنا أيضا ، فيأتي حرف العلة الذي هو لام متحركاً بحركة الإعراب ، وما قبله مفتوح فينبغي أن ينقلب ألفاً لأن اللام متى تحركت [بأي حركة تحركت ^(١)] وقبلها مفتوح انقلبت ألفاً ^(٢) .

وقوله : إلا فوق ^(٣) .

يقول : إلا فوق فليس أصلها أن تكون مقصورة لأن آخرها في الأصل ليس حرف علة ^(٤) ، وإنما آخرها في الأصل هاء بدليل قولهم قوته وأقواه .

وقوله : لكن العرب جعلوا لها مزية على غيرها من الأسماء لكثرة لزومها الإضافة ^(٥) .

يقول : لكن العرب جعلوا لهذه الأسماء مزية على غيرها من الأسماء المقصورة ، إذ كان ينبغي لها أن تكون مقصورة / ٦١ أ كسائر الأسماء المقصورة كما قدمنا فكان لهذه الأسماء المذكورة هنا مزية على غيرها من الأسماء المقصورة بأنها إما مضافة لفظاً ^(٦) أو مضافة من جهة معناها وإن لم تكن مضافة من جهة لفظها ، كذلك هو الأكثر منها ، فإن الأخ والأب والحلم وذو كلها أسماء تقتضي الإضافة بوضعها ، لأن الأخ لا بد له من أخ ، والأب لا بد له من ابن والحلم : قريب من قبل الزوج فلا بد له من مقارب ، وذو ملازم للإضافة ^(٧) لا يفارقها فهو أبين في الإضافة منها ، وإن لم يكن هنوك كذلك ^(٨)

(١) ساقط من : أ .

(٢) لأن الوزن فين (قتل) واللام حرف علة متحرك بحركات الإعراب أصلاً وانفتح ما قبلها فنقلت

ألفاً .

(٣) الجزولية : أ٤ .

(٤) انظر : ص ٣٧١ هـ ٣ .

(٥) قال الصيمري : « لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى » ، التبصرة والتذكرة ٨٤/١ . وانظر في

إضافة هذه الأسماء : شرح الجمل لابن بابشاذ ٧ ب ، شرح المقدمة ١١٩/١ .

(٦) قال ابن بابشاذ : « ما لا يتعلق به إلا مضافاً وهو ذو مال لأنه لو أفرد لوقع الإعراب على حرف العلة » ،

شرح الجمل : ٨ ب .

(٧) في كثرة استعماله مضافاً ، وإلا فقد جئني بسبويه عن العرب : « هنا هنوك ورأيت هناك ومررت

بهنك » ، الكتاب ٨٠/٢ .

فإنه يجري مجراها من حيث كان أكثر ما يكتفى به عن الفرج (١) وهو ملازم للإضافة لفظاً أو تقديراً من جهة الاستعمال (٢).

وإنما قلنا إن هذه مزية [لها (٣)] على غيرها من الأسماء المقصورة لأن الإضافة حكم يوجب للأسماء التمكن في الإعراب من حيث هي [في (٣)] الأصل (٤) معاقبة للتون (٥)، والتون دال بوضعه على أن الاسم أصل في نفسه باق على أصالته (٦)، فكانت الإضافة بذلك كالتون فدلّت فيه على تمكّنه في الأسماء كما دلّ التون على ذلك، وإذا دلّت على التمكن في الاسم دلّت على التمكن في الإعراب لأن التمكن في الاسمية بالتون يبعد من البناء، وليس كغير التمكن بالتون لقربه من البناء فإنه لاحق بدرجة الفعل التي هي قريبة من درجة الحرف وإذا دلّت الإضافة على التمكن في الإعراب بعد معناها (٧) أن يكون الاسم مقصوراً لا يظهر فيه الإعراب، تمكّنها في الإعراب بما ذكرناه، فعدل فيها عن القصر إلى أن حذفت لاماتها في الأفراد على غير قياس، وجرت العينات بحركات الإعراب (٨) وفعّلوا ذلك كله حرصاً منهم على ظهور الإعراب فيها إذا كانت مفردة ثم لما أضيفت أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر فظهر فيها بما اقتضاه التصريف في ذلك شبه ٦١/ب الإعراب من اختلاف الآخر مع

(١) المن : كلمة يكتفى بها عن اسم الانسان ، وتستعمل أيضا كتابة عما يقبح ذكره . انظر : التهذيب

٣٧٢/٥ ٣٧٤ .

(٢) لفظا كقولك هنوك ، أو استعمالا كهن كتابة عما يقبح ذكره فلا بد له من صاحب أو صاحبة

يضاف له .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) ب : الإضافة .

(٥) قال سيويه : لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتون ، الكتاب ٣/١ ، وانظر :

المقتضب ١٧٦/٢ .

(٦) قال سيويه : فالتون علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، الكتاب ٧/١ . وانظر : شرح

المقدمة ١٨٧/١ .

(٧) ج : بعلها .

(٨) جانبي الأفع وأفع ورأيت الأفع وأعأ ومررت بالأفع وأفع : وانظر التوطئة ١٢١ .

اختلاف العوامل ، وإن لم يكن ذلك الاختلاف الذي في الأواخر لاختلاف العوامل إعراباً وذلك أيضاً حرص^(١) منهم على ألا تكون هذه الأسماء غير ظاهر فيها أثر العوامل ، وكان ذلك في الإضافة شبه إعراب التثنية والجمع بالحروف لشبه الإضافة بالتثنية والجمع في كونها فرعاً عن الأفراد مثلها فوطئوا لذلك في الأصل^(٢) ، وهو الأسماء المفردة ما قلروا في أنفسهم أنهم يفعلونه في الفرع وهو التثنية والجمع من إعرابها بالحروف ، وإلى هذا المعنى أشار من قال في إعراب هذه الأسماء بالحروف أنهم فعلوا ذلك فيها توطئة للتثنية والجمع^(٣) ، لكننا^(٤) [لما^(٥)] أخذناه منه رأيتنا^(٦) أن ننقله إلى القول الذي هو أحق منه ، وهو أن هذه الأسماء ليست معرفة بهذه الحروف ، وإنما هي معرفة بالحركات المقدره فيها وما قبلها من الحركات تابع لها .

وقوله : وفي^(٧) خمك خمس لغات^(٨) .

هي ست السادسة أن تكون من باب رثناً^(٩) وترك المؤلف لغات الأخ والأب^(١٠)

(١) ج : حرصاً .

(٢) إلى هنا ذهب عدد من النحاة إذ يرون أن تغير الأسماء الستة توطئة لإعراب المثني والمجموع . قال الفارسي : « فإذا أضيف الأب والأخ إلى ظاهر وإلى مضمرة غير علامة التكلم عادت اللام التي كانت سقطت في الأفراد في قولهم أب ، وإنما عاد في الإضافة هذا الذي سقط في الأفراد ليكون توطئة لما يجيء في الجمع الذي على حد التثنية من انقلاب الولا إلى الياء في نحو (مسلمون) و (مسلمين) » ، الشوازيات ٨٥ ب .

وانظر : التبصرة والتذكرة ٨٤/١ ، شرح المقدمة ١١٩/١ - ١٢٠ ، ثمر الصناعة ١٨٠ .

(٣) هم الفارسي في الشوازيات ٨٥ ب ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٨٤/١ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ١١٩/١ - ١٢٠ ، والدينوري في ثمر الصناعة ١٨٠ .

(٤) ج : لكما .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) أ : ورأيتنا .

(٧) أ : في .

(٨) الجزولية : أ٤ .

(٩) هذه اللغات هي : خمك على (فقل) وخمك على (ذل) ، وخما مقصورة ، وخم على (يد) ،

خماً على (حباء) .

انظر الجزولية : أ٤ - ب ، شرح الجزولية ٥٨/١ - ١٥٩ ، البسيط ٤٤/١ - ٤٥ .

(١٠) ج : الأب والأخ .

وفيها ثلاث لغات على ما ذكره الفراء^(١) : إحداهما : ما بنى عليه^(٢) المؤلف كلامه فيها [من^(٣)] حذف لاماتها إذا أفردت وجريان العين بالحركات^(٤) وكونها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم [كانت^(٥)] بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جراً .
والأخرى : أن يكونا من باب يد^(٥) .

والثالثة : أن يكونا مقصورين لا يختلف [آخرهما باختلاف العوامل لفظاً^(٦)]
وعليه^(٧) جاء قولهم : مكره أخوك لا بطل^(٨) ، وعليه أيضاً جاء [قولهم^(٩)] :-

(١) انظر ما سبق من : ٣٤٤ هـ .

(٢) أ : عليها .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) فتقول : أبّ رفعا ، وأبأ نصبا ، وأبّ جراً .

(٥) من العرب من يقول : هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك .

انظر : مجالس العلماء ٢٥٢ ، شرح المفصل ٥٣،٥٢/١ ، تذكرة النحاة ١٤٤ .

(٦) ساقط من : ب ، وكلمة لفظاً ساقطة من : ج .

(٧) ج : عليهم .

(٨) مثل يضرب في حمل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه .

وقصته أن يبس الملقب « نعام » هجم على قاتلي إخوانه وهم في غار ومعه خاله أبو حنش وكان جباناً ، فأوهمه يبس أن في الغار حمراً ، فلما هجم عليهم فجأة جد في القتال ، فقبل له ما أشجعهم فقال المثل . وهو في كتب الأمثال « مكره أخوك لا بطل » ، ورواية « أخك » عند النحاة فقط .
« الفاخر ٥٠ - ٥١ ، الأمثال ٢٧١ ، مجمع الأمثال ٣١٨/٢ ، وأورد القصة في ١٥٢/١ ، المستقصى ٢٩٦/٢ .

رواية (أخك) في كتب النحاة انظر : إعراب القرآن ٣٥٥/١ ، التذيل والتكميل ٥٢/١ ب ، المغني ٢٣٨/١ ، تعليق الفرائد ١٤٨/١ ، مع الهوامع ١٢٩/١ .
(٩) ساقط من : ج .

اختلف في قائل هذا البيت على قولين هما :-

١ - أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد لله العجلي من الشعراء الرجز ، فضل على العجاج ، وله قصص مع هشام بن عبد الملك توفي سنة ١٣٠ هـ .
ترجمته في الأغاني ٧٣/٩ ، ٧٨ ، معجم الشعراء ٣١٠ - ٣١١ .

إن أباه وأبا أباه (١)

وزيد الأخ بلغة رابعة وهي : أن يكون من باب فَخَّ (٢) حكاه ابن الكلبي (٣)
رأيتها (٤) في زيادة الزبيدي (٥) على كتاب البارع لأبي علي (٦).

- ٢ رؤبة بن العجاج .. وهو في ملحقات ديوانه ١٦٨ ، ونسب له في شرح شواهد المغني ١٢٨/١ .
 - ٣ لرجل من بني الحارث بن كعب .. انظر : الخزانة ٤٥٥/٧ .
 - ٤ لرجل من أهل اليمن ... انظر : شرح شواهد المغني ١٢٨/١ .
- وذكر أبو عبيدة لأبي حاتم السجستاني أنه من وضع المفضل . انظر التواجر ٢٥٩ ، ٤٥٨ .

(١) من الرجز من أبيات مطلعها :-

واها لزيًا ثم واها واها
هي العتي لو أكنا نلتها

الشاهد فيه :- (وأبا أباه) إذ جاءت مقصورة على لغة من يلزم هذه الأسماء الألف فلم يقل وأبها .
ديوان رؤبة ١٦٨ ، ديوان أبي النجم الصجلي ٢٢٧ ، الإنصاف ١٨/١ ، البديع ٢٣١/٢ ، شرح المفصل
٥٣/١ ، ١٢٩/٣ ، شرح الجمل ١٥١/١ ، شرح الجزولية ١٦١/١ ، المغني ١٣١/١ ، ٢٣٨ ، شرح شواهد
المغني ١٢٧/١ - ١٢٩ ، شرح أبيات المغني ١٩٣/١ - ١٩٤ ، الخزانة ٤٥٥/٧ - ٤٥٦ .
(٢) بتشديد الخاء .

انظر : رواية ابن الكلبي لما في تهذيب اللغة ٦٢٣/٧ .. وقال الأزهري بعد أن عزاها لابن الكلبي :
« لا أدري ما صحته » .

(٣) ابن الكلبي : (... - ٣٠٤ هـ) .

هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمر الكلبي ، كان عالمًا بالنسب وأخبار العرب ، أخذ عن أبيه
وعن أبي النضر ومجاهد ومحمد بن أبي السري البغدادي والواقدي .

له كتاب لغات القرآن ، والدياج في أخبار الشعراء وغيرها .

« تاريخ بغداد ٤٥/١٤ - ٤٦ ، معجم الأدباء ٢٨٧/١٩ - ٢٩٢ .

(٤) ب : رآه ، ج : رأيت .

(٥) الزبيدي : (... - ٣٧٩ هـ) .

أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي النحوي الأندلسي ، أخذ عن أبي علي الفاي وأبي عبد الله
الرباعي ، وأخذ عنه ابنه أبو الوليد محمد وابن الأظلي .

له : مختصر العين ، طبقات النحويين ، وغيرها .

« معجم الأدباء ١٧٩/١٨ - ١٨٤ ، إشارة التحين ٣٠٧ - ٣٠٨ ، البنية ٨٤/١ - ٨٥ .

(٦) الفاي : (٢٨٠ - ٣٥٦ هـ) .

وقوله : وهنوك فيه ^(١) لغتان ^(٢) .

الواحدة كما قدمنا والأخرى أن تكون من باب يد هي اللغة الكثرى منهما كما
٦٢/ أ قلناه ^(٣) فيما تقدم ^(٤) ، ولذلك أسقط أبو القاسم هذه اللفظة من هذه
الأسماء ^(٥) لأن بناءهم إنما هو على الأكثر لا على الأقل .

وقوله : وهنوك إذا عوض من ولوها ميم جاءت فيه أربع لغات ^(٦) .

زاد بعضهم خامسة وهي فَمُّ بالتشديد ^(٧) .

واحتج بقوله ^(٨) :-

- إسماعيل بن قاسم بن عهذون البغدادي كان من أهل اللغة والنحو ، أخذ عن ابن دريد وابن السراج وأبي
عمر الزاهد ونظيره ، وأبي بكر بن الأنباري أخذ عنه الزبيدي وعبد الله بن الزبيد الحميري وأحمد بن أبيان .
له : الأمالي ، والنوادر ، والبارع ، وفعلت وأضلت وغيرها .

طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢ - ٢٠٥ ، معجم الأدباء ٢٥/٧ - ٣٣ ، إنباه الرواة ٢٠٤/١ -

٢٠٩ .

(١) ج : فيها .

(٢) الجزولية : ٤ ب .

(٣) أ : قلنا .

(٤) انظر ص : ٣٤٤ .

(٥) إذ علما ، محبة أسماء معلة مضافة ، الجمل ٣ ، وانظر ص : ٥٤٤ .

(٦) الجزولية : ٤ ب . وهذه اللغات هي : فَمُّ ، فَمِّ ، فَمِّ ، فَمِّ بالإتيان لحركات الإعراب وستأتي مفصلة .

(٧) ذكر ابن الشجري أنها لغة لبعض العرب : الأمالي الشجرية ٢٥/٢ .

(٨) اختلف في قائله على الأحوال الآتية :-

١ - جرير بن عطية الخطفي يمدح سليمان بن عبد الملك . ذكر ذلك في اللسان ٣٦٣/١٢ .

٢ - الصجاج : (... - ٩٠ هـ) . أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد الحميري ، أدرك الإسلام

وأسلم وعاش حتى أهام الوليد ، اشتهر بالرجز ، ترجمته في : الشعر والشعراء ٢٩٥ - ٢٩٦ ،

المخرانة ٨٩/١ - ٩١ هـ ، نسب البيت إليه في المخرانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٦ .

٣ - الصافي (... - ٢٢٨ هـ) . محمد بن ذؤيب الفقيمي ، أدرك الرشيد ومدحه كان من

المصريين عاش مائة وثلاثين عاما ، ترجمته في : الشعر والشعراء ٣٨٩ ، المحسنون من

الشعراء ٤٣٩/٢ - ٤٤١ .

نسب البيت إليه في اللسان ٣٦٣/١٢ .

حَتَّى إِذَا مَا تَخَرَّجَتْ مِنْ فَمِّهِ (٩)

قال يعقوب (١) وابن جنبي : هذه (٢) ضرورة لا لغة (٣)

ويريد بقوله فيه أربع لغات فَمَ وَفَمِ وَفَمٌ .

يعني أن اللغة الواحدة : أن تكون فام مفتوحة في أحوال إعرابه كلها النصب
والخفض والرفع (٤) .

واللغة الثانية : أن تكون فام مكسورة في أحوال إعرابه كلها النصب والخفض
والرفع .

(٩) من الرجز من أبيات مطلعها :-

إن الأمام بقده أين أم
ثم أئنه ولي عهد عمه

الشاهد : تشديد الميم من « فم » وذكر ابن جنبي أنه يروى بفتح الفاء وبضمها ، ديوان جرير ١٠٢٨ ، في
المخلق ط نعمان ، ديوان العجاج ٣٢٧/٢ ، في الملحق أيضا ، إصلاح المنطق ٨٤ ، الخصائص ٢١١/٣ ، سر
صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ، شرح الكافية ٢٩٧/١ ، الخزانة
٤٩٣/٤ - ٤٩٦ .

(١) ابن السكيت : (... - ٢٤٤ هـ) .

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت ، كان عالما بالنحو واللغة والشعر أخذ عن الفراء وأبي عمرو
الشياني والأثرم وابن الأعرابي ، وكان يؤدب الصبيان في بغداد .

له : إصلاح المنطق ، الإبدال ، معاني الشعر وغيرها .

« تاريخ بغداد ٢٧٣/١٤ - ٢٧٤ ، إشارة الصين ٣٨٦ - ٣٨٧ ، البغية ٣٤٩/٢ » .

(٢) ج : هي .

(٣) نص ابن السكيت في « وأما تشديد الفم فانه يجوز في الشعر » ، إصلاح المنطق ٨٤ .

ونص ابن جنبي : « يروى بضم الفاء وفتحها ، فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس ذلك في هذه الكلمة ،
ألا ترى أنك لا تجد هذه المشددة الميم تصرفا » ، سر الصناعة ٤١٥/١ .

(٤) ج : الرفع والخفض .

واللغة الثالثة : أن تكون فافم مضمومة في أحوال إعرابه كلها النصب (١)
والخفض والرفع .

وقوله : والإتياع (٢)

يعني [به (٣)] إتياع الفاء حركة الإعراب فتكون الفاء مفتوحة في حال نصب
الكلمة ، ومضمومة في حال رفعها ومكسورة في حال خفضها ، وتكون الكلمة في
ذلك أختا لامرئ ، وإيتم في إتياع حركة ما قبل حرف الإعراب حركة الإعراب كما كانت
هذه الكلمة قبل أن يعوض من واوها ميم في حال الإضافة [وقد تقدم قول ابن بابشاذ :
أنه لا يعوض من واوها ميم في حال الإضافة (٤)] ورده (٥)

[الجمع]

وقوله : الاسم الذي يفهم منه الجمع قسمان مجموع حقيقة وغير مجموع
حقيقة فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور (٥)

يريد بالمجموع حقيقة ما أصله أن يضم فيه إلى لفظ الواحد أكثر منه في الأصل
بحرف العطف ، ولكنه (٦) اختصر : إما بالزيادة عليه (٧) وإما بتغيير بنيته (٨)

ويريد بغير (٩) المجموع حقيقة ما فهم منه الجمع ولم يكن أصله ضم لفظ واحد

(١) النصب ، معادة في : أ .

(٢) الجزولية : ٥٧ ، وليست في بعض النسخ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) انظر القول ورده من : ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٥) الجزولية : ٤ ب .

(٦) ج : لكنه .

(٧) كجمع المذكر السالم وجمع الإناث .

(٨) كمجموع التكسير : انظر في ذلك : شرح الحمل لابن بابشاذ ١١٣ ، المشكاة والنبراس

٤٦/١ (ف) .

(٩) ج : فخر .

إلى أكثر منه (١) بحرف العطف ثم اختصر بأحد ذينك الوجهين (٢).

ويريد بالمحصور ما يضبط بباب إما بأن يضاف إليه إضافة كلية /٦٢ ب فيقال كل ما فهم منه الجمع في باب كذا فليس بمجموع حقيقة . كقولنا : كل ما فهم منه الجمع من المضمرة فليس بمجموع حقيقة ، وكل ما فهم منه الجمع من أسماء الإشارة فليس بمجموع حقيقة ، وكل ما فهم منه الجمع من الأسماء الموصولة فليس بمجموع حقيقة (٣).

أو إضافة جزئية كقوله وكل في التوكيد ولا معنى لإفراده كلا من باب التوكيد بهذا دون أجمع ، فإن كل واحد منهما يفهم منه الجمع في باب التوكيد (٤) وليس بمجموع حقيقة .

وقوله : وكل في التوكيد (٥).

يفتضي أن في التوكيد ما هو مجموع حقيقة وإلا فلم خص كلا منه ، ولم يقل : والتوكيد (٦) مطلقا كما أطلق ذلك في المضمرة والموصولات وأسماء الإشارة ، والذي هو

(١) قل الأبيدي : « وغير المجموع حقيقة هو ما ليس له واحد من لفظه يبنى الجمع عليه لا في اللفظ ولا في التفسير نحو : قوم وإبل وأشياهما ألا ترى أن واحد قوم : رجل وواحد إبل : جمل أو ناقه » ، شرح الجزولية ١٦٥/١ .

(٢) من الزيادة عليه أو تغير بيته .

(٣) المضمرة نحو : نحن وأنتم وهم و(نا) من قضا وغيرها ، والإشارة نحو : هؤلاء ، والموصولات نحو : الذين واللاتي واللاتي .

فهذه الأشياء وإن دلت على الجمع فليست بمجموع حقيقة ، ولكنها محصورة في أبواب معينة .

انظر : المباحث الكاملة ٨٧/١ ، المشكاة والبراس ٤٧/١ (ف) ، شرح الجزولية : ١٦٦/١ .

(٤) لا يؤكد بكل إلا جمع ومثلها أجمع . قال الزحشمي : « ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه ... » ، المنفصل ١١٣ ، وانظر : شرح المنفصل ٤٤/٣ ، شرح الكافية ٣٣٤/١ .

(٥) الجزولية : ٤ ب .

(٦) أ : التوكيد .

في باب التوكيد مجموع حقيقة كأنفسهم وأعينهم (١) .

ويريد بغير المحصور ما لا يضبط بياب كالنفر والعصبة والإبل والغنم وما كان نحو ذلك (٢) مما يشتمل عليه باب أسماء الجماعات في كتب اللغويين (٣) .

وقوله : والمحصور (٤) المضمرات (٥) .

يريد نحو : أنتم وأنتم وهم وهم .

وقوله : والمبهمات (٥) .

يريد نحو : هؤلاء .

وقوله : والموصولات (٥) .

يريد نحو الذين والألى اللاتي وما أشبه ذلك ، وقال النحويون في مثل أنتم : إنه ليس بمجموع حقيقة (٦) ، وشرحه بعضهم (٧) بأن قال : لو كان مجموعاً حقيقة كان أصله : أنت وأنت وأنت (٨) ثم اختصر ذلك بقوله : أنتم ، وأنت معرفة لا تنكر (٩) وحقيقة المعرفة : ما خص مسماه (١٠) . ولا يصح ذلك هنا لأنه لا يمكن الاختصاص

(١) هما جمع نفس وعين جمع قلة على أفعل ، فجمع فعل صحيح العين على أفعل مطرد ومنه نفس وأنفس . انظر : الكتاب ١٧٦/٢ ، وأما معتل العين فجمعه على أفعل قليل ومنه عَيْنٌ وأعين . قال سيويه : وقد بنوه على أفعل على الأصل ، قالوا أعين ، الكتاب ١٨٥/٢ .

(٢) انظر في ذلك : المشكاة والتهراس ٤٨/٦ (ف) ، شرح الجزولية ١٦٧/١ .

(٣) من ذلك ما ذكره ابن سيده تحت باب «أسماء الجماعات من الناس» ، انظر المخصص ١١٨/٣ إذ جعل من ذلك ألفاظاً كثيرة منها : الفر والرهط والقوم والعصبة والزمرمة والعزة... وغيرها ، المخصص ١١٨/٣ - ١٢٦ .

(٤) جم : المحصور .

(٥) الجزولية : ٤ ب .

(٦) لأن التثنية والجمع تخص الأسماء المعربة : انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ ، تمار الصناعة ٨٣ ، وقد سبق أن أشار الشلويين إلى ذلك : ٣٠٦ .

(٧) هو الشلويين نفسه .

(٨) أ : أنت أنت أنت ، بدون حرف العطف .

(٩) لأن الجمع حكمه حكم التثنية ، ولأن من شرط التثنية أن تنكر معرفتها وتعرف نكرتها ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ .

(١٠) قال ابن جنى : «وأما المعرفة فما خص الواحد من جنسه» ، اللع ١٨٦ .

في واحد منهما بمسماه لأن ذكر الآخر معه يناقض ذلك فإذا كان قولنا : في (أنتم) إنه مجموع حقيقة يقتضي أن أصله ذلك ^(١) وذلك لا يقتضي اختصاص المضمرة ، أدى القول بذلك إلى ^(٢) تكثير المضمرة الذي هو أنت وهو لا يتكرر فلم ينبغ أن يقال بما أدى إليه ولكن يقال : / ١٦٣ إن هذه الأسماء موضوعة لتؤدي معنى الجمع من أول وهلة كما وضعت الأسماء المفردة لمعناها من أول وهلة ، وكما وضعت أسماء المجموع نحو : الرهط والنفر والقوم والعصبة لأداء معناها من أول ^(٣) وهلة ^(٤) ، لا أنها كانت آحاداً ثم عطف عليها بالواو آحاد مثلها ثم عوض من الآحاد التي عطفت بالواو على الأول شيء أضيف إلى الأول المعطوف عليه كما فعل ذلك في التثنية وجمع السلامة ومعنى هذا أن قولهم : أنتم ليس أصله أنت وأنت وأنت ثم اختصر ذلك كله بقوله أنتم كما قالوا ، وإنما هو اسم موضوع لمعنى الجمع من أول وهلة غير مختصر به أنت وأنت [وأنت ^(٥)] كما قالوا ، وكذلك القول في اسم الإشارة الذي هو قولهم : (ذان) والموصول الذي هو قولهم (اللذان) وهذا الشرح ليس بمتعم لأنه يصح أن يكون الأصل في أنتم أنت وأنت وأنت ، ويكون كل واحد من هذه الألفاظ خاصاً بمسماه ^(٦) لأنك إذا قلت للإنسان ^(٧) [أنت ^(٨)] وأقبلت عليه فقد خصه هذا اللفظ بإقبالك عليه ، ثم تقول لآخر وأنت وتقبل عليه أيضاً فيكون هذا ^(٩) اللفظ أيضاً خاصاً لهذا الآخر بهذا الإقبال الآخر عليه ، وكذلك قولك لآخر بعد ذلك وأنت .

والصواب أن يزداد في هذا الموضع أن يقال : إنا إذا قلنا : أنت وأنت وأنت

(١) يعني (أنت ، وأنت ، وأنت) .

(٢) ب : أن .

(٣) ج : لأول .

(٤) الشرح الصغير : ٤٥ .

(٥) ساقط من : ج ، وفي أ : أنت أنت أنت .

(٦) ب ، ج : لمسماه .

(٧) ب ، ج : لاسم .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) أ : بهذا .

فلكل واحد من المخاطبين إقبال يختص به لفظه ، فإذا قلنا : أنتم لم يكن هنا (١) إلا لفظ واحد وإقبال واحد فلم يكن هذا المعنى معنى (أنت وأنت وأنت) الذي كل واحد منها لفظ يخص المراد به بإقباله فلذلك لا يقال في أنتم : إنه جمعها لأنه ليس بمعناها وإنما هو لفظ آخر ومعنى آخر فهو على حدته من قولك (٢) أنت وأنت وأنت وليس بجمع له فيأتي مذهب هؤلاء على التسوية بين المعارف [كلها (٣)] في ألا يشي شيء منها ولا يجمع ، ويكون وجهه /٦٣ ب هو الذي شرحنا .

ورأيت بعضهم قد قال : أما سيويه فمذهبه عندي الفرق بين أسماء الإشارة وغيرها من المعارف ، فأسماء الإشارة تثني وتجمع عنده (٤) ولذلك اعتذر عن حذف الألف من ذا في التثنية إذا قلت : ذان ومن حذف الياء من اللذين (٥) فيها لما كانا تثنيتين (لذا والذي) (٦) لأن الأسماء الموصولة كأنها أسماء إشارة ، لما كانت أسماء لمعهودين ، والمعهودون مشار إليهم ، وإنما قلنا بالفرق بين أسماء الإشارة وغيرها لأن التثنية لا ترفع عنها التعريف (٧) وكذلك الجمع لأنهما في معنى العطف (٨) ، والعطف لا يرفع عنهما (٩) التعريف فكذلك التثنية والجمع اللذان في معناهما فإذا كان

(١) ج : هنا .

(٢) ج : قوله .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) الصحيح أن سيويه يسوي بين أسماء الإشارة والموصولة قال : هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة : وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي ، فإذا تثبت (تا) ، قلت : (ذان) وإن تثبت (تا) ، قلت : (تان) ، وإن تثبت الذي . قلت : (اللذان) ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٥) ب ، ج : الفى .

(٦) قال رحمه الله تعالى : وإنما حذفت الياء والألف لفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٧) قال ابن بابشاذ : لأن حد الشيء عندهم ما تنكرت معرفته وتعرفت تنكرته ، كزيد والرجل . وهذه أسماء الإشارة لا تنكر بحال ، شرح المقدمة ١٣١/١ .

(٨) قال ابن بابشاذ : التثنية ضم شيء إلى مثله والغرض بها الإختصار وأصلها العطف ، شرح الجمل ١١ ب ، وانظر أيضا : المقصد ١٨٣/١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، كشف المشكل ٢٥٦/١ ، الجرونية ٥٤ ، ٥٥ .

(٩) أ ، ب : عنهما .

الأمر كذلك لم ترد تثنيها ولا جمعها إلى تنكيرها ، وإذا لم يرد ذلك إلى تنكيرها لم يمنع من تثنيها [وجمعها ^(١)] [مانع ^(٢)] .

فإما قول سيويه لأنه لا يكون الاسم واحداً معروفاً ثم يثنى فإنما يعني به (ضارب) ونحوه مما تكلم فيه مما إذا ثنيت تنكر ^(٣) ، وكذلك المعهود بالأكف واللام فإن الاسم المعهود بها عند التثنية يشترك ، وكذلك الاسم العلم و [ليس ^(٤)] كذلك اسم الإشارة ولا المضمر فإن واحداً منهما لا يشترك عند التثنية لأنها نائبة مناب العطف فكما لا اشتراك في العطف كذلك لا اشتراك في التثنية ، وإنما لم يقل في أنتم وأنتم أنها تثنية وجمع لما لم تكن على طريقة التثنية والجمع ^(٥) .

وهذا الذي قاله هذا القائل ليس بصحيح وسيويه يرى مما ذكره ^(٦) ، لفظه مطلق وهذا قد قيده ^(٧) ، وهو مع هذا دعوى ولا يصح أن تثني المعرفة إلا حتى تنكر

(١) سقط من : ج .

(٢) سقط من : أ .

كيف لم يمنع من تثنيها وجمعها مانع ؟ إن من شرط التثنية كما سبق أن يكون الاسم قبلاً للتعريف والتنكير ، بخلاف المضمرات واسم الإشارة والموصول فإنها لا تقبل تنكراً .

(٣) ذكر سيويه - رحمه الله تعالى - كلاماً قريباً من هذا سبق تحريمه والإشارة إليه . انظر من :

٢٠٧ هـ ، وهو في الكتاب ٢٦٨/١ .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) قال ابن جنبي : « ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة ، وأنهم إنما يصوغون له في التثنية اسماً مختراعاً ليس على حد (زيد وزيدان) قولهم : أنت وأنتما وهو وهي وهما وضميرتك وضميرتكما ، فكما لا تنبئك في أن (أنتما) ليس بشية (أنت) ، إذ لو كان تثنية أنت لوجب أن تقول في أنت : أنتان ، وفي هو : هوان . وفي هي : هيان » ، سر الصناعة ٤٦٧/٢ - ٤٦٨ .

(٦) من أن سيويه يفرق بين أسماء الإشارة وغيرها .

(٧) سيويه لم ينص على أن هذه الأسماء ليست مشاة حقيقة كما في كتابه ١٠٤/٢ ، وجرى على ذلك التردد في المقتضب ٢٧٨/٤ ، وابن السراج في الأصول ١٢٧/٢ . أما من يرى أنها غير مشاة حقيقة فكثير من النحويين منهم الفارسي في البصريات ٨٥٢/٢ ، ٨٥٢ .

وابن جنبي في الخصائص ٢٩٧/٢ ، وسر الصناعة ٤٦٦/٢ - ٤٦٩ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١١٢ ، وفي شرح المقدمة ١٣١/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/٣ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٠/١ ، وفي شرح الكافية ٢٩/١ ، وغيرهم كثير .

(٢٤ - شرح لقائمة الخليفة الكور)

فإنها تكون ما دامت غير مثناة خاصة لمسامها فعند التثنية لا يختص بمسامها لأنه ينضاف إلى ذلك المسمى آخر في المعنى لفظه ^(١) كلفظه فيرتفع عنه الاختصاص ولا بد ، وإذا ارتفع عنه الاختصاص تنكز / ٤٦٤ أولاد ، والتنكير لا يصح في المضمر ولا في اسم الإشارة لأنهما معرفتان لا يمكن تنكيرهما ، فإذا لم يمكن تنكيرهما لم تصح تثنيتهما ولا جمعهما لأنه لا بد من تنكير المعرفة عند التثنية على ما قلنا ، وليس إذا قلت (أنت وأنت وأنت) كالتثنية والجمع لأن مع كل واحد من هذه المعطوفات إقبال غير الإقبال الذي كان قبله فكل واحد من هذه الألفاظ [لفظ ^(٢)] خاص للمراد به ، وليس كذلك التثنية لأنه ليس هناك ألفاظ منفصل بعضها من بعض مع كل واحد منها إقبال غير الإقبال الذي مع الآخر فليست التثنية إذن ^(٣) في معنى العطف كما قالوا ، لما ذكرناه وإنما كانت تكون بمعنى العطف لو كان هناك عطف لا يكون معه في كل معطوف إقبال غير إقبال صاحبه وذلك غير موجود فالتثنية ، إذن ليست في معنى العطف وما لم تكن التثنية فيه في معنى العطف ومختصرا بها ذلك فليس مثنى حقيقة .

وقول هذا القائل : إن التثنية في معنى العطف غلط منه ، لأن الاسم الخاص بلا شك إذا أضفنا إليه غيره مما معناه ومعناه ولفظه لفظه ، لم يبق على خصوصه ، فقوله فيه : إنه بمعنى العطف ليس بصحيح ! لأن كل واحد من المعطوفات يبقى على خصوصه بالإقبال الذي مع كل واحد من تلك الألفاظ الذي هو خاص بالمقبل عليه ، والتثنية ينضاف فيها إلى الاسم المفرد الخاص ما هو بمعناه ولفظه فيرتفع عنه معنى الاختصاص فلا يكون بمعنى العطف أصلا فلم تصح تثنية المضمر والمبهم والموصول على هذا أصلا ^(٤) .

(١) أ : ولفظه .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) أ : أيضا .

(٤) ذكر ابن جنى استدلاله على عدم تثنية المضمر والمبهم والموصول بعدم تنكيره قال : « ألا ترى أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية بجرى الأسماء المضمرية في أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره ولا نخلع تعريفه عنه » ، سر الصناعة ٤٦٨/٢ ، وانظر أيضا : شرح الجوزية ١٩١/١ .

وقوله : والجموع حقيقة قسمان : مجموع جمع التكسير ومجموع جمع السلامة ، فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ^(١) .

ربما اعترض عليه بعضهم بجفّنات / ٦٤ ب ونحوه ^(٢) ولا ينبغي أن يعترض عليه به لأن مراده ما تغير [فيه ^(٣)] بناء الواحد للدلالة على الجمع ، وهذا التغيير الذي في (جفّنات) ونحوه أعني تحريك العين منه لم يكن للدلالة على الجمع بدليل أنه لا يفعل ذلك في الصفات نحو صنّعة وصنّعات وسهّلة وسهّلات وخذّلة وخذّلات ^(٤) ، وإنما تغييره ^(٥) للفرق بين الاسم والصفة لا للدلالة على الجمع ولو كان ذلك للدلالة على الجمع لم يصح أن تقع الدلالة على الجمع في الصفات إلا به ونظير تحريك العين في ^(٦) فعلات في ذلك حذف التاء من مسلمة في قولهم : مسلمات فإن هذا أيضاً تغيير للواحد كتغييره بحركة عين الفعل في جفّنات ، ولكنه ليس تغييراً للدلالة على الجمع ، وإنما هو تغيير لأمر آخر وهو أنه لو لم تحذف التاء لاجتماع في الاسم علامتا تأنيث ، وكذلك نظيره أيضاً حذف الألف من (مُصنّفون ومُوسون وعيسون) وإن كان حذف الألف في ذلك تغييراً للواحد أيضاً لأنه إنما هو تغيير لالتقاء الساكنين لا للدلالة على الجمع ^(٧) ، فلا ينبغي أن يعترض المؤلف بجفّنات ونحوه ، كما لا ينبغي أن يعترض بشيء من هذا الذي ذكرناه لأنه كله ليس تغييراً للدلالة على الجمع ولكن لأمر آخر .

(١) الجزولية : ٤ ب .

(٢) ذكر أنه قد يعترض على هذا في : الشرح الصغير ٤ ، الباحث الكاملة ٨٨/١ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) قال المبرد : « اعلم أن ما كان من ذلك اسماً فانك إذا جمعه بالألف والتاء حركت لوسطه ، لتكون الحركة عوضاً من الهاء المنقوطة ، وتكون فرقاً بين الاسم والنعت » ، المقضب ١٨٦/٢ ، وانظر : شرح المقدمة ١١١/١ . والجارية الخدلة : مملكة السائقين والذراعين : اللسان ٢٠١/١١ (خذل) .

(٥) ج : بخيره .

(٦) ج : من .

(٧) قال المبرد : « وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت ولو الجمع أو ياء الجمع وما قبل كل واحد مفتوح ، لأنه كان مفتوحاً قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء على حاله » ، المقضب ٣٩٥/١ .

وقوله : بزيادة أو نقصان (١) .

يريد في مثل : رجال ورُسل (٢) ولم يعتبر مع الزيادة والنقصان ما معهما (٣) من تغيير الحركة إذ كانا أكثر منه في الحكم فاعتذر الأقل في جانب الأكثر (٤) .
وقوله : أو تغيير حركة (٥) .

يريد في مثل : وُرد في الواحد ووُرد (٦) في الجمع ولم يتغير هنا شيء إلا (٧) الحركة والمعنى أن جمع التكسير يكون بتغيير الواحد إما بزيادة حرف لا بنقصانه أو بنقصان (٨) حرف لا بزيادته أو تغيير حركة لا بزيادة حرف ولا بنقصانه (٩) ١٦٥/ .

(١) الجزولية : ٤ ب .

(٢) ج : رجال رسل .

فرجال جمع رجل ففي جمعه : زيادة الألف وتغيير حركة عينه من الضم إلى الفتح ، وحركة رائه من الفتح إلى الكسر . ورُسل جمع رُسل ففي جمعه نقص حرف وتغيير حركة فائه من الفتح إلى الضم .
(٣) ج : معهما .

(٤) عاب الأبندي على الشلوين هذا التمثل فقال : « وهو غير مسلم فإن رجال فيه زيادة حرف وتغيير حركة ، وكتب فيه نقصان الألف وتغيير حركتين » ، شرح الجزولية ١٦٨/١ .
أقول :

١ إن الشلوين لم يمثل بكتب جمع كتاب على ما تغير بنقص ، وإنما مثل يرسل جمع رسول في الشرحين الصغير والكبير ، وهي قرينة من كتب ، لأن فيها نقصا وتغيير حركة .
٢ أن الشلوين فطن إلى تغير الحركات واعتذر عنه كما ترى جاريا فيه على أصل من الأصول وهو أن الأقل معتذر بجانب الأكثر ، وهو اعتذار وجه . وبذلك يضح أنه لا وجه لا اعتراض الأبندي عليه .

(٥) الجزولية : ٤ ب .

(٦) الورد : « لون أحمر يضرب إلى صفرة حسنة في كل شيء . ومنه فرس ورد » : التهذيب ١٤٤/١٦٣ ، اللسان ٤٥٦/٣ (ورد) .

قال سيويه : « وقد كسروا فعلا على (فُعل) فقالوا رجل كُتُّ وقوم كُتُّ وقالوا : نُطُّ ونُطُّ وقالوا : فرس وُرْدٌ وعيل وُردٌ » ، الكتاب ٢٠٤/٢ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١٩٠/١ ، المقتضب ٢٠٠/٢ - ٢٠١ .

(٧) ج : سوى .

(٨) ج : نقصان .

(٩) أ : نقصانه .

ثم قال بعد ذلك : وربما ^(١) اجتمع ذلك [كله ^(٢)] في كلمة واحدة ^(٣) .
يريد مثل قولهم : قُضيبٌ وقُضبانٌ ففي هذا أعني قُضبانَ زيادة الألف والنون
ونقصان الياء وتغيير جنس الحركة .

وقوله : وربما جاء بعض ذلك في النية ^(٤) لا لفظاً ^(٥) .

مثاله قولهم للسفينة فلَّك في الواحد وفلَّكان في الثنية وفلَّك في الجمع ، وكذلك
دَلَّاص ^(٦) في الواحد ودَلَّاصان في الثنية ^(٧) ودَلَّاص في الجمع ^(٨) ، وإنما قلنا إن فلَّكا
في الجمع مغير عن فلَّك في الواحد نية لئلا يرد الأقل إلى الأكثر ، وذلك أن الذي وجدناه
في كلامهم من الجمع قسمان : قسم يزداد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في
جمع السلامة ، وقسم يقام مقام تلك ^(٩) الزيادة فيه تغيير بنيته بأحد الوجوه المتقدمة ،
ولم نجد قسماً ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلاً ، وهو هذا الذي نحن
بسيبته ، والقياس مع هذا يقتضي أن لا يكون لأن الغرض بالعبارة هنا الدلالة على
الجمع ، ولا دلالة إذا ^(١٠) كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه ، فلما جاء هذا
مخالفاً للمستمر سماعاً وقياساً احتجنا أن ^(١١) نصرف هذا الأقل إلى المستمر فلما كان

(١) ب : وربما .

(٢) تكلمة من : ج .

(٣) الجزولية : ب .

(٤) ب : الثنية .

(٥) الجزولية : ب - ما .

(٦) الدلاص : الفرع اللينة : التهذيب ١٢/١٤٣ ، اللسان ٧/٣٧ .

(٧) كتبت فلَّك ودلاص دلت على أنها ليسا محضين بل تستعملان في الواحد والجمع ، قال سيويه :

« ويندك على أن دلاصاً وهجاناً جمع لدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هجانان

ودلاصان فالثنية دليل في هذا النحو » ، الكتاب ٢/٢٠٩ ، وانظر : المقتضب ٢/٢٠٤ .

(٨) فلَّك للواحد وللجمع ودلاص للواحد وللجمع . انظر : الكتاب ٢/١٨١ ، ٢/٢٠٩ ،

المقتضب ٢/٢٠٤ .

(٩) ج : ذلك .

(١٠) أ : إذ .

(١١) ج : احتجنا إلى أن .

قولهم في الجمع [فَلَكَ ^(١)] من قسم الجمع ولم يمكن أن يقال فيه : إنه مما زيد عليه من آخره ما يدل على الجمع إذ لم توجد فيه زيادة وكانت الحركات قد تنفق وهي مع هذا مختلفة نية ، كقولهم في ترخيم منصور يا منصُ على لغة من نوى [وعلى لغة من لم ينو ، فالضمة في الصاد في منصُ على لغة من نوى ^(١)] هي الضمة التي كانت في منصور ، وهي فيها على لغة من لم ينو ضمة محدثة أحدثها النداء ^(٢) كالضمة التي أحدثها النداء في يا زيد ويا عمرو ، وأمكنتنا أن نقول في فَلَكَ ما قلنا في ضمة منصُ في اللغتين من أن ضمة فائه وسكون لامه [في الجمع ^(٣)] غيرهما في الواحد كما كانت / ٦٥ ب ضمة صاد منصُ في لغة من نوى غيرها على لغة من لم ينو ، وبقينا بهذا العمل على ما وجدناه في الجمع من أنه أحد القسمين المتقدمين أعني أن يزداد عليه من آخره ، أو تغير بيته كان ذلك خيرا ولا بد من أن تقول ^(٤) : إنه قسم ثالث لم يتغير بواحد من التغييرين ^(٥) لأن ذلك مجرد الدعوى على العرب فيما اقتضاه مستمر كلامها ^(٦) وفيما اقتضاه القياس .

وأما ما قلناه فقد ثبت في كلامها نظيره فنحن لم ندع عليها شيئا غير موجود في كلامها كما يكون ذلك في الدعوى التي تركناها وعدلنا عنها وانضاف إلى ذلك في فَلَكَ أن فُعْلا وفَعْلا يتعاقبان على المعنى الواحد ^(٧) كقولهم : العَجْم والعُجْم والشُعْل والشُعْل

(١) ساقط من : أ .

(٢) ومثل منصور في ذلك يرثن قال ابن يعيش : « وفي يرثن يا يرثُ كله بالضم إلا أن الضمة في يرثُ غير الضمة الأصلية إنما هي ضمة النداء ، وقد انحذفت الضمة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارت وأثبت بالضمة » ، شرح المفصل ٢١/٢ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) ب : يقال .

(٥) يعني الزيادة عليه من آخره أو تغير بيته .

(٦) ج : كلامهما .

(٧) قال المبرد : « وأما قولهم : الفَلَكَ للواحد والفَلَكَ للجمع ، فإنه ليس من قولهم : شكاهي واحدة وشكاهي كثرة ، وبهي واحدة وبهي كثير ، ولكنهم يجمعون ما كان (فَعْل) كما يجمعون ما كان على (فَعْل) لكثرة اشتراكهما ، ألا تراهم يقولون : ثَقْفَةٌ وثَقْلَةٌ ، وصَلْمَةٌ وصَلْمَةٌ ، ويكتفیان في أمور كثيرة » ، المنضوب ٢٠٣/٢ .

والبيخل والبيخل فلما كانت هاتان البيتان يكونان بمعنى واحد كنا إذا نطقنا بإحدهما
توهنا الأخرى كما ينطقون بالشيء ويتوهمون ما هو بمعناه وهو موجود في كلامهم (١)
كقوله (٢) :-

(١) قال سيبويه معلقا على بيت زهير : « فإثما جرؤا هنا - يعني سابقا - لأن الأول - مترك - قد
يدخله الباء فيجئوا بالثاني وكانهم قد أتوا في الأول الياء » ، الكتاب ٤٥٢/١ .
وعلق عليه ابن جني بقوله : « لأن هنا موضع يحسن فيه لست بمترك ما مضى » ، الخصائص ٤٢٤/٢ ،
وانظر : الإنصاف ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .
(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :

أ - زهير (..... - ١٣ في هـ) .

وهو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني ، نجدي ، شاعر جاهلي ، كان من بيت شعر ، فأبوه
وعخاله وأخته سلمى وابنته بجر وكعب كلهم شعراء .
« الأغاني ١٣٩/٩ - ١٥١ ، الشعر والشعراء ٥١ - ٥٨ ، الأعلام ٥٢/٣ » .
والبيت في ديوانه ومنسوب له في كثير من كتب النحو .

ب - صرمة : (... - نحو ٥ هـ) .

أبو قيس صرمة بن قيس بن مالك الأوسي من بني النجار ، شاعر جاهلي ، تهرب ولبس المسوح
وهم بالنصرانية ، ثم أفسك عنها ، تجاوز المائة وعشرين عاما أدرك الإسلام ، وأسلم .
« المعارف ٦١ - ٦٢ ، الإصباة ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، من الضائع من معجم الشعراء ٧٨ » .
ونسب هذا البيت له في : الحلل في شرح أبيات الجمل ١١٠ ، الخزانة ١٠٥ .

ج - ابن رواحة : (... - ٨ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري بن الخزرج ، من الأمراء والشعراء ، ممن شهد
العقبة مع الأنصار ، شهد يثربا وأحدا والخندق ، استشهد في غزوة مؤتة رضي الله عنه .
« الطبقات الكبرى ٥٢٥/٣ ، ٥٣٠ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، صفة الصفوة ٤٨١/١ ، ٤٨٥ ،
المؤتلف والمختلف ١٢٦ - ١٢٧ » .

ونسب له هذا البيت في : الحلل ١١٠ ، الخزانة ١٠٥ .

والراجح أن البيت لزهير بن أبي سلمى لوروده ضمن قصيدة من قصائده برواية بعض أئمة اللغة
ثعلب والأعلم وصاعودا .

بَذَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (١)

بمخفف سابق على توهم بمدرك لما كان لست مدرك ولست بمدرك سواء فإذا أمكن ذلك كنا عند توهمنا في قلْك وقلْك ، إذا جمعنا قد غيرنا الواحد المتوهم فرجعنا بذلك إلى الكثير المستمر من تغيير جمع التكسير ، والقول في دلّاص (٢) في المفرد ودلّاص في الجمع كالقول في قلْك في الواحد وقلْك في الجمع ، وذلك أن فَعَال أيضا أخو فَعِيل (٣) في أبواب جموع (٤) التكسير نحو قوهم : عباد في جمع عبد وعيد كذلك ، فللمؤاخاة التي بينهما كنا إذا نطقنا بدلّاص في المفرد تتوهم دلّيصاً ، فيأتي قوهم : دلّاص في الجمع تغييراً لذلك الواحد المتوهم فنرجع بذلك أيضا إلى المستمر من التغيير في جمع التكسير فالقول بهذا إذا / ١٦٦ أمكن أولى من ادعاء كثير مما اطرد في الاستعمال والقياس ، وذلك أن يكون قلْك الذي هو في الواحد هو قلْك الذي [هو (٥)] في الجمع ، ودلّاص الذي هو دلّاص الذي في الجمع بعينه من غير تغيير في اللفظ ولا في التقدير .

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي ، هَلْ يَرَى النَّاسَ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَتَفَوَّهَهُمْ مَا يَدَالِيَا

ويروى بتصيب (سابق) وبمخففها ، وفي التصيب شاهد على إعمال اسم الفاعل متوناً ويروى : سابقى شيء ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : سابق بالمخفف عطفاً على مدرك مع توهم وجود المخفف الذي يدخل على خير ليس .
انظر : ديوان زهير برواية تطلب ٢٠٨ ، ورواية الأعلام ١٦٩ ، الكتاب ١/٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢ ، الأصول ١/٢٥٢ ، الجمل ٨٦ ، الخصائص ٢/٢٥٣ ، ٤٢٤ ، مختصر القوافي ٢٦ ، الخلل ١١٠ ، الفصل ٢٥٦ ، الإنصاف ١/١٩١ ، ٢٩٥ ، ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٢/٥٢ ، ٧/٥٦ ، ٦٩/٨ ، شرح الكافية ٢/٢٦٧ ، المضي ١/١٠١ ، ٣١٩ ، ٥١٣/٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ ، ٧٥٥ ، شرح شواهد المضي ١/٢٨٢ ، ٢٨٥ ، الخزانة ٩/١٠٢ ، ١١٥ .

(٢) في دلّاص معادة في : أ .

(٣) فَعَل يفتح فسكون يجمع على فَعَال نحو : كلاب وطاء كثيراً ، ويجمع على فَعَال لكنه ليس بكثير نحو كليب وعيد . انظر : التبصرة والتذكرة ٢/٦٤١ .

(٤) ج : جمع .

(٥) تكملة من : ج .

وقوله : جمع السلامة ينقسم قسمين جمع بالألف والتاء ، وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث ^(١) .

يريد أن الجمع بالألف والتاء إنما هو في المؤنث أو ما جرى مجراه من المذكر نحو سبطرات ^(٢) فلما أجرى الجمع للمذكر [في التكسير ^(٣)] في تأنيث الفعل له إذا قلت ^(٤) : ذهبت السباطر صلب السبطر كأنه مؤنث فجمع جمعه ^(٥) .

وقوله : فالجميع جمع السلامة من المذكر إما أن يكون جامداً وإما أن يكون صفة ، فإن كان جامداً اشترط فيه أربعة شروط الذكورية والعلمية والعقل وخلوه من هاء التأنيث ^(٦) .

أما شرط التذكير والعقل فإن هذه الواو الدالة على الجمع مختصة بهذين المعنيين أبداً ، ألا ترى أنها إذا كانت ضميراً لا تكون إلا ضمير مذكر عاقل ^(٧) ، وكأن كونها ضميراً هو الأصل عندهم ^(٨) فيها لأنها لما كانت تكون اسماً وحرفاً ^(٩) والاسم هو الأصل عندهم جعلوها إذا كانت ضميراً أصلاً ، وإذا كانت حرفاً فرعاً ثم [أجزوا ^(١٠)] الفرع ^(١١) على حكم أصله ، فلما كانت لا تكون في الأصل إلا للمذكر العاقل

(١) الجزولية : ٥٥ .

(٢) السبطر العلويل المتد - الصحاح ٦٧٦/٢ ، اللسان ٣٤٢/٤ - ٣٤٣ (سطر) .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) إذا قلت ، معادة في : أ .

(٥) قال ابن بري : هاء التاء في سبطرات للتأنيث لأن سبطرات من صفات الجمال ، والجمال مؤنثة

تأنيث الجماعة ، بدليل قولهم : الجمال سادت وورعت وأكلت وشربت ، التبيه والإيضاح ١٣٠/٢ .

(٦) الجزولية : ٥٥ .

(٧) قال ابن اللذان : هاء الواو لا تصلح إلا لجمع واحده مذكر عاقل ، تقول : الريدون قاموا ،

ولا تقول : الجمال قاموا ... ، القرآ ١١/٢ ب .

(٨) ج : عندهم هو الأصل .

(٩) قال ابن جنى : هاء ونزاد في الفعل علامة للجمع والضمير ، نحو الرجال يقومون ويقعدون ، ونزاد

علامة للجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب أكلوني البراغيث ، سر الصناعة ٦٢٩/٢ .

(١٠) ساقط من : ج .

(١١) ج : والفرع .

لم تكن في الفرع ، وهو ما كانت الواو فيه حرفاً إلا للمذكر العاقل .
 وأما اشتراط الخلو من هاء التانيث فلما كانت مختصة بالتذكير لم ينبغ أن تكون
 فيما فيه هاء التانيث لأنه كأنه جمع بين أمرين متناقضين علامة تانيث وعلامة تذكير (١) .
 وأما اشتراط العلمية فلأنه إنما ينبغي أن تكون هذه الواو من الأسماء في الصفات
 المضارعة لصفات (٢) الأفعال وغيرها لا تضارعها ، فلم ينبغ أن تكون هذه الواو إلا في
 الصفات ٦٦/ب لأن أصل هذه الواو على ما قلنا أن تكون في الأفعال ، ولما كانت
 الأعلام أسماء مختصراً بها جملة صفات على ما قاله سيويه (٣) ، فكان قولك : زيد نائباً
 مناب الرجل الظريف العاقل الكذا الكذا لصفات كثيرة لم تكن في الأسماء غير
 الصفات ما يضارع الصفات إلا ما ينوب مناب الصفات وهو الأعلام (٤) ،

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، تابع الشارح فيها مذهب البصريين واحتج بحجتهم
 إذ قالوا : إن ه في الواحد علامة التانيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو
 والنون ، لأدى ذلك إلى أنه يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان وذلك لا يجوز ، الإنصاف ٢١/١ .
 واحتج الكوفيون بأنه في التقدير جمع طلح ، لأن الجمع قد تسعمله العرب على تقدير حذف حرف من
 الكلمة ... انظر الإنصاف ٤٠/١ ، ولهم حجج أخر ذكرها العكبري في التبيين ٢٢١ - ٢٢٢ .
 والراجع مذهب البصريين لعدم سماع طلحون ه عن العرب وإن الذي سمع هو جمع مؤنث سالم
 قال ابن الرقيات :

رَجِمَ اللهُ أَكْثَمًا ذَقْنُوهَا بِسِحْسِحَاتِ طَلْحَةِ الطَّلْحَاتِ

ديوانه : ٢٠ .

وتفصيل هذه المسألة في : الإنصاف ٤٠/١ - ٤٤ ، التبيين ٢١٩ - ٢٢٣ ، شرح الجزولية ١٧١/١ - ١٧٢ .
 (٢) أ ، ب : المضارعة الصفات .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « إذا قلت هذا زيد فزيد اسم لمعنى فولك : هذا الرجل إذا أردت شيئاً
 بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف ، فكأنك إذا قلت : هذا زيد ،
 قلت : هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه ، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى
 وليحذف الكلام وليرجع من الاسم الذي قد يكون تكرة » ، الكتاب ٢٦٣/١ .

وقال بعد ذلك : « فلو ألقيت (رأ لان) لم يكن معرفة ، وليس هذا بمنزلة عمرو وزيد وسلم لأنها أعلام
 جمعت ما ذكرنا من التطويل وحذفوا » ، الكتاب ٢٦٥/١ .

(٤) قال ابن الخشاب : « وقال النعمانيون في الاسم العلم : هو مجموع صفات ، يريدون بذلك أنك إذا =

فكانت الأعلام في معنى الصفات فلحققتها ولو الجمع كما لحقت الصفات إذ كان أصلها ألا تلحق من الأسماء إلا الصفات على ما قدمنا .

وقوله : وخلوه من هاء التأنيث (١) .

قال : من هاء التأنيث ولم يقل من علامة التأنيث ، لأنه إن كان مؤنثاً بهاء التأنيث وانضافت إليه الشروط المتقدمة أعني الذكورية والعلمية والعقل نحو : طلحة وحزمة لم يجمع بالواو والنون إنما يجمع بالالف والتاء (٢) ، وإن (٣) كان مؤنثاً بالالف المقصورة أو الممدودة وانضافت إليه الشروط المتقدمة جمع بالواو والنون ، لأنه خال من هاء التأنيث ، وإن كان فيه من علامة التأنيث علامة أخرى فلم يلزم جمعه بالالف والتاء ، إذ كانت الألف الممدودة والمقصورة ليست كهاء التأنيث في اختصاصها بالتأنيث . قال سيويه : وإذا سميت رجلاً بورقاء قلت ورقاوون (٤) .

وقوله : وإن كان صفة اشترط فيه ثلاثة شروط : الذكورية والعقل وألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء (٥) .

قال بعضهم (٦) : هـ ونقصه شرط رابع وهو الخلو من هاء التأنيث لأنه إن كانت الصفة فيها هاء التأنيث وانضافت إليه الشروط المذكورة لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في جمع رجل علامة رجال علامون ، (٧) .

= سميت شخصاً من الآدميين زيدا أو عمراً استغيت بهذه اللمة عن قولك : الكريم العاقل الشجاع الطويل ، وغير ذلك من صفاته التي يفرق بذكرها بينه وبين مشاركة في جنسه حين كان نكرة ، المرجل ٢٨٨ .
(١) الجزولية : هـ .

(٢) تضمنت الإشارة إلى الخلاف في ذلك ص : ٣٩٤ هـ .

(٣) ج : فان .

(٤) قال رحمه الله تعالى : هـ وإذا جمعت ورقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو

ولم تهمز كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء . قلت : ورقاوون هـ ، الكتاب ٩٦/٢ .

(٥) الجزولية : هـ أ وفيها : وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء .

(٦) هو الشلوين في الشرح الصغير : ٤٨ .

(٧) الشرح الصغير : ٤٨ .

ومن أخذ هذا المأخذ على المؤلف : الفوري في المباحث الكاملة ٩٣/١ ، والطرير في المشكلا والبراس

٤٩/١ (ف) ، والأبدي في شرح الجزولية : ١٧٥/١ .

وللمؤلف أن يقول لا أحتاج إلى هذا الشرط الرابع لأن في كلامي ما يعني عنه وهو قولي : إن من شرط ^(١) الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون صفة لمذكر فهذا الشرط /٦٧أ يغنيني ^(٢) عن اشتراط الخلو من هاء التانيث والامتظهار بذلك على علامة ، لأن المعارض ظن أنا إذا قلنا رجل علامة فهو صفة لمذكر عاقل ، ومؤنثه يجمع بالألف والتاء وهو ^(٣) علامة إذا أجرى على مؤنث فإننا نقول إذ ذاك نساء علامات .

قال : فهنا صفة لمذكر عاقل وله مؤنث يجمع بالألف والتاء ، ولا يجمع مع ذلك بالواو والنون إنما يجمع بالألف والتاء فيقال : رجال علامات ، فلما كان [هذا ^(٤)] لا يجمع بالواو والنون وهو قد جمع الشروط الثلاثة دل ذلك على أنه إنما امتنع جمعه بالواو والنون لأنه نقصه شرط رابع وهو الخلو من هاء التانيث فدل هذا على أن الخلو من هاء التانيث شرط في الصفات كما هو شرط في الجوامد .

والجواب عن هذه الشبهة ^(٥) التي ظنها ^(٦) هذا المعارض ، أنه ^(٧) ليس كما ظن هذا المعارض من أن (علامة) صفة لمذكر إنما هو ^(٨) في صفات المذكر كحائض وطاهر في صفات المؤنث ، وحائض [وطاهر ^(٩)] في صفات المؤنث عند سبويه إنما هو من صفات المذكر التي أجريت على المؤنث بما ^(١٠) تؤول في المؤنث من

والنص الذي ذكره الشارح في الشرح الصغور .

(١) ج : شروط .

(٢) أ : يغني .

(٣) ج : وهي .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) ب : والجواب عن هنا بما أشبه .

(٦) ب : ظن .

(٧) ب : أنها .

(٨) ب ، ج : هنا .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ب : كما .

معنى التذكير ^(١) ، وكأنهم إذا قالوا : امرأة حائض ، [قد ^(٢)] قالوا شخص حائض فكذلك إذا قالوا : رجل علامة إنما هو صفة مؤنث أجريت على المذكر بما ^(٣) تووّل فيه من معنى التأنيث وكأنهم قالوا : نفس علامة فإذا كان الأمر كذلك فإنما (علامة) صفة مؤنث لا صفة مذكر وقد شرطنا في الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون صفة لمذكر لا صفة لمؤنث ، فإنما امتنع جمع هذه الصفة بالواو والنون لأنها صفة مؤنث ^(٤) لا كما تخيله هذا الظان من أنها صفة مذكر ، ومنع من جمعها بالواو والنون إن لم تخل من هاء التأنيث وأنه يحتاج إلى هذا الشرط في الصفة كما يحتاج [إليها ^(٥)] في الجوامد ، و [قد ^(٥)] يقوي / ٦٧ ب من مذهب سيويه في تذكير حائض وطاهر أنه على تأويل التذكير في الموصوف لا على ما قاله غيره من علم الجريان على الفعل خاصة ^(٦) همزهم حائضاً ، فلولا أنه جارٍ على فعل محتل ما اعتلت عينه بهمزها أصلاً ^(٧) . وقد تكون

(١) قال - رحمه الله تعالى - : « هنا باب ما يكون مذكراً بوصف به المؤنث ، وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر بوصف به المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباؤه في كلامهم على أنه صفة شيء والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هنا شيء حائض ثم وصفوا به المؤنث ، الكتاب ٩١/٢ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : لا .

(٤) لفا قال الصيمري : « وإنما جاز أن يوصف المؤنث بالمذكر ، كما جاز أن يوصف المذكر بالمؤنث في

قولنا : رجل علامة ونسابة ودلعية ، البصرة والتذكرة ٦٣٠/٢ .

(٥) تكلمة من : ب .

(٦) ممن ذهب إلى ذلك الصيمري إذ يقول عن حائض وطامث ومرضع وغيرها : « وإنما لم تلحق هذه

الصفات الماء ، لأنها جعلت بمنزلة النسب وهي بمنزلة : ذات حيض وذات طمث وذات رضاع وذات طفل

وذات غزال ، ولما أريد بها النسب ولم تجر على فعل لم تلحقها الماء ، البصرة والتذكرة ٦٢٦/٢ .

وهو المنسوب إلى البصريين من أن التاء لم تدخله لعدم جريانه على الفعل ، ذكر ذلك الأنباري في

الإنصاف ٧٥٨/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٠/٥ ، والرضي في شرح الكافية ١٦٥/٢ .

(٧) قال سيويه : « هنا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها ، اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين

وذلك أنهم بكرهون أن يجيء على الأصل بجيء ما لا يحتمل فعل منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا

الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات ... وذلك قولهم :

تخالف وباتع ، الكتاب ٣٦٣/٢ ، وانظر المنصف ٢٨٠/١ فحائض من هذا الباب وليست من باب عاور وصايد

لأنهما إنما صح الفاعل لصحة فعله لأنك تقول عور وعيد ... ، المقتضب ٢٣٧/١ .

الصفة مجتمعة فيها هذه الشروط ، ولا تجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون لأن مؤنثه ندمانة ولكن سيبويه قال : إنهم [لا (١)] يقولون ذلك (٢) وإن كان قد أجازوه هو بعد ذلك (٣)

وتوجيه شذوذه أن المطرد في باب (فعلان) ألا يقال فيه فعلانة (٤) فحمل في ذلك على الأكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط ، حتى لا أذكر منها (٥) إلا هنا وينبغي عتدي أن يجري مجراه رجل سيفان (٦) إلا أن الشاذ لا يقال منه إلا ما قيل [ثم يوجه (٧)] ولا يقاس (٨) عليه ، فلذلك لم يلتفت المؤلف إليه لأنهم لا يبنون على الأقل (٩)

وقوله : وتلحقه الواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا كلتاها حرف الإعراب (١٠)

(١) تكملة من : أ .

(٢) قال - رحمه الله تعالى - : ولا يجمع بالواو والنون فعلان كما لا يجمع أصل وذلك لأن مؤنثه لم يجيء فيه الماء على بناءه فيجمع بالياء ، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه نحو فصول ، ولا يجمع مؤنثه بالياء كما لا يجمع مذكرة بالواو والنون ، فكذلك أمر (فعلان وفضل وأصل وضلاء) إلا أن يضطر شاعر وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الماء كما قالوا في هذا فجموده مثله ، وذلك قولهم : ندمانة وندمان وتللم وتللمى ، الكتاب ٢١٢/٢ .

(٣) قال - رحمه الله - : وإن شئت قلت في غمضان وحصانون ولي ندمان ندمانون لأنك تقول : ندمانات وحصانات ، الكتاب ٢١٢/٢ .

(٤) بل الكثير أن يكون مؤنثه فعل نحو : سنكران وسنكرى ونمان زنا وخران حرى ، قال القاسمي إن فعل : مستمر في مؤنث فعلان ، أي مطرد ، الكلمة : ١٠٢ .

(٥) ب ، ج ، د ، هـ .

(٦) قال الجوهري : رجل سيفان : أي طويل مشوق ضلع البطن والمرأة سيقانة ، الصحاح ١٣٧٩/٤ (سيف) .

(٧) ياض لي : ب .

(٨) ب : قياس .

(٩) ب : قلناهما .

(١٠) ب ، ج ، د ، هـ : إعراب . وانظر الجزولية : هـ أ .

قالوا ذلك لأنهم لو جعلوها إعراباً [لتقضوا ما اطرذ في حروف المعاني اللاحقة
 آخراً من كونها حروف إعراب (١)] نحو قائمة وتيمى ، ولتقضوا أيضاً ما اطرذ في
 الإعراب من أنه لا يلحق إلا بعد تمام الكلمة نحو جاعني زيد وعمرو ، ولتقضوا أيضاً
 ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة لأنه إنما يدخل
 للدلالة على المعنى الذي يحدث بتركيب الكلمة مع العوامل ، فهو (٢) إذن معنى
 طارق على الكلمة فحقه ألا يكون إلا بعد تمامها (٣) ، فلما أدى القول بأن هذه
 الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد (٤) ونقض /٦٨ القياس لم
 يقولوا به ، ولم يكن بعد ذلك إلا أحد أمرين ، إما أن تكون حروف إعراب ولا إعراب
 فيها ، لكن أقيم اختلافها مع العوامل مقام الحركات التي تلحق للإعراب (٥) : أو تكون
 حروف إعراب ، وفيها إعراب مقدر لكننا إن قلنا بهذا كان اختلاف الحروف لاختلاف
 العوامل إما لغير معنى وإما إعراب وكلاهما فاسد فتعين أنها حروف إعراب والاختلاف
 فيها قائم مقام الإعراب (٦) .

فصل : وهذا القول هو الذي يعول عليه من الأقوال التي للنحويين في (٧) هذه
 المسألة (٨) ، وهو الذي يقف عند الاحتجاج ، وباقى الأقوال فيها لا يقف (٩) .

(١) ساخط من : ب .

(٢) ج : فهذا .

(٣) ب : ما بها .

(٤) ب ، ج : القانون المطرد .

(٥) ب : الإعراب .

(٦) هذا رأي غريب لم يسبق الشلوبين إلى القول به ، وهو مركب من قولين ، أخذ بعضه عن سيبويه
 وبعضه الآخر عن الجرمي .ووجه ذلك : أن قوله : إنها حروف إعراب فهذا يعني أن الحركة مقدره على الواو في جمع المذكر السالم
 وعلى الألف في التثنية ، وقوله : والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب ، إذ هي لا تتغير إلا في النصب والجر ، وهذا
 هو رأي أبي عمر الجرمي الذي يرى أنها معرفة بالتثنية والانقلاب في حالتي النصب والجر .

(٧) أ : وفي .

(٨) ستأتي هذه الأحوال مفصلة .

(٩) هنا عند الشلوبين لأخذه بالذهب الأول ، وإن كان غيره أقوى .

أما قول من قال : إنها علامات إعراب ^(١) فلعمري أنه الذي يسبق أولاً للخاطر ^(٢) لاختلافها في الظاهر باختلاف العوامل ، إلا أنه قد تقدم ما في القول بهذا في الأسماء الستة المعتلة المضافة فغنيا عن إعادته ، وتقدم أيضاً ^(٣) ما فيه من النقص لما اطرده والقياس ^(٤) .

وأما قول من قال : إنها حروف إعراب والإعراب فيها حركات مقدره فليس بشيء ^(٥) . لأنه إذا كانت الحركات مقدره فيها فقلت الحركات إعراب للكلمة ثم يكون اختلافها بعد ذلك إعراباً آخر فيؤدي ذلك إلى أن يكون في الكلمة إعرابان وقد تقدم في الأسماء الستة المعتلة ^(٦) ، وهنا أيضاً بيان بطلانه ، ولا ينبغي عنهم قولهم إنها لو لم تختلف لاختلاف العوامل لبقى باب التثنية كلها لا يظهر فيه ^(٧) إعراب ، والأسماء المقصورة ليست كذلك لأنه إذا لم يظهر الإعراب فيها ظهر في نظائرها من الصحيح ، لأنه إنما ينبغي أن يكون هذا جواباً لمن قال : ما الفرق بين التثنية والجمع وبين الأسماء المقصورة حتى جعل إعراب الأسماء المقصورة بالحركات المقدره وإعراب التثنية والجمع بالاختلاف لاختلاف العوامل ؟ فيكون جوابه هذا ^(٨) .

(١) هو مذهب الكوفيين وقطرب والزجاجي ، وبعض المتأخرين .

والإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٣٠٤ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التنزيل والتكميل ١٨٩/١ ، مع المراجع ١٦٦/١ .

(٢) ب : اللخاطر .

(٣) أيضاً معادة في : ب .

(٤) انظر ما تقدم من : ٣٤٩ وما بعدها .

(٥) هو مذهب سيويه والبصريين .

الكتاب ٤/١ ، ٥ ، الإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٢٠٣ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التنزيل والتكميل ١٨٦/١ .

(٦) انظر من : ٣٥٢ وما بعدها .

(٧) أ : فيها .

(٨) وقد رد هذا المذهب بوجهين آخرين هما :

١ - أنها لو كانت معرفة بالحركات المقدره للزم ظهور الحركة في الجمع حالة النصب ، لأن الفتحة لا تستعمل في المياه المفتوحة المكسور ما قبلها ، فكنت تقول : رأيت الزيدتين كما تقول : رأيت جولزيك .

٢ - أنها لو كانت معرفة بالحركات لوجب أن تكون تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء ، وانتاج ما قبلها فقال : رأيت الزيدان ومررت بالزيدين . انظر : التنزيل والتكميل ١٨٦/١ .

وأما من يقول : إن التثنية والجمع معرفة / ٦٨ ب بالحركات المقصورة ^(١) فلا ينبغي له أن يقول هذا بوجه لأنه يؤدي إلى القول ^(٢) باجتماع إعرابين في كلمة [واحدة ^(٣)] .

وأما احتجاج من احتج في ذلك بأن الأسماء المقصورة إذا لم يظهر الإعراب فيها فإنه يظهر في تابعها ، فاستغنى بظهوره ^(٤) في تابعها عن ظهوره ^(٥) فيها ، وأما التثنية والجمع فلا يكون نعتيها إلا تثنية وجمعا ^(٥) مثلهما ^(٦) . فلو لم يظهر الإعراب فيهما لم يظهر في تابعهما ، فأدى ذلك إلى ألا يظهر في التثنية والجمع ولا في تابعهما إعراب أصلا ، فلذلك جعلوا إعرابه بالاختلاف دون الحركة المقصورة ، فنفلة عظيمة ممن احتج به ، فإنه ليست التوابع كلها النعوت ، بل من التوابع التوكيد وهو يظهر ^(٧) في الإعراب إذا قلت جاءني الزيدان أنفسهما وجاءني الزيدون أنفسهم والعطف وهو يظهر في الإعراب لو قلت جاءني الزيدان وعمرو ، ورأيت الزيدين وعمراً ، والبدل نحو قولك : جاءني الزيدان زيدُ بنُ فلان وزيدُ بنُ فلان ، ثم إن النعت قد يكون نعت الشيء بما هو [هو ^(٨)] فيلزم أن يكون مثني مثل المنعوت ومجموعا

(١) هنا هو الرأي السابق بعينه ، إلا أنه في الأول أشار إلى أن هذه الحروف حروف إعراب .

ومؤدى الرأيين - عندي - واحد ، إذ الحركات المقصورة لا بد لها من مكان تقدر فيه ، ولم أقف على من ذكره مستقلا كما ذكره الشارح .

(٢) ب : الكون .

(٣) ساقط من : أ .

والذي يظهر لي أنه لم يجمع إعرابين في كلمة وهذا مما يدل على أن الشارح = زئجة الله - وهم في تحرير هذا الرأي .

(٤) ب : بظهورها ... عن ظهورها .

(٥) أ : أو جمعا .

(٦) هذا إن كان النعت حقيقياً ، فإن كان سببياً فالنعت لا يتبع المنعوت في التثنية والجمع كما أشار إليه الشارح بعد ذلك ، قال الزنجشيري : « ولما كانت الصفة وحق الموصوف في إعرابه فهي وحقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه ، فإنها توافقته في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواهما » ، الفصل ١١٦ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٨) تكملة من : ج .

مثله إذا لم يكن هناك جمع للمنعوت وتفريق للنعته ، فإن كان هناك جمع للمنعوت وتفريق للنعته لم يلزم ذلك ألا ترى أنك تقول : جاءني رجلان مسلم وكافر ، وقد يكون نعت الشيء بما هو نعت لسببه ^(١) نحو قولك : جاءني الزيدان القائم أبواهما وجاءني الزيدون القائم أبوهم ، وهذا كان يظهر الإعراب فيه في التابع لو كانت التثنية والجمع معربين بالحركات المقطرة ، وما هذه سبيله من السقوط فمرذول جدا .

وأما قول من قال : إن هذه الكلم [كانت ^(٢)] معربة بالحركات في حال إفرادها فلما اتصلت بها حروف التثنية والجمع لم يمكن ظهور الإعراب [في حرف الإعراب ^(٣)] فيها لاشتغاله بما تطلبه هذه الحروف من الحركات قبلها فجعلت هذه /٦٩/ الحروف فيها دلائل ^(٤) .

إن هذه الكلم قد كان ينبغي أن يكون فيها إعراب ، وتعذر ظهوره في حرف ^(٥) الإعراب فيها [فجيء ^(٥)] بهذه الحروف لتكون دلائل على أن هذه الكلم كان ينبغي أن تكون معربة إلا أنه تعذر ظهور الإعراب فيها ^(٦) ، فقال هؤلاء في هذه الحروف : إنها دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب . ففي هذا القول ما في قول من قال : إنها علامات إعراب من نقض ما اطرده في حروف المعاني اللاحقة من آخر الكلم ونقض ما يقتضيه القياس من ألا يكون دليل الإعراب لاجتقاً إلا بعد تمام

(١) أ ، ج : لسبب .

(٢) سقط من : أ .

(٣) هو مذهب الأخفش والمبرد والزهدي والملزني .

انظر : المقتضب ١٥٢/٢ ، الإنصاف ٣٢/١ ، التبيين ٢٠٤ ، شرح المفصل ١٣٩/٤ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التذيل والتكميل ١٨٧/١ ، جمع الموامع ١٦١/١ .

(٤) أ : حروف .

(٥) سقط من : أ .

(٦) ذكر للمبرد حجة الأخفش فقال : إنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من زيد ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف ، المقتضب ١٥٢/٢ . ويرد على هذه الحجة بالأسماء المقصورة فإنه لا يظهر فيها إعراب .

معنى الكلمة الذي لها في أصل وضعها للدلالة بالمعنى الذي يحدث عند التركيب من الفاعلية والمفعولية والإضافة وذلك يوجب ألا يُخْلَ سقوطها إلا بالمعنى الذي دخل الإعراب له خاصة ، وأما هذا فيخجل^(١) بغيره وذلك خلاف ما يفتضيه القياس .

ثم لا أدري ما الذي يضطره إلى أن يجعل حرف الإعراب من الكلم عند التشبية والجمع الحرف الذي كان حرف إعرابها في الأفراد ، ولم^(٢) لا يكون حرف إعرابها في التشبية والجمع الحرف الذي دل على تمام معناها من التشبية والجمع كما يقول من يقول : إنها حروف إعراب ، فإذا أمكن أن يقول : إنها حروف إعراب لم ينبغي أن يقال في ما كان حرف الإعراب في الأفراد : إنه حرف إعرابها أصلاً ، لأن الإعراب لا يكون إلا آخر الكلمة . فهو قول شديد الفساد جدا .

وقد فرغ من إبداء فساد الأقوال المقولة في هذه المسألة [كلها^(٣)] سوى القول الذي عولنا عليه واعتمدناه فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى غيره^(٤) إن شاء الله [تعالى^(٥)] .

وقوله : ونون في الأحوال الثلاثة^(٦) عوضاً من حركة الواحد^(٧) .

(١) ج : محل .

(٢) ب : وألا .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) رد على هذا القول الذي اعتمد به الشارح - رحمه الله - والذي خلاصته : أن هذه الحروف -

حروف التشبية والجمع - حروف إعراب ، والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب بأمر أهمها :-

١ - أن ذلك يؤدي - في النصب والجر - إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا

لا نظير له في كلام العرب .

٢ - أنه يلزم على هذا أن يكون الإعراب معنوياً لا لفظياً - في حالي النصب والجر - وإذا أمكن

اللفظي فهو أولى من المعنوي .

والقول بقول الكوفيين ومن وافقهم أولى لما فيه من السلامة من التقدير ، وأن هذه الحروف تنفي كغير

الحركات .

(٥) تكملة من : ج .

(٦) الثلاثة ، معلقة في : أ .

(٧) الجزولية : هـ أ .

لأنها لو لم تلحق لنقص المجموع عن المفرد نقصين :
أحدهما : نقص التنوين .

والثاني : ٦٩/ ب كون حرف الإعراب فيه ساكناً لا يكون إلا كذلك ، وكان في المفرد متحركاً فهذا نقص آخر فجعلت النون عوضاً منهما ، وهذا ^(١) ينبغي أن يجاب من قال : لا تكون النون في التنوين خاصة ^(٢) لأن الإعراب الذي كان في حرف الإعراب في المفرد قد قام الاختلاف بالعوامل الذي في حرف التنوين .

ولا يعترض عليه بقولك : (أحران) لأن التنوين مقدر في المفرد فعاملوا المفرد معاملة الملقوظ به ^(٣) ، ولا يعترض عليه أيضاً بالرجلين والغلامين وما أشبهه فيقال : إن حرف الإعراب في الاسم المفرد الذي فيه الألف واللام لم يكن فيه إلا حركة الإعراب خاصة ولم يكن فيه تنوين ^(٤) ، فلا ينبغي أن تكون النون فيه إذا كان تنويناً إلا عوضاً من الحركة خاصة لأن الاسم المعرفة ^(٥) لا يشي لأنه يخص مسماه فتأتي تنوينه كتنوين المضمر لا يجوز ^(٦) على حال ، لأنه لا يتكرر ، وقد تقدم ذلك ^(٧) .

وأما هذا فيمكن تكويبه فيشئ حيثئذ وتدخل الألف واللام بعد تنوينه ولا تسقط النون بعد دخولها لأنها ليست عوضاً من التنوين خاصة ، لكن عوضاً من الحركة والتنوين معاً فبعد أن دخلت فيه النون عوضاً من الحركة والتنوين غلب عليها مع دخول الألف واللام حكم الحركة كما غلب عليها عند الإضافة حكم التنوين ، فهذا نجيب

(١) ج : هذا .

(٢) نسيه الشارح للمبرد كما سألني من : ٤٠٦ وبه قال ابن كيسان في الموقفي ١٠٨ .

(٣) لأن (أحر) ممنوع من الصرف للوصفية ووزن أفضل .

(٤) لعدم اجتماع التنوين مع الألف واللام .

(٥) ب : المفرد .

(٦) ب : ولا يجوز .

(٧) انظر من : ٣٨٤ - ٣٨٥ .

ابن جنني عن قوله : إن [النون ^(١)] في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلاً ^(٢) ،
وقال في قولك : غلاماً زيد : إن النون هنا لم تكن إلا عوضاً من التنوين ولذلك حذفت
مع الإضافة ^(٣) ، فهذا أيضاً هذيان ، فإن النون ^(٤) هنا ليست موجودة في الإضافة
وإنما هي موجودة قبلها وهو [لا ^(٥)] يقول في غلامان ونحوه مما ليس بمضاف إلا أن
النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يكون / ٧٠ عوضاً منهما ^(٦) معاً قبل الإضافة ،
فما هو إلا أن تحيء الإضافة فيصير ذلك الذي كان عوضاً منهما ^(٧) معاً عوضاً من
أحدهما ولا بد ، هذا هذيان إلا أن يريد به أنه غلب عليها مع الإضافة حكم التنوين دون
الحركة ، [فهذا قولنا بعينه ^(٨)] ، وقبل الإضافة لم يكن هذا التغليب وغلب عليها
حكم الحركة مع الألف واللام أيضاً وقبل الألف واللام لم يكن ذلك .
وقوله : لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة ^(٩) .

(١) ساقط من : ج .

(٢) قل - رحمه الله تعالى - : « اعلم أن للنون في التشبة والجمع الذي على حد التشبة ثلاث أحوال :
حالا تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً ، وحالا تكون فيها عوضاً من الحركة وحدها ، وحالا تكون
فيها عوضاً من التنوين وحده » ، سر الصناعة ٤٤٩/٢ .(٣) وقال : « وأما الموضع الذي تكون فيه نون التشبة عوضاً من الحركة وحدها فمع لام المعرفة وذلك نحو :
الرجلان والفرسان والزبدان والعمران » ، سر الصناعة ٤٤٩/٢ .

وهذا يؤيد ما نسبته الشارح لابن جنني .

(٤) قل - رحمه الله تعالى - : « وأما الموضع الذي تكون فيه نون التشبة عوضاً من التنوين وحده فمع
الإضافة وذلك نحو قولك : قام غلاماً زيد ومررت بصاحبي عمرو ، ألا تراك حذفتها كما تحذف التنوين للإضافة .
ولو كانت هنا عوضاً من الحركة وحدها لثبت ، قلت : هذان غلامان زيد كما تقول : قام غلام زيد فضم الميم
من غلام » ، سر الصناعة ٤٦٣/٢ .

(٥) ب : الذي .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) أ : فيهما .

(٨) ب : فيهما .

(٩) تأخرت في : ج ، وجاءت في آخر الفقرة .

(٩) الجزولية : أ .

قد يكون ثباتها مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، فلا يلزم عن (١) ثباتها معها كونها عوضاً من الحركة . وبهذا أجاب من قال : إنها عوض من التنوين خاصة إذ اعترض عليه (٢) بثبات النون مع الألف واللام (٣) ، وكان ينبغي على قوله : إن النون عوض من التنوين ألا تثبت مع الألف واللام ، لكنه يجيب عن ذلك بما ذكرناه . وإنما الحجة في كونها عوضاً من الحركة ما قلناه من سكون حرف الإعراب ليس إلا ، ونقصه بذلك عن حرف الإعراب المتحرك (٤) .

فجملته ما للتحويلين في هذه (٥) النون اللاحقة للمثنى والمجموع ثلاثة أقوال : قول المؤلف الذي ذكره (٦) ، وهو قول سيبويه (٧) ، وقول : إنها عوض من التنوين خاصة وهذا (٨) قول المبرد (٩) . وقول ثالث وهو قول ابن جنى ولاين درستويه (١٠) .

(١) ب : من .

(٢) ب : عليها .

(٣) هي حجة ابن كيسان كما ذكر ذلك عدد من النحاة إذ قال : « وثبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، ولبعدها عن موجب الحذف وهو الألف واللام ، لأنها في تولد النون في آخره ، وليس كذلك المضاف إليه لأنه مباشر للنون » شرح الجزولية ١٢٩/١ ، التذيل والتكميل ٨٧/١ ب .

(٤) هذا ما ذكره الشلوبين سابقاً من نقص الاسم المثنى والمجموع عن المفرد نقصين . انظر ص : ٤٠٤ .

(٥) ب : وهو .

(٦) الجزولية : هـ أ .

(٧) قال - رحمه الله تعالى - : « وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي

النون وحركتها الكسر » ، الكتاب ٤/١ .

(٨) ب : وهو .

(٩) المبرد يرى أن هذه النون عوض من الحركة والتنوين إذ يقول : « وأما النون فبدل من الحركة

والتنوين اللذين كانا في الواحد » ، المقتضب ١٤٣/١ ، ١٥٣/٢ ، ونسره وهم الشارح أنه أخذ هذه النسبة للمبرد عن الفارسي في الينلاديات ٤٨٦ . والصحيح أن هنا هو مذهب ابن كيسان إذ يقول : « والنون في الاثنين والمجمع الذي على هجائين عوض من التنوين الذي في الواحد ، ولا يسقط إلا في الإضافة نحو : غلاما زيد ، وغلاما عمرو وغلامي بكر ، وبنو زيد وبنو عمرو ، والتنوين أيضا يسقط في الإضافة » الموقفي ١٠٨ .

(١٠) ب ، ج : وهو لابن جنى .

(١١) ابن درستويه : (٢٥٨ - ٣٤٧ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان القسوي النحوي ، أخذ عن المبرد وابن قتيبة .

[أيضا ^(١)] : إنها تكون عوضاً من الحركة والتنوين فيما لا ألف ولا م فيه ^(٢) ولا إضافة ، وعوضاً من التنوين خاصة في نحو قولك : غلاماً زيداً وعوضاً من الحركة خاصة في قولك : الرجلان والغلامان ^(٣) .

وقد اندرج في ضمن ما كتبناه حجة كل قول من هذه الأقوال ، وترجيح ما ينبغي أن يرجح منها ، والجواب عما احتج به من لم يقل بالقول المرجح منها .
وقوله : تحرك لالتقاء الساكنين ^(٤) .

قال ذلك لأن الحرف أصله السكون لا الحركة فينبغي إذا جلبت / ب النون للعوض أن تجلب ساكنة ^(٥) .

وقوله : وتفتح طلباً للتخفيف أو فرقاً بينها وبين نون الشبية ^(٦) .

يريد أن أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر فإذا حركت النون لالتقاء الساكنين فإنما ينبغي أن تحرك بالكسر ^(٦) ، إلا أنها فتحت في هذا الجمع السالم طلباً

= والحميري ، ويعقوب بن شفيان النسوي وعباس الدوري وغيرهم ، وأخذ عنه النارقيني ومحمد بن المظفر وابن شاهين وأبو عبد الله المرزباني وغيرهم ، له : كتاب الكتاب ، وتصحيح الفصح ، وغيره من ساعدة وغيرها .

• طبقات النحويين ١٢٧ ، تاريخ بغداد ٩/٤٢٨ - ٤٢٩ ، بغية الوعاة ٢/٣٦٦ .

(١) ساقط من : ب .

(٢) ج : لا ألف فيه ولا م .

(٣) انظر رأي ابن جني في سر الصناعة ٢/٤٤٩ - ٤٦٣ .

وانظر الخلاف في ذلك في : البغداديات ٤٨٦ - ٤٨٧ ، البصرة والذكرة ١/٨٩ ، المقنض ١/١٨٧ .

١٩١ ، البدع ٢/٢٣٧ ، شرح الجمل ١/١٥٢ - ١٥٤ ، شرح الجزولية ١/١٧٨ ، الارتشاف

١/٢٦٤ - ٢٦٥ ، التذيل والتكميل ١/١٨٧ - ١٨٨ .

(٤) الجزولية : ب .

(٥) أصلها السكون لأنها عوض من التنوين وهو ساكن . انظر : شرح الجزولية ١/١٨٣ ، التذيل

والتكميل ١/١٨٣ .

(٦) قال سيبويه عن التحريك لالتقاء الساكنين : « فجملة هذا الباب في التحريك أن يكون الساكن

الأول مكسوراً أو ذلك قولك : اضرب ابنك وأكرم الرجل ، الكتاب ٢/٢٧٥ ، وانظر : المقنض ٢/١٧٣ ،

والأمالي الشجرية ٢/٢٦٠ - أسرار العربية ٣٢ .

للتخفيف لما هناك من ثقل مع الواو [لتوالي ^(١)] الضمات والكسر بعد ذلك ،
 إذ الواو أكثر من ضمة ومع الياء لتوالي الكسرات إذ الياء أكثر من كسرة ^(٢) ، فلما
 وجب التحريك لالتقاء الساكنين وكان التحريك على أصل التقاء الساكنين بالكسر ،
 قد حملنا إلى ثقل توالي الكسرات والضمات على ما قلنا وجب أن نعدل عن هذه
 الحركة المثيلة إلى الحركة الخفيفة فهذا معنى قوله طلباً للتخفيف .

وقوله : أو فرقاً بينها وبين نون التثنية ^(٣) .

يعني أو كان فتح النون في ذلك عند التباس التثنية والجمع إذ أعربتاها بالحروف
 المجانسة للحركات ، فأوقع الفرق بينهما في الرفع والجر بأمرين :

بحركة ما قبل الحرف ، وبحركة ما بعده .

فكسر ما بعد حرف التثنية وفتح ما قبلها فيهما ، وفتح ما بعد حرف الجمع
 وجعل ما قبله فيهما تابعا له ، ثم حمل النصب على [الرفع و ^(٤)] الجر وبقي معه
 الفرقان اللذان قبل الحرف وبعده ^(٥) .

وقوله : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل عوضاً من نقص الكلمة لفظاً ^(٦) .

يريد في مثل (سنون) ، يريد أن (سنة) نقص عنها لامها التي ظهرت في

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال المبرد : « فحركت نون الجمع بالفتح لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها وذلك أنها تقع بعد
 واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو ففتحت »
 المقتضب ١/١٤٤ .

(٣) الجزولية : ب .

(٤) تكلمة من : ب .

(٥) لنا عرف الزمخشري المتى بأنه : « ما لحقت آخره زهلاتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون
 مكسورة » ، المفصل ١٨٣ ، وقال في تعريف الجمع المذكور السلام : « ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها
 نون مفتوحة » ، المفصل ١٨٨ . وانظر : شرح المفصل ٤/١٣٨ - ١٣٩ ، شرح الكافية ٢/١٧١ ، ١٧٩ .

(٦) الجزولية : ب .

مسانهة أو مساناة^(١) فجبر نقصها بأن أخذ بضعيها^(٢) صعدنا ، فألحقت في الجمع وإن كانت لا تعقل بمن يعقل في الجمع بالواو والنون ، فكان ذلك قوة فيها معوضة من النقص الذي لحقها بحذف لامها^(٣) ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يقول : وربما جاء ذلك فيما لا ينبغي أن يكون فيه عوضاً من قوله فيما لا يعقل لأن ظاهر هذا يقتضي أنه لم ينقص منه نعي من (سنون / ٧١ أرضون) [وأوزون وما أشبهه^(٤)] إلا العقل ، وهذا النوع قد نقصت منه الشروط كلها إذ^(٥) كان مؤثماً [غير علم^(٦)] غير عاقل موجودة فيه الماء لكنه خص فقد العقل كالمبني على العلة التي لأجلها جمع هذا النوع هذا الجمع ، ولأن^(٧) هذا النوع من الجمع خاص بالعقل وغيره من الجمع غير خاص به ، وليس كذلك التذكير ولا العلمية ، وقد اعترض في قوله وربما جعلوا هذا الجمع فيما لا يعقل باعتراض آخر ، فقيل : إن قولنا سنون [وثيون^(٨)] وأرضون ليس من هذا الجمع [الذي نتكلم فيه^(٩)] ، فإن هذا الجمع الذي نتكلم فيه هو الذي يسلم فيه بناء الواحد ويزاد عليه ما يدل على الجمع وليس كذلك (سنون وثيون وأرضون) وما أشبه ذلك ، فإن كل شيء من هذا النوع لم يسلم فيه بناء الأحاد . ألا ترى أن السنين من سنة في الواحد مفتوحة وهي من سنين في الجمع مكسورة ، وكذلك الثاء من (ثيون^(١٠)) في الواحد مضمومة وهي من ثيين مكسورة .

(١) قال الأزهرى : « الستة نقصانها حذف الماء ، وتصغيرها سنية ، والمعاملة من وقتها مسانهة ... وقال : سانيته مساناة وإثبات الماء أصوب » التهذيب ١٢٧/٦ .

(٢) أ : بضعها ، ج : بصيغها . والضع ما بين الأبط إلى نصف العضد . اللسان (ضبع) .

(٣) قال سيويه : « وذلك أنهم يجمعونها بالثاء والواو والنون كما يجمعون المذكر نحو مسلمين فكأنه عوض » ، الكتاب ١٩٠/٢ .

(٤) ساقط من : ج ، ولقطة أوزون ساقطة من : ب .

(٥) ب : إذا .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) ب : لأن .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) تكلمة من : ج .

(١٠) ب : ثية .

والراء (١) من (أرض) في الواحد ساكنة وهي منه في الجمع مفتوحة ، فلم يسلم إذن بناء الواحد فليس [هذا (٢)] الجمع في هذه الأشياء من الجمع الذي تكلمنا فيه ، لأن الجمع الذي تكلمنا فيه هو جمع السلامة وليس هذا الجمع الذي في هذه الأشياء جمع سلامة لأنه لم تسلم فيه بنية الواحد لتغيرها عما كانت عليه بما ذكرناه . فكان حقه (٣) ألا يقول هذا الجمع في قوله : وربما جاء هذا الجمع في هذه الأشياء لأن هذا الجمع الذي كنا نتكلم فيه : أعني جمع السلامة ، وهذا الجمع الذي في قوله : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل ليس بجمع سلامة .

والعذر عنه في ذلك أنه كأنه أراد أن يقول : وربما جاء مثل هذا الجمع لأن جمع هذه الأشياء - أعني ثبة وسنة (٤) وأرضاً (٥) . وإن لم يكن جمع سلامة - فإنه مثل جمع السلامة في أنه يكون بالولو والنون /٧١ ب رفعاً وبالياء والنون نصباً وخفضاً .

فهذا (٦) العذر عن قوله وربما جاء هذا الجمع فيما ليس منه : أي أنه أراد وربما جاء مثل هذا الجمع فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : أو توهما في مثل قولك أرضون (٧) .

يريد أن أرضاً وإن لم ينقص منها شيء فإنهم لما ردوا إليها الماء في أرضة توهموا أن أصلها : أرضة فتوهموا النقص فيها (٨) ، وحكموا للزائد بحكم الأصل في هذا كما

(١) ب : والراء في قوله وربما جاء هذا الجمع من أرض .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : حقا .

(٤) ج : سنة وثبة .

(٥) أ : وأرض .

(٦) ب : فهو .

(٧) في الجزولية ب : من نقص الكلمة لفظاً أو توهما كسنتين وأرضين وأوزمين .

(٨) هنا إيضاح من جانبين :-

١ - يرى الأبيدي أن أرضاً بما نقص لفظاً لا توهما ، واستدل بأن التاء ظهرت كما ظهرت لام

الكلمة في التصغير كما في سنة وغيرها . شرح الجزولية ١/١٨٦ .

حكّموا له بحكمه في غير موضع ، فعوض من نقصه الجمع بالواو والنون والياء [والنون ^(١)] كما عوض من نقص الأصلي ^(٢) وثبتت في بعض النسخ لفظاً كسنين ، أو توها كأوزين ، والتوهم الذي في أوزين هو أنه مضاعف اللام والتضعيف هو موضع الحذف والتخفيف ^(٣) ، فلما كان كذلك جعلوا المتوهم من الحذف فيه والتخفيف كأنه واقع فعوضوا منه متوهماً كما يعوضون منه واقعاً ، ونظير ذلك إلحاقهم همزة الوصل في امرؤ لأن الهمزة أيضاً موضع الحذف والتخفيف فجعلوا هذا المتوهم من الحذف في الهمزة كأنه واقع فعوضوا منه ^(٤) .

[الخى]

وقوله : الاسم الذي يفهم منه التثنية قسمان ... إلى آخر الفصل ^(٥) .

وما ذهب إليه الشاويين من أن هذا النقص متوهم هو الصحيح ، لأن الكلمة ثلاثية فلم ينقص لفظها لكن النقص فيها متوهم .

٢ - يرى الشارح وتبعه ابن عصفور أن المحذوف المتوهم هو التاء كما في قول الشارح وقول ابن عصفور : « إذ الأصل في التانيث أن يكون بعلامة ، ألا ترى أنهم قد فعلوا ذلك في أرض ، فقالوا : أرضون ليكون ذلك عوضاً من التاء التي تضي أن تكون فيه في الأصل » ، شرح الجمل ١٥٦/١ .

بينما يرى سيويه وشيخه الخليل أن المحذوف المتوهم هو الحركة بفتح الراء ، قال سيويه : « قلت : فهلا قالوا أرضون كما قالوا : أهلون ، قال : يعني الخليل - إنها لما كانت تدخلها التاء أريدوا أن يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء » ، الكتاب ١٩٦/٢ ، ويوضح ذلك قول المبرد : « ... قلت في جمع أرض أرضون فحركات لتدل على أنها تجمع بالألف والتاء فلزمها الحركة ، لأنها اسم غير نعت » ، المقضب ٢٤/٤ .

(١) سقط من : ج .

(٢) ج : الأصلين .

(٣) فوزنها : « أفغلة والأصل أوززة إلا أنهم سكنوا الأول من المثليين وأدغموه في الثاني ، فكانت حركة الزاي نقصت منها ، وإن كانت لم تنقص بالجملة بل نقلت إلى الساكن قبلها » ، شرح الجزولية ١٨٦/١ .

(٤) ليست الهمزة في امرؤ وحدها كأنها عوض ، بل فيها وفي الأسماء المبدوءة بهمزة وصل قال الرضي : « والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن ، إذ هي ثلاثية فتكون ضميعة الخلق ، وقد حذفت لاماتها نسباً أو هي في حكم المحذوف وهو وهن على وهن لأن المحذوف نسباً كالعلم » شرح الشافية ٢٥١/٢ .

(٥) الجزولية : ٥٥ .

الكلام في هنا كالكلام في الجمع عند قوله : الاسم الذي يفهم من الجمع

سواء

وقوله : من هذا الفصل : وكلا في التوكيد (١) .

هذا مذهب البصريين (٢) ومذهب الكوفيين أنه مشى حقيقة (٣) ، ودليلنا : أنه لو كان مشى لكان في الرفع بالألف وفي النصب والخفض بالياء . سواء في حال إضافته إلى الظاهر وإلى المضمرة لأن التشية كذلك تكون في الحالين (٤) .

ودليل آخر وهو أنه لو كانت اسماً مشى لما أخبر عنها بالمفرد (٥) في مثل قوله [تعالى : ﴿ كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٦) وفي مثل قول عبدة (٧)] (٨) :-

- (١) قبله في الجزولية ص : « فغير المشى المضمرة والمبهمة والموصولات وكلا في التوكيد » .
 (٢) أي أنها عندهم اسم مفرد . انظر في ذلك :-
 المقضب ٢٤١/٣ ، النكحلة ٤٢ ، ٤٣ ، الشراذمات ١٠٩ ب وما بعدها ، شرح المقدمة ٤١٠/٢ -
 ٤١١ ، المرجل ٦٧ - ٦٩ ، الأمالي الشجرية ١٨٨/١ ، أسرار العربية ٢٨٦ - ٢٨٩ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ -
 ٤٥٠ ، شرح المفصل ٥٤/١ - ٥٥ ، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، شرح الكافية ٢٩/١ .
 (٣) انظر مذهب الكوفيين في :-
 معاني القرآن ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، أسرار العربية ٢٨٦ - ٢٨٩ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ ، شرح
 المفصل ٥٤/١ - ٥٥ ، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، شرح الجزولية ١٩٣/١ .
 (٤) مثل ذلك ما ذكره ابن عيش إذ قل : « وما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المشى
 كقولك جاءني كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما » وما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها إلى
 ظاهر كانت بالألف على كل حال وليس المشى كذلك ، شرح المفصل ٥٤/١ .
 (٥) قال الفارسي : « وما يدل على أنه اسم مفرد وليس بمشى أن الإخبار عنه جاء كما جاء الإخبار عن
 الآحاد ، فعلبت بذلك أنه اسم مفرد مصوغ للتشية ، كما علمت أن كلا اسم مفرد مصوغ للجمع » ،
 الشراذمات ١٠٩ ب .
 (٦) تمنها : ﴿ ... وَلَمْ تَطْلَمْ مِنْهُ شَيْعاً وَفَقَرْنَا غَلَاظَهُمَا نَهراً ﴾ الكهف ٣٢ .
 (٧) كنا في نسخة ب ، جد والصحيح أن القائل هو جرير بن عطية الخطفي سبق التعريف به ص : ١٦٧ .
 وليس القائل عبدة بن الطيب ، وقد سبق التعريف به أيضا .
 (٨) ساقط من : أ .

كَلَّا يَوْمَ أَمَانَةٍ يَوْمَ صَدِّ (١)

وقوله : [فيه (٢)] وحقيقة المشي ما ألحقته ألفاً / ١٧٢ رفعاً وبياء مفتوحاً ما قبلها
نصباً وجرراً ككتاهما حرف الإعراب (٣) .

الكلام فيه أيضا كالكلام في الياء والواو (٤) في الجمع سواء (٥) .

وقوله فيه : ونوناً في الأحوال الثلاثة ... الفصل (٦) .

الكلام فيه أيضا كالكلام في نون الجمع (٧) .

وقوله : في هذا الفصل : مكسورة على أصل التقائهما أو فرقاً بينها وبين نون

الجمع .

(١) من البحر الوافر ، من تصديده يتخاطب بها هريم وهلال بن أحمز المازني مطلعها :-
أَلَا سَمِيَّ التَّنَزُّولِ وَالنَّجْمَانَا وَسَكَّنَا طَالَّ فِيهَا قَنَا أَقَامَا
وعجز البيت :-

وَأِنْ لَمْ تَأْتِيهَا إِلَّا بِمَامَا

ورواية الدهوان : يوم صدق .

١ وهو يزورنا لما بالكسر أي غيا ، القاموس المحيط ١٧٩/٤ .

الشاهد فيه : حيث أُنْجِرَ يوم وهو مفرد عن كَلَّا بما يدل على أنها مفرد لفظاً .

دهوان جريد ٥٣٩ ، التكملة ٤٣ ، الشراذيم ١٠٩ ب ، الصحاح ٢٤٧٦/٦ ، شرح المقدمة ٤١١/٢ ،
الاقطاب ٣٤٤/٢ ، الإنصاف ٢٤٤/٢ ، شرح المفصل ٥٤/١ ، المباحث الكملية ١٠٤/١ ، السيط ١٠١/١ ،
اللسان ٢٢٩/١٥ .

(٢) سقط من : أ .

(٣) الجزولية : هب - أ٦ .

(٤) ب : في الواو والياء .

(٥) لأن حكم المشي وجمع المذكر السالم في الإعراب واحد . وقد تقدم ، انظر ص : ٣٩٨ ،

وما بعدها .

(٦) الجزولية : هب - أ٦ .

(٧) انظر ما سبق في حكم نون الجمع : ص ٤٠٣ ، وما بعدها .

أجود هذين الوجهين هنا القول بأن الكسر فرق (١) بينها (٢) وبين نون الجمع فإن التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند مسيويه لا يوجب الكسر (٣) ، ولذلك قال في ترخيم (إسحار) اسم رجل على لغة من حذف ونوى يا إسحار بفتح الراء إتباعاً لها ولفتحه قبلها (٤) ، ولم يكسر الراء على أصل [التقاء (٥)] الساكنين [على ما قلناه ، وعلى ذلك جرى قوله في نزال وبابه : إنه يكسر لأجل التأنيث المتوي هناك (٦) ، ولم يقل : إنه كسر على أصل التقاء الساكنين (٧)] لما قلنا (٨) : من أنه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين وجوباً إنما (٩) بفتح مختاراً فكذلك يجيء على قوله في الزيدان بالألف وألا (١٠) يجب كسره لالتقاء الساكنين ، وأن يكون فرقاً بينها وبين نون الجمع .

(١) أ ، ج : فرقا .

(٢) ج : بينهما .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « وإن كانت قبل المسكنة ألف لم يتغير الألف ، واحصلت ذلك الألف لأنها حرف مد ، وذلك قولك : راذ وماذ والجدادة فصارت بمنزلة متحرك ، الكتاب ٢/٣٩٨ .

(٤) نعه : « وأما رجل اسمه إسحار فإنك إذا حذف الراء الآخرة لم يكن لك بد من تحريك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكناً ، وتحريكه الفتحه لأنه على الحرف الذي منه الفتحه وهو الألف ، ألا ترى أن المضاعف إذا أدمع في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكناً ، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه ، وذلك قولك : لم يرد ولم يركد ولم يطر ولم يفض ، فإنما كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الفتحه ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة ... ، الكتاب ١/٣٤٠ - ٣٤١ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) قال - رحمه الله تعالى - بعد أن ذكر نماذج من أسماء الأفعال هي متاع وركاب وخبز وتظير وتزال ونماء : « فالخذ في جميع هذا أنتقل ، ولكنه معقول عن حده ، وحرك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرك بالكسر لأن الكسر مما يؤنث به ، ثم قال أيضاً : « فهنا كله معقول عن وجهه وأصله ، فجعلوا آخره كأخر ما كان للفعل لأنه معقول عن أصله ، كما عدل نظار وحذر وأشبههما عن حدهن ، وكلهن مؤنث فجعلوا بابهن واحداً ، ، الكتاب ٢/٣٧ ، ٣٨ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) ج : قلناه .

(٩) ج : ونحن ما أتينا كلفاً في نسخة : ج .

(١٠) ج : ألا .

وقوله (١) في ذلك أحسن من قول غيره (٢) : إنه يجب كسره مع الألف لالتقاء الساكنين (٣) ، لأن الإتيان في ذلك [أولى (٤)] من الكسر لأن فيه مراعاة أمر زائد على ما يوجب التقاء الساكنين [ولأنهم يحركون عند التقاء الساكنين (٤)] بحركة أقرب المتحركات في نحو : انطلق يا هذا في تخفيف انطلق (٥) و :-
 لَمْ يَلْنَدَهُ أَبَسْوَان (٦)

(١) قوله : أي قول سيويه الألف الذكر .

(٢) ب : من قول سيويه .

والصواب ما في نسختي أ ، ج ، لأن الشارح يدافع ويناصر قول سيويه هنا .

(٣) لعل الشارح أراد الإشارة هنا إلى مذهب الفراء ، فإنه أجاز الكسر مع الراء ولم يوجهه ،

قال الفراء - رحمه الله تعالى - : « وقوله : لا تضلر والدته بولدها » يريد : لا تضلر ، وهو في موضع جرم ، والكسر فيه جائز لا تضلر والدته ... » ، معاني القرآن ١٤٩/١ .

ولدى مذهبه هذا ، أشار أبو حيان . انظر الإرتشاف ٣٤٦/١ ، التذليل والتكميل ٢٤٧/٥ ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) أصله : انطلق ، فعل أمر من انطلق « سكنت اللام تخفيفاً فصارت : انطلق ، فالتقى ساكنان فلو حرك

الأول منهما انتهى الغرض الذي سكن من أجله ، فحرك الثاني بالفتحة إتياناً لحركة ما قبل الساكن . انظر : الكتاب

٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، المقتضب ١٦٩/٢ ، الأصول ١٥٨/١ ، الحجة ٢١٠/١ ، شرح الشافية ٢٣٨/٢ .

(٦) جزء من شعر بيت من الطويل اختلف في قائله على قولين :-

١ - القاتل هو رجل من أزد السراة كما في الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، الخزانة ٣٨٢/٢ .

٢ - القاتل عمرو الجني نسبة إلى (جنب) قبيلة في اليمن ، وعمرو هذا منسوب إليها وقال الأبيات

جواباً لامرئ القيس . انظر : شرح شواهد المغني ٣٩٩/١ ، الخزانة ٣٨٢/٢ .

وصحة البيت :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَتَيْسٌ لَّهُ أَبٌ وَذِي وَدَيْدٍ

وهو أول أبيات ثلاثة بعده :-

وَذِي شَامِيَةٍ سَوْدَاءٍ فِي حُرٍّ وَجِيهِهِ مَجَلَّلَةٌ لَا تَجَلِي سِرْمَانِ
 وَتَكْمُلُ فِي بَيْتِجٍ وَتَحْمِسُ شَاهِجَهُ وَتَقْرُمُ فِي سَبْعِ مَضْتَّ وَتَمَانِ

ويروى هذا البيت بعده بروايات :- (عجبت لمولود) الديدع ٨٢٢/٢ ، شرح الكافية ١٥٤/١ .

الشاهد فيه : تحريك الساكن عند التقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات في (لم يَلْنَدَهُ) فإن الفعل مجزوم

والتقى مع سكون اللام التي سكنت للتخفيف ، فلو حرك الأول لذهب الغرض منه ، فحرك الثاني بالفتحة إتياناً لحركة ما قبل الساكن .

فكيف إذا زاد على التحريك بحركة أقرب المتحركات إتباع الألف معه ، وقد لا يراعى ذلك وعليه جاء نحو : [جاء (١)] هؤلاء فيكسر على أصل (٢) التقاء الساكنين (٣) ولا يفتح لكثرة اجتماع الأمثال هناك .

[الأفعال الخمسة]

وقوله : كل فعل مضارع لحقه كذا وكذا وسلم من نوني التوكيد (٤) .
احترز به من مثل (٥) : هل تضرين (٦) وهل تضرين (٧) لأن الفعل /٧٢/ب المضارع في ذلك مبني (٨) . فإن قيل : كان ينبغي له أن يقول : وسلم من

- الكتاب ١/٣٤١ ، ٢/٢٥٨ ، الأصول ١/٣٦٤ ، ١٥٨ ، شرح أبيات سيبويه ٣٤٨ ، التكملة ٧ ، الحجة ١/٣١٠ ، المختصر ٢/٣٣٣ ، المختص ٩/٢٧ ، الإصحاح ٣٥٢ ، الفصل ٣٥٢ ، شرح المفصل ٤٨/٤ ، ٩/١٢٣ ، ١٢٦ ، شرح الجمل ١/٥٠٠ ، شرح الشافية ٢/٢٣٨ ، شرح الكافية ١/١٥٤ ، المنى ١/١٤٤ ، شرح شولعد المنى ١/٣٩٨ - ٣٩٩ ، الخزانة ٢/٣٨١ - ٣٨٧ ، شرح أبيات المنى ٣/١٧٣ - ١٧٧ .

(١) صاقت من : ب .

(٢) أ : الأصل .

(٣) قال الزجاج : « فأما كسرهم الممزة في (هؤلاء يا هذا) وأولئك ، فإنما هو لسكونها وسكون الألف » ، ما ينصرف ومالا ينصرف ٨٢ .

(٤) الجزولية : أ .

(٥) ج : نحو .

(٦) أ ، ب : تضربان .

(٧) تضرين أصله : تضربون ثم لحقته نون التوكيد ، فحذفت النون الأولى كراهة توالي الأمثال ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة دالة عليها فصارت : تضرين .

تضرين أصله : تضرين ، وعرض له ما عرض ل (تضربون) من لحاق نون التوكيد ومن حذف النون والياء ، وبقيت الكسرة دالة على الياء المحذوفة .

انظر : الكتاب ٧/١٥٤ ، المختص ٣/٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، الأصول ٤/٢٠١ .

(٨) هذا عند بعض النحاة كاللورد وابن السراج والجزولي ، ويظهر أن المشلوبيين منابع لهم في ذلك ، قال ابن السراج « فإذا دخلت النون الشديدة على يفتلان حذفت النون التي هي علامة الوقع لاجتماع النونات ، ولأن حقه البناء ، فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع » ، الأصول ٧/٢٠١ .

نون (١) التوكيد بالإفراد (٢) لأن فعل الاثنين لا تلحقه من نوني التوكيد إلا النون
الشديدة خاصة لا الخفيفة (٣).

فالجواب : أن الكلام هنا ليس على الفعل المتصل به ضمير التثنية خاصة لكن
[على (٤)] ما اتصل به ضمير التثنية وضمير جماعة المذكورين ، وضمير الواحد
المخاطب المؤنث ، والنون الشديدة والخفيفة (٥) تلحقان (٦) فعل [ضمير (٧)] جماعة
المذكورين يقول : هل تضرين يا زيدون [وهل تضرين يا زيدون (٨)] وكذلك فعل ضمير
المخاطب المؤنث يقول : هل تضرين يا هند وهل تضرين يا هند ، وإن لم تلحق الفعل
الذي اتصل به ضمير الاثنين إلا النون الشديدة خاصة نحو : هل تضرين زيدا ؟ فلما
كان الكلام هنا في هذه الأنواع كلها لا (٩) في فعل ضمير الاثنين خاصة ذكر النونين
معا .

وقوله : فعلامة الرفع فيه نون تقع بعد هذه العلامات تثبت رفعاً وتحذف نصباً
وجزماً (١٠).

= وانظر المقتضب ٢٠/٣ - ٢٢ ، والجزولية : أ٦ .

وجهور النحلة يرونه معرباً : انظر الفرة ٢٠/٢ - ب ، التسهيل ٢١٦ ، التذيل والتكميل ٢٥/٥ - ب .
وهو الراجح لأن النحلة لم يجزوا شيئا من ذلك يعني إلا إذا كان التركيب في شيعين ، ولم نجد من كلامهم أن
يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد ، فلو بينا في يفعلان ويفعلون وتفعلين لكننا قد جعلنا ثلاثة أشياء كالشيء
الواحد وهي الفعل والضمير أو العلامة ونون التوكيد ، وهنا لا نظير له ، التذيل والتكميل ٢٥/٥ - ب .

(١) ج : نوني .

(٢) ج : بالإفراد .

(٣) قال سيويه : « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون التثنية حذفت نون الاثنين لاجتماع
النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون ، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ولو أذهبتنا لم يعلم أنك تريد
الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس
بالواحد » ، الكتاب ١٥٤/٢ .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ب ، ج : الخفيفة والشديدة .

(٦) ب : لا تلحقان ، والصواب ما أثبتته ، وفي ج : تلحق .

(٨) ساقط من : أ .

(٧) تكملة من : أ .

(٩) الجزولية : أ٦ .

(١٠) أ : إلا .

(٢٦ - شرح القصة الجزولية للشمس)

سيأتي سبب ذلك [بعد ^(١)] مستوفى إن شاء الله ^(٢) .

[علامات الإعراب]

وقوله : الفتحة تكون علامة النصب في كل موضع كانت الضمة فيه علامة الرفع إلا في جمع المؤنث [السالم ^(٣)] .

يريد أن علامة النصب في جمع المؤنث السالم إنما هي الكسرة ، وكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيه الفتحة على قياس ما كانت الضمة فيه علامة الرفع ، فإن ما كانت الضمة فيه علامة الرفع من المفردات ومن جموع ^(٤) التكسير ومن الفعل المضارع الذي لم تلحقه ألف التشية أو واو جماعة المذكر أو ياء خطاب المؤنث فإن الفتحة فيه علامة النصب ، فكان ينبغي لجماعة المؤنث السالم أن تجرى على ذلك القياس إذ الضمة فيها علامة الرفع ، فكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيها الفتحة /١٧٣ إلا أنه استثنى من ذلك للغة التي تذكر في ذلك بعد ^(٥) .

وقوله : وإذا استقللت الضمة لم تستقل الفتحة ^(٦) .

[يريد أنك ^(٧)] تقول رأيت القاضي ولن يعزرو ولن يرمي ، فتظهر الفتحة في هذه الألفاظ ، وفي كل ما كان مثلها مما آخره ياء أو واو وحركة ما قبلها ^(٨) من

(١) تكملة من : ب .

(٢) سيأتي في علامات الجزم إن شاء الله تعالى .

(٣) ساقط من : أ .

وانظر الجزولية ٦ - ب .

(٤) ج : جمع .

(٥) سيأتي إن شاء الله تعالى ص : ٤٢٧ .

(٦) الجزولية : ٦ - ب .

(٧) ساقط من : ج .

(٨) ج : قبلها .

جنسها^(١) في موضع النصب ، وإن كانت الضمة لا تظهر في هذا النوع في موضع الرفع^(٢) ، وسيب ذلك ثقل الضمة وخفة الفتحة فإن الحركات ثلاث^(٣) الفتحة والضمة والكسرة ، والفتحة عندهم منها هي الخفيفة والضمة والكسرة ثقيلتان والدليل على ثقلهما وخفة الفتحة [أن^(٤)] ما كان على فِعل مكسور الثاني ككَبِدٍ وَكَيْفٍ وَعَلِمَ وَجَهِلَ أَوْ عَلَى فَعَلٍ [مضموم الثاني^(٥)] كعَجَزَ وَعَضُدٌ وَظَرْفٌ وَحَسُنَ يجوز فيه التسيكين لثقل الضمة والكسرة^(٦) ولا يجوز فيما كان على فَعَلٍ مفتوح العين التسيكين^(٧) نحو جَمَلٌ وَحَمَلٌ وَضَرَبَ وَقَتَلَ ، قال : فيما سكن فيه ما كان ثانيه مكسوراً^(٨) :-
فَإِنْ أَهْجَهُ يَضْجَرُ^(٩) كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ مِنْ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ^(١٠)

(١) ج : جنسهما . وهو المناسب .

(٢) قال سيويه : « واعلم أن الواو في (يَفْعَلُ) تحل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب باء ولا يدخلها الرفع وإذا كان قبل الباء كسرة لم يدخلها جر كما لم يدخل الواو ضم ، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها ، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها فأما النصب فإنه يدخل عليها لأن الألف والفتحة معها أخف كما كانتا كذلك في الواو ، وذلك في : هذا راميك وهو يرميك ، ورأيت راميك ويريد أن يرميك » ، الكتاب ٢/٣٨٠ - ٣٨١ .

(٣) أ : الثلاث .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) انظر في إسكان عين فِعلٍ وَقَتَلَ استخفافاً قبل فَعَلٍ ولم يجر ذلك في المفتوح العين .

الكتاب ٢/٢٥٧ - ٢٥٨ ، المقضب ١/٢٥٥ ، ٣٩٥ ، الكامل ٢/٩٤ ، الأصول ٣/١٥٨ - ١٥٩ .

(٧) القائل هو : الأخطل : (١٩ - ٩٠ هـ) .

أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت التخلي من الثلاثة المضق على أنهم أشعر أهل عصر : جرير والفرزدق والأخطل ، كان يهاجى جريراً ، وكان منقطعاً لبني أمية مداحاً لهم ، مات على النصرانية .

« الشعر والشعراء ٢٤٢ - ٢٤٩ ، الأغاني ٧/١٦١ - ١٧٨ ، الخزانة ١/٤٥٨ - ٤٦٢ » .

(٨) أ : أضجر .

(٩) من البحر الطويل ، وهو في هجاء كعب بن جحيل .

الضجر هو الاعتام والضيق ، البازل : هو الذي شق نابه ، وذلك إذا بلغ السنة التاسعة . والأدم : جمع آدم وأدماء وهي الإبل شديدة البياض ، والدير في الإبل : الجرب ، والصفحتان جانبها العنق ، والغارب : ما بين السنام والعنق .

أراد ضجر ودبّرت وقال (١) :-

لَوْ (٢) عَصِرَ مِنْهَا الْبَابُ وَالْمَسْكُ انْعَصَرَ (٣)

وقال (٤) :-

وَنُقْحُوا فِي مَدَائِنِهِمْ قَطَارُوا (٥)

والشاهد فيه : ضجر ودبّرت ، إذ خففتها بحذف حركة العين الكسرة .

والبيت ليس في ديوانه للطبوع بطبعه ، النصف ١/٢١ ، الصحاح ١٨٥٩/٥ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٨ ، الكشاف ١/٥٤٨ ، الإنصاف ١/٢٢٣ ، شرح المفصل ٧/١٢٩ ، اللسان ٤/٤٨١ ، ١٢/١٢ ، شرح شواهد الكشاف ٣٣٢ .

(١) الفاعل هو : أبو النجم العجلي .

(٢) ج : ولو .

(٣) من الرجز من أبيات أولها :-

تَذَكَّرَ الْقَلْبُ وَجَهْلًا مَا ذَكَرَ

ويروى عصر منه .

البان : شجر لحب ثمره دهن طيب ، والمسك : معروف .

الشاهد فيه : عصر ، خففتها الشاعر بحذف حركة عين الفعل لأنه أصله عَصِرَ .

الديوان ١٠٣ ، الكتاب ٢/٢٥٨ ، أدب الكاتب ٤٣٢ ، اشتقاق أسماء الله ١٤٥ ، اللامات ٣٦ ، الموشع ١٧٤ ، النصف ١/٢٤ ، ٢/١٢٤ ، الصحاح ٢/٢٤٩ ، المحصر ١٤/٢٢٠ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٨ ، الاقضية ٣/٤٠٥ ، الإنصاف ١/١٢٤ ، شرح الجمل ٢/٢٢٧ ، شرح الشافية ١/٤٣ ، الضرورة للقرائز ٨٢ ، اللسان ٤/٥٨١ ، (عصر) ، شرح شواهد الشافية ٤/١٥٠ .

(٤) القطامي : (... - نحو ١٣٠ هـ) .

أبو سعيد عمرو بن شعيب بن عمرو بن عباد الظبي ، كان شاعراً غزلاً فحلاً ، وكان نصرانياً فأسلم ، وهو أول من لقب بصريح الغوالي .

الشعر والشعراء ٣٧١ - ٣٧٢ ، المؤلف والمختلف ١٦٦ ، معجم الشعراء ٢٤٤ - ٢٤٥ ، سبط اللآلئ ١٣١/١ - ١٣٢ .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَبْنُ بَطْرِبٍ بِكَيْتٍ وَذِكْرُ أَهْلِ وَالطَّرِبِ الْمَنَاجِ لَكَ اذْكَارُ

وحسن البيت :-

أَلَمْ يُطْرِبِ الضَّرْبُ جُنْدَ بَجْرِي

أراد وتَفَحُّوا^(١) ، وقال^(٢) : - فيما سكن فيه ما كان ثانياً مضموماً - :
 أثوراً ، سَرَعٌ مَازَا يَا فَرُوقُ ؟ وَحِجْلُ الوَصْلِ مُتَتَكِّتٌ حَذِيقُ^(٣)
 أراد سَرَعٌ ذَا وَلَا يُقَالُ فِي ضَرْبِ نَيْدٍ : ضَرْبِ نَيْدٍ ، وَلَا فِي قَتْلِ عَمْرٍو : قَتْلِ
 عَمْرٍو إِلَّا قَلِيلاً لَا يَكَادُ يُوْجَدُ وَهُوَ قَوْلُهُ^(٤) :
 فَمَا كَلَّ مُبْتَاغٌ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدَّ فَائِسُهُ بِرِذَادٍ^(٥)

ورواية الديوان : ونحوا عن ملائمتهم ، ولا شاهد فيه حيثه .

الشاهد فيه : وتَفَحُّوا إذ خففه الشاعر بحذف حركة العين الكسرة وأصلها وتَفَحُّوا .

الديوان ١٤٣ ، المحصل ١٤٤/٢ ، ١٦٩ ، النصف ٢٤/١ ، الصحاح ٤٣٤/١ ، تهذيب إصلاح
 المنطق ٩٩ ، الإنصاف ١٢٥/١ ، اللسان ٦٣/٣ مادة (نفع) .

(١) أ ، ج : بمجوا .

(٢) اختلف في قلته على قولين :-

أ - ذكر الأصمعي عنده أن قائله جزء من رباح الباهلي أبو شقيق . انظر : الاختيارين ١٩٦ ،
 التبيه والإيضاح ٢٢٠/٢ .

ب - ذكر الأعرابي الصغير نسبة القصيدة إلى مالك بن زغبة الباهلي ، ونسب إلى أبيه أحياناً ،
 الاختيارين ١٩٦ ، وتهذيب اللغة ٨٩/٢ ، وهما شاعران جاهليان .

(٣) من البحر الوافر ، وهو مطلع القصيدة ويعد :-

أَلَا زَعْنَتُ عِلَاقَةَ لَأْسِ سِفِي بِمَلْلٍ غَرَبَهُ الرَّأْسُ التَّخْلِيْقُ

تَوْرُ : مصدر غرت من الشيء أثور نوراً أي غرت ، والفروق : التي تفرق ، المتكثف : المنقضى ،
 والحذف : المقطوع . يريد أنفرا يا فروق ؟

الشاهد فيه : سَرَعٌ إذ خففه الشاعر بحذف حركة العين بضمة وأصله : سَرَعٌ .

الاختيارين ١٩٦ ، تهذيب اللغة ٨٩/٢ ، ٣٥/٤ ، ٢٣٥/١٥ ، الصحاح ٨٣٨/٢ ، ١٢٢٨/٣ ،

١٤٥٦/٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٦ ، التبيه والإيضاح ٢٢٠/٢ ، اللسان ٤٢٢/٥ ، ١٥٢/٨ ، ٤٠/١٠ ،

المضي ٣٣٤/١ ، ٣٤٦ ، شرح شواهد المضي ٧١٤/٢ ، شرح أبيات مضي اللبيب ٢٢٣/٥ - ٢٣٤ ، ٢٧٧ .

(٤) هو الأخطل .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَتَلَّضْتُ فَيْسُ أَنْ خَشِبْتُ أَيْنَ مُتَبِّجٍ وَمَا قَطَّمُوا بِالْعِزِّ بِاطْسِ وَادِي ؟

ورواية الديوان : وما كل مغبون .

على أن أبا الفتح قد قال في هذا : إنه ليس مسكنا من سلف وإنما هو مسكن من أصل لم ينطق /٧٣ ب به وكأنه كان في الأصل سلف بكسر الثاني ثم سكن وإن كان لم ينطق بسلف مكسور الثاني ^(١) لكن قد يوجد نحو ^(٢) هذا مما لم ينطق بالأصل فيه قط ، ولم يستعمل منه إلا الفرع ومن الدليل على استتقال الضمة والكسرة أيضا ما نحن بسبيله من قولهم في الرفع ^(٣) : قام القاضي ساكن الآخر ، وفي الخفض مررت بالقاضي ساكنه ^(٤) [أيضا ^(٥)] لتقل الضمة والكسرة ولا تظهر الضمة ولا الكسرة [في هذا النوع ^(٥)] إلا في الضرورة كقوله ^(٦) :

[ثراهُ وَقَدْ قَات الرُّماةُ ^(٥)] كَأَنَّهُ أَمَامَ الكلابِ مُصْنِئِي الحُدِّ أُصْلَمُ ^(٧)

= سلف : مضى ووجب ، صغفه : إيجابه البيع .

الشاهد : سلف حيث خفف الشاعر فعل المفتوح العين بحذف الفتحة وهو شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين .

الديوان ١٧٤ ، أدب الكاتب ٤٣٢ ، الخصائص ٣٣٨/٢ ، المحجب ٥٣/١ ، ٦٢ ، ٢٤٩ ، المنصف ٢١/١ ، الاقضية ٤٠٥/٣ - ٤٠٦ ، شرح المفصل ١٥٢/٧ ، ضرائر الشعر ٨٤ ، شرح الشافية ٤٤/١ ، اللسان ١٥٨/٩ ، شرح شواهد الشافية ١٨/٤ .

(١) قال أبو الفتح معلقا على هذا البيت ، قالوا : أراد سلف ولكنه اضطر فحذف المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذ ، فهذا ما قال أصحابنا فيه ، ويحتمل عدي وجهاً آخر ، وهو أن يكون مخففاً من (فعل) مكسور العين ، ولكنه فعل غير مستعمل ، إلا أنه في تقدير الاستعانة وإن لم ينطق به ، كما أن قولهم : افرقوا عباديد وشماطيط ، كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين ، وإن لم يكن مستعملا في اللفظ ، فكأنهم استغنوا بسلف هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن ، المنصف ٢١/١ .

(٢) ج : مثل .

(٣) ج : الفرع .

(٤) ج : ساكنا .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) الفائل هو أبو خراش الخليلي (... - ١٥ هـ) .

خويلد بن مرة ، شاعر فحل من شعراء هذيل المذكورين الفصحاء ، ومن المخضرمين أدرك الاسلام فأسلم وعاش بعد النبي ﷺ ، وكان مشهورا بالعلو يسابق الخيل ، نهشته حبة فمات .

في الشعر والشعراء ، ٣٣٥ ، الأغاني ٣٨/٢١ ، ٤٨ ، الخزانة ٤٤٣/١ - ٤٤٤ .

(٧) أ ، ج : أعلم .

من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :

رفون وقالوا يا خويلد لا ترغ فقلت وأكثرت الوجوه هم هم

وكقوله (١) :-

لا يَبْرُكُ اللهُ في الغواني هَلْ يُصْبِحُنْ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَّبٌ (٢)

وكقوله (٣) :-

كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصُّخْرَاءِ (٤)

الأصلم : ما قطعت أذناه من أصلهما ، وهو في وصف ظني شديد عدوه يخفض خده وأذنيه حتى كأنه مقطوعهما .

ورواه السكري في ديوان الهذليين : مصفى الخد بالنصب ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : مصفى حيث ظهرت الضمة على الياء للضرورة .

ديوان الهذليين ١٤٦/٢ ، المعالي الكبير ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٢٥٨/١ ، النصف ٨١/٢ ، المرجل ٤٠ ، حواشي المفصل ٥٣٦ ، شرح الجزولية ١٣٩/١ .

(١) القائل هو : عبيد الله بن قيس (... - ٧٥ هـ) .

عبيد الله بن قيس بن شرح بن مالك من بني عامر بن لؤي ، شاعر قريش في العصر الأموي الملقب بالرقيات ، وقيل في سبب تسميته بعبيد الله الرقيات أنه شيب بثلاث نساء يقال لمن جميعا رقية .
الشعر والشعراء ٢٧٢ ، الأغاني ١٥٤/٤ - ١٦٦ ، الخزانة ٢٨٤/٧ - ٢٨٩ .

(٢) من البحر المنسرح من قصيدة مطلعها :-

غَاذَ لَهُ مِنْ كَثْرَةِ الطَّرَبِ فَعَيْتَهُ بِالذُّمُوعِ شَنْكِبٌ

ورواية الديوان : في الغواني فما الغواني : جمع غانية وهي الشابة الوضيفة سميت بذلك لأنها تستضي

بجمالها عن الزينة ، والمطلب : التطلب . وقيل من يطلبن من يواصله .

الشاهد فيه : ظهور الحركة وهي الكسرة على الياء ضرورة .

الديوان ٣ ، الكتاب ٥٩/٢ ، المقضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، الكامل ١٨١/٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠ ، ضرورة الشعر ٥٩ ، شرح أبيات سيبويه ٥٩٦/١ ، الخصائص ٢٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، المنسب ١١١/١ ، النصف ٦٧/٢ ، ٨١ ، الصناعين ١٦٨ ، فرحة الأديب ١٢٩ ، الأمل الشعرية ٢٢٦/٢ ، المرجل ٥٤١ ، المفصل ٣٨٦ ، شرح المفصل ١٠١/١ ، اللسان ١٣٨/١٥ ، المعنى ٢٦٨/١ ، شرح شواهد المعنى ٦٢٠/٢ - ٦٢٣ ، شرح أبيات المعنى ٣٨٦/٤ ، ٣٩٠ .

(٣) لم أقف على قتله .

(٤) من البحر الكامل صفره :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدُنِي

الجواري : جمع جلرية وسميت بذلك لأنها تجرى مستسفرة في أشغال موالها ، والجواري أيضا : السفن .

وقالوا في النصب : رأيت القاضي ولم يغزو ولم يرمي مفتوحة الياء والواو^(١)
لحقتها ولا تسكن إلا في الضرورة كقوله^(٢) :
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَيْدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمُسْحَاةِ فِي التَّأْدِ^(٣)
عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى رَدَّتْ بِفَتْحِ الرَّاءِ^(٤) وَكَقَوْلِهِ^(٥) :

= سميت بذلك لجرها في البحر . والمراد الأول .

الشاهد فيه : ظهور الحركة على الياء للضرورة ، وحققنا أن تحذف وتعمل الكلمة لإعلاء قاض وغاز .
أخبار الزجاجي ٢٢٨ ، أمالي الزجاجي ٨٣ ، الموضح ١٤٩ ، ضرورة الشعر ٦٨ ، المفصل ٣٨٦ ،
الديبج ٧٩٨/٢ ، شرح المفصل ١٠٤/١ ، ١٠١/١٠ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/٢ ، شرح الجمل
٥٦٥/٢ ، ضرائر الشعر ٤٤ ، شرح الكافية ٢٣٠/٢ ، شرح الشافية ١٨٣/٢ ، الخزانة ٣٤١/٨ ، ٣٤٣ ،
شرح شواهد الشافية ٤٠٣/٤ ، ٤٠٤ .

(١) ج : الواو والياء .

(٢) القائل : هو النابغة (..... -) .

أبو أمامة ربهاد بن معلوية بن ضياف بن جناب الندياني العطفاني ، شاعر جاهلي فحل من الطليقة الأولى
كان من الأشراف في الجاهلية كان حظيا عند النعمان ثم وشي به عنده ، ضباب التابعة عنه زماناً وقال اعتقارياته
المعروفة ، فرضي عنه النعمان . كانت تضرب له قبة من جلد أحمر فقصده الشعراء فيحكم لها أو عليها .

• الشعر والشعراء ٦٦ - ٦٩ ، الأغاني ١٥٤/٩ ، ١٧٠ ، نهاية الأرب ٥٩/٣ .

(٣) أ : فالتأد .

من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

بَا دَا زَ نَمِيَّةً بِالْقَلْبَاءِ فَالْتَسِيدِ تَقَرَّتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَلْفُ الْأَيْدِ

لَيْدَهُ : سكة بشعة ، الوليدة : الأمة للشابة ، التأد : المكان الندي .

الشاهد فيه : أقاصيه إذ سكنه ضرورة وحفه أن يحرك بالفتحة .

الديوان ١٥ ، المقضب ٢١/٤ ، شرح المفضليات ٤٨٥ ، اشتقاق أسماء الله ٨٥ ، شرح القصائد العشر

٤٤٨ ، شرح الجمل ٥٨٧/٢ ، ضرائر الشعر ٩٢ ، شرح الجزولية ٢١٤/١ ، ٣٠٧ ، ٩٧٥ .

(٤) قال الخطيب التبريزي : « ويروى رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ ، وهذه الرواية أجود ، لأنه إذا قال : رَدَّتْ

عليه أقاصيه فأقاصيه في موضع رفع ، فأسكن الياء لأن الضمة فيها ثقيلة ، وإذا روى ردت ، فأقاصيه في موضع

نصب ، والفتحة لا تستعمل ، فكان يجب أن تفتح الياء ، إلا أنه يجوز إسكانها في الضرورة ، لأنه يسكن في الرفع

والخفض فأجرى النصب مجراها ، شرح القصائد العشر ٤٤٨ .

(٥) القائل : هو رؤبة بن الصجاج .

كَانَ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْقِ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرَقَ (١)

وكقوله (٢) :

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبِ (٣)

(١) من البحر الرجز ذكراً ضمن زيادات الديوان (١٧٩) .

ويروى أيدي عذاري ، وأيدي نساء . وهما في وصف الإبل ، القاع : المكان المستوي ، القرق يفتح فكسر : الأملس ، وجوار : جمع جارية ، والورق النراهم .

قال اليقدي : « شبه حذف مناسم الإبل للحصا بحذف جوار بلعين يبراهم ، وخص الجوّاري لأنهن أخف بدأ من النساء » ، شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٦ .

الشاهد : حذف علامة النصب من « أيديهن » وهي الفتحة للضرورة .

الديوان ١٧٩ ، إصلاح المنطق ٤١٩ ، الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، المحاسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ،
مجل اللغة ٧٢٩/٣ ، معجم مفاتيح اللغة ٧٥/٥ ، الصحاح ١٥٤٧/٤ ، شرح الحماسة للمروفي ٢٩٤/١ ،
٩٧٠/٢ ، ١٠٣٢/٣ ، العملة ١٩٣/٢ ، المتكسد ١٠٣٨/٢ ، الإصحاح ٣٦٩ ، أمالي المرتضى ٥٦١/١ ،
البيدع ٨٢٢/٢ ، ضرائر الشعر ٩٢ ، شرح الشافية ١٨٤/٣ ، اللسان ٣٢١/١٠ ، الخزانة ٣٤٧/٨ - ٣٥٠ ،
شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٥ .

(٢) هو عامر بن الطفيل (... - ١١ هـ) .

أبو علي عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر ، صعبعة كان سيداً من فتاك العرب
وشعرائهم ، وفد على الرسول ﷺ ولم يسلم .

« الشعر والشعراء ١٥٥ - ١٥٦ ، الخزانة ٨٠/٣ ، ٨٢ ، رغبة الأمل ١٧٦/٢ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَمْرِيِّ مَالِكٌ يَمُودُ مَا
أُرَاكَ صَحِيحاً كَالْمُسَيِّمِ الْمُغْدَبِ

وهو عجز بيت صدره :

فَمَا سَوْدَتِي عَامِرٌ عَنِ قَرَابَةِ ...

ويروى : « عن ورائة ، ويروى عن كلالة ، وأيضاً بأبي والأب » .

وليس في الديوان (١٣) إلا ثلاثة أبيات ، وأورد اليقدي عشرة منها في الخزانة ٣٤٥/٨ .

الشاهد فيه : أسمو إذ سكن الواو للضرورة وحقها أن تفتح لكنه لما اضطر سكتها .

الديوان ١٣ ، الحيوان ٩٥/٢ ، الأمالي ١١٨/٣ ، عيون الأخبار ٢٢٧/١ ، الكامل ١٧٦/٢ ، الخصائص
٣٤٢/٢ ، المحاسب ١٢٧/١ ، العقد الفريد ٣٢٤/٣ ، المفصل ٢١٤ ، البيدع ٨١٩/٢ ، شرح المفصل ١٠٠/١ -
١٠١ ، الحماسة البصرية ٧٢/١ ، ضرائر الشعر ٩٠ ، شرح الكافية ٢٣٠/٢ ، المغني ٧٥٣/٢ ، تعليق الفرائد
١٨١/١ ، شرح شواهد المغني ٩٥٣/٢ - ٩٥٤ ، الخزانة ٣٤٣/٨ - ٣٤٧ ، شرح أبيات المغني ٤٦/٨ .

وسبب ثقل الضمة والكسرة عندهم ونخفة الفتحة أن الضمة عندهم كأنها بعض الواو لما كانت الواو تحدث عن إشباعها ، والكسرة عندهم كأنها بعض الياء لما كانت الياء تحدث عن إشباعها ، والفتحة عندهم كذلك كأنها بعض الألف لأنها تحدث عن (١) إشباعها والياء والواو (٢) والألف أصوات ليس فيها كبير عمل للعضو ، إلا أن الواو والياء منها (٣) عمل العضو فيهما أكثر من عمل العضو في الألف ، لأنه لا بد مع الواو من ضم الشفتين ، ولا بد مع الياء من حصرها بين وسط اللسان وما يليه ١٧٤/ من الحنك الأعلى والألف ليس كذلك إنما هي صوت يتسع في هواء الفم مع فتحه (٤) ، فكان العمل في الألف أقل منه في الياء والواو فلما (٥) قل العمل معه استخفوه وما كان العمل معه أكثر استقلوه .

وقوله : وإذا تعذرت تعذرت (٦) .

يقول : إنك تقول : رأيت الفتى ولن يخشى كما تقول جاءني الفتى وزيد يخشى فلا تظهر الفتحة في الألف فيهما في النصب لتعثرها أي لتعثر الفتحة في الألف ، فإنها (٧) جبلت على ألا تكون إلا ساكنة ولا قدرة لنا على تغيير ما خلقها الله [تعالى (٨)] عليه ، كما لم تظهر الضمة فيها في موضع الرفع لتلك العلة أيضاً .

(١) ب ، ج : من .

(٢) ج : والواو والياء .

(٣) ب : منها .

(٤) قل ابن جني في ذكر مخرج الحروف : « ومن وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج

الجيم والشين والياء » ، سر الصناعة ١٧/١ .

ثم قال : « وما بين الشفتين مخرج الياء والميم والواو » ، سر الصناعة ٤٨/١ .

وقال عن مخرج الألف : « واعلم أن مخرج هذه الحروف ستة عشر : ثلاثة منها في الحلق ، فلو لمنا من

أسفله وأقصاه مخرج الهززة والألف والماء » ، سر الصناعة ٤٦/١ .

(٥) ب : فما ، ج : ولما .

(٦) الجزولية من : ب .

(٧) ج : فإنما .

(٨) سقط من : ب .

وقوله : لما (١) كان منصوب جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء التي هي علامة الجر في الأصل كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل قضاء لحق أصالة التذكير (٢) .

يقول : كان ينبغي أن يكون جمع المؤنث السالم منصوباً بالفتحة ، كما كان نصب جمع ما كانت الضمة فيه علامة الرفع سواء (٣) بالفتحة فلما جاء على خلاف ذلك علله ، ولأن الكسرة أيضاً إنما هي علامة للجر فلما جاءت للنصب علل ذلك (٤) .

[علامات الإعراب]

وقوله : أصل الإعراب للحركات (٥) .

لأنه لا يعرب معرب من المعربات بغير الحركات إلا في موضع يتعذر الإعراب بها فيه (٦) ، فإن قلت : كيف يتعذر الإعراب في التثنية والجمع المذكر السالم بالحركات ،

(١) ب : ما .

(٢) الجزولية : ٦٦ .

(٣) ج : سواء .

(٤) أي كون الكسرة فيه علامة للنصب ، وزاد بعض النحويين علة أخرى وهي « أن الذي أوجب ذلك أولاً أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث وبين ما يشبهه في اللفظ ، وليس بجمع سلامة نحو أبيات وأموات ، وكان الذي حمل فيه النصب على الحذف للفرق بينهما جمع المؤنث السالم ولم يكن جمع التكسير الذي يشبهه في اللفظ ، لأنه لا شبه بين أبيات وأمثلة وبين جمع المذكر السالم ولا هو فرعه فحمل عليه لذلك » ، شرح الجزولية ٢١٦/١ .

(٥) الجزولية : ٦٦ .

(٦) هنا هو مذهب البصريين الذين يرون أن الإعراب حركة فقط ، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب قد يكون حركة وقد يكون حرفاً قال الزجاجي « إن الإعراب حال على المعاني ، وأنه حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه ، فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك : هذا جعفر ، ... هذا أصله ومن الجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتضمن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فهو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين .

وقد كان يمكن أن يكون إعرابها بحركات مقدرة في حروفها ما يستقل منها ، وظاهرة في ما يستخف منها ، كما كان ذلك في قاضي وغاز ونحوه [فالجواب أنهم إنما احتملوا كون الإعراب مقدراً غير ظاهر في قاضي وغاز ونحوه ^(١)] مع أن أصله لا ^(٢) يكون إلا ظاهراً لأنه جاء لمعنى وما جاء لمعنى ينبغي أن يثبت للدلالة على معناه وإنما احتملوا / ٧٤ ب فيه الحذف في : قاضي وغاز ونحوه مع ثقله لأن له نظائر من نوعه قد ظهر فيها الإعراب ، فإن لم يظهر في قاضي وغاز ونحوهما فهو ظاهر في نظيرهما نحو ضارب وقاتل وما أشبههما ، لأنهما أسماء فاعلين مثلها فكأن ذلك هو الذي حسن عدم ظهوره أعني الاستدلال عليه بنظيره وأما التثنية والجمع المذكر السالم فإنهما ليس لهما نظير من بابهما يستغني بظهور الإعراب فيه عن ظهوره فيهما ، ويقام ظهوره فيه مقام ظهوره فيهما .

وقوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ^(٣) :

ظاهر هذا الكلام أن حروف المد واللين في التثنية للأسماء وجمعها وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة إنما هي عنده حروف إعراب ^(٤) لا علامات إعراب لقوله عند من يرى الإعراب بها تبع وإن كان قد ذكر متقدماً ومتأخراً في الأسماء الستة أنها معرفة بالحروف ، وأعني بقولي : متقدماً ما قاله في هذه الأسماء حيث تكلم عليها في فصل الرفع ^(٥) ، وبقولي متأخراً : حيث ذكره في مواقع الياء التي تكون علامة للمخفص ^(٦) ،

= وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف ، ، الإيضاح ٧٢ ، وانظر : التبيين ١٦٧ - ١٦٨ .

(١) ساقط من : أ .

(٢) أ : لا .

(٣) الجزولية : ٦ ب .

(٤) متاجا في ذلك للبصريين ، انظر ما سبق من ١٧٨ وما بعدها .

(٥) إذ قال في الجزولية ٥٦ : كتبت بالرفع رصاً وبالألف نصباً وبالياء جراً .

(٦) قال رحمه الله : « والياء تكون علامة الجر في الأسماء التي منها أعزك وفوك وفي » ، الجمع ،

لكنه وإن قال ذلك فإن ذلك القول في الموضعين منه مجاز ، ويتأيد أنه مجاز بأنه شرك
التثنية والجمع مع الأسماء الستة في كون الياء فيها علامة للخفض ، وقد نص على أن
هذه الحروف في التثنية والجمع حروف إعراب حيث قال : « كلتا حرف إعراب ^(١) »
في الموضعين ، وأيضاً فإنه قد قال في الأسماء الستة المعتلة المضافة : إن أصلها أن تكون
مقصورة ^(٢) ، وأن هذه الحروف لا مات الكلم ^(٣) ، وكل ذلك يوجب أنها حروف
إعراب [لا علامات إعراب لأن المقصور آخره حرف إعراب ^(٤)] فعندما يجعلون له
مزية كما قال ^(٥) ويجعلونه مختلفاً باختلاف العوامل لا يزول عنه أن تكون حروف إعراب
وتنتقل إلى ^(٦) ١٧٥/ أن تكون علامة إعراب ولأن ^(٧) لام الكلمة لا تكون إعراباً
للكلمة ، وإنما يكون الإعراب فيها ، وإيضاً فإنه إذ ذكر مواضع الضمة في الأسماء أطلق
القول في الأسماء المفردة ، ولم يقبله باستثناء هذه الستة المعتلة ، فدل ذلك على أن هذه
الأسماء الستة المعتلة معرفة بالحركات في جملة الأسماء المفردة ، وأن حروفها حروف
إعراب لا علامات إعراب ، ولذلك لم يستثنها .

فتقوى بذلك كله أن قوله : عند من يرى الإعراب بها تبع لا يدل على أن
التثنية والجمع والستة الأسماء ليست عنده معرفة بالحروف ، على معنى أن تلك
الحروف ^(٨) علامات إعراب ولكن الحروف عنده حروف إعراب ، إلا أنه أطلق هذا
القول على كل ما يعرب بالحروف فيقتضي ذلك أن الخمسة الأمثلة من الفعل عنده

(١) الجزولية ٥٧ ، ٥٨ وفيهما : كلتا حرف الإعراب .

(٢) انظر الجزولية : ٤٤ .

(٣) قال رحمه الله تعالى : « ولا ماتها كلها ولو إلا فوك فلامه هاء فقولهم في : الجمع أفراد وفي التصغير

فوه وهو فلامه ياء لتوسط الواو فيها » ، الجزولية ٤٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) نصه رحمه الله تعالى : « فأصلها إذن تكون مقصورة إلا فوك ، لكن العرب جعلوها مزية على

غيرها لكثرة لزومها الإضافة » ، الجزولية : ٤٤ .

(٦) إلى : معادة في : أ .

(٧) ب : وأن .

(٨) ب : على معنى ذلك أن الحروف .

ليست مما أعرب ^(١) بالحروف لأنها من جملة ما فيه هذه الحروف ، وقد قلنا : إن قوله فيما فيه هذه الحروف عند من يرى الإعراب بها يقتضي أن الحروف عنده ليست علامات إعراب . فيقتضي ذلك أن النون في هذه الخمسة الأمثلة ليست علامة إعراب .

والظاهر أن هذا ممكن في الستة الأسماء والثنية والجمع وغير ممكن في هذه الخمسة الأمثلة من الفعل ، لأن الحروف في الستة الأسماء والثنية والجمع [إن ^(٢)] لم تكن إعراباً فهي حروف إعراب والنون في الخمسة الأمثلة من الفعل إن لم تكن إعراباً لم تكن شيئاً لأنها ليست بحرف إعراب .

والجواب عن هذا : أنه قد يريد بقوله والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، الحروف التابعة للحركات ^(٣) ، لا الحرف التابع للحروف التابعة للحركات ، ألا ترى أنه إنما يريد أن الحروف عند من يرى الإعراب بها تبع لها أي للحركات ، فهذا يقتضي أنه إنما يريد الحروف التابعة للحركات / ٧٥ ب لأنه قد قال آخراً : إنها تبع وهو يريد أنها تبع للحركات ^(٤) .

وقد يمكن أن يريد بقوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع أن هذه الحروف أعني حروف الثنية والجمع والأسماء الستة حروف إعراب والإعراب فيها مقدر على مذهب من يرى ذلك ^(٥) ويكون مذهبه في ذلك مذهب هؤلاء ، لا مذهب من يرى أن إعراب هذه الأسماء الاختلاف الذي في هذه الحروف ^(٦) ، فإذا كان مذهبه

(١) ب : ليست معرفة .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) فالجزولي على هذا ، جعل كل حرف من حروف العلة تاجماً للحركة التي هي بعضه ، شرح

الجزولية ٢١٨/١ .

(٤) يوضح ذلك أيضاً ما قاله الجزولي ، والحرف عند من يرى الإعراب بها تبع ، والحركات ثلاث ،

والقاب الإعراب أربعة ، للرفع منها الضمة وتحتها الواو ، وللنصب منها الفتحة وتحتها الألف ، وللجر منها

الكسرة وتحتها الياء ... ، الجزولية : ٦٦ .

(٥) هو مذهب البصريين . انظر ما تقدم من ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٦) كالجرمي . انظر ما تقدم من : ٢٦٩ .

ذلك لم يكن الإعراب عنده فيها إلا بالحركات لا باختلاف الحروف ، وإذا كان مذهب ذلك فالإعراب [فيها ^(١)] إنما هو بالحركات لا بالحروف لأن الإعراب عنده ليس باختلاف الحروف ، وإذا لم يكن الإعراب عنده باختلاف ^(٢) الحروف لم يكن بالحروف .
 فيكون قوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تتبع في هذا التأويل منصرفاً إلى الحروف التابعة للحركات خاصة لا للحرف التابع للحروف التابعة للحركات أيضاً .
 ويمكن أن يكون مذهبه أيضاً في هذه الخمسة الأمثلة من الفعل مذهب ابن درستويه ، فإنه يرى أن النون في هذه الأمثلة ليست علامة إعراب ، ويرى أنها كالم ليس فيها إعراب ولا حرف إعراب ، ولكن فيها دليل إعراب ^(٣) على حسب ما نقوله في التثنية والجمع من أنه كان ينبغي أن يكون الإعراب فيها في آخر المفرد فمنع من ذلك اتصال علامة التثنية والجمع هذا في الأسماء فجعل هذا الاختلاف [فيها ^(٤)] دليل أنه كان ينبغي أن تكون هذه الأسماء معربة ولكن منع من إعرابها ما اتصل من علامة التثنية والجمع بها ^(٥) ، وكذلك في هذه الأفعال كان ينبغي أن يكون الإعراب فيها في آخر الفعل المضارع ولكن منع من تكون الإعراب فيه اتصال الضمائر به فجعل هذا الاختلاف الذي في أواخر ^(٦) هذه الأمثلة بإثبات النون وحذفها / ١٧٦ دليل أنه كان يجب لها الإعراب ، ولكن منع منه مانع فعلي هذا يكون قوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، يريد [به ^(٧)] الحروف كلها حروف المد واللين والنون أعني إذا كان

(١) ساقط من : ج .

(٢) ب : لاختلاف .

(٣) هذا المذهب النسب لابن درستويه نسب أيضاً إلى الأعمش وأخذ به السهيلي واحتج له .

انظر : نتائج الفكر ١٠٩ ، ١١٠ ، التسهيل ٩ ، رصف المباني ٢٠٣ ، ٤٠٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) لأن الإعراب ينبغي أن يكون آخر المعرب .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٦ ، التبيين ١٦١ ، ١٦٣ .

(٦) ب . آخر .

(٧) ساقط من : أ .

مذهبه في ذلك مذهب ابن درستويه ، إلا أنه يضعف عندي أن يريد هذا لأنه إن كان مذهبه هذا في هذه الأمثلة فينبغي أن يكون مذهبه ذلك في التثنية والجمع وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة لأن الأمر فيها كلها واحد ، فإن ^(١) لم يقل ذلك فيها دليل على أنه لا يقول بذلك في هذه الأمثلة ، فلم يبق أن يريد إلا الوجهين اللذين قدمتهما ^(٢) .

وقوله : ثم النون تشبه الواو والياء ولذلك ندغم فيهما ^(٣) .

لأن الإدغام لا يكون إلا في مثلين ^(٤) أو في متقارين ^(٥) مخرجا أو صفة ^(٦) .

وقوله : يتشبه الألف ولذلك تبدل منها ساكنة في الوقف ^(٧) .

لأن البدل ^(٨) لا يكون إلا لعلة وعلته هنا الشبه بين البدل والمبدل منه ^(٩) .

وقوله : لكن يستحقها أسبق [ألقاب ^(١٠)] الإعراب وقوعاً وهو الرفع

الفصل ^(٧) .

يعني أن الرفع قد يكون بالعامل المعنوي دون أن يكون [له ^(١١)] عامل لفظي

فهو ^(١٢) بذلك سابق لأنه لا عامل لفظي له يفتقر إليه ^(١٣) .

(١) ج : فاذ .

(٢) من أنه يريد الحروف التابعة للحركات لا الحروف التابعة للحروف التابعة للحركات ، ومخرجه الشارح على وجهين هما : أنه يريد أن هذه الحروف حروف إعراب لا علامات إعراب ، أو أنه يريد أنها حروف إعراب والإعراب فيها مقدر .

(٣) الجزولية : ٦ ب .

(٤) ج : الخليل .

(٥) ج : التقابلين .

(٦) لذلك عرفه الصيمري بقوله : الإدغام : جعل حرفين بمنزلة حرف واحد ، لرفع اللسان بهما رقة واحدة طلباً للتخفيف ، وهو على وجهين : إدغام المثليين وإدغام المتقارين ، التبصرة والتذكرة ٩٣٣/٢ .

(٧) الجزولية : ٥٨ .

(٨) ب ، ج : المبدل .

(٩) انظر في تبدل النون كقاً . الكتاب ٣١٣/٢ ، المقضب ١٩٩/١ ، الأصول ٢٥٥/٣ .

(١٠) تكملة من : ج .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) أ : وهو .

(١٣) كالبدل فإنه مرفوع بالاجتهاد عند البصريين ، والاجتهاد عامل معنوي .

انظر في ذلك : الكتاب ٤١/١ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، المقضب ١٢/٤ ، ١٢٦ .

وقال : أسبق الإعراب وقوعاً فجعل لغير^(١) الرفع سبقاً لأن النصب قد يتقدم عامله اللفظي [نحو^(٢) | زيدا ضربت ، إلا أن سبق إعراب النصب للعامل اللفظي إنما هو سبق في اللفظ خاصة ، وسبق الرفع للعامل اللفظي سبق على كل حال] لأنه يوجد وحده دون^(٣) عامل لفظي^(٤) [فهو سبق لفظاً ومعنى ، فلذلك قال في الرفع : إنه أسبق الإعراب وقوعاً والنصب والجر لا يكونان إلا بعامل لفظي ، فليس واحد منهما سابق وذلك^(٥) السابق] الذي للرفع لأن العامل اللفظي يفتقر كل واحد منهما إليه^(٥) .

وقوله : الذي لا يفتقر [في^(٦)] وجوده إلى وجود فعل^(٧) .

نحو : ضربت زيدا^(٨) .

وقوله^(٩) : أو معنى فعل كالنصب^(٧) .

نحو هذا ضارب زيدا ، وبقي عليه من النواصب ما ليس بفعل / ٧٦ ب ولا معنى فعل ، ولكنه مشبه الفعل نحو : إن وأخواتها ، وبقي عليه [منها^(١٠)] أيضاً ما ليس واحداً من الأصناف الثلاثة وهو نواصب^(١٠) الأفعال وكأنه أدخل شبه الفعل تحت [معنى^(١١)] الفعل مجازاً ، لأن الشبه إنما هو في معنى من المعاني وحكم من الأحكام ، والأحكام معان^(١٢) ، ولم يلتفت إلى نواصب الفعل إذ لم يكن الإعراب في الأفعال

(١) ج : أمر .

(٢) ب : دليل .

(٣) ب : دليل .

(٤) ب : دليل .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) الجزولية : ٥٨ وفيها وهو الرفع الذي لا يفتقر ...

(٧) لأن المفعول يفتقر إلى فعل وفاعل ، بخلاف المتأ والخبر .

(٨) جاءت العبارة الساقطة من ب في هـ (٥) هنا بعد قوله : « وقوله » وقبل قوله : « أو معنى فعل » .

(٩) أ : ناصب .

(١٠) هذا اعتناء مقبول من الشارح عن شيخه الجزولي ، وهو أيضاً ترد على الألفي إذ يقول : « النصب لا يفتقر إلى ما ذكر خاصة ، بل قد يفتقر أيضاً إلى وجود حرف تكاسم إن وأخواتها ، وغير ما المحجزية وإلى وجود اسم تام بالنون نحو : عشرين درهماً ، وإلى وجود جملة تامة نحو قولك لي ملوّه عملاً ، والقوم اخوتك إلا زيدا ... » وإلى وجود فعل وحرف نحو : جاء اليرد وانطلياسة ... » شرح الجزولية ١/ ٢٢٠ .

واعترض الطائر عن الجزوي بعد آخر قال : « إنه ليس بنصب حقيقي وإنما هو محمول على الفعل »

المشكلة والنبراس ٥٨/١ (ف) .

(١١) - ٢٧ - شرح المقدمة الجزولية (ك) .

أصلاً ، فلم يعتبر إلا الإعراب الذي هو أصل ولم يلتفت إلى غيره ؛ إذ الاعتقاد إنما هو على الأصول .

وقوله : ولا إلى وجود فعل وحرف (١) .

نحو : مررت بزيد .

وقوله : أو معنى فعل وحرف كالجر (٢) .

نحو : أنا مار بزيد وبقي عليه من الجوارز إضافة الاسم إلى الاسم في نحو غلام زيد وضارب زيد ، وكأنه استغنى عن ذلك ، فإن أصل الإضافة الإضافية التي هي بمعنى اللام أو من (٣) ، فلحقت عنده بذلك بمعنى حرف الإضافة ، وحرف الإضافة لا بد له في الأصل من فعل أو معنى فعل . فسيكون في الإضافة على هذا معنى فعل وحرف (٣) .

وقوله : فيقال مثلاً : قام زيد والزيئون (٤) .

يعني في رفع التثنية (٥) .

(١) الجزولية ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) قال ابن السراج : « والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين : إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) » ، الأصول ٥/٢ .

وانظر في ذلك أيضاً : المقضب ١٤٣/٤ ، الخصائص ٢٦/٣ ، اللمع ١٦٤ .

(٣) هذا اعتناز آخر عن الجزولي ، وبه يرد على الأبيدي إذ قال : « وكان ينبغي له أيضاً أن يقول : أو حرف جر خاصة نحو : بحسبك زيد ، أو اسم خاصة نحو قولك : غلام زيد ضاحك ، أو متبوع مخفوض نحو قولك مررت بزيد العاقل ، حتى يستوفي جميع ما ينتظر إليه الخفض » ، شرح الجزولية ٢٢١/١ .

وبهذا الاعتذار اعتذر العطار عن الجزولي لكنه أضاف قوله : « قال بعض العلماء : إن هذا الاعتراض لا يرم لأن الخفض أصله أن يكون بالإضافة من غير حرف ، وإنما يحتاج إلى حرف الجر بين الاسم والفعل لتعذر إضافة الفعل إلى الاسم ، والاسم ينجر بنفسه فلا يحتاج إلى حرف ، وإنما قصر الحرف لبيان الكلام ، لا أن هناك شيئاً مفرداً » ، المشكاة والبراس ٥٨/١ (ف) .

(٤) الجزولية : ٥٩ ، وفي ب : والزيئين .

(٥) يتبادر إلى اللحن أن هذا خطأ من النسخ أو غيره . ولكن هذا هو الثابت في الجزولية وجميع شروحها ، والجزولي بهذا يريد بيان الأصل في التثنية والجمع ، ثم وجه التفرقة بينهما .

وقوله : بعد ذلك : والزيتون ^(١) .

يعني في رفع الجمع .

وقوله : ومررت بزيد وبالزيدين ^(٢) .

يعني في خفض التنبيه .

وقوله بعد ذلك : وبالزيدين ^(٣) .

يعني في خفض الجمع .

وقوله : ورأيت زيدا والزيتان ^(٤) .

يعني في نصب التنبيه .

وقوله بعد ذلك : والزيتان ^(٥) .

يعني في نصب الجميع قلنا : وهذا الموضع يقرؤه الناس مفرقا فيه بين التنبيه والجمع في النون ، ومفرقا بينهما أيضاً بما قبل حرف المد واللين في الموضع الذي يمكن فيه الفرق وهو خطأ ، وإنما ينبغي أن يقرأ : والنون في ذلك كله ساكنة إن وقعت ومكسورة في التنبيه إن وصلت على أصل التقاء الساكنين ، ومفتوحة أيضاً إن وصلت في الجمع على أصل التقاء الساكنين وما قبل حرف اللين في ذلك / ٧٧ أ كله محرك بحركة من جنسه أي من جنس حرف اللين [في الجمع أو بالفتحة في التنبيه ^(٦)] ، لأنه إن فرق بين التنبيه والجمع في شيء من ذلك بكسر النون وفتحها لم يكن لذكره - بعد ذلك : إن ^(٧) اللبس يعرض بين التنبيه والجمع - معني ، ولا لقوله بعد ذلك لأنه ^(٨) يفرق بينهما بعد أن يعرض اللبس بكذا وكذا على حسب ما ذكره مما تقف

(١) الجزولية : ٥٩ . والجزولي يحكي ما كان أصلاً ثم بطراً عليه النغير .

(٢) الجزولية : ٥٩ . وفي ب : الزيدتين .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : إلى .

(٥) أ : أنه .

عليه (١)

فإنما ينبغي أن يقرأ كما ذكرناه ، فإنه إذا قرئ كذلك وقع اللبس بين التثنية والجمع فاحتيج إلى ذلك الفرق فأوقع كما ذكر ، وإذا قرئ كما قرؤوه لم ينتظم مع الذي بعده من الكلام ، وإلى ذلك أشار المؤلف عندي بقوله : فيقال مثلاً أي تمثيلاً ، لأنه لما وضع النون في ذلك على حالة واحدة أي ساكنة ليس إلا في الوصل والوقف ، غير ساكنة في الوقف ولا مكسورة في الوصل ، والعرب لا تقول ذلك في الموضعين على حال واحدة ، إنما تقوله بوجهين كما قلنا مفرقة بين الوقف والوصل وكذلك أيضاً وضع ما قبل حرف اللين غير مفرق فيه بين التثنية والجمع بحركة ما قبله ، والعرب لا تضع الألفاظ ملبسة غير ميبنة ، قال : فيقال : مثلاً أي تمثيلاً [أي (٢)] أمثل ذلك تمثيلاً (٣) ليتبين لك أنك [إذا فعلت ذلك أي أنك (٤)] إذا وضعتهما (٥) على حالة واحدة في الوصل والوقف (٥) عرض اللبس الذي يريد أن يذكره .

وقوله : فيعرض اللبس بين التثنية والجمع فيكون الفرق بينهما في الرفع والجر بأمرين [في المخرج (٦)] وفي الوقف (٦) .
يعني حركة ما قبل الواو والياء وحركة النون .
وقوله : وفي (٧) حال الإضافة بأمر واحد (٦) .

(١) أشهد العطار إلى اختلاف النسخ واختلاف الشيوخ في قراءتها ثم قال : « إن الصواب أن يكون لفظ التثنية والجمع على صورة واحدة في كل حال من الأحوال الثلاث بضم ما قبل الواو في التثنية والجمع ، ويسكون النون في الرفع ، وبكسر ما قبل الياء في التثنية والجمع في الجر والنون ساكنة ، وتكون التثنية والجمع بالألف والنون ساكنة ، لأن اللبس الذي ذكر المؤلف في قوله : فيعرض اللبس إنما يكون إذا قرئ هكذا ، وإن قرئ بالفتحة لم يصدق ، المشكاة والنواس ٥٩/١ (ف) .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) قال ابن فارس : « الميم والياء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مثل هذا أي نظيره ، والمثل والمثال في معنى واحد ، معجم مقاييس اللغة ٢٩٦/٥ .

(٤) ب : وضحتها .

(٥) ج : أنك إذا فعلت ذلك عرض اللبس .

(٦) الجزولية : ٥٩ .

(٧) ب : في .

يعني به حركة ما قبل الواو والياء ^(١) .
 وقوله : ولا يقع في النصب إلا بأمر واحد [في حال الدرج ^(٢)] فقط ^(٣) .
 يعني به حركة النون .
 وقوله : لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ^(٤) .
 يقول : إن النصب كان حقه أن يكون بالألف وما قبل /٧٧ ب الألف يمتنع أن
 يكون غير مفتوح ^(٥) .
 وقوله : فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل تشبيه المنصوب ...
 الفصل ^(٦) .
 يريد وحمل نصب تشبيه المنصوب و [نصب ^(٧)] جمعه المذكور على مثلهما من
 اللقب أي على [ما هو في ^(٨)] مثل حالهما من اللقب [الذي هو كذا وهو الجزء
 ويحذف المضاف بعد من في قوله : على مثلهما من اللقب ^(٩)] والتقدير على مثلهما
 من ذي اللقب الذي هو كذا ، و ذو اللقب الذي ذكره هو الجر ^(١٠) .
 وقوله : فلما استعملت الضمة ^(١١) .
 يعني في المفرد .
 [وقوله ^(١٢)] : وبجانسها من الحروف ^(١٣) .
 يعني ^(١٤) الواو المضموم ما قبلها في رفع الجمع والواو المفتوح ما قبلها في رفع
 التشبيه ^(١٥) .

(١) لأن النون تحذف عند الإضافة .

(٢) الجزولية : ٥٩ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) فلا فرق إذن غير حركة النون ، انظر ذلك في : شرح الجزولية ٢٢٤/١ ، المشكاة والبراس ٥٩/١ (ف) .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) ذكر ذلك الجزولي بقوله : وحملت تشبيه المنصوب وجمعه في المذكور على مثلها من اللقب الذي

تشبهه في الانتظار إلى العامل اللفظي وهو الجر ، الجزولية : ٥٩ .

(٨) ب : وبجانسها يعني من الحروف ...

(٩) ساقط من : ج .

(١٠) هنا على الأصل المضموم . انظر المباحث الكاملة ١١٩/١ ، المشكاة والبراس ٦٠/١ (ف) .

وقوله : والكسرة ^(١) .

يعني في المفرد .

وقوله : ومجانسها ^(٢) .

يعني الياء المكسور ما قبلها في جر الجمع ، والياء المفتوح ما قبلها في خفض
الثنية ^(٣) .

وقوله : والفتحة ^(٤) .

[يعني في المفرد .

وقوله ^(٥) :] ومن مجانسها ^(٦) .

يعني الألف أي أن نصب الثنية والجمع لم يكن بالألف كما كان النصب في
المفرد بالفتحة التي الألف مجانسها إذ المستعمل الياء المكسور ما قبلها في نصب
الجمع وجره ، والياء المفتوح ما قبلها في نصب الثنية وجرها . [والواو المفتوح ما قبلها
في رفع الثنية والواو المضموم ما قبلها في رفع الجمع ^(٧)] .

وقوله : أرادوا أن يوفوها حقها من الاستعمال ^(٨) .

حقها هو أن تستعمل هي ومجانسها الذي هو الفتحة [والألف ضمير ^(٩)] كما
استعملت الضمة ومجانسها والكسرة ومجانسها .

وقوله : فوضعوها ^(١٠) .

الماء والألف ضمير الألف ، [التي دل عليها مجانس الفتحة لأن مجانس الفتحة
هو الألف في المعنى ^(١١)] .

(١) الجزولية : ٥٩ .

(٢) في الجمع تقول : مررت بالمسلمين ، وفي الثنية تقول : مررت بالمسلمين .

(٣) ب : والفتح . وانظر الجزولية : ٥٩ .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) تكلمة من : ب .

وقوله : لأن مثل هذه الواو ^(١) قد تقلب ألفاً دليلاً على ما قبل ^(٢) .

يعني أن الواو قد تقلب ألفاً فيما فاءه واو من مضارع فعل كيوجل الذي هو مضارع وجل ويوهل ^(٣) الذي هو مضارع وهل ^(٤) .

فصل : ونقصه من تعليل هذا الباب أن يتكلم في علة دخول الفتحة في الخفض وأصلها /١٧٨ أن تكون للنصب ، وفي علة دخول الحذف في الخمسة الأمثلة من الفعل في النصب ، وأصل الحذف أن يكون في الجزم ، وفي علة إعراب هذه الخمسة الأمثلة من الفعل بالحرف المشبه للحروف المشبهة للحركات [ولم يعرب بالحروف المشبهة للحركات ^(٥)] [وهي حروف المد واللين ، إذ لا ينبغي أن يعرب بالحرف المشبه للحروف المشبهة للحركات ما وجد إلى الإعراب بالحروف المشبهة للحركات ^(٦)] مسيل .

والقول في ذلك : إن الفتحة إنما بابها أن تكون في النصب كما قلنا ، وإنما دخلت في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف ، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه الفعل وحكمها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين ولا خفض بالكسر ، [لأن التنوين ^(٦)] والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال ^(٧) ، وطلب عامل الخفض لفظاً يكون

(١) أ : الألف .

(٢) الجزولية : ٥٩ .

(٣) وهل الرجل إذا نسي أو غلط أو جهن .

تهذيب اللغة ١/٦ : ٤١٩ ، الصحاح ٥/١٨٤٦ ، اللسان ١١/٧٣٧ .

(٤) قال ابن جنى : « فأما قولهم في (يتأس : يأنس) وفي (يوجل : يوجل) وإنما قلبوا الياء والواو فيما

وإن كانتا ساكنتين تخفيفاً ، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين والواو ،

سر الصناعة ٢/٦٦٨ . وانظر : المصنف ١/٢٠٢ - ٢٠٥ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) قال بيوبه : « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن

غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » . الكتاب ١/٧ .

له حملناه ^(١) على النصب دون الرفع فجئنا به بلفظ النصب للتأخي الذي ذكرناه بين النصب والحذف .

والحذف إنما ^(٢) بابه أن يكون في الجزم كما قلنا ، وإنما دخل في النصب في الأفعال التي اتصلت بها ألف التثنية ، أو واو جماعة المذكورين العاقلين أو ياء خطاب المؤنث لما أعربت هذه الأمثلة بالنون ، ولم يكن للنون إلا حالان حال الإثبات وحال الحذف ومعنا لهذه الأمثلة ثلاثة أحوال : حالة رفع وحالة نصب وحالة جزم ^(٣) ، فلم يمكن قسم الحالتين أعني حالتي ^(٤) الحذف والإثبات على هذه الثلاثة الأحوال ، إلا بأن ^(٥) يكون الإثبات لحال منها ، والحذف لحال أخرى ، وتكون الحالة الثالثة من أحوال الإعراب محمولة على إحدى الحالتين المتقدمتين اللتين هما الإثبات والحذف ، فلما كان الأمر كذلك وكان الرفع متقدما بالرتبة على غيره من وجوه الإعراب / ٧٨ ب وجبت له حالة الإثبات التي هي متقدمة بالرتبة على حالة الحذف ، ووجبت حالة الحذف للجزم على ما قلناه من أن حظ الجزم إنما هو الحذف وبقي النصب ليحمل على إحدى الحالتين : إما على حالة الرفع فيكون بإثبات النون وإما على حالة الجزم فيكون بحذفها ، فكان حمله على حالة الجزم أولى من حمله على حالة الرفع ، لأن هذه الأمثلة أشبهت تثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية ، وقد كان في التثنية والجمع النصب محمولا على الجر والجزم نظير الجر لأنه مختص بالأفعال كاختصاص الجر بالأسماء ، فحمل النصب هنا أعني في هذه الأمثلة على الجزم ، كما حمل في التثنية والجمع على الجر إذ كان الجزم نظير الجر على ما قلناه ^(٦) .

(١) حملناه : جواب لما في قوله قبل قليل : لما كانت تلك الأسماء .

(٢) ب : أيضا .

(٣) هي أحوال إعراب المضارع .

(٤) ب : حالة .

(٥) ج : إلا ما .

(٦) يؤيد قول الثعلبيون هنا قول سيويه - رحمهما الله تعالى - : ... فأنبتوها أي نون الأمثلة

الخمسة - في الرفع وحذفها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وليس للأسماء في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب ، الكتاب ٥/١ . وانظر : المنتضب ٤/٨٣ ، شرح الصفا ١/٢٢ ب .

وأعربت هذه الأمثلة بالنون دون غيرها من الحروف أعني بإثبات النون وحذفها لتعذر إعرابها بالحركات. وحروف المد واللين ، فتعذر إعرابها بالحركات لأنها لو أعربناها بالحركات لكان محلها تقديراً ما قيل [هذه (١)] الضمائر أو هذه (٢) الضمائر ، فلم يجعلوا محلها تقديراً ما قيل هذه الضمائر ليدلوا بذلك على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، كما دلوا (٣) بالفصل بهذه الضمائر بين الفعل وإعرابه على ذلك ، فلم يجعلوا الإعراب فيما قبل هذه الضمائر تقديراً ، لأنه كأن يكون ذلك كأن الإعراب ليس في الآخر من حيث كان الفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد (٤) ، فيأتي الإعراب بذلك إن جعل فيما قبل هذه الضمائر غير آخر ، ولم يجعلوا محلها تقديراً هذه الضمائر لأنهم لو جعلوا محلها ذلك لأدى ذلك إلى حذف الفاعل (٥) ، وذلك أن هذه الضمائر كانت تعاقب الضمة ، كما تعاقبها ولو يغزى وألف يخشى وباء يقضي ولو عاقبتا لوجب / ١٧٩ حذفها للجازم للمعاقبة كما تحذف هذه الحروف في يغزى ويخشى ويقضي له ، ولو حذف الحذف الفاعل ، والفاعل لا يجوز حذفه (٦) .

وتعذر إعرابها بحروف المد واللين لأن هذه الضمائر سواكن ، وموضع الإعراب في هذه الأمثلة إنما هو بعد هذه الضمائر إذ جعلوا الفعل والفاعل فيها (٧) كالشيء

(١) ساقط من : ب .

(٢) ج : وهذه .

(٣) ب : قالوا .

(٤) قال السمرائي : ه ... وقد صارت الألف التي هي ضمير الاثنين والواو التي هي ضمير الجماعة بمنزلة حرف من حروف الفعل لأنه لا يقوم بنفسه ه ، شرح الكتاب ٧٩/١ ب .

(٥) قال الصغار : ه ولم يمكن هنا إعراب لأنه على طريقة واحدة بسبب الألف ، ولا يمكن أن يكون الألف حرف إعراب لأن ذلك يؤدي إلى حذفها ، ألا ترى أن آخر الفعل إذا كان ساكناً وهو حرف الإعراب حذف ، فكأن يحصل هنا محلاً يؤدي إلى حذف الفاعل ه ، شرحه على الكتاب ١٢٢/١ .

(٦) قال السمرائي : ه إن الفعل معلوم في القول أنه لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب وكالبناء الذي لا بد له من بناء ، وما أشبه ذلك ، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه ، فقد علم فاعل لا محالة ولا يخلو منه الفعل ه ، شرح الكتاب ٧٨/١ ب .

(٧) أ : فيها .

الواحد ، فلو أعربنا هذه الأمثلة بحروف المد واللين لكانت بعد هذه الضمائر وهي سواكن ، والعرب لا تجمع بين الساكنين فلا يكون ذلك إلا بإخراج هذه الحروف المعرب بها عن أصلها ، وأدى ذلك إلى إعلاؤها ولا ينبغي أن تعل ومعنا السبيل إلى الصحة ومعنا هنا (١) ما يحملنا على التصحيح ، ويعدل بنا عن الاعتلال (٢) وهو الإعراب بما يقع مقام الإعراب بحروف المد واللين وهو النون على ما تقدم ذكره (٣) ، فأعربنا هذه الأمثلة بالنون على ما قدمناه من تقسيم إثباتها وحذفها على (٤) الثلاثة الأحوال التي هي الرفع والنصب والجرم على حسب ما تقدم .

وقوله : الكسرة تكون علامة الجر في الاسم المتمكن (٥) .

يعني به المعرب .

وقوله : وهو الذي لم يشبه الحرف (٥) .

يريد بالذي يشبه الحرف الموصولات والمضمرات والمبهمات وما أشبهها (٦) .

وقوله : ولم يتضمن معناه (٥) .

يريد كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام (٧) .

وقوله : ولم يقع موقع المبنى (٥) .

يريد ما وقع من فعال موقع فعل الأمر كترال ودراك وهو عند ابن جنى مبنى

(١) ج : ها .

(٢) ج : الاعتلال .

(٣) انظر ص : ٤٣٢ .

(٤) أ : وعلى .

(٥) الجزولية : ٥٩ .

(٦) أ : وما أشبهها . وانظر في شبه الموصولات والمضمرات والمبهمات الحرف : التبصرة والتذكرة .

٧٨/١ ، لب الإعراب ١٧٤ - ١٧٥ .

(٧) لأنها تضمنت معنى حروف الشرط والاستفهام . انظر في ذلك : التبصرة والتذكرة ٧٨/١ .

المرئجل ٣٥ ، لب الإعراب ١٩٠ - ١٩١ .

لأنه يتضمن معنى لام الأمر ^(١) لأنه يرى أن ملابسة الفعل لا توجب في الاسم البناء ، وإنما توجب فيه منع الصرف ، وإنما الذي يوجب البناء في الاسم ملابسة الحرف فلذلك عدل عن قول من يقول : إن نَزَالَ وشبهه بنى لوقوعه موقع المبني ^(٢) ، والذي يظهر بلادي / ٧٩ ب الرأي أنه لا يحتاج إلى تعليل بناء هذا النوع [أعني ^(٣)] نَزَالَ وشبهه ، لأنها لم توضع إلا مواضع الأفعال ^(٤) فليس فيها موجب الإعراب أصلا ، إذ المعاني الموجبة للإعراب هي الفاعلية ، والمفعولية والإضافة ، وإذا كانت هذه الأسماء لم توضع إلا مواضع الأفعال فلا تصح فيها هذه المعاني ، وإذا لم تصح فيها هذه المعاني لم يكن للإعراب فيها مدخل أصلا ، وإذا لم يكن له فيها مدخل انبغى أن يبقى الآخر منها على أصله ^(٥) ، وهو مسكون فاجتمع ساكنان فوجب الكسر ^(٦) لالتفائهما ^(٧) .

فإن قيل : فقد قال ^(٨) :-

..... دُعِيَتْ نَزَالَ ^(٩)

(١) نص ابن جني : « فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هي تضمنها معنى لام الأمر ، ألا ترى أن حه بمعنى اسكت ، وأن أصل اسكت لتسكت ، كما أن أصل قم لتضم واقعد لتعقد ، فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبيت » ، الخصائص ٤٩/٣ .

(٢) قال ابن جني : « وأما قول من قال في نحو هذا : إنه إنما بنى لوقوعه موقع المبني ، يعني أنك وأسكت فلن يخلو من أحد أمرين : إما أن يريد أن علة بنائه إنما هي نفس وقوعه موقع المبني لا غير ، وإما أن يريد أن وقوعه موقع فعل الأمر ضمنه معنى حرف الأمر ، فإذا أراد الأول فسد ، لأنه إنما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه هذا هو علة بنائه لا غير » ، الخصائص ٥٠/٣ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) هذا هو مفهوم قول الجزولي : « ولم يقع موقع المبني ، فهذه الأسماء بيت لأنها واقعة موقع فعل الأمر وهو مبني -

(٥) ب : أصلها .

(٦) ج : الكسر .

(٧) قال السراي : « وكان حكم نَزَالَ أن يكون ساكنا لوقوعه موقع الأمر ، فاجتمع في آخره ساكنان فكسر على ما يوجه اجتماع الساكنين ، وهذا مطرد في جميع الأفعال الثلاثة كقولك : حذار من زيد ونعا ، زيد » ، شرح الكتاب ٥٠/٧ ب .

(٨) القائل هو زهير بن أبي سلمى .

(٩) جزء من بيت من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :

قلنا : هذا كما تقول : دعيت انزل أي ^(١) هذه الكلمة فلا دليل في دعيت نزال
إذن على أن هذه الكلمة [متى قلنا : إنها لا تكون على معاني الأسماء وإنما تكون على
معاني الأفعال ^(٢)] يدخلها معنى موجب للإعراب ^(٣) أصلا .

لكن النحويين لم يقولوا بموجب هذا الذي يظهر بادي الرأي من أنه مني ،
لأن ^(٤) أسماء الأفعال متى قلنا : إنها لا تكون على معاني الأسماء وإنما تكون على معاني
الأفعال خاصة فذلك ^(٥) إخراج للاسم عن وضعه ، ومتى أمكن إبقاء الاسم على
وضعه وألا يخرج عنه كان الأولى .

فالوجه إذن أن يقال : إن نزال وبابه وإنما هي موضوعة موضع مصادر منصوبة
على أنها مفعولات لأن كل واحد منها مفعول مطلق ^(٦) ، وكأن نزال موضع موضع
نزالا أو مُنازلة ، وتلك المصادر موضوعة موضع الأفعال بنيانها مناب نواصبها ^(٧)
لا بوضعها فيها الوجه تبقى الأسماء على أصولها ولا تخرج عنها .

لن الذئب بقية الجحر
والبيت تاما :-

وَأَيْقَمَ حَشَوُ الْفُرْعِ أَثَّ إِذَا دُعِيَ نَزَالٌ وَلُجٌّ فِي الدُّعْرِ
لج : تمودي فيه ، الذعر : الفرع .

الشاهد فيه : توهم دخول معنى موجب للإعراب على (نزال) ، والصحيح أنها بمنزلة (انزل) فلا تكون
على معاني الأسماء ولا يدخلها موجب للإعراب أصلا .

الديوان ٧٨ ، الكتاب ٣٧/٢ ، المقضب ٣٧٠/٣ ، ما يتصرف ومالا يتصرف ٧٥ ، الجمل ٢٢٨ ،
شرح أبيات سيويه ٢٣١/٢ ، المخصص ٦٧/١٧ ، الحلل ٣٠٦ - ٣٠٧ ، الأمل الشجرية ١١١/٢ ، الإنصاف
٥٣٥/٢ ، شرح المفصل ٢٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، شرح الجمل ٢٤٢/٢ ، شرح الشافية ٢٠٣/٢ ، شرح الكافية
٧٦/٢ ، شرح الجزولية ٢٢٩/٢ ، الخزانة ٣١٧/٦ - ٣٢٧ ، شرح شواهد الشافية ٢٣٠/٤ - ٢٣١ .

(١) ب : الي . (٢) تكملة من : ج .

(٣) ج : الإعراب . (٤) ب : على أن .

(٥) ج : وذلك .

(٦) قال أبو حيان : إن أسماء الأفعال منصوبة بإضمار فعل وهو الصحيح ، وبه قال أكابر أصحابنا ،
التسهيل والتكميل ٣٠/٥ - ب .

(٧) وعليه جمهور النحاة المتأخرين من إن الاسم ينسب إذا أشبه الحرف بنهاية عن الفعل من غير أن تؤثر
فيه العوامل . انظر : الألفية لابن مالك ١٠ ، التسهيل ٢١٣ ، منج السالك ٦/١ .

و [ذلك ^(١)] الوجه الذي يظهر بادي الرأي يخرج الأسماء عن أوضاعها ^(٢) ،
 فهو ^(٣) الذي ينبغي أن يطرح . ويعتمد على ما يقى الاسم على أصله ، وقد نص سيبويه
 على ما قلناه] - رحمه الله ^(٤)] حيث جعل موضع ^(٥)] نعاء نصيباً في قوله ^(٦) :
 نَعَاءٍ جُنَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقاً لِلدَّعَائِمِ ^(٧) وَالأَصْلُ ^(٨)
 وَأَيُّ بِهِ مَعَ / ٨٠ المتصويات بإضمار ناصب لا يظهر ^(٩) .
 وهنا الذي قلناه هو شرح مذهبه هناك] عند ابن طاهر ^(١٠)] ، والذنب

(١) تكملة من : ب .
 (٢) وهو أنها متضمنة معنى لام الأمر .
 (٣) ب : فهذا .
 (٤) الفاعل هو الكميته : (٦٠ - ١٢٦ هـ) .
 وهو الكميته بن زيد بن يحيى الأسدي كنية أبو المستهل كان فقيهاً خطيباً قارساً شجاعاً ، كان منحازاً
 إلى بني هاشم كثير المدح لهم . له الفاهميات وهي عدة قصائد في مدح بني هاشم .
 الشعر والشعراء ٢٩٠ - ٢٩٦ ، الأغاني ١٠٨/١٥ - ١٢٥ ، المؤلف والمختلف ١٧٠ ، معجم
 الشعراء ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : ج .
 (٧) من البحر الطويل ، مطلع قصيدة منه :-
 لَقَابَ بِهِمْ قَاعٌ مُظَلٌّ قَامَتْحُوا شَرُوا عِزَّهُمْ بِالذَّلِّ وَالجَلْمَ بِالْجَهْلِ
 وروى : للدعائم والأهل .
 نعاء : اسم فعل بمعنى اتع ، جناماً : هي قبيلة تنسب إلى جفام بن أسد بن خزيمه ، الدعائم : جمع دعامه ما
 يمسك الشيء ويقومه ويمنعه من السقوط .

الشاهد فيه : أن موضع (نعاء) نصب بفعل لا يجوز إظهاره .
 الفاهميات ٣١٩ ، الكتاب ١٣٩/١ ، ما يتصرف ومالا يتصرف ٧٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس
 ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السوراني ٢٩٧/١ ، الصحاح ١٨٨٤/٥ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١١٥ ،
 الإيضاح ٥٣٩/٢ ، شرح المفصل ٥١/٤ ، اللسان ٨٩/١٢ ، ٣٢٤/١٥ .

(٨) قال رحمه الله تعالى : « هذا باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه ... ثم
 قال : هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذكر البيت ، الكتاب ١٣٨/١ - ١٣٩ .
 (٩) ابن طاهر (... - ٥٧٠ هـ) .

أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالحدب والحدب : المرسل الطويل أخذ عن
 ابن الرومك وابن الأختصر ، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الحنسي ، وعبد الحق السكوني له طرز على الكتاب .
 وكان مشتهراً بتدريسه . « إنباه الرواة ١٨٨/٤ - ١٨٩ ، بغية الدعاة ٢٨/١ .
 (١٠) ساقط من : أ .

عنه إن توزع فيه فاشدد عليه بذلك فإنك لا تجده | مشروحا^(١) | في غير هذا الموضع
في علمي .

وقوله : ولا ضارع ما وقع موقع المبني^(٢) .

يريد : | به^(٣) | [حذام وقطام] وذلك أن أصل البناء في هذا النوع عند النحاة
إنما هو لأسماء الأفعال ، وبناء حذام وقطام^(٤) [وشبهه^(٥)] لشبهه^(٦) [به^(٧)] من
جهة البناء والعدل^(٨) .

وقوله : ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة^(٩) .

يريد نحو قوله^(١٠) :

عَلَى حِينٍ عَائِثُ الْمَشِيْبِ عَلَى الصَّبَا^(١٠)

(٢) الجزولية : ٥٩ .

(٤) ساقط من : ج .

(٦) ج : يشبهه .

(١) ساقط من : أ .

(٣) تكلمة من : ب .

(٥) ب ، ج : ونحوه .

(٧) ساقط من : ج .

(٨) قال الأبنسي : هـ يعني كل اسم على معلول ثلوث على وزن قَطَال كحَقَام ونحوه ، المعلوم مالا يحفظ له
أصل في التكرات ، ألا ترى أن حذام لا يحفظ في التكرات ، وإنما يحفظ فيها حلقة ، شرح الجزولية ١/٢٢٨-٢٢٩ .
وقال العطار : هـ يريد كل ما كان على وزن قَطَال وليس معناه أَقْبَل نحو حذام وقطام وكجاج وحلاق
سواء كان وصفاً أو علماً شخصياً أو جنسياً ، المشكاة والنيراس ١/٦١ (ف) .

(٩) القائل هو النابغة الذبياني .

(١٠) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

عَفَا نَوْحِي مِنْ قَرْنِي فَاصْبِرْ عَفَا نَوْحِي مِنْ قَرْنِي فَاصْبِرْ

وهو صدر بيت عجزه :-

وَقُلْتُ : أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّبَّ وَالزَّرْعُ

أصح : أفق مما أنا فيه من الصباية والشوق ، الوازع : الناهي الكاف عن الجهل ويجوز في حين النصب
على البناء والحذف على تقدير إضافتها إلى المصدر لأن الفعل دل عليه .
الشاهد فيه : بناء حين على الفتح وهو اسم زمان لإضافته إلى الجملة .

الديوان ٣٢ ، الكتاب ١/٣٦٩ ، معاني القرآن ١/٣٢٧ ، بحر القرآن ٢/٩٣ ، الإيضاح في علل
النحو ١١٥ ، النصف ١/٥٨ ، الأمالي الشجرية ١/٤٦ ، ٢/١٣٢ ، ٢٦٤ ، الفصل ١٢٦ ، الإنصاف -

وصوابه إلى جملة صدرها فعل ماضٍ في أحد الوجهين^(١). هذا مذهب البصريين^(٢).
وقد قال غيرهم^(٣): إن كل ما يضاف إلى جملة بني كقول المؤلف^(٤).
والصواب ما قدمناه.

وقد كان حقه أن ينبه هنا على ما يلزم البناء له من هذه العلة، وعلى ما لا يلزم البناء له من هذه العلة، فإن الإضافة إلى الجملة التي صدرها فعل ماضٍ أو إلى الجملة على الإطلاق على اختلاف القولين ليس البناء لها لازماً، بل يجوز معها الوجهان: البناء والإعراب^(٥)، وكذلك بعض ما ضارع ما وقع موقع المبني وهو ما كان من فعالٍ علماً للمؤنث شخصاً فيه الوجهان أيضاً^(٦).

= ٢٩٢/١، شرح المفصل ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨، المباحث الكاملة ١٢٤/١، شرح الجمل ١٠٦/١، ٣٢٨/٢، المغرب ٢٩٠/١، شرح الجزولية ٢٣٠/١، شرح الكافية ١٠٧/٢، التذيل والتكميل ٨٧/٤، المعنى ٥٧٢/٢، الخزانة ٥٥٠/٦ - ٥٥٣، شرح آيات المعنى ١٢٣/٧ - ١٢٤.

(١) من جواز الإعراب أو البناء.
(٢) انظر مذهب البصريين في ذلك في: التسهيل ١٥٨، شرح الجمل ١٠٦/١، التذيل والتكميل ٨٧/٤.

(٣) هم الكوفيون.
(٤) يرى الكوفيون جواز إعراب اسم الزمان أو بنائه إذا أضيف جملة مصدرية بفعل سواء كان الفعل عربياً أم مبنياً، أو مصدرية باسم.
انظر: معاني القرآن ٢٢٦/١ - ٢٢٧، التسهيل ١٥٨ - ١٥٩، شرح الجمل ١٠٦/١، التذيل والتكميل ٨٧/٤ ب ١٨٨.

والراجع مذهب الكوفيين لاعتقاده على السماع والقياس، فمن السماع قراءة نافع وابن محيصن: هذا يوم يضع الصادقين صلواتهم...، المائة ١١٩، وكقول الشاعر:-

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلَسَى غَلَى جِئِ التَّوَّاصِلِ غَيْرَ دَانَ

وكقول الآخر:-

أَلَمْ تَقْلُنَّ يَا ضَرْبُكَ اللهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ فَلَيْلُ

وأما القياس فإن هذا الاسم يبنى مع إضافته إلى الاسم المعرب وإعراب الاسم أصلي، فلأن يبنى ما أضيف إلى جملة مصدرية بمعرب أصله البناء أسبق ولولى... انظر: التذيل والتكميل ٨٨/٤.

(٥) انظر المراجع السابقة في الهامشين (٢)، (٤) فكلمها تجوز الوجهين.

(٦) فيها الوجهان على لغة بني تميم مالم تكن مخنومة بالراء.

فتمام هذا الفصل أن ينه على جواز الإعراب والبناء في هذين النوعين ،
وإلا أوهم خلطه وقد نه على بعض ذلك في باب المعرب والمبني ^(١) ، ونه على ما بقي ^(٢)
[عليه ^(٣)] هناك في باب غيره وهو ما جاء من المعتول على فعال ^(٤) .

وقوله : وتكون ^(٥) منه في الاسم المتمكن الممكن وهو الذي فيه كذا وكذا ^(٦) .
وقوله : أو إضافته إلى غيره ^(٧) .

قال ذلك لأن المضاف إليه غيره لا يلزم أن يكون خفضه بالكسرة ألا ترى إلى
قولهم : غلامٌ أحمد وإنما ^(٨) يلزم ذلك في المضاف إلى غيره نحو : مررت
بمساجدكم / ٨٠ ب .

وقوله : في الفصل ^(٩) وتستثقل الكسرة كما تستثقل الضمة ^(٩) .

يريد في مثل مررت بالقاضي وقد تقدم لنا السبب في علة ثقل الكسرة والضمة
مستوفى بعون الله ^(١٠) .

وقوله : وتتعذر كما تتعذر ^(٩) .

يريد في مثل مررت بالفتى فلا تظهر الكسرة في الألف لتعذر انكسارها ، كما لم
تظهر الفتحة ولا الضمة ^(١١) فيها ، وقد كنا أيضا قدما ^(١٢) أنه لا قدرة لنا على

أما الحجازيون فإنهم ينونه على الكسر مطلقا ، وينونهم ينونه إذا كان مخموماً بالراء قال الزجاج : فإذا
كان في آخر الاسم الراء ، فإن أهل الحجاز وينونهم بمجموع على الكسرة ، ما يصرف وما لا يصرف ٧٦ .
ونظر تفصيل ذلك في : الكتاب ٤٠/٢ - ٤١ ، الكامل ٢١٠/٤ - ٢١١ ، المنقضب ٣٧٣/٣ - ٣٧٦ .

(١) انظر الجزولية : ١٣ - ب .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ب : أو تكون .

(٤) نص الجزولي : وتكون منه في الاسم المتمكن الممكن وهو الذي فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو
أنشيف إلى غير متكلم ، الجزولية ٥٩ .

(٥) ب : فإنه .

(٦) الجزولية : ٥٩ .

(٧) ب ، ج : الضمة ولا الفتحة .

(٨) ب : الفعل .

(٩) انظر من : ٤١٨ - ٤١٩ .

(١٠) انظر من : ٤٢٦ ، ٤٠٦ .

تبديل خلق الله سبحانه فلا نقدر إذن على النطق بتحريكها لأن الله لم يقدرنا على النطق بالألف إلا ساكنة ، ومتى أردنا تحريكها لم تبق ألفاً أبداً إنما تنقلب إلى حرف آخر وحينئذ يمكننا التحريك .

وقوله : والياء تكون علامة الجر في الأسماء التي منها أخوك ... الفصل (١) .

وهذا القول هنا مما يدل على أن قوله (٢) في الأسماء الستة : إنها معربة بالحروف (٣) إنما هو منه مجاز من القول كما قلنا لا حقيقة (٤) ، لأنه قد ذكر معها التثنية والجمع ، وقد نص في التثنية والجمع على أن الياء حرف إعراب لا علامة إعراب ، حيث قال فيها وفي الواو والألف : إنها حروف إعراب (٥) .

وقوله : الفتحة تكون علامة الخفض في كل اسم متمكن ليس فيه تنوين ظاهر (١) .

وهذا يقتضي أن غير المنصرف فيه تنوين مقدر (٦) ، ودليل هذه الدعوى التي يدعيها النحويون في الاسم غير المنصرف من أن التنوين فيه مقدر أن الشاعر إذا اضطر صرفه ، ولا يفعل ذلك عند الاضطرار في الفعل [ولا فيما فيه الألف واللام (٧)]

(١) الجزولية : ٥٩ .

(٢) ج : حوله .

(٣) قال - رحمه الله - : « أخوك وأخواته الخمسة ستها إذا أضيفت لغيرها المتكلم كانت بالواو رفعا وبالألف نصبا والياء جرا » ، الجزولية ٥٦ .

(٤) انظر ص :

(٥) انظر الجزولية : ٥٥ ، ب .

(٦) ومنه عند سيويه ما يأتي قال : « وما تجر به مجرى أسماء الفاعلين فواعل أجروه مجرى فاعلة ، حيث كانوا أجروه وكسروه عليه كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات ، فمن ذلك قولهم : من حواج بيت الله ، الكتاب ٥٥/١ قال السويدي في شرحه : « وفي حواج نية التنوين كأنك قلت من حواج بيت الله جمع حاجة » . شرح الكتاب ١/٢٢٣ .

وانظر في التنوين المقدر : المتعصب ٤/١٦٦ ، شرح الكتاب ١/١٩٠ ، المباحث الكاملة ١/١٢٥ ، شرح الجزولية ١/٢٣٨ .

(٧) ساقط من : ب .

ولا فيما فيه إضافة إلى غيره^(١) . ويريد بقوله : والإضافة إضافة الاسم^(٢) إلى غيره لا إضافة غيره إليه لما ذكرناه^(٣) ، وهي الإضافة التي تقدمت أنفاً ، فأحال عليها بالألف واللام لتقدم ذكرها لأن الألف واللام قد تكون لعهد الذكر كما تكون للمعهد المتقدم ٨١/أ وللجنس^(٤) .

ونقصه من هذا الفصل بيان حكم الفتحة التي هي علامة الجر هل هي كالفتحة التي هي علامة النصب في أنها لا تستقل في الموضع الذي تستقل فيه الضمة ، وفي أنها تعذر في الموضع الذي تعذر فيه الضمة ، أو هي^(٥) كحكم الضمة في استقلالها في الموضع الذي تستقل فيه الضمة ، وتعذر في الموضع الذي تعذر فيه الضمة .

والقول في ذلك : إن مذهب الخليل^(٦) وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة فتستقل في الموضع الذي تستقل فيه الضمة ، وتعذر في الموضع الذي تعذر فيه ، والدليل على ذلك أنك تقول : هؤلاء جوارٍ ورأيت جوارٍ ومررت بجوارٍ ، ألا ترى

(١) قال ابن السراج عن المنوع من الصرف : « فجميع ما لا يتصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جر في موضع الجر ، وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التويز ، ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل ... وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا يتصرف في الأصول ٧٩/٢ .

(٢) ج : اسم . (٣) انظر ص : ٤٤٨ .

(٤) تكون (أل) عهدية وجنسية وتعريف الحقيقة ، ولكل نوع أقسام أخرى فالعهدية مثلا تكون ذكورية وحضورية وذهنية .

انظر : المرجل ٢٩٩ ، شرح المفصل ٢٠/٩ ، شرح الجمل ١٣٧/٢ ، رصف المياني ١٦٣ ، الجني الداني ٢١٧ ، معني اللبيب ٥٠/١ - ٥١ .

(٥) ب : هو .

(٦) الخليل : (١٠ - ١٧٥ هـ) :-

الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي كنيته أبو عبد الرحمن ، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب وعاصم الأحمول وغيرهم وأخذ عنه الأصمعي وسيبويه والنضر بن شميل وأبو فيد مورج السدوسي وغيرهم أول من اخترع العروض والقوافي ، وكان يجمع ستة ويخرو ستة ، وكان زاهداً منقطعاً إلى الله .

له مصنفات منها : العين ، والجمل والشواهد والعروض .

« طبقات النحويين واللغويين ٤٣ - ٤٧ ، معجم الأدباء ٧٢/١١ - ٧٧ ، إنباء الرواة ٣٤١/١ - ٣٤٧ .

أن الفتحة في النصب مستخفة ولذلك أظهروها فيه ، وأنها في الجر غير مستخفة
ولذلك لم يظهرها فيه ^(١) ، وحكموا لها بحكم الضمة فاستقلوها فحذفوا ما استقلوه
من ذلك وعوضوا من المحذوف التنوين ، أو صرفوا الاسم بعد الحذف ^(٢) على الخلاف
في ذلك بين النحويين ، أعني هل هذا التنوين بعد الحذف ^(٣) تنوين صرف ^(٤) أو
تنوين عوض ^(٥) .

(١) قال سيويه : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات
منهن لا مات ... واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر
والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فحذف عليهم فصار التنوين عوضاً ، وإذا كان شيئاً منها في حال النصب نظرت
فإن كان نظيره من غير المعتل مصروفًا صرفه ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه » ، الكتاب ٥٦/٢ .
(٢) ج : الحرف .

(٣) هو مذهب الخليل وأبي عمرو بن العلاء وسيويه وجميع البصريين ، وحجتهم أن باب (جوار)
وغواش) ينصرف في الرفع والخفض ، لأنه أنقص في الوزن من باب (ضوارب) .

هذا المشهور عن البصريين ، وإذا أمحت النظر في النص السابق المتقول من سيويه ، تجده يصرح بأمرين :-

- ١ - أن باب (جوار) ، (وغواش) في حالتي الجر والرفع ينصرف .
- ٢ - أنه قال بعد ذلك أن التنوين عوض ، وإذا كان التنوين عوضاً فإن الاسم غير مصروف ، وإنما
حذفت ياءه وعوض عنها التنوين . على الخلاف أنه عوض من الحرف أم من الحركة ، وبه قال
بعض البصريين .

أدى ذلك أن ينسب الزجاج إلى الخليل وسيويه القول بعدم صرف هذه الأسماء : معاني القرآن وإعرابه
٣٧٤/٢ ، فقال : « وقوله (غواش) زعم سيويه والخليل جميعاً أن لتون ههنا عوض من الياء ، لأن غواشي
لا تنصرف ، والأصل فيها غواشي ، بإسكان الياء ، فإذا ذهبت الضمة دخلت التون عوضاً منها ... » .
وقد صرح آخرون بنسبة هذا المذهب - أي أن التنوين تنوين صرف - إلى الخليل وسيويه . كابن
السراج في الأصول ٩١/٢ ، وابن جنبي في المنصف ٧٢/٢ .

انظر هنا القول في : المنتضب ٢٨٠/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، شرح السمراني
١٣٤/٤ ، البصرة والتذكرة ٥٧١/٢ ، الفرة ١٣٩/٢ ، البديع ٤٧٢/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ .
(٤) أي أن الأصل في رفع جواربي : جواربي استقلت الضمة على الياء ثم حذفت ، وجاء التنوين
عوضاً عن المحذوف فالتقى ساكتان . فحذفت الياء على التقاء الساكنين ، ومثله الفتحة في الجر فإنها غير
مستخفة لذلك لم يظهرها فيه ، على مذهب الزجاج في ذلك . ويرى غيره أنها عوض الياء المحذوفة .
انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، البصرة والتذكرة ٥٧٠/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، شرح
المجلد ٢١٨/٢ - ٢١٩ .

وهذا الذي قلناه في حكم هذه الفتحة أعني فتحة ما لا ينصرف هو مذهب الخليل وسيبويه ، وليونس (١) فيه خلاف ، واختلف عن يونس في مذهبه فيه كيف هو ؟ فالذي حكاه سيبويه أن مذهبه في هذا الاسم الذي لا ينصرف إذا كان نكرة (٢) كمذهب سيبويه وإذا كان معرفة حكم الفتحة فيه كحكم فتحة التصب في الاستخفاف (٣) ، وحكى غيره أن مذهب يونس فيه أن الفتحة فيه مستخفة سواء كان معرفة أو نكرة ، حكى ذلك الفارسي عن أبي عثمان من مذهبه (٤) ، وأراه يعني أو نكرة بعد التسمية به لا قبل التسمية (٥) ، فيكون إذ ذلك موافقا لما حكاه سيبويه عن يونس ، [وليس هذا موضع بسط هذه المسألة والاحتجاج فيها للاختلاف ، وإنما موضعه باب ما ينصرف وما لا ينصرف (٦) ، فلذلك لم تبسط الكلام فيه هنا (٧)] .

(١) يونس (٨٠ - ١٨٢ هـ) :-

(٢) حكى سيبويه رأي يونس في المعرفة ، والذي حكى رأي يونس مفصلا هو السيرافي قال : فإنه كان يوافقهم على ذلك في التكرات وبخالفهم في المعارف فيقول في جواري وصحاري وما جرى مجراه إذا لم يكن اسم شيء بعينه هذه جوار وصحار ، شرح الكتاب ١٣٤/٤ ب .

طبقات النحويين واللغويين ٤٨ - ٥٠ ، معجم الأدباء ٦٤/٢٠ - ٦٧ ، إنباه الرواة ٦٨/٤ - ٧٣ .

(٣) حكى سيبويه رأي يونس في المعرفة ، والذي حكى رأي يونس مفصلا هو السيرافي قال : فإنه كان يوافقهم على ذلك في التكرات وبخالفهم في المعارف فيقول في جواري وصحاري وما جرى مجراه إذا لم يكن اسم شيء بعينه هذه جوار وصحار ، شرح الكتاب ١٣٤/٤ ب .

(٤) قال سيبويه : « وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : هنا جواري قد جاء ، ومررت بجواري قبل ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض مررت بقاضي قبل ، ومررت بأعيني منك . » الكتاب ٥٨/٢ .

فالفحة النابتة عن الكسرة استخفت فظهرت كما تظهر فتحة المنصوب .

(٥) قال الفارسي : « إن أبا بكر حكى عن أبي العباس عن أبي عثمان قال : نظر يونس وأبو زيد والكسائي إلى جواري وبابه فما كان في الصحيح لا يلحقه التوهم لم يلحقوه في المعتل ، وما كان يلحقه التوهم في الصحيح ألحقوه في المعتل ، الإغفال ١٨٧ . » وقول أبي بكر هنا في الأصول ٩١/٢ ، ويونس على هذا يسوي بين المعرفة والنكرة .

(٥) نكرة قبل التسمية حتى توافق ما في شرح السيرافي ، فإن سمي بها ظهرت الفتحة كما ذكر سيبويه .

(٦) النظر ص : ٩٧٥ وليس في هذا الباب حديث عن جوار وغواش .

(٧) تكسلة من : ب .

وقوله : وكل فعل / ٨١ ب كانت الضمة تقدر في آخره فجزمه بحذف الحرف المقدر فيه الضمة (١)

مثاله لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ ، وما أشبهها لأن كل واحد من هذه الأفعال قبل دخول الجازم عليه آخره في حال الرفع ساكن الآخر (٢) يَغْزُو ويرمي ويخشى ، وكان ينبغي [له (٣)] أن يكون مرفوعاً بضمة في آخره لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، فكان ينبغي أن يكون مرفوعاً بضمة في آخره كقولك يضرب ويقتل وما أشبهه ، إلا أنه لم يمكن إظهار الضمة [في آخره (٤)] وأن يقال يَغْزُو ويرمي لثقلهما ، وأما يخشى فلا يمكن ضم آخره ، فكانت الضمة مقدرة في آخر هذه الأفعال لا ظاهرة ، وكل فعل تقدر فيه الضمة في آخره فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر (٥) فيه الضمة ، فلذلك جذفت مع دخول الجازم الياء والواو والألف التي (٦) تقدر فيها الضمة فقلت : لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ .

وقوله : وكل فعل كانت الضمة تظهر في آخره فجزمه بالسكون (٧)

مثاله : لم يضرب ولم يخرج وما أشبهها ، وكأنه رأى أن قوله في هذا الموضع كل فعل (٨) كانت الضمة تقدر (٩) في آخره أحسن من قول أبي القاسم : « وكل فعل في آخره ياء أو واو أو ألف فجزمه بحذف آخره (١٠) » ، لأن أبا القاسم قد استدرك هذا القول في باب الجزم (١١) فقال : « إلا أن يكون مهموزاً (١٢) » لأن الفعل إذا كان مهموزاً مثل : يُخَطِّئُ وَيَقْرَأُ وَيَتَوَضَّعُ يكون آخره في الخط ألفاً وواواً وياء (١٣) ،

(١) الجزولية : ٦٠ .

(٢) يياض في : ب .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : الحرف المقدر .

(٥) الجزولية : ٦٠ . بتفديتها على الفقرة السابقة .

(٦) أ ، ب : تظهر .

(٧) أ ، ب : موضع .

(٨) الحمل : ٥ .

(٩) اسم الباب في الجمل : ٥ باب الحروف التي تحرم الأفعال المستقلة . ص ٢٠٧ .

(١٠) ب ، ج : وياء أو واو .

(١١) الجمل : ٢٠٧ .

ولا يحذف آخره للجزم ، فرأى المؤلف أن قول أبي القاسم : وكل فعل في آخره ياء أو ألف أو واو (١) يخرج (٢) إلى هذه الزيادة فيطول .

فإذا قال : كل فعل تقدر فيه الضمة لم يحتاج إلى هذا التطويل ، وقام له هذا الكلام باختصاره مقام ذلك بطوله .

ولعمري أن القول في ذلك كما قاله من أن ٨٢/أ المهموز لا يحذف منه حرف اللين في الجزم .

وقال (٣) بعضهم : لا يحتاج إلى هذا القول لأن ما آخره همزة فليس آخره في اللفظ ياء ولا ألفا ولا ولوا (٤) لأن آخره في اللفظ همزة لا شيء من تلك الحروف التي هي الواو والألف والياء ، وإنما آخره الواو والياء والألف في الخط لا في اللفظ ، والخط لا يعتد به حيث كان قد يكتب فيه ما ليس في الكلمة ، ألا ترى إلى كتبهم عمراً في الرفع بالواو وكذلك في الخفض وليس فيه واو ، فإذا كان الأمر كذلك فكيف يستثنى ذلك من المهموز [وليس (٥) منه (٦)] وأي (٧) فائدة لهذا الاستثناء ؟ .

فيقال لهذا القائل : إن القول كما قاله ولكن على وجه آخر غير ما تقدم وذلك إذا سهلنا هذا المهموز بأن أبدلناه بعد أن جزمناه لأننا لا نحذف الحرف اللين هناك أصلاً ، لأن الضمة لا تقدر فيه لأن البدل لم يكن إلا بعد الجزم ، والجزم يذهب الضمة من الفعل فليس فيه تقديرها إلا أن يتناسى الجزم الأول وذلك ضعيف (٨) فحينئذ يحذف الحرف اللين على ألا يراعى الأصل ولكن على الاعتداد بالعارض ، وكأن الفعل آخره ألف في الأصل (٩) ، والضمة في ذلك مقدره على الحرف اللين فعمل هذا الوجه

(١) ب : أو ولو أو ألف .

(٢) ج : يخرج .

(٣) أ : قال .

(٤) ب : ولا ولوا ولا ألفا .

(٥) ب : وهو ليس .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) ب : فأى .

(٨) جعل الأبنى هنا حسناً إذ قلل عن الحذف والإثبات : « وكلا الوجهين حسن » ، شرح الجزولية

٢٤٣/١ .

(٩) قال ابن عصفور : « فإن كان مهذلاً من همزة نحو : قرأ وقرئ وبوضئ ، جاز فيه وجهان .

أحدهما : حذف حرف العلة إجمالاً بالمفعول المضى ، والثاني : إثباته إجراء له مجرى الصحيح ، المقرب ٥٠/١ .

يحذف حرف اللين (١) وعليه قوله (٢) :-

... .. وَالْأَيْتِدُ بِالظُّلْمِ يُظْلَمُ (٣)

وأما على الوجه الأول فلا يمكن حذف حرف اللين أصلاً على ما قدمنا وليس في حرف اللين إذ ذاك تقدير ضمة ، فيدخل بذلك تحت قول المؤلف : كل فعل كانت الضمة تقدر في آخره فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر فيه الضمة لأن مقتضى ذلك أن الحرف الذي لا تقدر فيه الضمة لا يحذف ، ومن لم يحذفه فكأنه ليس آخره حرفاً ليناً عنده ، لأنه راعى الأصل والأصل همزة ساكنة لا يقدر فيها الضمة فكذلك ما أبدل منها لا تقدر فيه الضمة أيضاً فلا يحذف (٤) .

وقوله : وكل فعل كان رفعه بالنون فجزمه / ٨٢ ب بحذفها (٥)

مثاله : لم يفعلوا ولم يفعلوا ولم تفعلوا .

وقوله : [وكذلك نصبه (٥)] .

مثاله : لن تفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا (٦) [وقد كان هذا تقدم أعني

النصب (٧) فلا يحتاج إليه ولذلك سقط من كثير من النسخ .

(١) ب : حرف المد واللين .

(٢) القائل : هو زهير بن أبي سلمى .

(٣) من بحر الطويل من مطقته ومطلما :-

أَيْنَ أُمُّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ بِخَوْمَانَةِ السُّرَّاجِ فَالْمُنْتَلِمِ

وتممة البيت :-

جَرَى عَنِّي يُظْلَمُ يُعَابَثُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً ...

الشاهد فيه : بيد فإن أصلها : يئناً سهلت همزة فصلت ألفاً ثم عومل معاملة المعتل .

الديوان : ٣١ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢٧٩ ، شرح المقاصد العشر ١٩٠ ، المباحث الكاملة

١٢٩/١ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ ، المقرب ٥٠/١ ، المتع ٣٨١/١ ، شرح الشافية ٢٦/١ ، شرح الجزولية

٢٤٤/١ ، مع الهوامع ١٨١/١ ، الخزانة ١٧/٣ ، شرح شواهد الشافية ١٠/٤ - ١١ .

(٤) أخذت هنا اللوري في المباحث الكاملة ١٢٩/١ .

(٥) الجزولية : ٦٠ . (٦) ساقط من : أ .

(٧) وذلك في قول الجزولي : كل فعل مضارع لحقه ضمير التثنية ... فعلمة الرفع فيه نون تقع بعد

هذه العلامات تثبت رفعاً وتحذف نصياً وجزماً ، الجزولية ٦٩ .

تم بحمد الله (الجزء الأول) بتقسيم محققه
وبإليه - إن شاء الله تعالى (الجزء الثاني)
وأوله (باب الأفعال)